



ص

قصد

۴۵۳
۱۲۰۰
۱۸۵۳

مجموعه اولان دینیم عا

۱۰
۱۱
۱۵
۴۶
۴۰

۲

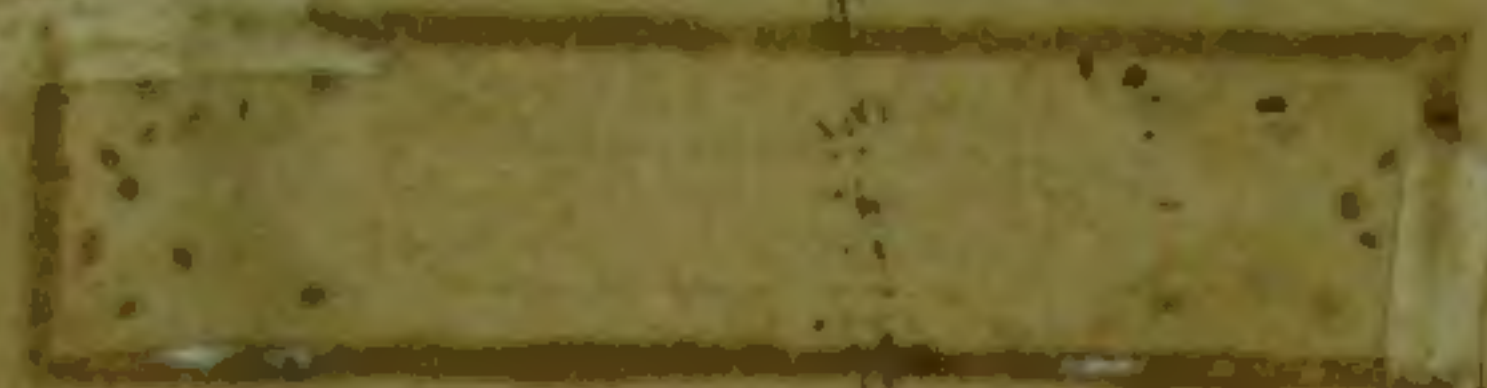
1247

ما انتظر في ملكك اضعف خلق الله
افقر العري محمد بن محمد شاه
عفي عنها
٢٤٠

اسم العبد الفقير محمد بن محمد
العري صاحب داره
عفي عنها
٢٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

1



مكتبة
المعهد
العثماني
في
القسطنطينية

حاشية شرح مطالع ايتنم نسيد في تفسيره

في
الكتاب
المعروف
بـ
المطالع
واللال
١٢٧٠

هذا
كتاب
من
مكتبة
المعهد
العثماني

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnî
Yeni	
Eski Kayıt No	1247

اینک
فون
خط
میرزا
محمد
نور
الدین
نور
الدین

در
مکتب
المعهد
العثماني

وہمات واطم
صابت

Handwritten text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic, on a narrow strip of parchment. The text is arranged in a single column and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record of events. The script is dense and difficult to decipher due to its cursive nature and the condition of the parchment.

مركز الدراسات والبحوث

لا اله الا الله محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم

والمنقبه الفضيلة تجلت كسفت ووضعت تحت والبهاء الجين اللطيف انما تجلت
بالتحقيق اى كسفت والسنة بالمدح المدح وقوله فيه سخا توضع لما قدمه من كونه ابن
واحسن وتفصيل لما اجله من مناقبه ومرتبه ولقد اعجب حيث اتى في بيان اوصافه يذكر
اسماء كنه المشهور على وجه لا يحوم حوله سانه تكلف والاستقام الجمالات فان كل عمل
يشي لاجل النفس الناطقه على استعداد ادراك سم روحاني لها والالام من الحرات المرتبه
على تلك الجمالات عند الابتلاء وقعدالات وكنوز التحقق في العلوم من المسائل
التي دونت فيها وبجى منها محي حقايقها وهي اصولها وقواعدها ورموز التدقيق ما رزق
اليها من مباحثها التي هي كنهها ودقايقها والاسرار ما اجتبى ورا الاستار و
العويصات الشكلات ولا تخفى على في فطنة حسن الاضراب الذي في قوله بل انوار
الهدي لان المقصود الاصل من جميع ما سبق هو الاستعداد الى المقاصد الحقيقه والمطالب
اليعينه سدادته والتوسل بها الى دراستها من رام تفرق لا سلف واليهن الاول معنى
المتارونه اعيان الناس اي خيادها واشرافها واتا منه معنى الذنب وقوله لا يؤمن
مقر لما تقدمه والاغاليط جمع اغلوطة وهي ما يغلط به من المسائل عويصات الالهام
يلبس بها حال موست الالهام اي طلبته بالذنب او انفسه سو تحته عاس او حديد
وذلك ان الوم يكون الباطل لباس الحق ووجهه ولا يمتدح سوى الالهام السبيل
اي وسطه الذي يعنى بباله الى مقصد اي لا يام من احد من تغليط غيره اياه ولا من
غلطه انما هي من وجه ولا سبق له ايضا الى دراهم الا يدرك مطالب هذا الفن وعنايتها
ولما كان منش الغلط والتغليط التباس كل من الخطا والصواب بصاحبه
اشاد الى انه يميز كلامها عن الاخر فتقول ولاه ناطر الى قوله لا يؤمن كما ان قوله
وان ناطر الى قوله لا سندي وقطعت احد الناطر على الآخر وعطف محمها
على جميع المنظورين فقدر برعيها ومكالم قد ربه كمال الانظار في المواد الجبره
من العلوم وكذا سويها ان يؤمن به الا فكار فيها وعطف الامكان على التام

لنيل

من قيل عطف التفسير من المعنى في الالهام وعطف الاجبار وهو العبود من حال شئ
الى حاله شئ آخر على النظر في منه فكل نظر نفع على ما ذكره من كونه معيارا ومرانا
وقوله لا يتزن على صيغة المبني للمفعول من اثره اذا وزنه بنفسه والعياد الوزن
يقال ذبب صبح العيار اذا كان جيد في نفسه خالصا عن الغش فاسد العيار اذا كان
مخلوطا والذي يتقنه ظاهر العيار ان يذكر المعيار مع النظم والميزان مع الفكر لكنه عكس
بينها على ان المعيار مطلق على الميزان ايضا بل على ان المقصود بالنظم والعكر شئ واحد
يعتبر هذا الفن بالتقاسم اي تارة يكمل لا تارة ميزانا فطفت قوله فكل فكر قريب
من العطف التفسيري المعالم مع معلوم هو الموضع الذي يجب فيه العلامة على الشئ
وحذف الالهام من المعايير رعاية للوزن والناسبة للمعالم والصياقل جمع صيقل وهو
الصانع الذي يزيل صدأ السيوف اي فيه ما يزيل كدورات الالهام الماضيه
في المعاني كالصور ادم المصقول في مضروباتها ولما كان بها فطنة في مناعته وخصا
كلامه مطبوعه لما زده فيها بقوله ولا ابر ما اي ولا م عظيم وترق خطيه ومنفعه طيله صار
او ليك القول الاعلام يكون بوجوب معرفته اما فرض عين لتوقف معرفته الله تعالى
عليه كاذب اليه جماعة واما فرض كفايه لان افاده شعائر الدين بخط عتايه لائم
الا كاذب اليه اخرون الراخ في العلم من قدومه فيه تلا لا البرق اليه لم
والتراجع الطبايع جمع قريحه وهي اول بابا مستبطن من البير بترح وتبب ثم
اطلقت على استخراج من العلوم بده النظر ثم على كماله الذي هو الطبيعة والوقادة
المرتفعه اللهب كان والملقيه والخواطر جمع خاطرة وهي الكفة التي تخطر بالبال
والله منها كمالا والندادة اي التي سدد الجباد عن الريدق والافراط بما وقع الخد
والاطراء البالغة في الوصف بالكمال ثم انه ضمن بالذكر الشجين وما نقل عنها من
مدائح هذا الفن لان النعم باجمعهم معترفون سقد بها مطبقون على التمسك بقايتها
وقدم ابا على ولم يعرفه بناء على اشتها امره واشتغال ان من كلامه واحدا الزم

سمانه وانتقل عنها حاول اي قصد والجلاء العظمه قال المنطق نعم اللون على ادراك
 العلوم كلها اذ سواد عامه عن الخطا فيها وكان سميح خادم العلوم او ليس مقصود ان
 نت بل هو وسيلة اليها فهو كاد لها وكان ابو نصر سميح رئيس العلوم الاخر باسرها
 تنفذ حكمه فيها فيكون رستا حاكما عليها وكلا الطريقين صحيح كما يرى والفيلسوف
 مركب من فيلاد و هو المذهب وسوفي و هو العلم والاراد بالماضي هو المقاصد وبالكلمات
 هو الدلائل والسيد الرفيع والاحكام ماخوذة من السيد و هو المذهب راه خرايا
 تفرد وما سطوفان على اسم ان وجوه العلق بكسر السين وسكون اللام هو التفسير
 من كل شي فوصفه بالتفسير تاركه ومبالغة والازمار ج زهر نبت الهاء وسكونها
 والنور نبت النون زهرت اصناف واشترقت والاعراف جمع عرف
 نبت العين وسكون الراء و هو الطبيب والانوار جمع نور بضم النون بهت
 اي غلبت من به التمام اصنافا حتى غلب نور الكواكب والى كرت
 فرع من خاتبة النون المرجبة باللام زيد عليه ثم شاع في بيان انه قد اعلى
 ذوق سنان في حقيقة واقفانه فذكر ما افق به الى ذلك الاعتقاد من صفة فيه
 طبع يدق من عنوان شبا به ومن كونه مشغولاً شديداً من تحصيله واكتبه
 فان هذا الموضع هو العدم في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه مفتشاً باجتهاد
 عن جملة ومن كونه شاطا اي مبعداً بما ورا الحد في الشوط الى العدم ولا يقبل
 شواره راكباً في ذلك على قطوف القمل و هو نبت النون في العرس المعاصر
 المخطو واما احصاء نبيها على انه لم يكن يتامل على سبيل الطوعة في اجزاء
 ما يتامل بل كان يطاها كلها باقدام تامله ومن كونه ناضلاً اي راكباً على
 طريق المعالجة في اصطلاح حقايقه بنال اللبج اي سهام الولوج والاعزاء
 عن توسل الطرق اي سبق يقال فوط انقوم فوطا فوطا اذ استقيم الى الماء
 ومن كونه واثقاً في استنباطه اي جبهه ما سارا سخا بصدق ممة اي به صاوت

النور الاحسان والرفق
 الطبيب
 النور الاحسان والرفق
 الطبيب
 النور الاحسان والرفق
 الطبيب

ناضلة فضلة المراماة
 ان غلبه

متعلق
 شاطا
 تامله

خالصة

خالصة لا يشوبها فتور بلطف تلك الهمة مرايتها نبت الخيم الاولى وكيفية اياها جمع
 مرعاة بكسر الميم وهي السقيم الصغيرة المدونة نضلة الى المطالب الذي توجهت اليه
 وفي اختصار لفظ اشعار منقولة الهمة وتمكننا في شأنها من الامور الاربعة متنوعة على
 ذلك الحوص البليغ وجودة اي واثق ايضا في استنباطه بكونه قومه حاد بها اي سائها
 او من كونه لها فمذمومة الجوده محض فضل القلي لا يدخل فيها للبعد واختيار ولا يشبهه
 له انه اذا اجتمعت هذه الاوصاف في طالب فاز بمتناه على بلوغ وجهه واكثر لم ار
 مان و ما كيد لما تقدم واورده من طريق استعادة العلوم وانقضاءها احدها الاصل وهو
 الاخذ من افواه الرجال وقد بالغ فيه بانه طلب من كل عالم مشهور في زمانه بالبيان
 للمعانيق والدقائق الطلاء على بدو السكاه وغرائها وهذه اللفظ نبت الهمة
 والاخي بكسر تائها لا سطلت راي فلان والطبع بالكر اللام من الاطلاع والاشارة
 مطالعة الكتب وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يترك كتاب بعد به او لم يفت اليه
 اذ في القناه من كتب هذا الفن الا وقد يصنع سمينه وشينه اي مايله الكايد
 عن الدلائل والحالية بها وتوف غشه وسمينه اي رونه وجيد ثم خض بالكر
 من منها كتاب الشا لاختصاصه باوصفه به والانتهاج سلوك الطريق والسنن
 الطريقة والميدان والميدان وقوله لا تطلع ولا تهدي ح مان غير متناظر الى ما
 ذكره الرئيس في آخر مقامات العادفين حيث قال جل جناب الحق
 عن ان يكون شريعة لكل وارد وتطلع عليه الواحد بعد واحد فلكم صعوداى كرك
 الى علو وسوب اي تولى الى سبل ولم تنزعن مفضلاته الى كبت عن مشكلاته
 التي تعسر عليها تعالى واهضال اذا معالجة اعلى الاطباء عن ونغب اي تكب
 المعضلات فوصل الى اعانتها حتى وجدت اي اول ابري في التصعيد و
 التفسير الى ذلك والنيب اي وجدت وجل الشئ موطئه نقل عنه رحمه
 انه قال اسئل على وجه موضع مما نلته صاحب الكتب عنه فواجبت اليه

الطبع سنانا الخيم الخيم
 الرمان على قسمة الحار الدار

والجمله الكثره اشار بذلك الى مرجع التسمية بالعلم الماخوذ من باب التفعيل الدال على
الكثرة والصاحب مطلقا لا يميز صاحب السلطان والمضال الكثره الفصل
واللهي منها مقصود واحد المسد وسواها به والقوم سيد القوم وقوله في غدير الخوان
وايه اعلى مرتبه في الاشراق من البدولانه بريك في الدجى بالم يوجد بعد قوله ما ان حدث
نصفين حسن ما مدح به النبي عليه السلام والايات السياسية يقال الى الملك رعيته اي
سائها واحسن رعايتها والشراف موبس سريره وازهر الشجر اذا ظهر ثمره
والحديث جمع حديثه وهي الروضة ذات الشجر والبستان الذي عليه الحائط والابنية
المتنعة عن الانبياء فيقال والايادي جمع الايدي من اليد بمعنى النعمة والعقد الماء الكثره
يقال عقدت عين الماء واعقدت اي صارت كثره الماء لونه يمتد هذه المبالغة
البليغة في وصف المدح مأخوذة من قول الشاعر وصف الجنية شمس
ما انت ما دما من شمسها بالشمس والبدل لابل انت ما جينها
من اين الشمس قال فوق وجنتها وعظمك في نظام الدر في فيها
من اين للبدرا جنان كحل بالبحر والنفخ بجري في حواشيها والمطر ينفع الميم
الكثرة المطر والجلال يقال الدقايق يقال لكل جليل ودقيق والباب الخالص
والذي الغاية يقال قطعة ارض قد ردت البقرة وقد ردت البقرة وما قصدت عطف
على قوله وكنت عطف قصبة على قصبة يتطاهر اي يتعاون ويتطرق من طرف فلان اذا
جا بالليل انتهت افرقت واعتمت والنثرة الغصة والوسن النعاس
وقيل هو القصور الذي يسبق النوم والستار بالنظر الفتور والدياجير جمع ديور وهو
الظلام الشديد يقال ليلة ديور اي مظلمة مخرج على الشئ اذا قام عليه يقولون من
الابهام والستار جمع من بمعنى الشرة وهي ما يشتر به كائنا ما كان بخلاف
الشره فانه الموعول لذلك والسرير يقال اقترح عليه كذا اذا سلكه بلا
روية وهو دليل على الشغف البليغ والشواغف جمع شواغف من شغف الشئ اذا كان

منه هذا العلم الذي هو العلم
والسبحة

يقال كثره من شئ
منه

منه العطف
منه

والسبحة

وتراجمه زوجه بين انهم افرجوا على مرة بعد اخرى والفتاب ما يشق الراه على وجهها
وذلك اي شخ وجعل ذكورا والشعاب هي اللطيف بين الجبل جمع شعب بأكبر
والصعاب جمع صعب وسوخط الاول ولم اقتصر به مع ما في خبره وصنع الشجر
كونه مطابقا للكتاب الذي جاء به ان يريته يقال افصح عن كذا اي اظهره وانك
هي الحقيقة التي تخرج بدقة النظر اذا تبار بها غلبت الاضواء باصبع نورها
واساكت الكلام فنونه وطرقه جمع اسلوب مع اي طهر والابرار الاحكام نعم
تصديق لما يستد وتبرز لما تحته وفرايد الجواهر كبريا ما الغاية الاثان والخط الخط
مادام فيه الخرز والزواجر جمع زاهرة وهي المشرقة فقد وصفت الشرح بنسبة
معانيه وبلاغته بجارته واللواجم جمع لامعة من لمع اذا برق وحضرة الرجل فريه وقفا
والسدة باب الدار والسنة المرتفعة ودين قرية شقيب عليه السلام من دين
بالمكان اقام به والاراد هنا الجمع والماء جمع ما شق وهي بئر بين المعافر وفاحة الشئ
اوله ويترى ينشق يقال تفرى الليل عن صبحه ويليل بهم ظلم شديد لا يخالط ضوا
اصلا صار فاحا حال من المستر في الظلم عادة الزمان حادثة العايدة والموتان الكثره
الحياة مشتق من الشطت الجبل طلبة شمس اي شاعرة ذكرا بالفهم علم
يميط اي تبعه وزل والادوم الاسود ولما شبه الشارح على ان السعفة لم يرد هذا
المعنى غير ما شاعرة فزال اذ واجهت شمس وهي الخلق والطبيعة وانه مثل قصيد
ان ما ذكره عادة قديم من آيات الكرام الا ان الممانسة بين المصرب والمورد غير
مرعية بينهما فان ابا خرم جده حاتم على او جديق وكان لم ابن يقال يا خرم وهو الذكر
من الحية فماتت وترك بنتين فوثقوا في مكان واحد على جديق فاقترح فقال
ان بني زكوتي بالدم شمس اخوهم من اخرم كانه كان عاقا لوالده وما انا ايضا
في شرح الكتاب يبين ان الخطبة كانت متقدمة على الشرح مع ان ما سبق
دل على تأخرها وقد يقال اراد ايضا في عهده او كل ما مضى عنه تبيان الحال تصويرا

للمعنى
كثرة

منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

منه العطف
منه

لما أقدم عليه قال الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والجميل لما كان
الجميل متساويا لا لانعام وغيره من كثر الألفاظ ومحاسن الأفعال ولم يقيده أيضا
الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر أن الحمد قد يكون وانما بارأ النعمة وقد
لا يكون وانما اشتراط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهر وبالجملة لا بد
عن مطابقة الاعتقاد أو مخالفة أفعال الجوارح لم يكن هذا حقيقة بل استعارة وتخييل
لا يقال فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان أيضا لا يقال قول كل واحد منهما كما اشترا
أيه شرط كون فعل الإنسان حمدا وليس شي منها جزاؤه ولا جزاؤه بالجميل ان
يتناول الاختيار وغيره كما قد يقع مثلا كان الحمد مراد بالمدح والجملة ان
مدحت الله لا على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان حق بالاختيار وضع
لزم ان لا يكون وصفه تبصناته الذاتية حمدا وقد يجب بانه متناول لهما معا
كأنه محمود به ولا بد منهما من اعتبار تميز زائد وان يكون ذلك الوصف بارأ
ام اختيار من موالحه وعليه من تعدد أو غير ما يخص الحمد بالفاعل المحمد دون المدح أو
يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل اذ وصف المنعم
بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها والانعام محمودا
عليه وانما اذ وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه فليس ذلك الشجاعة
من حيث انها كان الوصف بما كانت محمودا بها ومن حيث تبصناتها فليست
محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفه بالشجاعة لاجل
كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح باليسر اختياريا وجعل مثال للزوجة مصنوعة
لا جرة به وانما الوصف بعبادة الخدور شانه القدر قد قيل هو خطأ بل هو
وقيل ما دل به لانه على الأفعال الجميلة وسو باللسان وحده قد اتفجر بما هم
من لفظ الوصف فحينئذ انك اذا قلت وصفت فلما يابك المبتدأ من الأفعال
اللسان واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا لمخصوصه بل لانه وال على صفته

هذا الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والجميل لما كان
الجميل متساويا لا لانعام وغيره من كثر الألفاظ ومحاسن الأفعال ولم يقيده أيضا
الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر أن الحمد قد يكون وانما بارأ النعمة وقد
لا يكون وانما اشتراط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهر وبالجملة لا بد
عن مطابقة الاعتقاد أو مخالفة أفعال الجوارح لم يكن هذا حقيقة بل استعارة وتخييل
لا يقال فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان أيضا لا يقال قول كل واحد منهما كما اشترا
أيه شرط كون فعل الإنسان حمدا وليس شي منها جزاؤه ولا جزاؤه بالجميل ان
يتناول الاختيار وغيره كما قد يقع مثلا كان الحمد مراد بالمدح والجملة ان
مدحت الله لا على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان حق بالاختيار وضع
لزم ان لا يكون وصفه تبصناته الذاتية حمدا وقد يجب بانه متناول لهما معا
كأنه محمود به ولا بد منهما من اعتبار تميز زائد وان يكون ذلك الوصف بارأ
ام اختيار من موالحه وعليه من تعدد أو غير ما يخص الحمد بالفاعل المحمد دون المدح أو
يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل اذ وصف المنعم
بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها والانعام محمودا
عليه وانما اذ وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه فليس ذلك الشجاعة
من حيث انها كان الوصف بما كانت محمودا بها ومن حيث تبصناتها فليست
محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفه بالشجاعة لاجل
كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح باليسر اختياريا وجعل مثال للزوجة مصنوعة
لا جرة به وانما الوصف بعبادة الخدور شانه القدر قد قيل هو خطأ بل هو
وقيل ما دل به لانه على الأفعال الجميلة وسو باللسان وحده قد اتفجر بما هم
من لفظ الوصف فحينئذ انك اذا قلت وصفت فلما يابك المبتدأ من الأفعال
اللسان واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا لمخصوصه بل لانه وال على صفته

الكمال ونظمها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد الهيار الصفا
الكلمية وذلك قد يكون بانقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهذا القول لان الأفعال
التي هي آثار النعمان قد تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها خلاف بخلاف الأقوال
فان دلالتها عليها وضعية قد تختلف عنها مولوها من هذا القبيل حمدا فهو متنازع
على ذاته وذلك انه تعالى حين بساط الوجود على إمكانات لا تخص وضع عليه مؤيد كونه
التي لا يتناسى فقد كشف عن صفات كاله واطهر بأب لا لا تبطل قطعية تفصيلية
غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العباد
مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احق شيئا عليك انت كما انيت
على نفسك والشكر على النعمة خاصة مدحها ذكر في تعريف الحمد ان يتعلق عام ومزود
خاص واما الشكر فهو على كل ذلك او متعلق النعمة بالصفة التي انكره ومورد
اشتهه المذكور والمشاركة فيها التمثل كما قيل الشكر فعل يبي عن تعظيم المنعم
والعالم يصح بذلك ولم يفسد اعطاء اعلو ذكر في تعريف الحمد الاصطلاح لما
كان تغاير المورد من والتعلقين ظاهر الدلالة على النسبة بين الحمد والشكر
عليه قوله فيها عموم وخصوص من وجه لكل وجود الشكر بدون الحمد ظاهر في افعال
القلب والجوارح وكذا اجتماعهما في فعل اللسان بارأ الانعام واما وجود الحمد
بدون الشكر فغير نوع خاص فذلك ترك الاولين وتوقف الثالث بقوله لان
الحمد مدح على التفاصيل وهي المزايا التي لا يتعدى والشكر محقق بالتفاصيل
وهي المزايا المتعدية الواجب والاعطيا والآله هي والنعماء متراو فان
سبب النعمة الا ان سياق كلام المصنف يقتضي تخصيص كل منها بمعنى على
حق ما نه لا يخص الحمد اي قيدا وعقبة من الآله ولا شك ان موده العلى اللسان
نعمه ظاهرة اقتضى ذلك تنسبه بالانعم الظاهرة وكذا الماخص الشكر وعقبة من
النعماء وكان اشرف موارده اعني القلب نعمه باطنه ناسب ان ينسب بالنعم

هذا الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والجميل لما كان
الجميل متساويا لا لانعام وغيره من كثر الألفاظ ومحاسن الأفعال ولم يقيده أيضا
الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر أن الحمد قد يكون وانما بارأ النعمة وقد
لا يكون وانما اشتراط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهر وبالجملة لا بد
عن مطابقة الاعتقاد أو مخالفة أفعال الجوارح لم يكن هذا حقيقة بل استعارة وتخييل
لا يقال فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان أيضا لا يقال قول كل واحد منهما كما اشترا
أيه شرط كون فعل الإنسان حمدا وليس شي منها جزاؤه ولا جزاؤه بالجميل ان
يتناول الاختيار وغيره كما قد يقع مثلا كان الحمد مراد بالمدح والجملة ان
مدحت الله لا على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان حق بالاختيار وضع
لزم ان لا يكون وصفه تبصناته الذاتية حمدا وقد يجب بانه متناول لهما معا
كأنه محمود به ولا بد منهما من اعتبار تميز زائد وان يكون ذلك الوصف بارأ
ام اختيار من موالحه وعليه من تعدد أو غير ما يخص الحمد بالفاعل المحمد دون المدح أو
يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل اذ وصف المنعم
بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها والانعام محمودا
عليه وانما اذ وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه فليس ذلك الشجاعة
من حيث انها كان الوصف بما كانت محمودا بها ومن حيث تبصناتها فليست
محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفه بالشجاعة لاجل
كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح باليسر اختياريا وجعل مثال للزوجة مصنوعة
لا جرة به وانما الوصف بعبادة الخدور شانه القدر قد قيل هو خطأ بل هو
وقيل ما دل به لانه على الأفعال الجميلة وسو باللسان وحده قد اتفجر بما هم
من لفظ الوصف فحينئذ انك اذا قلت وصفت فلما يابك المبتدأ من الأفعال
اللسان واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا لمخصوصه بل لانه وال على صفته

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, appearing on the right side of the page.

۸۸
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 انما هذا كتاب
 في معرفة الله تعالى
 واسباب معرفته
 واما الله تعالى
 فانه لا يشك في
 معرفته احد
 بل هو الذي لا
 يشك في معرفته
 احد
 واما الله تعالى
 فانه لا يشك في
 معرفته احد
 بل هو الذي لا
 يشك في معرفته
 احد
 واما الله تعالى
 فانه لا يشك في
 معرفته احد
 بل هو الذي لا
 يشك في معرفته
 احد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هو الان سوار دارا اچلتا
تجارت اچلتا دارا چلتا
مستور چلتا دارا چلتا
مستور چلتا دارا چلتا
مستور چلتا دارا چلتا
مستور چلتا دارا چلتا

[illegible]

بكره ما قال اذا تمهد لنا التصوير ان جل التصوير على المعنى الا ان فلما استكمل وان جل
على الاخص فجل بان النسبة بين المفهومين تتغير تغيرها اذ في غير كل منها على الاخر
استبان ان ما هو من توابج التصوير وزيادة كشف فيه فتقول النفس الناطقة
في حجبها من جهة العالم الغيب وهي باعبار هذه الجهة متغيرة مستقيمة على
فوقها من الباطن والعالية وجهة العالم الشهادة وهي باعبار هذه الجهة متحركة متغيرة
فيما تحجبها من الابدان ولا بد لها من حجب كل جهة من توجه تنظم بها حالها هناك فالقول

ابي بها سائر وسمي من فوق نظرية والتي بها يثبت من فوق عليه قال
 ويمكن حل ما بين هذه الخطية قال قبل فلما على مراتب النظرية انسان الى زيادة
 الاستقلال لان المذكور في طرف من الكتاب اما علوم بطرية واما التي لها متعلق
 بهذه القوة ومرتبتها ما العاين في فلما على مراتب العلية فلما يذكر ان
 كمال القوة العلية كما ستعرفه بالكتاب الاعمال الستة والكتاب الاطلاق
 الموضحة والاحتساب عما هو مذموم منها شيء غاوه علما ومعرفة هذه الاطوار
 التي فيها علوم نظرية في الاعمال ولذلك يسمى العلوم العلية شعبة من القوة

المنظريه فلما ذكرنا ان المنطق يتعلق بها ايضا وذكر في الباب الاخر من الكتاب
اعني الحكمة المنطقيه لاجل من الانسان الى الحكمة العمليه قال خاليفه عن العلوم
خلوها في ابتداء المنطقه عن العلوم كلها ظاهر وان يترقى فيه بانها لا يعقل عن
ذاتها اصلا وان كانت في ابتداء لغوياتها قال وجب تسمي اي هذه المرتبه التي هي
الاستعداد المحض او النفس في هذه المرتبه فان كلامنا استعاضا عن كونها
والاول ثبت بقوله اما راب الفقه المنطقيه والثاني بقوله تسميها اي

فمن السهيول والافعال الحايه في سها لان السهيول الاول سجيل
خلق ما عن الصور كلها ان انما في حد ذاتها حايه عنها اي يس اخذت مع
منها بنفاد النفس الباطنه فاصح عن الصور العلويه باسرها وانما قدنا
السهيول بالاولى لانها قد يطلق على الجسم اذ اتركب منه جسم اخر كالسير

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf' (Qur'an) featuring dense Arabic script in two columns. The right column contains the main text, while the left column includes marginalia or commentary. The script is elegant and characteristic of classical Islamic calligraphy.

بكره ما قال اذا تمهد لنا التصوير ان جل التصوير على المعنى الا ان فلما استكمل وان جل
على الاخص فجل بان النسبة بين المفهومين تتغير تغيرها اذ في غير كل منها على الاخر
استبان ان ما هو من توابج التصوير وزيادة كشف فيه فتقول النفس الناطقة
في حجاب من جهة العالم الغيب وهي باعبار هذه الجهة متغيرة مستقيمة على
فوقها من الباطن والعالية وجهة العالم الشهادة وهي باعبار هذه الجهة متحركة متغيرة
فيما تحتهما من الابدان والابد لها محجب كل جهة من فوق تنظم بها حالها هناك فالقول

ابي بها سائر وسمي من فوق نظرية والتي بها يثبت من فوق عليه قال
 ويمكن حل ما بين هذه الخطية قال قبل فلما على مراتب النظرية انسان الى زيادة
 الاستقلال لان المذكور في طرف من الكتاب اما علوم بطرية واما التي لها متعلق
 بهذه القوة ومرتبتها ما العاين في فلما على مراتب العلية فلما يذكر ان
 كمال القوة العلية كما ستعرفه بالكتاب الاعمال الستة والكتاب الاطلاق
 الموضحة والاحتساب عما هو مذموم منها شيء غاوه علما ومعرفة هذه الاطوار
 التي فيها علوم نظرية في الاعمال ولذلك يسمى العلوم العلية شعبة من القوة

المنظريه فلما ذكرنا ان المنطق يتعلق بها ايضا وذكر في الباب الاخر من الكتاب
اعني الحكمة المنظريه لاجل من الانسان الى الحكمة العمليه قال خاليفه عن العلوم
خلوها في ابتداء المنظره عن العلوم كلها ظاهر وان يزعم شيئا بانها لا يعقل عن
ذاتها اصلا وان كانت في ابتداء فلو لم يكن لها قال وجب تسمي اي هذه المرتبه التي هي
الاستعداد المحض او النفس في هذه المرتبه فان كلامنا الاستعداد ليس هو ان
والاول ثبت بقوله اما راب العلم المنظريه والثاني بقوله تسميها اي

فمن السهيول والافعال الحايه في سها لان السهيول الاول سجيل
خلق ما عن الصور كلها ان انما في حد ذاتها حايه عنها اي يس اخذت مع
منها بنفاد النفس الباطنه فاصار عن الصور العلويه باسرها وانما قدنا
السهيول بالاولى لانها قد يطلق على الجسم اذ اتركب منه جسم اخر كالسير

[illegible]

بكره ما قال اذا تمهد لنا التصوير ان جل التصوير على المعنى الا ان فلما استكمل وان جل
على الاخص فجل بان النسبة بين المفهومين تتغير تغيرها اذ في غير كل منها على الاخر
استبان ان ما هو من توابج التصوير وزيادته كشف فيه نقول النفس الناطقة
في حجاب من جهة العالم الغيب وحي باعبار هذه الجهة من غير مستقيمة على
فوقها من الباطن والعالية وجهة العالم الشهادة وهي باعبار هذه الجهة مؤثرة مستقيمة
فيما تحجبها من الابدان ولا بد لها من كل جهة من توجه ينظم بها حالها هناك فالقول

ابي بها سائر وسمي من فوق نظرية والتي بها يثبت من فوق عليه قال
 ويمكن حل ما بين هذه الخطية قال قبل فلما على مراتب النظرية انسان الى زيادة
 الاستقلال لان المذكور في طرف من الكتاب اما علوم بطرية واما التي لها متعلق
 بهذه القوة ومرتبتها ما العاين في فلما على مراتب العلية فلما يذكر ان
 كمال القوة العلية كما ستعرفه بالكتاب الاعمال الستة والكتاب الاطلاق
 الموضحة والاحتساب عما هو مذموم منها شيء غاوه علما ومعرفة هذه الاطوار
 التي فيها علوم نظرية في الاعمال ولذلك يسمى العلوم العلية شعبة من القوة

المنظريه فلما ذكرنا ان المنطق يتعلق بها ايضا وذكر في الباب الاخر من الكتاب
اعني الحكمة المنظريه لاجل من الانسان الى الحكمة العمليه قال خاليفه عن العلوم
خلوها في ابتداء المنظره عن العلوم كلها ظاهر وان يزعم شيئا بانها لا يعقل عن
ذاتها اصلا وان كانت في ابتداء فلو لم يكن لها قال وجب تسمي اي هذه المرتبه التي هي
الاستعداد المحض او النفس في هذه المرتبه فان كلامنا الاستعداد ليس هو ان
والاول ثبت بقوله اما راب العلم المنظريه والثاني بقوله تسميها اي

فمن السهيول والافعال الحايه في سها لان السهيول الاول سجيل
خلق ما عن الصور كلها ان انما في حد ذاتها حايه عنها اي يس اخذت مع
منها بنفاد النفس الباطنه فاصار عن الصور العلويه باسرها وانما قدنا
السهيول بالاولى لانها قد يطلق على الجسم اذ اتركب منه جسم اخر كالسير

المركب من قطع الخشب والاسبقود خلق في نفسه عن الصور لكونه مأخوذاً
بمعناها ونور العالم صفة تامة للهوى فلا يجب انوار الصير قال حصل لها علوم
اولية اتي ضرورة فان الضروريات او ايل العلوم والنظريات توانها كيفية
حصولها انما اذا استعملت تلك الالات وادركت الجزيئات وتبينت
لايتها من الشاركات والبيانات استعملت لان تفيض عليها من البديا
التي من صور كيفية من قبيل بعضها ايجاباً او سلباً اما من جهة العقل اليها
وانما لم تكن او التجزئة الى غير ذلك مما يتوقف عليه العلوم الضرورية
وح قد حصل لها التصورات والتفديدات البديية التي هي بادي العلوم الكلية
والاستعداد لاكتسابها استعداد الكمال من الهيولاني قال ملكه الاستعداد اي
صحة كماله وانما يمكن انما من الاستعداد الى النظريات ومن جعل الاصلية
ببانية وجعل الملكة متباعدة للعدم دون الحال وزعم ان الاستعداد لا يوجد تقا ولا احد
تلك ما لا حاجة اليه فلهذا في هذه المرتبة قوتها في العقل لا استعدادها
اي لا استعداد هذه المرتبة او استعدادها التفاضل في هذه المرتبة من العقل الفعال
المنفصل للحدوث في عالمها وادوارها في النظريات مخروطة بحد ما و
ذلك انما يكون بث بدتارة بعد اخرى وحصلت لها صفة الهداية في
يمكن بها من استحصار النظريات على سبيل المشاهدة متى شئت من غير
حاجة الى كتب جديد هي العقل بالعقل وانما يستعمل تلك لان النظريات وان
كانت ح بالثورة الانا قريبة من العقل جدا فكانها حاصلة لها بالعقل ووجه
الضبط في هذه المرتبة الرابع ان القوة النظرية لا يستكمال الى طعة بالادراكات
لان البدييات ليست كالاها معيها بالشاركات الجذبات
لها في بل كالاها المعقولة بالادراكات الكلية ودرجاتها
في الاستكمال هذه الكمال متوفرة في نفس الكمال استعدادها لان الخيولاني
لا تفعل له بذلك الاستكمال ودرجاته قوته فالكامل هو العقل المستعداد

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

شهادة النظريات والاستعداد اما قريب وسوا العقل بالعقل وبعينه
وسوا العقل بالملكة فان قيل شهادة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على
صورتها مخروطة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالعقل استعدادا للاستعداد
مع تافره عنه تلك هو استعداد الاستعداد الكمال والشرع عليه بعد غيبته وسوا
مستعد عليه الاستعداد كالاها كالا استعدادين السابقين فلا محذور من
تبدل الاستعداد مستعد في الحدود على العقل بالعقل متاخر عنه في البقاء ولا ينفذ
الى ما بين الجسمين ما تقدم كل منها على الاخر في الذكر كما ورد في الكتب واعلم
ان هذه الدرجات تتغير بالتيسر الى كل نظري يختلف الحال وقد يكون
في النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل الهيولاني وفي
بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة الاستعداد وفي بعضها في مرتبة العقل
بالعقل ومن قال العقل المستعداد هو ان تغير النفس شاهدة لجميع النظريات
التي ادرتها بحيث لا يغيب عنها شي منها لانه ان لا يوجد المستعداد لاحد في
هذه الدار بل في دار التواركهم الالهي بعض المتجودين عن جلياب البدن
وعلايه اذ يدور جد لهم لمعات من ذلك كبروت خاطئة ولا كان شروع
في تطبيق العاين على رتب القوة النظرية وانما جعل مجموع الترتيبات
الى المرتبتين عالان الاستعداد الهيولاني منه باطنية فلا يتبادر لها الا لا
تحصيل المرتبة الثانية اعني المشاهدة على غير ظاهرة وباطنة فلا يمكن تحقيق
المرتبة الاولى بالمرتبة الاولى ولا انثية بالثانية بل يندرج الاولى في
المرتبة الثانية واثنية بتوابع على الترتيبين حلاله ثم اي محذور وشكوك
على اعطائية الباشايعني الهيولاني والشاركات فان قيل الهيولاني عبارة عن
ما يليه العلوم وهي من لوازم ما يمتد الى طعة من حيث هي فكيف يتصور
اعطائها ما اياها فلف في في حدة انما يبحث اذا وجد في الخارج كانت

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

في هذه المرتبة
التي هي بادي العلوم
الكلية

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

قابلة لها من حيثية من لوازمها اما كونها صالحة لها بالفضل فبالله لا تصاف
بها فتوقف على الجاد الذي يكون من عطايا به لا بد منها من ارتقاء الموانع
كالقبول وهي البداة المناسبة فان صاحبها وان راعي جميع التوازين المنطقية
وعرض ان كان عليها اخطا في الاتصال الى المطالب لعدم نظرية كمالها والعقوبة
فان الذي يهدي الى سواد الطريق قد يوجد عنه كالمفكر اذا لم يراع تلك العوائق
تأخير النهاية لازواياها بما فيها البداية قوله اعلام الحق والهام الصدق
الوجه في هذا التخصيص ان الاعلام يتعلق الامر الخارجي اولاً لانه اذا حصل في ذهنك
صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم ومعلوم لك وما في ذلك من صورة
او لا حقيقة ولا يقدر تلك الصورة على مطابقة الالمانية فتعرف ان التي هي
لو خط فيها الامر الخارجي اولاً فمما سبب ذلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام
لما كان عبارة عن الشئ في القلب كان متعلقاً بالصورة اولاً لانه المتقاة فيه
حقيقة واذا قيل ان الشئ انما يلقى ارضاءه بغير صورة وقد مر ان الصدق حقيقة لو خط
فيها الصورة الذهنية اولاً فمما سبب المناسبة اتباع الالهام على الصدق واما
تساوي الاعلامات وتوالي الاسماء على ما ذكره فمن حيث ان اعلام الحق
والهام الصدق متقاربان في المعنى بل ما هما واحد كاللحن في قصيدتين كونهما معاً
تكرار ذلك المثل بغير كل منهما فيحيي في عدم حصول تلك الاختصار لا بعد
اعلامات متتالية والهامات متتالية اشعار بان البداية الفياض للصورة
العقلية خزانة حافظه لها وذلك لانه لا توقف تلك الملكة على تكرار الاعلام
والالهام لم يكن تلك الصور بياض تلك الاعلامات المتكررة منطوية في النفس
والا لم يتصور اعلام اصلا بل في خزانة والاحتاجت الى تكميل كسب جديد
فلا يكون تلك الحزانية الاجور مجرداً وانكس منها اشعة الى حارة الناطقة
بحسب استعداداتها المتقاربة على قدر في الحكمة لان استعداد العلوم

Handwritten marginal notes on the left side of the right page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the philosophical discussion.

ليس الا من حضر كاشار به ان قوله لا يعلم ان ما علمت مفاده الاستعداد
علم ان باخاضك قوله لان دراية العلوم والادب الى البداية فان درايها بطرق
الالهام دون ان استعدادها لاكتساب النظر لا حصار العلم والحكمة فيك
اي تعلم الاشياء على ما هي عليها وتقبل الافعال على ما ينبغي فالهداية الحقيقية في
تحصيل النظريات لا يتصور الا منك واعلام الحق اي وانما سالك
اعلام الحق والهام الصدق مرة بعد اخرى لانك الجواد الحق والكرام فلا
تقور في مواهبك وعطاياك تكرر ما قوله باستعمال الشرايع النبوية
الاحكام المتعلقة بالاعمال الظاهرة من حيث انها كوارث الشريعة الشرعية
ويقتضي الى التمسك بغيرها من حيث انها اوضاع كلية واسرار حكيمه او
حاشا ان الله تعالى لا يبيد ما خلق من الاشياء بل يمسكها في الملك الذي ياتي بالوحي في ما هو
خالق اسمه على ما يحل من الوحي ويضع بياناً في الشرائع كنهه وناظره
الرجل صاحب سره الذي يطهر من باطن امره ما يشتهر عن غيره قوله
على جملته على كل ما كان الاول نظر الى معنى والاسم الى معنى الشكر حيث ما حقه
من مهنه فائدة ابراهه كذلك الحق في الحمد والشكر فو لحن الملك
الرد كما ينحل والحمد والحمد وتطير ما شوا عليه من عالم الخيب كسقطات
بالامور الدينية الدنية الالهية الالهية الله تعالى معنى الى طريق تهذيب الباطن من
تلك الملكات ونفوس امارتك اشواغل ومصرفه النفس الى عن الغيابة
الحقيقية لتلك في اذاتها وعن النوايا بسلك طريق الضلالة في تلك
الازالة ما حصل بعد الاتصال بربك ان النفس اذا تهذبت فلا يجرها
وباطنها عن رذائل الاعمال والافلاك ومطهرت عوايقها عن التوجه
المرکز الى الاصل فيقضي لها عما انصكت بعالم الخيب بلغية اتصالاً
معتقاً فيفكس اليها ما ارضحت فيه من التوشش العلية فيتمجلى النفس

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

Handwritten marginal notes on the right side of the left page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including phrases like "فان قيل" and "والجواب".

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

بالصور الادراكية القدسية الى الحق عن شوايب الشك والادغام وهو لما خط
 جلالته تعالى صفاته اشبهته وجلاله اي صفاته السلبية وقطر النظر على كماله في ذاته وصفاته
 وانما يدل كل وجود اي يرى كل وجود ثم ان صفاته في الاشياء الى استغراق كل علم في
 علمه كما ان صفته الحكمة اي الايمان بالافعال على ما ينبغي انشاؤه الى احتمال كل قدر
 في جنب قدرته وصوره والآن كل وجود وكما انما هو بايقين وهذه العبارة
 المذكورة في المرتبة الرابعة اختصار لطيف عما ذكره الفاضل الحق في شرح مقامات
 العارفين واعلم ان السعادة العظمى المرتبة العليا لنفس الناطقة هي معرفة الصانع
 ثم ما يلي من صفات الكمال والتميز عن نقصان وباصدره من الآثار والافعال
 في النشأة الاولى والآخر وبالجملة معرفة المبدأ والمعاد والطريق الى هذه المعرفة من
 وجهين احدهما طرقة اهل النظر والاستدلالات وثانيها طرقة اهل الرياضة و
 الجاهات وانما تكون للطريقة الاولى ان الترتيبات من اجل الانبياء فهم المتكلمون
 والانهم الحكماء المشايخ والساكنون للطريقة الثانية ان واقفوا في رياضهم احكامهم
 الشرعية فهم الصوفية المشركون والانهم الحكماء الاشراقيون فكل طرقة طاعتان لا يمتنع
 وحاصل الطريقة الاولى الاستكمال بالثبوت النظري والترقي في مراتبها والعالية الصوفية
 من تلك المراتب هي العقل المستند اعني شاهدة النظريات على ما هو وحصول الطريقة
 الثانية الاستكمال بالثبوت العملي والترقي في درجاتها وفي الدرجة التي يتبين بالثبوت
 تنفيض على النفس صور المعلومات على سبيل الشاهدة كافي العقل المستند
 بل هذه الدرجة اكمل والقرى من السناد ومن وجهين احدهما ان الحاصل في السناد
 لا يخرج عن انشبات الوهم لان الوهم له استيلاء في طرقة المجاهدة بخلاف
 تلك الصور القدسية التي ذكرنا بانها انما تتوحي الحقيقة قد خرجت من تلك
 العقلية فلا تلتصق بها وتلكها انما هي ان الغايض على النفس في الدرجة
 الثالثة قد تكون صور كثيرة استعدت النفس بصفاها عن اوساخ التعلق

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

جمع دمج
 معنى زهد

لان تنفيض تلك الصور عليها كرامة وخوف بها ما هي صور كثيرة فانه يترأى فيها
 ما يتبع كل من تلك الصور والغايض عليها في العقل المستند وهو المعلوم التي نيا
 تلك المبادئ التي زينت معالها الى الجود كرامة خفية في غير منها فلا يترأى فيها
 الا شي قليل من الاشياء المماثلة لها من الصفات اي من المقدمات البدئية
 المذكورة في برامين العلوم الحقيقية التي لا تتغير بتبدل الملك والادمان ان استعادة
 العاقل من المبدأ يتوقف على ما سببه بها من العقيدة ضرورية وان وقع فيها
 نوع خفاء بالنسبة الى الايمان الفاصلة اذ يترك ذلك بالنسبة على بعض الاشياء
 وكثرة اما استعلاء الحكماء في كتبهم ويتفقون عليها بان مقاصد منها الى تلك
 المواضع الكثيرة ما ذكره في المراج فانه قالوا ان الفاصلة الاربعة اذ الفهم
 واقتضت وقامت بحيث نفا على اي فاصلة كل منها بتوسط كيفية
 في مادة الاخرى انما هي من صفاها كيميائية النفاضة واستغراق
 على كيفية متشابهة في اجزاء المحتجج بتوسط بين تلك الكيفيات توسلا ما وجدته
 اما بان تطلع تلك الصفاة كيميائية المتعددة وتبين كيفية واحدة حقيقة وانما بان تلك
 تلك الكيفيات عن سوزتها وتعارف بحيث تترك كيفية واحدة حقيقة من تلك
 الكيفية المتكسرة على اختلاف مذبي الحكماء والاطباء ووجه ذلك المحتجج المتعددة
 في نفس شيئا واحدا متصفا بكيفية واحدة وذلك راجع الى حصول تلك الصفاة
 المحتجج بسببه في الوصف الى بداءة الواحد بسببها حتى ان تنفيض على المحتجج
 صور كافي العاقل او نفس كافي النبات والحيوانات وكلها كافي
 المراج اعلم ان الوحدة الحقيقية اصيل كانت النفس الناقصة عليه
 بمبدأ او ما تشبه في حدود الآثار الكثيرة عنها وبيانه على الاجال ان المراج بالمتدين
 بعيد عن الاعتدال فالصور الغايضة عليه حافظه لتركيب الصفاة المتعددة
 الى الاخران بمقتضى طباعها ومراج النبات قريب اليه فربما يان النفس

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

روح الاكسدة

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

لا سمح من جهة اللغة من حيث ان يتعلق العلم في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد
وتتعلق المعرفة وهو البسيط واحد كما انما كذلك عندنا من اللغة وانما خلت
استعداد والوجه وانما قال هنا اذ قد ذكر في رسم هذا الفن ان المعرفة تستعمل في
الجزئيات فيكون العلم في مقابلها مستعملا في الكليات اتم من ان يكون مفهوما
كلنا او قاعا كذا وذكر في ترميز المعارضة ان ثمة ان المراد بالعلوم هنا التصديقات
وبالمعارف التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم
ادراك المركب ولم يرد ان هذا الاصطلاح عين ما سبق بل انه مبني عليه كما يقع عليه
عبارة فكانه جعل الاصطلاح السابق المناسب للمعنى اللغوي اصلا ووجه عليه
الاصطلاح الثاني والثالث لان الكلي والتصديق اشبه بالمركب والجزئي
والتصور اشبه بالبسيط ولو جعل استعمال العلم في التصديقات والمعرفة
في التصورات اصلا لانه عين المعنى اللغوي ثم يفرغ عليه المعنىان الاخران
كان اولى ان يترك من اول فصول كتاب النية من ان كل معرفة وعلم
اي تصور او تصديق يدل على ما يستعملان مترادفين ثم ان هناك معين اخرين لا
اشارة في الكتاب ايها احد ان المعرفة يطلق على الادراك الذي بعد الجمل
الثاني يطلق على الاخر من الادراكين شي واحد يتخلل بينهما عدم ولا يقسم شي
من بين البتين في العلم ولهذا لا يوصف البادي به بالمعارف ويوصف
بالعلم فذلك خص المعارف باللاتية فان ذاته وخصايته متميزة عن العلم
وخص العلوم بالحيثية اي ان ثمة على مر الامور كما هو ذلك لانه لا وقت الحقيقة
في غاية الاتية التي هي بسيطة اريد بها الادراكات الثابتة المتعلقة بالمرآت في الغل
فجعلت صفة للعلوم المتصورة في الحقيقة في الذكر اذ بها يتوصل الى تلك المعارف
وعكس الشارح نظر الى ان تلك البسيطة متقدمة بالذات والتعرف على
الركبت لان سائل هذه الفنون تشبه هذه المسائل بالاضواء فيما ذكر اصل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

يتفرع عليه تشبيه ابواب هذا الكتاب بمطالع انوار الكواكب وقد والحكمة مقصودة
بالذات دل على ذلك موافقا لكلام المتن على ان المنطق ليس من اقسام الحكمة وكذلك
يدل عليه اخبر في ترتيبها اعيان الوجودات اي الموجودات التي رتبة وانما اخبرنا
فيه لان كمال النفس الانسانية اما هو ادراك الواجب له والامور المستند اليه
في سلسلة العلية بحسب الوجود الاصلي اعم من الخارجي ولا كمال لها مقابلة في ادراك
احوال الموجودات واذا لم يحسب عنها في الحكمة كان على سبيل التبعيد دون الاصلية
والبحث عن الوجود الذي بحث عن احوال الاعميان ايضا من حيث انما علمها
نوع اخر من الوجود او لا ومن حيث احوال الاعميان عن ترتيبها وقال الحكمة علم عام
عن احوال الموجودات جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية الباقية على الا يكون
وجوده بقدرتنا واختيارنا وكلام الرئيس في اشارته مبني على ان القول
وعلى التبعين ليس موضوع الحكمة شيئا واحدا هو الوجود مطلقا او الموجود
الخارجي والالم يخرج ان يبحث فيها عن الاحوال المختصة بانواعها بل موضوعها شي
متعدد مشترك في عرضي هو الوجود المطلق او الخارجي وحسب ان يفتقد
الاحوال المشتركة بقيد مختصة لها بواحد واحد من تلك الاشياء لئلا يكون
من الاعراض العامة الغريبة قوله عن احوال مشتركة هو على صفة البناء للمفعول
اي يقع الا مشتركة منها بين قسمين منها كالا مكان المشترك بين الجود والوض
او بين التثنية كالوجود والوحدة وله فان كان اي البحث عن الاحوال
مقوم الامور العامة من تلك الاقسام الاربعة فان قيل الاحوال المشتركة هي مشتركة
الامور العامة وهي ليست المسائل في قسمها بل موضوعات فيه فلا يبحث هناك
عن الاحوال المشتركة بين الاف م لان البحث عبارة عن انشاء الحكم لا
لموضوعها تلقا البحث عنه في هذا القسم هو الاعراض الذاتية لا امور العامة
فيكون مشتركة مثله وانما جبر بان الامور العامة اذا جعلت موضوعا

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

فقد وجدنا في بعض النسخ
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
في المتن
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل

في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بما عن احوال الاعيان بل بحسب ان يقال في اي
الامور العالمة محولات تثبت بها كذا ليعيان مبدعها بالاشارة اليه في كل
اما مطلقا واما على القول بان عودتها لا رعا في علم ان تقدم الامور العالمة
على سائر الاقسام لعمومها كونها مبادي للامور الخاصة واما على ما ذهب اليه
عليها كما تقدم احوالها على الاعراض لا فيحتاج الوضوح في وجوده الى الجواب منهم
من تقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح المواضع واعلم ان التعويض
الذكر من تناول الحكم النظري التي ندرنا ما والحكمة العملية الباقية عن
احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني
من هذا المختصر هو الحكم النظري المتعلقة بالنوع العالمة دون العملية المتعلقة
بالنوع العالمة واما اقتصر عليها لان النوع العالمة اشرف من النوع الثاني
ابدا لا يابا دون العالمة او ينقطع اثرها عند غراب البدن وايضا المقصود من
الحكمة العملية هو الاعمال وهي حسنة بالنسبة الى المعارف الالهية الكمال
التدسية انه لتعميل العلوم الحكيمية التماس في لغة الحكيمية ينبغي الكاف
المستعمل في كل ما يقع كافي لفظ الارضية لذكر الجملات وهي اما ان
يطلب تصور ما الجمل البسيط يتبادل العلم بتبادل العلم والحكمة والاعدام
انما تتبادلها منها ولا ينبغي الا بانقسامها فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري
وتصديقي كذلك الجمل ينقسم الى جمل تصوري اي جمل اذا اذرك كان
ادراك تصور او الى جمل تصديقي اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصديقي
قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة
التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات
التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق
فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بما عن احوال الاعيان بل بحسب ان يقال في اي الامور العالمة محولات تثبت بها كذا ليعيان مبدعها بالاشارة اليه في كل اما مطلقا واما على القول بان عودتها لا رعا في علم ان تقدم الامور العالمة على سائر الاقسام لعمومها كونها مبادي للامور الخاصة واما على ما ذهب اليه عليها كما تقدم احوالها على الاعراض لا فيحتاج الوضوح في وجوده الى الجواب منهم من تقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح المواضع واعلم ان التعويض المذكور من تناول الحكم النظري التي ندرنا ما والحكمة العملية الباقية عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا المختصر هو الحكم النظري المتعلقة بالنوع العالمة دون العملية المتعلقة بالنوع العالمة واما اقتصر عليها لان النوع العالمة اشرف من النوع الثاني ابدا لا يابا دون العالمة او ينقطع اثرها عند غراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي حسنة بالنسبة الى المعارف الالهية الكمال التدسية انه لتعميل العلوم الحكيمية التماس في لغة الحكيمية ينبغي الكاف المستعمل في كل ما يقع كافي لفظ الارضية لذكر الجملات وهي اما ان يطلب تصور ما الجمل البسيط يتبادل العلم بتبادل العلم والحكمة والاعدام انما تتبادلها منها ولا ينبغي الا بانقسامها فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك الجمل ينقسم الى جمل تصوري اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصور او الى جمل تصديقي اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصديقي قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بما عن احوال الاعيان بل بحسب ان يقال في اي الامور العالمة محولات تثبت بها كذا ليعيان مبدعها بالاشارة اليه في كل اما مطلقا واما على القول بان عودتها لا رعا في علم ان تقدم الامور العالمة على سائر الاقسام لعمومها كونها مبادي للامور الخاصة واما على ما ذهب اليه عليها كما تقدم احوالها على الاعراض لا فيحتاج الوضوح في وجوده الى الجواب منهم من تقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح المواضع واعلم ان التعويض المذكور من تناول الحكم النظري التي ندرنا ما والحكمة العملية الباقية عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا المختصر هو الحكم النظري المتعلقة بالنوع العالمة دون العملية المتعلقة بالنوع العالمة واما اقتصر عليها لان النوع العالمة اشرف من النوع الثاني ابدا لا يابا دون العالمة او ينقطع اثرها عند غراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي حسنة بالنسبة الى المعارف الالهية الكمال التدسية انه لتعميل العلوم الحكيمية التماس في لغة الحكيمية ينبغي الكاف المستعمل في كل ما يقع كافي لفظ الارضية لذكر الجملات وهي اما ان يطلب تصور ما الجمل البسيط يتبادل العلم بتبادل العلم والحكمة والاعدام انما تتبادلها منها ولا ينبغي الا بانقسامها فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك الجمل ينقسم الى جمل تصوري اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصور او الى جمل تصديقي اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصديقي قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

التصديق وايضا لو اكتفى فيها بما بين شانه ان يرتسم في الذهن من الصور الادراكية
وجعل المنطق آلة لاكتساب العلوم الغير الحاصلة وحكم بان تلك العلوم هي
لم يتبين الاخصار الا بان يقال هي معلومة بالمجملات وادراكها اما تصور
وتصديق وذلك لان الاخصار العلم في ما بين التبيين اما هو لا اخصار
العلوم فيما يتعلق بهذه الحال فيما يتعلق بالمجملات لما عرفت انها اقسام
فوق ما بين المقصود بالذات بل هذا العلم يعني التصورات وهو ما يجب
العمليات والشرائح وكون مباحث العمليات وسيلة الى مباحث الشرائح
لا ينافي كونها مقصودة بالذات نظر الى كمالها من حيثها اشرف الى ان
المدته يطلق على معنى اخر من احدها القضية التي جعلت جزءا للبيان او الحق
والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كاجاب التصوري وكلمة الكبري في السلك الاول
مثلا وكان هذا العلم من سائر العلوم في العلم لا يتوقف على ما هو جزئ منه والاول
على ما يكون خارجا عنه ثم التصوري في الشروع الذي هو فعل اختياري وتوقف على تصور
العلم بوجوه من الوجوه وعلى التصديق بما يتوقف عليه سواء كان جازما او غير جازم
مطلوبا او غير مطلق واما تصور بمرساة والتصديق بان موضوعه اي شيء هو متوقف
عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الانطباع توجب زيادة بصيرة
في الشروع بطريق الاستمادة والافادة نقول ما يتوقف عليه الشروع في
العلم ارادة الشروع على بصيرة فان هذه الامور الاربعة موجبة لها كالاختي
على ذي مسكة ولا بد ان على اخصار مقدمات العلم في ثلثة او اربعة ولا على اخصار
البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطلع على خامس خارج بوجوب ازدياد
في البصيرة فله ان يقفه من المقدمات بل المقصود توجيهه ذكر في اوائل
كتب المنطق من الامور الثلثة او الاربعة على سبيل الخطا في الكافية في
امثال هذه المقدمات قد بر ولا تكن من الخاطئين خبط عشواء **قوله**

قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بما عن احوال الاعيان بل بحسب ان يقال في اي الامور العالمة محولات تثبت بها كذا ليعيان مبدعها بالاشارة اليه في كل اما مطلقا واما على القول بان عودتها لا رعا في علم ان تقدم الامور العالمة على سائر الاقسام لعمومها كونها مبادي للامور الخاصة واما على ما ذهب اليه عليها كما تقدم احوالها على الاعراض لا فيحتاج الوضوح في وجوده الى الجواب منهم من تقدم مباحث الاعراض لما فصلناه في شرح المواضع واعلم ان التعويض المذكور من تناول الحكم النظري التي ندرنا ما والحكمة العملية الباقية عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا المختصر هو الحكم النظري المتعلقة بالنوع العالمة دون العملية المتعلقة بالنوع العالمة واما اقتصر عليها لان النوع العالمة اشرف من النوع الثاني ابدا لا يابا دون العالمة او ينقطع اثرها عند غراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي حسنة بالنسبة الى المعارف الالهية الكمال التدسية انه لتعميل العلوم الحكيمية التماس في لغة الحكيمية ينبغي الكاف المستعمل في كل ما يقع كافي لفظ الارضية لذكر الجملات وهي اما ان يطلب تصور ما الجمل البسيط يتبادل العلم بتبادل العلم والحكمة والاعدام انما تتبادلها منها ولا ينبغي الا بانقسامها فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك الجمل ينقسم الى جمل تصوري اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصور او الى جمل تصديقي اي جمل اذا اذرك كان ادراك تصديقي قوله لا جرم خصة اي الطرف الاول او المنطق اي الجملات من جهة التصور فيستتبع التصورات بالجملات التصورية والتصديقات بالجملات التصديقية لان التصور كما ستعرفه عما عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فانكسرها تحصل لخاصة فالتصديق هو الجمل من جهة التصور او من جهة

التصديق

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

وكان لابد تصدير القسامين وذلك لان نسبة المقدمات الى القسامين على
السواء لا اختصاص بها بالتسم الاول فاباراد ما فيه ترجيح بلا مرجح وقد اوجب عنه بان التسم
الاول يشارك المقدمات في توقف التسم الثاني على كل منهما لان التصديق يتوقف
على التصديق فلنفس الشاركة او رد ما فيه ولو لا كان الاول ان يحيل الطرف الاول
شتملا على مقدمة بيان ما يتوقف عليه الشروع في العلم وقسمين لاكتفى بالتصديق
والتصديقات في العلوم اما نظرية منها تقيمان مشهوران احدهما ان العلوم
اما نظرية اي غير متعلقة بكيفية على واما علمية متعلقة بما واثباتها ان العلوم اما
ان لا يكون في انفسها الا لتحصيل شي اخر بل كانت مقصودة بذواتها وتسمى
غير آية واما ان يكون الا لغير مقصودة في نفسها وتسمى آية فيخرج الشارح بينهما
تبيينها على ان موافقتهما واجد فان تابكون في حد ذاته الا لتحصيل غير لانه ان
يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية على ما يتعلق بكيفية على لانه ان يكون
في نفسه الا لتحصيل غير فقد رجع معنى الآتي الى معنى العلم وكذا لا يكون الا
لكذلك لم يكن متعلقا بكيفية على لم يكن في نفسه الا لغيره فقد رجع معنى التقديري
وغير الآتي الى شي واحد في النظرية والعلم يستعملان في مكان كشيء احدهما في تسم
العلوم مطلقا كذا ذكرناه فانطق والحكمة العلمية والطب العلمي وعلم الحيوان كلها
مداخل في العلم المذكور منها لانها باسرها متعلقة بكيفية على اما ذبني كالمناطق او
خارجي كالتبسم مثلا واما بينهما في تسم الحكمة على ما بينها كعلمه فان
لم يستمر في تعريف الحكمة قبل الايجان كالمناطق واطلا في الحكمة النظرية دون
العلمية اذ ليس من شأنه الا عين المقدمات التي هي التي ليس وجودها بقدرتها و
اختصاصها ومن هذا الوجه تعلم كيفية العلم الذي هو الفكر اذ ليس من شأنه
العلم ككيفية على ان يكون ذلك العلم موضوعا في الحكمة العلمية وان اعتبر
فيه ذلك ليقدر كان المنطق خارجا عن القسامين معا كما حققه واثباتها

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

ما ذكر في تقسيم الصناعات من انها اما علمية اي تتوقف حصولها على ممارسة
العمل او نظرية لا تتوقف حصولها عليها وعلى هذا يكون علم النطق والنحو والمنطق
والحكمة العلمية وذلك التسم من الطب خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة
في حصولها الى فراولة الاعمال بخلاف علوم الخياطة والحيكة والجماعة لتوقفها على
الممارسة والزواولة دور وغاية العلوم الغير الالية حصولها انفسها وذلك لانها
من حدة انفسها مقصودة بذواتها وان امكن ان يرتب عليها منافع اخرى كعلم
فان ليس غايته الشئ بل لا يتصور كون الشئ على نفسه فلما الغاية بحسب ما
الذي على لوجوده في الغاية في الخارج فاللازم من كون الشئ غايته نفسه ان يكون
وجوده الذي على لوجوده الخارجي ولا يحذور فيه لا يقال في الغاية في الموجودات
الخارجية دون العلوم فانها موجودات في نفسها كونهما صورا عقلية
لانا نقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلق علم مخصوصا فان
ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل صورها كما اذا تصور
علم مخصوصا قبل ان يتعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على الوجه الاول معاين
لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجود الثاني على له باعتبار الوجود الاول
ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذي في الخارج الى الوجود في العلم
حصول غير ما وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل وبمبينة لها فالمتصور منها حصول
العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا بغيره فحصول العمل
لا امر آخر يكون هو غايته اذ تلك العلوم قد يكون لغاية اي خارجا
عنه والغاية منه في التصور على يحصل في الغاية لان تحصيله نيل غايته
فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اي بتصور ما من حيث انها غايته له
اذ لابد من التصديق بترتبها على ذلك الفعل كالمبين في موضعه فان قلت
ليس في هذا الفصل لا تصور غاية المنطق دون ذلك التصديق اذ لو ذكر

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة
والاخرى التي هي في النطق
بما هو في الحقيقة

العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس

لنرى ما يترتب من هذا على احتياج الناس الى المنطق قلت لا حاجة بهذا الى بيان
فان من تصور المنطق من حيث انه آلة قانونية اذ فانه يتصور غاية ويقتض
ترتيبها عليه وكيف لا وانما احتياج الناس اليه لسبب معين هو الغاية
منه يتبين العلم بكونه مرتبة عليا ذلك معرفة حقيقة اي ما يتبين الموجوده فان
لفظ الحقيقة في الاصطلاح انما يطلق على الموجودات لان لفظ الشيء البسيط لما
مطلبان مطلب ما يطلب به التصور ومطلب هل يطلب به التصديق
والتصور على اثنين احدهما تصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه
مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور يجري في
الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المحدثات ايضا والطالب له
ما الشارحة للاسم وثانيهما تصور بحسب الحقيقة اعني تصور الشيء الذي علم
وجوده والطالب لهذا التصورا الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم
الى التصديق بوجود الشيء في نفسه والى التصديق بثبوت لغيره والطالب
للاول هل البسيط وتثاني هل المركبة ولا شبهة في ان مطلب الشارحة
متقدم على مطلب هل البسيط فان الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يكن
طلب التصديق بوجوده كما ان مطلب هل البسيط متقدم
على مطلب ما الحقيقة اذ ما لم يتصور وجود الشيء لم يكن ان يتصور من حيث
انه موجود ولا ترتيب ضروري بين النهاية المركبة والمادية بحسب الحقيقة
فكن الاولى تقدم المادية واعلم انه اراد بالمادية الحقيقة التصور باعتبار
الحقيقة اي باعتبار الوجود سواء كان تصورا بالكله او لا فلا يرد
عليه ان المذكور في الكتاب رغم حقيقة المنطق فلا يفيد تصور كنهها
والمطلوب بما الحقيقة اصطلاحا هو الكنه ولذلك يجب بالحد التام
بحسب الحقيقة فقط كما ان المطب بالشارحة تصور المفهوم بنفسه

فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس

العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس

لا يعوارضه ولذلك يجب بالحد التام بحسب الاسم دون النقص و
الرسم بحسب ذلك اي فلان تصور حقيقة اي ما يتبين باعتبار وجوده
موقوف على العلم بوجوده اذ لا يمكن لذلك التصور بدون هذا
العلم من احتياج الناس الى المنطق في الساب الكلمات العلمية
اعني التصورات الكائنية والتعديقات اليقينية ولما لم يكن ثبوت
التصديق بوجوده منحصرا في التصديق بالاحتياج اذ ربما كان له دليل
آخر لم يقل وبيان بطلانية يتوقف على بيان الاحتياج بل استدلال
على وجوده بثبوت احتياج الناس اليه في الكلمات الثابتة بلما
بشبه وقد اورد على الشارح ان الكلمات ضرورية فلو كان موجودا
زمنية متوقفة على امر موجود في الذهن هو المنطق ولو فرض
ان تلك الكلمات موجودات خارجية لم يشبه ايضا وجودها
في الخارج موقوف على وجود المنطق في الذهن وعلى التعديرات
لا يلزم وجوده في الخارج فلا يكون حقيقة لانه عبارة عن ما يمت
الموجودات الخارجية فاجاب بان ياذكرناه كلاما محيل قصدا
به توجيه امور المذكورة في اوائل كتب هذا الفن يتصور استدراكها
بحسب الظاهر اعني بيان الحاجة اليه وما يتوقف به عليه اذ كان
يكنى ان يعرف المنطق ويشتر الى غاية واما قلنا بحسب الظاهر
لا يمكن ان يقال بيان الحاجة انما هو ليضع ترتيب الغاية عليه
فان قيل المنطق كما سياتي يطلق على العلم وعلى المعلوم ايضا
فلتحمل هنا على الثاني ليكون حقيقة فلما سلو مائة قضايان محصو
شتم على ترتيب لوجودها في الخارج فلا يكون مملو موجودا
خارجيا كما ان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباقية

فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس
فإن تصور العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس

العلم لا يكون له وجود في الخارج بل هو في النفس

১৯৩৩

و لا بد ان يكون
 و هو العاقل و يا ابا العلم في هذا الموضع
 و غير ذلك و لا يوجد في هذا الموضع
 فلو كان في طبعه ما كان له في الموضع

ما ليس يصدق عليه انه علم كالحكم لا يكون علما بالضرورة الا يرى انه
 اذا ركب يصدق عليه الحيوان مع بالصدق عليه اصلا لم يصدق
 على ذلك المركب ان حيوان قطعا مع المركب من الحيوان وناهنو
 من ان يركب كونه يصدق عليه كالمناطق مثلا بدليل تحية عبارات والفاظ
 من ان يركب ونظائر ما لا تتراخ والسبب والايجاب والنفي والاثبات
 الفاعل هو المحقق للغة ان للنفس بعد تصور النسبة بين الطرفين
 فعلا صادرا عنها ولا غير يابها ما فان ابل للغة لا يفرقون بين القول
 والفعل ويمتص القول القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول والتحقيق
 الذي يشهد به رجوع المفضل وجدانه ان ليس للنفس بها اي حال
 الحكم بعد تصور النسبة نافية وفعل بل ادعان وقبول للنسبة وسو
 اعني ذلك الادعان والقبول ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة
 للامور انفسها او ليست بواقعة فان قيل هذا المذكر مشتمل على
 محكوم عليه هو النسبة ومحكوم به هو واقعة على نسبة بينها وهي
 من ان يركب للدركات التي تعلق بها التصديق والحكم الذي هو في
 بيانه فمما تصديق وحكم اخر هو ان يدرك النفس ان النسبة بين
 تلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث
 فيتوقف حصول حكم واحد على حكم غير متساوية وهو كونه
 قلنا المذكر بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر جالي اذا غير عنه
 بالتفصيل نظره في تصديق اخر والحكم هو ذلك المحل كما يشهد به
 رجوعك الى وجدانك فاعلم انه فمما هو الحكم من مقوله الكيف
 ومن قيل العلم واقصر على الكيف لانه المذهب المنصور في
 العلم ولذلك قد لا وكيف لا يكون الحكم من مقوله الكيف داخلا

ان المركب من الحيوان
 لا يصدق عليه
 ليس حيوانا وكذا
 ان كان له نظيره

ان المركب من الحيوان
 لا يصدق عليه
 ليس حيوانا وكذا
 ان كان له نظيره

ان المركب من الحيوان
 لا يصدق عليه
 ليس حيوانا وكذا
 ان كان له نظيره

لان الصورة توصف بالمطابقة كالمركب
 لا يوصف بها وكذا الاضافه

تحت العلم وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موجودة
 للنتائج حتى يكون افعالا متولدة من افكارها كما ذهب اليه جماعة
 لا يصدق بهم بل الافكار معداة للنفس لقبول صور ما هي صور
 النتائج العقلية عن واسب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية
 لامتنع ذلك القبول وفيضان النتيجة على النفس من المبدأ الفاضل
 وذلك ان الصورات المتعلقة بالنسبة والطرفين حاصله قبل
 الفكر فلو كان الحكم فاعلا لما كان نسبتها اليه بالصور عنها لا بالقبول
 من المبدأ والاشكال ان كانت عام بحيث يتناول المذهب المستند
 ايضا كما ينبغي عليه ومنشأه الصور والقصد الذي ذكره فان
 قيل تردد المراد بالادراك الساذج من مطلق الادراك ومن الادراك
 الذي اعتبره عدم الحكم مستقح جلا في نظرنا لانه ان الرتبة انما
 يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال والمراد بالانسان اما الحيوان
 الناطق او الجرح ومن اليين ان الساذج لا يحتمل المطلق فلما يجوز ان
 يراد بالساذج ما اعتبره عدم الحكم لانه ساذج اي حال عن الحكم معني
 كونه ساذجا عنه انه مقيده بقده وان مراده المطلق لانه ساذج
 عن الحكم وعدمه معني كونه ساذجا عن الحكم انه لم يقده ولا بعده
 ايضا بل يقول المطلق اولى بهذا الوصف لانه حال عن القيد
 كلها وكما من قد يحب اللفظ مويان الاطلاق بحسب المعنى
 من غير ان يجعل اطلاقه قدافه كقولك الامر المطلق والايته
 من حيث هي والاشنان من حيث هو انسان والموجود
 من حيث هو موجود الى غير ذلك فان هذه كلها بيان الاطلاق
 لم يعتبره بقصد المطلق باطلاقة قوله فان كان المراد مطلق الادراك

ويكون ان نظرية لا يصدق
 موصوفة النتائج كونه افعالا
 كونه مقولا

وهم المقتلة لانهم يقولون ان خصوصية
 الفعل من كل طرف في التوليد وهو محدود
 في نفسه لا يمكن ان يكون كونه افعالا
 في نفسه لا يمكن ان يكون كونه افعالا

ان يكون النفس

ان يكون النفس

ملاحظة الاطلاق قد علم على
 وليست الادراكات بالاشياء

القوم لم يلقوا في
الغنائم ما يرضون
منه فلو

کودت الی
صالح الفسطاط
خدا السلام
ان الله اعلم
او تصدیق

مجلسه اول
در روز دوشنبه ۱۳۰۲
در محل اجتماع

و في قسما من اركانها
 كالمشقة كوكبا
 والاعمال التي فيها
 السهم ترفاهه المرفوع
 في قسما من اركانها
 كالمشقة كوكبا
 والاعمال التي فيها
 السهم ترفاهه المرفوع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لان الحكم ادراك قطعاً كما عرفت وليس عنده تصديقاً فلما بدى يكون
تصوراً ساداً وفاقاً والم ينحصر الادراك فيها ذكره من القسيتين **قوله** مقابل
للتصديق لا متاع اجتماعهما في ذات واحدة وكيف يتصادقان
عليها وقد اعتبر في احدهما اعتباراً ما اعتبر ثبوت في الآخر ولا يخفى
علك ان هذا الوجه مشرك للورود بين الذين فان اختلفا
كما لا يكون جزء للآخر لا يكون شرطاً له انما الذي يدفعه عنهما
ان المقابل انما هو من مضمون التصور والتصديق والمعتبر في
التصديق جزء او شرطاً هو ما صدق عليه التصور الساذج لا مضمونه
ولولم يجر ان يكون ما صدق عليه احد المتقابلين جزء للآخر لا متسع
ان يكون شيئاً جزء للآخر فان جزء الجسم ليس بجسم ضرورة **قوله** فاما
الواحد والكثرة فلا تقابل بينهما كانه قتل الواحد مقابل للكثير مع انه
جزءه فاستقص ما ذكرته من القواعد الكلية فاجاب بانه قد تبين
في الحكم ان لا تقابل بينهما بالذات بل بالعرض وقد استوفنا حديث
التقابل بينهما ما لا مزيد عليه في بعض مروج الكتب الكلامية **قوله**
فلا ندرج تحت العلم الواحد من الامور المعلومة بالضرورة ان
الاشياء المتعددة كالأدراكات الاربع مثلاً لا تصير امر واحداً
بالمعتبر معاً مسته وحداً من مخرجه صوري للتركب منها ولا يمكن
اعبارها مع تلك الادراكات والا كان التصديق مركباً من العلم
والمعلوم لان تلك الامة من قبيل المعلومات دون العلوم و
اذا اخذت الادراكات الاربع الامة كانت علوماً متعددة فلا
ندرج تحت العلم الواحد الذي جعل منها وانما اعتبر معه قد اختلف
لان السقيده بالعلم واجب في موارد القسمة كلها اذ لو لم يقيد بها

لم ينحصر تقسيم ابدان مجموع القسيتين مثلاً قسم ثالث للطلق التقسيم
اليها الارى ان الحيوان مطلقاً اذا قسم الى الناطق وغير الناطق
لم يكن منحصراً منها بل كان مجموعهما قسماً ثالثاً ثم التقسيم ان كان لهما
الانواع قيداً المقسم بالوحدة النوعية مطلقة لا مضمونة فالحيوان الواحد
بالنوع اما الانسان واما غيره وليس مجموعهما سدرجاً به وقس على
ذلك التقسيم الى الاصناف والاشخاص وهذه الانظار الثلاثة توجه
على الذنب المستحدث ايضا كما ينظر ما دنى تامل في مدفع الثاني
ما محققته **قوله** فعلى هذا اي اذا بطل محتار المضمون والقسمة المحترمة لا فطر
القسمة الصحيحة المحترمة للذنب الصحيح ان يقال العلم اما حكم او غيره
لانه اما ادراك ان السببية واقعة او ليست بواقعة واما ادراك
غيره فالاول هو التصديق والثاني هو التصور **قوله** لا يقال هذا
رد لقوله **وهو مطابق لما ذكره الشيخ** فانه قسم العلم في كتابه المشهور
الى التصور الساذج والى التصور مع التصديق فالعلم عنده منقسم
الى التصورين لا الى التصور والتصديق كما زعموه **قوله** وانما قال
بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما ذكر قد
يكون بحسب الاسم اي بحسب مضمونه وقد يكون بحسب الذات
اي بحسب بانيته الموحودة والاول قد يتفرع عن التصديقات
كلها والثاني لا يتفرع عنها اذ لا بد منه من التصديق بالوجود
فالتمثيل بالاول للتصور الساذج اولى وان صح تشبيهه بالثاني ايضا
لان ساذجية التصور مقيسة الى حكم حكم فيكون في كونه ساذجاً متفرعاً
عن حكم مخصوص وقد راعى هذه الفائدة في عبارة الشما ايضا
حيث قال كما اذا كان له اسم فطلق به تشكلاً مناه في الدرس وكانه

الوحدة معتبرة في تقسيم
بطلان التفكيك الانواع
فان وحدة النوعية بطلان

ان ادراك المركبات التامة
الاشياء في قبيل التصور

لما راد بالاسم اللفظ الدال عليه لندرج فيه كذا فعل كذا والمثيل
تنبه على ان ادراك المركبات التامة الاشياء من قبيل التصور
كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التامة سواء كانت
مقدمة او غير تامة وان الذي خرج ادراكه عن مرتبة التصور ليس
التصديق سواء المركبات التامة الحزني وقوله من ذلك اراد به من
ذلك الجنس المذكور وسواء المركبات التامة الاشياء ونبه على ان ادراك
تصور بقوله كنت بصورة واما ادراك معنى انسان فلا حاجة
في كونه تصورا الى فيه ولقد بالغ في تمثيل التصديق عن التصور
عند اجامتها فقال فالنصور في مثل هذا المعنى المتفاد من قولنا
كل ياض عرض بهذا ان يحدث في ذكرك صورة هذا الياء
اي النسبة التي من تصور ما يولف منه كالياض والعرض
هذا التصور مشتمل على تصورات ملته والتصديق الذي تقاربه
سواء يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة اي صورة التاليف
والنسبة الى الاشياء انفسها انما مطابقة لها والكذب محال
ذلك وسواء يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء
انفسها انما ليست مطابقة لها فان قيل فعلى هذا يكون العلم
الى اقسام ملته تصور سابق وتصور معه تصديق وتصور معه
كذب قلنا المراد بالكذب كذب النسبة الاجمالة وسو تصديق
بالنسبة السليمة فيندرج في مطلق التصديق الشامل لها وقد دل
بقوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة على ان هذه النسبة
لست من افعال الذهن لان الفعل لا ينسب الى فاعله بكونه
فلا يقال الضرب حصل في زيد بل يقال حصل لزيد وانما ينسب

دعوى ان يكون ذلك التصديق بالاشياء هو قولنا ما يخالط فان كان ذلك
طاعة لادراكه من غير ان يكون له ادراك فيكون كذا في ادراكه فانما
انصوره كصورة كذا في ادراكه

فقد مر في التصور الذي
هو كذا في سلفه

عنه

ان ادراك المركبات التامة
الاشياء في قبيل التصور
كادراك المفردات وادراك المركبات
الغير التامة سواء كانت
مقدمة او غير تامة وان الذي
خرج ادراكه عن مرتبة التصور
ليس التصديق سواء المركبات
التامة الحزني وقوله من ذلك
اراد به من ذلك الجنس المذكور
وسواء المركبات التامة الاشياء
ونبه على ان ادراك تصور بقوله
كنت بصورة واما ادراك معنى
انسان فلا حاجة في كونه
تصورا الى فيه ولقد بالغ في
تمثيل التصديق عن التصور عند
اجامتها فقال فالنصور في مثل
هذا المعنى المتفاد من قولنا
كل ياض عرض بهذا ان يحدث
في ذكرك صورة هذا الياء اي
النسبة التي من تصور ما يولف
منه كالياض والعرض هذا
التصور مشتمل على تصورات
ملته والتصديق الذي تقاربه
سواء يحصل في الذهن نسبة
هذه الصورة اي صورة التاليف
والنسبة الى الاشياء انفسها
انما مطابقة لها والكذب
محال ذلك وسواء يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة الى
الاشياء انفسها انما ليست
مطابقة لها فان قيل فعلى
هذا يكون العلم الى اقسام
ملته تصور سابق وتصور معه
تصديق وتصور معه كذب
قلنا المراد بالكذب كذب
النسبة الاجمالة وسو تصديق
بالنسبة السليمة فيندرج في
مطلق التصديق الشامل لها
وقد دل بقوله ان يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة على
ان هذه النسبة لست من افعال
الذهن لان الفعل لا ينسب الى
فاعله بكونه فلا يقال
الضرب حصل في زيد بل يقال
حصل لزيد وانما ينسب

بما المقبول الى القابل فقال السواد حصل في الجسم والصورة
حصلت في الذهن فليس هناك للنفس الادراك ان هذه الصورة
التامة مطابقة للاشياء انفسها او ليست مطابقة لها واما قوله
نبهت هذه الصورة الى الاشياء من قبل الالفاظ الموصلة كما
ان قولك الفت بين المحكوم عليه والمحكوم به يوم ايضا ان لك
فعلا وليس لك هناك الادراك النسبة التي هي مورد الالجاب
والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع قد مر في
ما ذكرنا من ان العلم ينقسم الى تصور سابق وتصور معه تصديق
فان التصديق عنده علم على مقضى تعرفه وسو قوله ان يحصل
الذهن نسبة هذه الصورة الى آخرة فانه يقتضي ان التصديق
صورة ادراكه بقلها النفس كانهماك عليه يكون علما قوله
وسو ليس شأنا منها اي من التصور من فليس مراده ان العلم ينقسم
اليها والالم يكن القسمة حاصلة بل المراد ان العلم يحصل على التمييز
بما قصد الى حصره كايوزن به كذا قد وحصوله على وجه آخر لا ياتي
ذلك كحقيقة على ما ينبغي ان في وجود التصديق نوع خفاء ثبت
عليه باسبق الادراكات الذي هو التصور اذ لا شبهة في ان لنا
ادراكا هو تصور واما ان لنا ادراكا هو تصديق فربما شك
فيه فكشف العطاء عنه بالتفتيش عن حال التصور بانه قد يكون
ساذجا ليس معه تصديق كما اذا تصورنا الياض مثلا وحده او
تصورناه والعرض وتكلمنا في النسبة بينها فان الحاصل لنا تصور
خال عن التصديق واما اذا حرمنا بالنسبة بينها فلما هناك ادراك
آخر هو التصديق فادكره في البشارة المقولة عنه تقييم للعلم

ان ادراك المركبات التامة
الاشياء في قبيل التصور
كادراك المفردات وادراك المركبات
الغير التامة سواء كانت
مقدمة او غير تامة وان الذي
خرج ادراكه عن مرتبة التصور
ليس التصديق سواء المركبات
التامة الحزني وقوله من ذلك
اراد به من ذلك الجنس المذكور
وسواء المركبات التامة الاشياء
ونبه على ان ادراك تصور بقوله
كنت بصورة واما ادراك معنى
انسان فلا حاجة في كونه
تصورا الى فيه ولقد بالغ في
تمثيل التصديق عن التصور عند
اجامتها فقال فالنصور في مثل
هذا المعنى المتفاد من قولنا
كل ياض عرض بهذا ان يحدث
في ذكرك صورة هذا الياء اي
النسبة التي من تصور ما يولف
منه كالياض والعرض هذا
التصور مشتمل على تصورات
ملته والتصديق الذي تقاربه
سواء يحصل في الذهن نسبة
هذه الصورة اي صورة التاليف
والنسبة الى الاشياء انفسها
انما مطابقة لها والكذب
محال ذلك وسواء يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة الى
الاشياء انفسها انما ليست
مطابقة لها فان قيل فعلى
هذا يكون العلم الى اقسام
ملته تصور سابق وتصور معه
تصديق وتصور معه كذب
قلنا المراد بالكذب كذب
النسبة الاجمالة وسو تصديق
بالنسبة السليمة فيندرج في
مطلق التصديق الشامل لها
وقد دل بقوله ان يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة على
ان هذه النسبة لست من افعال
الذهن لان الفعل لا ينسب الى
فاعله بكونه فلا يقال
الضرب حصل في زيد بل يقال
حصل لزيد وانما ينسب

ان ادراك المركبات التامة
الاشياء في قبيل التصور
كادراك المفردات وادراك المركبات
الغير التامة سواء كانت
مقدمة او غير تامة وان الذي
خرج ادراكه عن مرتبة التصور
ليس التصديق سواء المركبات
التامة الحزني وقوله من ذلك
اراد به من ذلك الجنس المذكور
وسواء المركبات التامة الاشياء
ونبه على ان ادراك تصور بقوله
كنت بصورة واما ادراك معنى
انسان فلا حاجة في كونه
تصورا الى فيه ولقد بالغ في
تمثيل التصديق عن التصور عند
اجامتها فقال فالنصور في مثل
هذا المعنى المتفاد من قولنا
كل ياض عرض بهذا ان يحدث
في ذكرك صورة هذا الياء اي
النسبة التي من تصور ما يولف
منه كالياض والعرض هذا
التصور مشتمل على تصورات
ملته والتصديق الذي تقاربه
سواء يحصل في الذهن نسبة
هذه الصورة اي صورة التاليف
والنسبة الى الاشياء انفسها
انما مطابقة لها والكذب
محال ذلك وسواء يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة الى
الاشياء انفسها انما ليست
مطابقة لها فان قيل فعلى
هذا يكون العلم الى اقسام
ملته تصور سابق وتصور معه
تصديق وتصور معه كذب
قلنا المراد بالكذب كذب
النسبة الاجمالة وسو تصديق
بالنسبة السليمة فيندرج في
مطلق التصديق الشامل لها
وقد دل بقوله ان يحصل في
الذهن نسبة هذه الصورة على
ان هذه النسبة لست من افعال
الذهن لان الفعل لا ينسب الى
فاعله بكونه فلا يقال
الضرب حصل في زيد بل يقال
حصل لزيد وانما ينسب

التصور ليقول الخفاء عن وجود التصديق ونظرة انقسام العلم اليه والى
 التصور مطلقا وانا وجب حمل كلامه هذا على ما ذكرناه لطابق مقبلة
 للعلم الى التصور والتصديق في مواضع اخرى من كتبه **قوله** رسالتنا
 المعمول في التصور والتصديق لم يشهد هذه الرسالة اشهاد رسالتنا
 الكلمات وحقق المحصورات لان نسخة اصلها ضاعت عن حاملها
 في بعض اسفارها وضبط هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان
 اذراكا كاعرفته محتمة ان يسمى بصديقا ويجعل قسما من العلم مقابلا
 للتصور الذي هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الاول اذ لا
 اسكال في انحصار العلم فيها وامتناع كل منها عن الآخر بطريق
 موصل اليه ولا في اجراء صفات التصديق من الطن وغيره عليه
 لانها من صفات الحكم واما جعل التصديق عبارة عن المجموع
 قد عرفت ما فيه ويحق عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له موصل
 يخصه بل التصورات الثلثة اما كتبت في القول الشارح **قوله** الحكم وهو
 اما يكتب بالحجة ولا شبهة على ذي فطنة ان المقصود من التقسيم
 بان ان كلاما من القسمن له موصل على حده بل يقول انا لا نقضي
 بالتصديق الا ما يحصل من الحجة وسوا الحكم فقط دون المجموع وان كان
 الحكم فمما كما توهمه الاثرات اخرى فالصواب ان يسمى ايضا بصديقا
 وينقسم العلم الى التصور الساذج والتصور القارن للتصديق فيكون
 للعلم مطلقا طريق واحد هو المعروف والتصديق القارن له طريق
 آخر ولا يسيل في ان جعل الحكم قسما من العلم ولا جزاء من احد قسميه
 لانه وذهب بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا المقدر مشترك
 اشراكا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور وبين الحكم الذي هو

التصديق وجعل مقبلة اليها لتقسيم العين الى الجارية وبالماصرة **قوله**
 وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى وذكر المقام او لا ايه ليس
 كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق ضروريا ولا يمكن
 معنى الضرورى ظاهرا جعل معرفة وصفا له على سبيل الكشف وحيث
 اشمل معرفة على النظر عنه ايضا ثم اورد الدليل على ملك الدعوى
 وذكر بعد ذلك انه ليس كل من كل منها نظما وعرف النظر بوصفه
 الكاشف له ثم استدل على هذه الدعوى وقد وقع بين الدعوى
 الاولى ودليها شيان وبين الدعوى الثانية ودليها شي واحد كل
 ذلك لتحرير الدعوى تفسير ما هو مبهم فيها **قوله** فلان مورد القسمة علم وكل
 علم اما ضرورى او نظري اما الصغرى فطاهرة لان الكلام في تقسيم العلم
 واما الكبرى فلما ذكرتم من تقسيم العلم الى الضرورى والنظري فكانت
 قيل هذا التقسيم الحقيقي الذي اذ عيتموه فاسد اذ لو كان صحيحا لعمناه
 الى مقدمة صادقة واسمى ان مورد القسمة اما ضرورى واما نظري
 على سبيل منع الخلل والجمع فان كان المورد ضروريا لم يشمل النظرى
 وبالعكس لان المتصف باحد المتقابلين لا يتناول المع بالآخر
 فلما يكون مورد القسمة المذكورة شاملا للقسمن يكون فاسدة
 وسكذا يقول في قسم العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمه
 فاذا قسم الحيوان الى الناطق وغيره شلقا فلما مورد القسمة حيوان
 وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق فان كان ناطقا لم يشمل غيره و
 بالعكس **قوله** بعد المسا عدة على المقدمتين اشار به الى انه يمكن منها منع
 الصغرى بان يقال لان مورد القسمة علم بل هو معلوم الا يرى انه
 مفهوم ادراك اولي ثم قسم ومسا حواجب جدلي لان المورد منها

وكل من التصور الذي هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الاول اذ لا اسكال في انحصار العلم فيها وامتناع كل منها عن الآخر بطريق موصل اليه ولا في اجراء صفات التصديق من الطن وغيره عليه لانها من صفات الحكم واما جعل التصديق عبارة عن المجموع قد عرفت ما فيه ويحق عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له موصل يخصه بل التصورات الثلثة اما كتبت في القول الشارح **قوله** الحكم وهو اما يكتب بالحجة ولا شبهة على ذي فطنة ان المقصود من التقسيم بان ان كلاما من القسمن له موصل على حده بل يقول انا لا نقضي بالتصديق الا ما يحصل من الحجة وسوا الحكم فقط دون المجموع وان كان الحكم فمما كما توهمه الاثرات اخرى فالصواب ان يسمى ايضا بصديقا وينقسم العلم الى التصور الساذج والتصور القارن للتصديق فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعروف والتصديق القارن له طريق آخر ولا يسيل في ان جعل الحكم قسما من العلم ولا جزاء من احد قسميه لانه وذهب بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا المقدر مشترك اشراكا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور وبين الحكم الذي هو

طبيعة العلم لما رتبته لكنها لم يصير معلوم لم يكن تبيينها وذلك لا يخرجها
عن كونها حقيقة العلم التي قصد منها تبيينها فان العلم قد يصير معلوما
كافي العلم بالعلم **قوله** فان الحكم في الكبرى على جزئيات العلم كما ينشأ ذلك
في تحقيق المحصورات بمعنى قولنا كل علم اما ضروري او نظري ان كل
فرد من افراده متصف باحد من الوصفين على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا يندرج في هذه الكلمة مورد التسمية لانه مفهوم العلم لا شيء
من افراده فلما انتاج لا يقال الصوري موجبه قعله والكبرى كلمة كسفة
لا يتجان في السلك الاول مع حصول الشرائط لا ما يقول ملك الشرائط
كافية اذا كانت المقدمات من القضايا المتعارفة اعني ما يكون
المحول فيها صادقا على الموضوع صدق الكل على جزئياته كما سير عليك
والصوري منها ليست منها لان محولها عن موضوعها ولا احكام
بينها الا بالاعتبار والعبارة **قوله** سلناه انما يتجان بناء
على ان الحكم في الكلمة ليس مقصورا على جزئيات موضوعها بل يتناول
مفهومه ايضا كما لو جماعه وان كان مردودا كما سينكشف عليك
حقيقته اذ على هذا التقدير يندرج الاصول الذي هو مورد التسمية
تحت الاوسط المذكور في الكبرى فيصدق الحكم **قوله** فان طبيعة
الاعم يمكن ان يكون لها بالنظر الى نفسها ان يتصف بصفات متباينة
بل يجب لها ذلك بالنظر الى حقيقتها في افراد متعددة متصفة بامور
متباينة فاذا حصل جزئ من جزئيات العلم بلا نظر كان طبيعة العلم
حاصلا في صحتها بلا نظر ايضا واذا حصل جزئ منها بنظر كان حصول
طبيعتها في صحتها موقوفا على ذلك النظر فطبيعة العلم موصوفة بالضرورة
في ضمن افرادها بالضرورة وبالنظر في ضمن افرادها المتصفة بها

وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها الناطقة موصوفة
بالطرق وفي ضمن افراد آخر موصوفة بغيره فالطبيعة الكلية اذا كانت
تقيود متباينة كانت شاملة لكل الاقسام متعارفة في ضمن كل قسم
لقد من ملك القود المتباينة فان قلت اذا كان طبيعة العلم متصفة
بالضرورة والضرورة كما ذكرتم لم يصدق بينه المقدمتين حقيقة
والمقدر خلافه قلت اذا كان اتصافا ما حديها في فرد وبالاخرى
في فرد آخر لم سطر الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمعا في محل واحد لا يقال
ملك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لا ما
يقول اذا اعتبرت الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكبرى حقيقة
اد المفروض ان الطبيعة داخل في حكمها فلا يلزم اليقظة الا ما نه الكمال
كالكبرى وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب القسطاس اورد هذا
السؤال على وجه آخر محتمل ان العلم مفهوم جيل مورد التسمية
وكل مفهوم اما ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم به المفهوم
اما مكتسب او بلاكتسب فمورد التسمية يجب تصافه باحد من
الوصفين فلما يندرج فيه ما كان متصفا بالآخر وحصول ما اجابته
عنه ان المراد يكون العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في نفسها
اما بنظر او بلا نظر لان حصول العلم ما يتباين كذلك فجاز ان يكون
حصول العلم ما يتباين العلم ضروريا او كسبيا ويكون حصول العلم
شي آخر على خلافه فان كون العلم مفهوم العلم حاصلا بلا اكتساب
شكلا لا ينافي صدق ذلك المفهوم على علوم خفية يكون حصولها
في نفسها بلا اكتساب فقد اعتبر في السؤال ان العلم مورد التسمية
اعني مفهوم العلم اما ضروري او نظري وذلك جزئ من جزئيات العلم

حاصل الجواب ان العلم
الناطق في ضمن
افرادها الناطقة
موصوف بالضرورة
فلا يلزم ان يكون
العلم مفهوم
الضرورة

لان استيعاب المفهوم
اذا كان كالكبرى

فلا يتصف الا باحدهما قطعا واجاب بان مذاحق بلا خفاء الا
 ان لا ندعي انقسام هذا العلم المحسوس الى الضروري والنظري بل
 انقسام معلومه الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على افراد يتوقف
 حصولها على نظر وعلى افراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا المفهوم
 متصف باحدهما فقط واما الشارح فقد اعتبر في السؤال طبيعة العلم
 من حيث انها علم لاشيئ انما مفهوم تعلق به علم واعبر حصولها
 بنفسها في ضمن افراد لا لا حصول العلم بها فذلك احاطب اولاً بعدم
 الاذراج وما ساء ان حصولها ماره يكون بالبط واخرى مدونه ولا كما
 لدن الجوانب على تقرير القسطاس كالا محال كوابه على تقرير الشرح
 الذي هو صادق واسكل قوله عن الثاني اي وجب عن الثاني وهو
 استخاص بعرفي الضروري والنظري جميعا ومنعاً بتصدق يكون
 تصور طرفة كسبا وكاف في الجزم بالنسبة بينهما **قوله** فان التصديق عند
 الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات الى اخره هذا هو السان
 الموعود بقوله وسياتيكم بيان طرفة ان كل تصديق توقف
 طرفة او احدهما فقط على الكسب يكون بطا على رايه ومن ثم
 لزمه ان كتاب التصديق من القول الشارح كادركوا واما على راي الحكماء
 فهو ضروري داخل في تعريفه لانه فلا منافض على شيء من الدرس
 لا يقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات فان الاحتياج
 وان القسم الى بالذات والى بالواسطة الا ان المتبادر منه عند
 الاطلاق هو الاحتياج بالذات فاذا ان كان هو المنفي وول الاحتياج
 بالواسطة كالوجود المنقسم الى الخارج والذات مع انه اذا اطلق
 ثبتا او منفي تبادر منه الخارج فان قيل سلا حكم كلام الامام على هذا

استخرج من الاحتياج 2 هو
 الذي هو متبادر من
 وجوده هو بخارجي

اي ان الاحتياج
 هو الذي هو متبادر من
 فكون التصديق المنفي
 بالذات والى بالواسطة
 بالذات والى بالواسطة
 بالذات والى بالواسطة

لما يلزم ذلك الاشكال قلنا ينبغي شيان احدهما استدلال ببداهة
 التصديق على مداهة التصور وثانها انه لا فرق بين جز وجزئي ان
 الاحتياج سببه احتياج بالواسطة فعلى تقدير جملة عليه اذا توقف
 الحكم وحده على الكسب لانه ان جعل التصديق ضروريا وان توقف
 حصوله على استدلال لاكثره وذلك لا نقول به احد على ان
 التفسير المذكور وهو ما يكون بقصور طرفة وان كان لا كسب كافيا
 في الجزم بالنسبة بينهما ليس للتصديق الضروري بل للاولى هذه
 العلل ولم يقصد بها انها حواشي اخر اذا لا ندفع به السؤال الاول
 الاول اخفى من الضروري واذا توقف الاحتياج على الكسب
 توقف الاعم عليه ايضا في ذلك الاحتياج فينتقض التعريفان
 عكسا وطردا بل يقصد بها النية على ان قول التايل بان التصديق
 الضروري منسب ما ذكره بط وان جرى الكاسم عليه في كتبه ومشاء
 الاشتباه ان البدهي قد يطلق على التصديق الاول بالمفسر
 المذكور وعلى مرادف الضروري فتوهم ان التصديق المندرج
 في البدهي المرادف للضروري منسب باقتضائه البدهي المرادف للاولى
قوله ولو اطلقنا منها على ذلك كانه قيل لا منافضة في الاصطلاحات
 مجاز ان مصطلح بعضهم على تفسير التصديق الضروري منها ما فسر
 البدهي الاول فاجاب بانه لا يجوز ذلك لاستدلاله بطلان امرين
 سلكن عند الكل احدهما ثبوت امتناع كسبه التصديقات
 كلها اذ لا يتم البرهان عليه كوا ان يكون باسمه كسبه ويسمى
 الا كسب بالحدس او البوثة او التواتر لما دور ولاس والسا
 اخفارا الموصل الى التصديق النظري في المحي كوا ان يكون الموصل

الاولى اخفى من الضروري
 والبدهي قد يراد به ما
 يرادف الاول وقد يراد
 به ما يرادف الضروري

اليه الحس او التوار او غير ذلك من البوجه والوجدان والمشاو
 فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كنيه على ذلك المعنى
 والموصل اليها ليس المحجة ما توقعته من عليه من هذه الامور **قوله**
 والطراحان معرفته عن بيان تعريف النظم هربا من اشارة الكلام
قوله بحث بطلان عليها الواحد اي بطلان عليها هذا الاسم بوجه ما
 سواء كان ذلك المجموع واحدا حقيقيا او لا **قوله** وهذا يخص من
 التاليف اي بحسب المفهوم اذ لم يعتبر في التاليف نسبة بعض الاجزاء
 الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى فيه بالجزء الاول من مفهوم الرب
 والعقل اذ لا حظ المطلق بقدر محققه في شئ بدون المقيّد من غير
 عكس واما بحسب الصدق فقد قيل بما متساويان اذ لا يمكن ان
 يوجد ما لفظ من اشياء لها وضع اي يكون من قبالة لان يشار الى
 كل واحد منها اين هو من صاحبه اما حشا او عقلا بلما ترتب بل
 كل لفظ منها شمل على تقدم وتأخر من الاجزاء وقيل بواجب
 ايضا اذ قد وجد التاليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لو
 خط دفعة مفهومات اعتبارية على سبيل واحد انه نعم التاليف الواقع
 في امور تتعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد ملا ترتب لانه باللفظ
 البادي بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها
 في آخرها يكون سناك تقدم وتأخر من اجله اذا اخذ الرب والتاليف
 مطلقين واما اذا اخذامينين فالترتيب المعين يستلزم التاليف
 المعين من غير عكس وذلك لان خصوص التاليف مخصوص بالمادة
 فقط وخصوص الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة
 معا فالاليف من ابرح مع تعيينه يمكن ان يقع على هذا الترتيب

قال في رساله ابوالحسن الكاشغري في التلخيص
 وقوله دلاله على كمال الحكمة فان رسله او
 اسلمهم وهو في حقيقته في حقيقته

الى سبيل ما ليس كمن لا يشاء الكثرة والوحدة

المعين وان تقع على ترتيب آخر من الترتيبات الستة الممكنة فيها
 هذا التاليف كخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يستلزم
 شيئا منها بل يستلزم واحدا منها لا يعينه اذ كان لكل الامور وضع
 حتى او على **قوله** والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت سكرته
 او لا اثبت في الامور المرتبة الكثرة جزا حيث قال جعل الاشياء
 الكثرة ونفى عنها الكثرة على سبيل التردد ولا منافاه بينها لان
 المقصود نفي البالغة التي يستلزم الكثرة فلا شأن لكثرة وليس
 بتكثرة **قوله** ومن اعم من الامور التصورية والمقدمة فينا والسطر
 في السابق واما قول الامام في بعض كنيه سوترتيب تصديقات
 ليتوصل بها الى تصديق آخر فينبغي على اختاره من ان التصورات
 كلها ضرورية فلما نظر عند الا في التصديقات **قوله** ومن اي الحاصلة
 التي ذكرها المصنف اولي من المعلومة التي ذكرها بعضهم لان العلم وان
 جاز اخذه اعم اي بحيث سدرج فيه اليقين وغيره كما تحققت في
 مباحث بقيقه الآلة مشرك والآخر ارجح المشرك واجتاد المكن
 سناك قرينة معينة لا اردبه وما سبق من ان التقسيم انما هو للمعنى
 الاعم وان كان مفهوما من عبارة المصنف حيث اعتبر مطلق الادراك
 في المعنى الآلة ليس قرينة واحدة منها فالأختار اولي وقول
 يتوصل بها معناه ليتوصل بها فينا اول النظر الصحيح والفاصل فان
 قلت على ذاتها الامور الحاصلة تحملها على المعلومات كما يدل على
 الشرح او على صورها الحاصلة كما في قول من عرقه بانه ترتيب علوم
 ليتوصل بها الى علم آخر فقلت احملها على المعلومات لا ان افقت
 حالك في النظر وجدت انك في ملك الحال لما حظ الامور المعلومة

الاشياء كنيه
 وليس بتكثرة

حيث اخذ المصنف
 منه

على ترتيب معين وينصل من بعضها الى بعض وملاحظتها على
 ذلك الوجه ترت صورها في السن يودى ملك الملاحظة الى
 ملاحظه معلوم آخر وحصول صورته فلهذا ملاحظه الذات
 ح من المعلومات وصورها الى ملاحظتها فالتصا مصداق
 المايات المعلومه **قوله** لا اعتبارا خارج فيه فان الفاعل والعلة خارجا
 عن الشيء قطعاً فكذلك ما يوجد منها من المجموعات **قوله** استصعب على
 صعبا في الصحاح استصعب عليه الامر اي صعب وتقرر الاسكال
 ان كل تعريف مستل على النظاذا لا معنى للتعريف الاكسب الصور
 والنظر لتحصيله ثم التعريف بالفضل وحده وبالجارحة وحده
صحح على راي المتأخرين الذين عرفوا النظا بالترتيب المذكور ولا
 ترتيب بينهما فلما يكون تعريفهما معا وقوله حتى عرّفوا استلحق باب
 وقوله فليس من ملك **المقصود** في شيء خالفه والاسكال الذي
 استصعب **قوله** انما يكون بالمشقات هذا المحصر بل اكثره بالمشقات
 كما وقع في عبارة السودة الا انه حذف لفظ الاكثر ليرى للجوا
 الا ان معناه **شيء لا المسبق** منه يرد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر
 في معنى الناطق مثلا والا كان الرض العام داخلا في الفصل ولو
 اعتبر في المسبق ما صدق عليه الشيء لعلب ياده الامكان الى من
 ضرورة فان الشيء الذي له الصيغ هو الانسان وسوت الشيء
 لنفسه ضروري فذكر الشيء في بعض المشقات بيان لما يرجع اليه الضم
 الذي ذكره فان قيل المشتق منه داخلة في مفهومه ضرورة و
 كذا شوه للموضوع الذي نسب اليه فكون مركبا فلما ليس شيء منها
 محمولا على ما قصد تعريفه المشتق فلما يصلح معرفه وان اخذ منها

وانما ترتب صورها بتعالها
 قال انما معلوم فلهذا راد بها
 المعلومة او غير الترتيب
 صح

استصعب عليه الامر
 ان سبب

التعريف بالفضل وحده
 وبالجارحة وحده
 عند المتأخرين

الشيء لا يعتبر في مفهومه
 الناطق مثلا
 انما هو الذي لا ينفك عن
 الموضوع

محمول عليه كالنات المسبق منه مثلا عاد الكلام الى مفهومه وان
 الشيء ليس اخلافيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبر مفهومه متسلط
 الى باليات **قوله** لا بد لان على الملاحظ ذلك لان الفضل والخاصة لائق
 والضاك مثلا اعم من النوع بحسب المفهوم فلما ينصل به من حيثها اليه
 الا بقره عقليه مختصة بوجبه لا تتقال اليه فالتركيب لازم وينج عليه
 ان هذا المايم في الخاصة دون الفضل لاسياني من انه لا اعتبار للقرية
 المحضقة معه والالم يكن داخلا فلما يكون حذافا قسا كما هو المشهور
 الشارح تباح في هذا المقام اعتمادا على ما سمعته في فصل التعريفات
 من انه يجوز للتعريف بالمعاني المعودة لكنه قليل وغير مندرج تحت الضبط
 وان كانت للصناعة فيه دخل في الجملة فذلك لم ينفك اليه ولم ينسب
 النظايات اوله ومن اراد ان يفسره ما شمله فله ذلك **قوله** فربما يحصل
 لها بالقياس الى كل علم محمول كالسر فانه مضموع للهار وما خوذ
 من الخشب ومصور بصورة مخصوصة ومقصود منه الجلوس وربما
 يحصل لما محمول بالقياس الى عليين كالترتيب للنظاذا فيه اشارة
 الى الفاعل واعتبار الهية الصورة وربما يحصل لما محمول بالقياس
 الى اكثر من عليين كترتيب امورا اذا عد محمولا واحدا فان الماد محمولة
 فيه ايضا **قوله** بل قيل انها علل على سبيل الشبه والماز من اصح في علم
 الفاعل والعلة **قوله** وهذا التعريف اي تعريف النظا بالترتيب المذكور
 انما هو على راي من زعم ان الفكر معيار للمساغال الاتفاق وافرغ
 على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا يستلصال المجموعات من
 المعلومات ولا شك اما اذا اردنا تحصيل محمول مشعوره من وجه
 اسهل النفس منه وتحركت في المعقولات حركة من باب الكيف الى ان

الشيء لا يعتبر في مفهومه
 الناطق مثلا
 انما هو الذي لا ينفك عن
 الموضوع

وما اعلم من المايم في الخاصة
 كذا التعريف بالفضل وحده
 وبالجارحة وحده
 عند المتأخرين

بج

مبادئ هذا المظلم يحرك في ملك الجادى على وجه مخصوص ويتصل منها
 الى المظلم هناك استعلاان وبلغ الاستعلاان الثاني ترتيب الجادى قد
 المحققون الى ان الفعل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في
 الاستحصال هو مجموع الاستعلاان اذ يتوصل من المعلوم الى المجهول
 توصلنا اختيارا للصناعة فيه مدخل تام هو الفكر واما الترتيب المذكور
 فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذو سبب لتأخره الى ان الفكر هو
 ذلك الترتيب الحاصل من الاستعلاان الثاني لان حصول المجهول من
 مبادىه يدور عليه وجودا وعدما واما الاستعلاان فما خارجان عن
 الفكر الا ان الثاني لازم له لا يوجد به قطعا والاول لا يلزم بل
 هو اكثرى الوقوع معه فالترتيب انما هو في اطلاق لفظة الفكر لا حسب
 المعنى ومختار الاول النقي لهذه الصناعة كما استنبه عليه والحكمان
 مختلفان في المسألة لكن ستنى الاولى سببا للثانية ومبدأ الاول
 ستنى للثانية وان اختلفت الجهة **قوله** فالحركة الاولى تحصل المادة اي ما هو
 بمرئ المادة اعني مبادئ المظالم التي يوجد معها الفكر بالقوة والثانية
 تحصل ما هو بمرئ الصورة اعني الترتيب الذي يوجد معه الفكر
 بالفعل والاولا الفكر عرض للمادة ولا صورة وحتم الفكر بحركة معا
 وراثة النظر في المشهور وقل الفكر هو الاستعلاان المذكور والنظر
 هو ملاحظة العقول والواقعة في ضمن ذلك الاستعلاان **قوله** واما
 الحدس الفكر نطلق على معان ثلثة الاولى حركة النفس في العقول
 اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد في خواص الانسان وتعاله
 التمثل وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب المشهور
 بما يوجب استزادة في المعاني الحاضرة عندها طلبا لجادى الى ان يتجدد

اعني ان
 المبدأ الثاني
 هو الذي
 يتصل به
 الفكر

لا حاجة في
 العرض

الفكر يعلق على معاني
 لينة

خفي

وصرح منها الى ملك المطالب اعني مجموع الحركات وهذا هو الفكر الذي
 يحتاج فيه وفي حركته جميعا الى المطلق والثالث هو الحركة الاولى من
 باين الحركات وحدها من غير ان توجد الحركة الثانية معها وان كانت هي
 المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل بآراء الحدس فانه الاستعلاان
 من المبادئ الى المطالب يقع ويتبادل عليه الذي هو الاستعلاان من المطالب
 الى المبادئ وان كان بدرجتين تقابلا شبيه تقابل الصناعة والباطل
 لكن الشارح جعل الحدس بآراء مجموع الحركات فانه لا يجمع في شيء معين اصلا
 ويحاطع الحركة الاولى كما اذا حركت في العقول فاطلع على مبادئ
 تترس فاستقل الى المطدفة وايضا الحدس عدم حركة في مسافة تقابل
 الحركة في مسافة اخرى والتحقيق ان الحدس بحسب المفهوم تقابل الفكر
 باي معنى كان اذ قد اعتبر في مفهوم الحركة وفي مفهوم الحدس عدما واما
 بحسب الوجود فالنبت الى شيء معين فلا يجتمع مجموع الحركات وبما معنى
 الاول والثالث كما حققته ولاننا في ذلك قوله اذ لا حركة فيه اصلا لان
 ملك الحركة التي يجامعها ليست جوا من مبادىه ولا شرط الوجود **قوله** وسواء
 الحدس مختلف في الكم اي القلة والكثرة كما ان الفكر مختلف في الكم اي القلة
 ايضا اعني في السرعة والبطء ويتبين الحدس الى القوة العدية القيمة
 عن الفكر بالكلية وسواء ان اولى مراتب الانسان في ادراكها ليس حاصلها
 لدرجته العلم وحلا فكله بنفسه ثم سرف الى ان يعلم بعض الاشياء بعكسه
 ويتدرج في ذلك الى ان يعبر الكل فكل ما لم ينظر له بعض الاشياء بالحدس
 وسبب ذلك على التدرج الى ان يصير الاساطيلها حدسه وهي رتبة القوة
 العذسة فالاصناف بالعلم والكثرة مشتركة بين الحدس والفكر دون
 الاصناف بالبطء والسرعة فانه مختص بانه الحركة يتعاقب الاذيان في

الفرق بين الحدس
 والفكر

مراتب ادراك
 الانسان

مرتبة القوة
 العذسة

في الكارثا اسراعا وابطا **قوله** اذا استش هذا الى هذا الذي صورناه ليقتر
 الدعى **قوله** وما لم توجه اليه العقل الى من الاوليات التي من اقوى الضرورة
 تكون تصوراتها فاما وملاحظة السبب بينها كانه في الحزم بها واذ لم يأت
 الجمل الضرورة فيها فاولا وان لا نألفها في عمرها ومن ثم تستفت
 قال معنى لما جعلنا شأنا جعلنا شأنا جملنا نحوها الى نظائرها الجمل
 الكامل الذي يحمل عليه اللفظ عند اطلاق **قوله** اما الدور فانه معنى الى
 توقف المط على نفسه صور الدور في المط الذي هو الاصل في القصد
 وبين مباد من مباد الوقت او البعد ويعلم منه حاله ايضا مما بين
 المادى بعضها مع بعض وحين استاذن الما لى احدهما توقف السى
 على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور كالب شأنا لا كان موقوفا
 على الآخر الموقوف على الاول لزم توقف كل منها على نفسه لان الموقوف
 على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ وصور لان الوقف
 لى لا يتصور في شئ واحد واما ياتى بعدم الشئ على نفسه اعنى حصوله قبل
 حصوله وذلك لان الما كان موقوفا عليه ب كان حصوله قبل حصول
 ب وكذا ب موقوف عليه الف فيكون حصوله قبل حصول ا
 فيعلم ان يكون حصول كل منها سابقا على حصول ما هو سابق عليه
 فيكون حصول كل منها سابقا على نفسه برتبته ان كان الدور برتبة واحدة
 و سلاش مراتب ان كان الدور برتبته وسلاش مراتب السعدم
 على مراتب الدور بواحدة دايا ومن الين ان اللازم الثاني اشد استحالة
 واذ ما عثار عليه كل من العارضين للاخر كما ان الاول ما عثار معلولة
 كل منها لصاحبه **قوله** واما النفس فلو وقف حصوله على استحضار ما لا ياتى
 له ان اراد توقفه على استحضار ما لا يتامى دفنه واحدة فهو ممنوع

الدور يستلزم ما ليس
 بقدر النفس على نفسه
 فقدم عليه

لان الافكار المتسلسلة معداة للجامع المط والعلوم التي تعلق بها
 ملك الافكار لا يجب محامتها اما فان العلم النفسى مبادىها واما الملك
 لما يتيسر حاصل للمهندس مع غفلة عن تفاصيل مبادىه وان اراد
 على استحضاره ولو في ازمته غير متساوية فاستحالة ممنوعة كجوار ان
 يكون النفس قد جملت مبادى المط الذي تطلبه الآن على
 التعاقب في ازمته لا يتامى وجوابه ان كلامنا مبادىه على حدوث
 النفس الساطقة وقد رتب عليه في الحكمة ولا شك ان استحضارها امورا
 غير متساوية في ازمته محال كما استحضارها اما مادقة واحدة لا تقال
 فعلى هذا الحاجة بناء الى الحدوث لان النفس اذا شئت بطن من
 وجه وتوجت منه الى مبادىه ثم رجعت منها الى فنى هذا الزمان المساء
 بحسب عليه استحضار ملك المبادى باسرها او ملاحظتها رتبها فاداكات
 المبادى غير متساوية لم بعد النفس على شئ منها سواء كانت حادثة او
 قديمة لاما بقول الواجب في ذلك الزمان استحضار المادى القرينة
 تفصيلها دون البعد والذى يكشف عنه ان كون الكل كيتا مع
 مستلزم ان يكون الكتاب كل مط يعلم او الكتاب ايضا باخر الى ما لا
 نهاية واما اجتماع ملك الكتابات والعلوم التي تعلق من مبادىه
 او في زمان متناه فليس ملازم بل حاز حصولها متعاقبة في ازمته لا يتامى
 فان ذلك كاف في حصول المط الحاضر كالدورات الملكة التي لا يتامى
 في حصول الدورة الحاضرة على رايهم **قوله** وربما يود منها اعتراضات
 الاول من الاعتراض بخصوص الصورات ودارت من حكمي البداية
 والكسبية وتقره ان اردتم موكلهم ليس كل واحد من الصور ضروريا
 ولا نظرا ان كل واحد من الصور بوجه ما ليس كذلك قلنا ان يقول

جواب غايورد في القياسات من ان مورد القصد لا يحق له الا في ضمن قسم
من اقسامه واذا اخذ من حيث كونه في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر
وان اخذ من حيث هو متحقق منها لم ينسب اليه شي منها بحسب ما يلاحظ المقسم
في نفسه مع قطع النظر عن كونه في اقسامه ثم ينسب اليها وقد قرر السؤال ان
مطلق التصور لا يخصه كونه في قسمه جاز ان يجعل عنوان الحكم على افراد
كل منها على حده دون ايراد ما يجتمع وحجابه بانه يجوز ان يلاحظ منه
من حيث هو ويجعل عنوان الحكم على جميع افرادها ما وانما يصف ظاهرا
اما اول فلان هذا السؤال مالا لبس بطلانه على احد واما ثانيا فلانه لا يطاق
قوله وقد بين بطلانه اذ قد جعل بطلان الخاص دليلا على بطلان العام
فتصرفه لا يقتل وانه الموفق هذا وقد قيل الحكم بان العام لا يعمم الا
في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا
لا يوجد في الخارج الا في ضمن افراده مع انه يوجد في الدنس محمدا
عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الدنسية فليست كذلك لان
العام يعمم هناك في ضمن الخاص بانه وتوجد عنه اخرى ومطلق التصور
لا وجود له في الخارج بل في الدنس فقط فلما يصح ان لا يعمم الا في ضمن الخاص
فيندفع السؤال بهذا ايضا الا انه لم يتعرض له لظهوره وقد بحث لان كونه
العام في الخارج هو حصوله في نفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص و
ليس علماءه وكونه في الدنس انما هو حصوله في تصورهم التي هي علمه وكذا
الحال في العام الدنسي فان له حقيقة في نفسه وليس علماءه وهذا بالاسم
اليه كالوجود الخارجي بالنسبة الى ما يوجد في الخارج وبكيفية تصوره
التي هي علمه وهذا القياس اليه كالوجود الدنسي للموجودات الخارجية
فالعام سواء كان خارجيا او دنييا له كنهان كنهان هو حصوله في نفسه

بحث يتعلق بانه هل يلزم
من بطلان الحكم على الخاص
بطلان الحكم على العام

هذا خارج عن مدعى هذا البحث
مورد مورد من انما هو مورد
العام هو دونه وهو مورد
من خصوصيات افرادها
بحسب مدعى في الدنس

ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وكيفية حصوله تصوره وذلك
قد يكون مجردا عن خصوصيات افراده لان كلا حصولي الدنسي لما
كان في الدنس اشبه احدهما بالآخر كافي قوله فكم من مصدق لم يعرف
مفهوم التصور **قوله** الثاني لا اعتراض السالي انما يتوجه على الكسبية دون
البداية ويظهر وورده على المقصدات بان يقال ان قولكم لو كان
كل واحد من المقصدات بطرا يدرم الدور والسنة متصلة يكون
المقصدات بها نظرا على ذلك التقدير وكذا **القضا** التي ذكرتموها في بيان
الملازمة وبطلان السالي نظرية ايضا وح لم يكن الاستدلال بالاستدراء
الدور والسنة وان اردنا اجراوه في التصور ميل القصورات التي
يتوقف عليها تلك القضا نظرية على تقدير كون كل تصور كسبيا فلما
يكن الاستدلال ايضا سلك القضا بالاستدراء احد الحالين **وهذا الشك**
ليس معارضة اذ لا يشتبه بيقين المدعى اعني كسبية الجمع هو اما يقض
اجالي واما مناقضه اما التقض فهو منع مقدمة لا يمتنعها ولا بد لذلك
من شامد يشهد به وسواءا كلف الحكم عن الدليل في صورة واما التام
صحة وتامة مجمع مقدما له لئلا بد على التقدير من احتمال مقدمه
غير مبنية وما نحن منه من قبيل السالي ولا كان الساقض استدلالا على
بطلان الدليل بوجه عليه المنع كافي المعارضه فقال في جواب دعواه
التمحلف لا ان دليلنا خارج تلك الصورة اذ قد اعترفت قد لا يوجد
فيها ولو سلم ذلك معنا كلفه عنه وحجابه عن دعوى الاستدراء
للمحال منع المقدمات التي استدلت بها فلهذا قال **لا تم ان تلك القضا**
المدكورة في دليلنا كسبية على ذلك التقدير بل هي مدعية عليه فانها يستلزمها
وان كانت منافقة لكسبية الجمع الا انها يجوز ان تكون واقعة على

تقدر ملك كسبية اما لو بان يكون ذلك التقدير محال مستلما لمحال
آخروا ان كان شافيا كما هو المشهور واما اتفاقا فان طرفي الاتفاقه
العامة يجوز ان يكونا متافين كما ياتيكم جميع ذلك سلنا ان ملك
القضايا كسبية على ذلك التقدير لكن لانه لو كانت كذلك لاحتاجت
الى كتاب حتى يعود الكلام فيه فذروا وسوا ما يلزم ذلك لو كانت
كسبية في نفس الامر وسو مشوع بنا على جواز استبعاد ذلك التقدير اعني كسبية
الجميع في الواقع ولا شك ان عدم احتاجها الى كتاب بحسب نفس الامر
كاف لنا في استدلالنا ولا يضرنا احتاجها اليه على ذلك التقدير الذي
يجوز استبعاده بحسبها فان قلت يتجه ان يورد على ان قص ان قوله
ما ذكرتم من الدليل لايم جمع مقدماته وما ذكره في بيانه من القضايا فانظر
على ذلك التقدير فلما لم يكن الاستدلال بها لاستلزامه الدور او الس
قلت مقصوده انتفاع الشك في صحة الدليل وهو حاصل اذ له
ان يورد عليك بانها مثل ما اوردته عليه او لا فان عدت اليه ثانيا
عاد الكثر لانا وسكنا فلما بينت صحة الدليل الاول وسو المط واما ان
منى منع مقدماته اعني طلب الدليل على صحتها فلما يتوجه المنع في
جوابها فالتسايل منها ان منع بداهة القضايا المذكورة في الدليل
كما يتوجه هذا المنع منه لان المعلن لم يدع بداهتها وذلك لان صحة
الاستدلال بها لا توقف على بداهتها بل على صدقها في نفس الامر و
معلومه صدقها منع بداهتها منع مقدماته لم يدعها المستدل لاصحها
ولا صوابا وان منع صدقها او معلومته صدقها في نفس الامر فكذلك منع
لا يمكن المعنى عنه بل تمام المعلن لانه لم يثبت بعد ان مسائل معلوما
بداهة لا تقبل المنع فكل ما يورده المعلن يتجه عليه منع صدقه ومعلومته

بحسب نفس الامر فلا مخلص له عن ذلك وان منع صدقها على ذلك التقدير
بان يقول لانه صدقها على ذلك التقدير فانما كسبية على ذلك التقدير
والكسبية تطرف اليه المتع او يقول ملك القضايا معلومة الصدق
في نفس الامر الا انها ليست معلومة على ذلك التقدير لان معلومتها
عليه يستلزم الدور او الس فموضع من في باله رد كآقره واما حكم
مكون ذلك التقدير منا في الواقع بنا على ان صدقها او معلومته
صدقها امر واقع في الواقع بل لو لم يكن ذلك التقدير منا في الواقع لكان
واقعا عليه ايضا لان الواقع في الواقع واقع على جميع المقادير التي
لا ينافيه بالضرورة لان المقضي لشوة حاصل في الواقع ولا عارض
له سوى التقدير الذي لا ينافيه هذه القضايا لازمة الصدق في انفسها
فاذا فرضنا تقديرنا لا ينافي صدقها كانت صادقة عليه ايضا لوجود
ما يقتضي صدقها وسوز واما المستلزم للصدق واستبعاد ما يمنع من
صدقها فاذا فرضنا عدم صدقها على تقدير كان ذلك التقدير منا في
لصدقها الواقع ومسا في الواقع مستف في الواقع ومن الظاهر الكسبية
ان عبارة السؤال المشبه على ذكر الدور والتبيل اما لما لم منع المعلومة
على التقدير لان منع الصدق او البداهة قوله الثالث لا عراض الثالث
كالثاني في اختصاصه بدليل استماع الكسبية وجوبه في التصور و
التصديق وتقرره انه لم يعم لبارئان على استماع كتاب التصور
من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب انما لانعلم طرق الكتاب احدهما
عن الآخرو على هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية ومعنى
سلسلة الكتاب بما الى تصور ضروري او يكون جميع التصورات نظرية
وينتهي سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضروري ولكن دفعه عن التصور

دون التصديق بان يقال ان لم يكن الكتاب التصور من التصديق
فذاك وان امكن فذلك التصديق توقف على تصور سونطى والمفروض
كسبية جميع التصورات محتاج الى علم آخر اما تصورى او تصديقي وايا
ما كان يلزم الدور والس لا يقال لكن دفعه عنها بايا لو اكتبنا احدهما
من الآخر لسرنا بذلك الكتاب الصادر عنها بالاجتياز لا يقول لا
يلزم من الشعور به حال الصدور واما ذلك الشعور ولا الشعور بذلك
الشعور **قوله** فالاولى ان يقول ماذا هو العدة في هذا المقام فاما ما نعلم
بالضرورة احتياجا في بعض التصورات والتصديقات الى نظر
لتصور حصة الملك والجن والتصديق بوجود الصانع وحدوث العالم
نعلم ايضا بالضرورة عدم احتياجا اليه في بعضها كتصور الحرارة و
البرودة والتصديق بان النقي والاثبات لا يمتنعان ولا يرتفعان
وقد مالع بعضهم حتى قال بوجود الاقسام الاربعة بدنى فالمتنازع فيها
اما كاربها ماث في موضع عنه واما جاسل لمبانى تلك الالفاظ فيعلم واما
قوله او يقول لو كان المعلوم الصورة او التصديق نظرة لا شئ
حصول علم سوا اول العلوم فقد استخرج من رطان المسامحة وورد
عليه السؤال الثالث في الصديقات بان يبنى الكتاب الى تصور
ضرورى سوا اول العلوم دون التصورات لان التصديق لا يكون
علما اول لتقدم تصورها عليه ووجه ايضا السؤال الثانى بان يقال
قولكم لو كان الكل كسبيا لا متع حصول علم سوا اول العلوم والتالى بط
الى آخره فضا ما كسبية على ذلك التعديز فكيف يمكنكم الاستدلال بها
وكذا يتوجه عليه السؤال الاول المشتمل على الرديد بان يقال ان اردتم
بها التصورات بوجه باحرها ما سرتا ضرورة وان اردتم بها التصورات

بوجه باحرها ما سرتا ضرورة وان اردتم بها التصورات

بالكثرة احتراما ما سرتا كسبية لكن يبنى الكتاب الى تصور بوجه سوا اول
العلوم كلها وسوا ايضا كالدليل الاول مبنى على حدوث النفس كاشتهده
قوله فلان الانسان في مبداء الفطرة حال عن سائر العلوم اى جميعها
ثم ان التصورات الحاصل عقيب تخلوها اول العلوم التصورته بل اول العلوم
على الاطلاق والتصديق الحاصل بعده اول العلوم التصديقية فقط
قوله فان قلت كذب الموجبتين الكلمتين مردان الذى ثبت فيما تقدم
في التصور سو كذب قولنا كل تصور ضرورى وكذب قولنا كل تصور
نظرى وليس يلزم من كذب ما يتى الموجبتين الكلمتين الا صدق بقيضا الذى
حالتا لسان الجثمان اعنى قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وس
بعض التصورات نظرا لكن السالة الاولى لا يستلزم الموجبة الجزئية العالمة
بعض التصورات لا نظرى اى ضرورى لان السالبة البسطة اعم من الوجه
المعدولة ولكن ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا معناه
ليس بعضها لا نظرا يكون سالبة معدولة فلا يستلزم الموجبة المحققة العالمة
بعض التصورات نظرى وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظرا معناه
ليس بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضرورى لان السالبة
المعدولة اعم من الموجبة المحققة وبالحمله نظرى بمعنى اللا ضرورى الضرورى
بمعنى اللانظرى فان ثبتا عبرت ذلك من الموجبتين وان ثبتا عبرت
فى السالبتين وقر حال الصديقات على ما قرناه لكسبية التصورات
قوله ان تصورات وتصديقات اى ان لا تصورات وتصديقات
يعنى ان الموضوع موجود فالسالب البسطة والموجبة المعدولة متساويا
وكذا السالبة المعدولة والموجبة المحققة يتلزمان فان قيل هذا التساو
والتلزام اما يصح اذا كان الموضوع موجودا فى الخارج ولا وجود للتصورات

لا ضرورى اى نظرى
وكذا السالبة لا يستلزم قولنا
بعض التصورات ضروريا

والصدقيات الا في النفس اجبان القضا المستقلة في هذا الحق كلها
ذمينة لانها تحمل المعقولات الثالثة وبابعدنا على المعقولات الثانية
التي لا وجود لها الا في الازمان كما ستقف عليه فالوجود الذي هو موضوع
هذه القضايا كاف لتمام السالبة والموجبة المذكورتين والوجود
الخارجي المحقق او المقدر فاما بغير تدارفهما في القضا الخارجية
والمعقولة المستقلة في العلوم الباقية عن احوال اعيان الموجودات
قوله اذا تقرر هذا وسوان البعض من كل من التصور والتصدق
نظري والبعض الآخر ضروري فاما ان لا يمكن اقتصاص النظريات الى
الكتابات بالنظر من الضرورات التي هي من جنسها اعني الكتابات النظرية
من التصور والتصدق من التصديق او يمكن والاول بطرأ وشهد
على بطلانه بان اشار على وجه كلي الى قاس اشياء من المتصلات
ينبغي بانه اعمام ومارة سلبا والى قاس اقتراني على منه السكلي الاول
لان اتجاها بهي لا يحتاج الى دليل فان كانت المبادئ المذكورة هي
القاس من ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء والواجب
اتخاذها اليها وامام لم يذكر مثالا لاكتساب التصورات لان منه نوع جوار
ولذلك اكره الامام فاقصر على ما هو محقق اعني الكتابات التصديقات
فانه واضح لا ينكره من يعتد به لكن لا يظفرح الاحتياج الى احد قسمي
المنطق اعني مباحث القول الشارح واذا ثبت انه يمكن الكتابات
النظريات من الضروريات في الجملة تنوار كان بواسطة وبالاستقوال
ان المطالبات النظرية مكثرة جدا وليس يمكن ان يكتب اي مطلوب
يراد من اي ضروري كان فانه اولي البطلان بل لابد ان يكون لكل
مط نظري ضرورات لما مناسبة مخصوصه الى ذلك المطالبات يتوصل

منها اليه كالجنس والفصل للمانية النوعية مثلا وكالمقدمات البقية
المشتملة على الحدود والمطالب البرمائية ولا يمكن ايضا ان يكتب من تلك
الضروريات باي طريق رادك لابد منها من طريق معينة ولا بد لتلك
الطرق من شرائط واولها من موضوع محضومته كادركه وح اما ان يكون العلم
بوجود تلك الطرق المحضومة والشرائط المعينة وصحتها بالنسبة الى كل
مط ضروريا او لا والاول بطرأ والم لم يقع العلط في الافكار لكنه واقع
قطعا واذا لم يكن العلم بالطرق البرمائية والشرائط المحضومة التي يحتاج
اليها في المطالبات النظرية ضروريا في جميع تلك المطالبات مستحاجة الى علم
كلي يتعرف منه تلك الطرق والشرائط في اي مط يتوجب اليه تعرفا قريبا
واما هنا علم كلي لان حصول اليقين بالاحكام البرمائية انما هو من القواعد
الكلمية المشتملة عليها لاس احكام جزئية اخلا لان الاستقوال والتشليل لا
يعينان ان يتبين ذلك العلم الكلي هو المنطق **قوله** لا ما نقول تلك الطرق
والشرائط نزع جانب الاداء رعايتها جانب الصورة وقد اشار الى ذلك
حت قال لا يمكن ان يقال كل مط من كل ضروري بل لابد ان يكون لكل
واحد من المطالبات ضروريات محضومة تلك الضروريات التي لها
مناسبات الى ذلك المظنون غيره من المادة وكان العلم بوجود الطرق
البرمائية والشرائط المعينة في صحتها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع المطالبات
العلم بالمناسبات المعينة في المواد البرمائية لكل مط ليس ضروريا فكان
الاول محاح الى علم كلي مستوحى هو منه كذلك لما في محتاج اليه ايضا فالطرق
والشرائط الكلية المذكورة في هذا الفن يجب اعتبارها بالنسبة الى تلك
الموارد المناسبة ايضا في راعي جانب المادة والصورة معا وكيف لا
وقد عرفت ان حقيقة الحكماء ما يتم بحسن فالحركة الاولى لتحصيل المادة

والا انه لتفصيل الصورة وكان الثاني حاجة الى قواعد متدربا
على تفصيل صورة مخصوصة لكل مطك ذلك الحركه الاولى تحتاج الى قواعد
يتوصل بها الى تفصيل اداة متاسبة لمطلوب من قبيل الصناعات
الحسن المشبه على تفصيل مبادئ الحد والبهران وسائر الحجج وبعضها
عن بعض جزاء هذا العلم الكافي لا يحتاج اليه في استكمال المجموعات
من المعلومات ولو لادراك الاجماع الى فن آخر لعصر الفكر عن الخطأ
او لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة بالنظر
عنه محتاجة الى ما يستنبط من منه وقد ظهر من هذا الذي قرناه لك
ان الجواب الثاني اعني قوله او نقول ليس مطابق للواقع وليس
تمام ايضا لان كون المبادئ الاولى ضرورة امانا في وقوع الغلط
في التصديق بها وادراكها على وجه المطابقة والامان في وقوعه باعتبار
عدم مناسبتها للمط فلا يلزم ان ينهي الغلط من جهة المادة الى الغلط
من جهة الصورة **قوله** وضرورتها لا يستلزم ذلك اي كونها معلومة لما
من ان كثر من الضروريات كالحجرات وما لم توجه اليه العقل يحمل
ثم العقل **قوله** والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان وذلك لانه
قد علم ان كل مط لا يمكن ان يكتب من اي ضروري فرض بل لا بد من
الكتابة من ضروري مخصوص وطرق معين تتوقف صحة على شرائط
مخصوصة وذلك ثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشرائط التي
تتوقف عليها كتابة المطالب النظرية وهذا هو الاحتياج الى المطلق
فلا حاجة الى المقدمة العامة بان العلم بكل الطرق والشرائط ليس
ضروريا وفي بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه في تفصيل المطالب
هو المواد والطرق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها

الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث
وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان
الموجبتين في الشكل الاول بنجاة موجبة والتصديقات اثبت الاحتياج
الى الحجرات فلما في اثبات الحاجة الى كلياتها طرقتان احدهما ان العلم
بشكل الحجرات ليس ضروريا بالنسبة الى كل مط مطلوب وان كان
طروريا بالقاس الى بعض المطالب ولذلك يمكن لبعض الناس
من الاكتساب بدون المنطق كالمسيحي في المعارض الثانية واذ لم يكن
ذلك العلم ضروريا احتج الى استجابه من الكلمات المشبه عليها اي
على ملك الحجرات كاسبق وثانها انه اذا ثبت الحاجة الى العلم بهذه
الحجرات بالنسبة الى المطالب التي لا يتيسر كثره فذلك العلم انما ان
يكون تفصيلها متعلقا بمضمومات ملك الحجرات التي لا ينحصر في
عدد واما اجابا متعلقا بها على وجه كلي والاول بطر الثاني هو
المنطق ليست الاحتياج اليه وهذا الطريق واف بالمقصود دون
الاول لاشتماله على ملك المقدمة التي لم ترمسنا وفي قوله نعم **الاحتياج**
الى يعلمه موقوف عليه منافاة ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري
وحتاج الى التعلم هو العلم بحجرات الطرق والشرائط كما عرفنا فاحتج الى
القواعد التي تتخرج من نها واما ان ملك القواعد نظرية محتاجة الى العلم بها
لهو ان يكون الاحكام الجزئية نظرية وكلها متا ضرورية وكما ان العكس ايضا
قوله وكذلك يقتسم العلم الى التصور والتصديق مستدرك او يمكن ان يقال
فيه بطر اذ لو الكافي بما ذكره بجاز ان يكون جميع التصورات بدئية والتصديق
منشئة الى البدئية والنظرية وح فلا حاجة الى احد جزئي المطلق اعني
باحت الموصول الى التصور وان يكون التصورات منشئة اليها و

الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث

به به اسرها فلا حاجة الى الجزاء الا عني مباحث الموصل الى التقديرات
 ولا شبهة لدى مسكة ان مقصد القوم في هذا المقام اثبات اللجئ
 اليه بحجج جرحه معا فلا بد من ذلك التقييم في بيان المدعى **قوله** روي ان اسم
 المسطر لم يقم بحمل مسطر الكتاب وسطر الجدول وايا ما كان فموا واحد
 متوصل الى امور كثيرة يناسبه المعنى الاصطلاحي **قوله** وبالفصل مقدم
 كلمة وجوه كونه تفصيلا انه علم به ان الامر الكلي المذكور اولاً لا يريد به
 الفقه الكلية لا المفهوم الكلي كالانسان مثلاً وان ذنب البعض
 المتأخرين وعلم ايضا ان المراد بالجنات ليس جنات ذلك الامر
 الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ ليس للفقه جنات محل محلها فضلاً عن
 ان يكون لها احكام تعرف منها بل المراد جنات موضوع ملك المدة
 فان لها احكاما تعرف منها وعلم ايضا ان ملك الاحكام سطوة في ملك
 المقدمة المشتمل عليها بالقوة فكذا الاشكال هو المراد بانطاق الامر الكلي
 على جنات موضوعه باعتبار احكامها التي تعرف منه وقد فصلت
 في هذه العبارة امور ثلثة اجملت في العبارة الاولى وانما وصف
 المقدمة بالكلية لان المقدمة الجزئية او الشخصية لا يسميها بواو ولا اصلاً
 ولا فاعده وضابطه وانما قال يصلح ان يكون كبرى مع ان هذه الصلة
 لانه المقدمة الكلية اشارة الى ان سميها بالعانون وما يرد في انما هي
 باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الامور التي اعتبر فيها الاضافة و
 وصف الصغرى بكونها سمة **الحصول** لانها من قبل حل الكلي على ما هو
 جرحي له واراد بالفرع الذي خرج بجعلها كبرى للكل الصغرى من القوة
 الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي حل عليه الكلي فتوكل كل سالبية كلية
 ضرورة فانها تعكس سالبية كلمة دالة مقدمة كلية مشتملة بالقوة على احكام

جنات موضوعها اعني السوالب الكلية الضرورية فاذا اردت ان
 تعرف حكم قولنا لاشي من الانسان بحجج الضرورية شملت هذه سالبية
 كلية ضرورية وكل سالبية كلمة ضرورية تعكس الى سالبية كلية دائمة قد
 تعكس الى سالبية كلمة دائمة اعني قولنا لاشي من الحيوان دالماً ومثلاً
 الحال في المسائل الاخر المسطحة وغير ثمانية العضباء الكلية فانها مطبقة
 على احكام جنات موضوعاتها فالمقدمة الكلية اصل لهذه الاحكام
 وهي فروع لها واستخراجها عنها بتحصيل ملك الصغرى ومنها اليها يسمى
 نوعاً وسبب الفروع الى اصولها تنبيه بنيت الجنات الى كليتها **قوله**
 عليها فان الانسان مثلاً يتناول زيدا وعمراً وغيرهما بحمل عليها وقولنا
 كل انسان حيوان شمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي
 يستخرج منها احكام على مساوي موضوعاتها او على مساوئها فلا يسمي
 في الاصطلاح اصولاً بالنسبة الى ملك السطح وان كانت سبباً لها
 فخرج بالمقصود جرحاً على وتره الصناعة فانها تفضي ان يذكر في الترتيب
 ما سوطاه الدلالة على المراد ولا يدكر فيها ما سوطاه في خلافة والمقصود
 من الاستعمال من الضروريات اعم من ان يكون بالذات او بواسطة
 وعبارة المعطاة في هذا الاعم وعبارة صاحب الكشف طامرة
 في الاستعمال بالذات وانما جعل العانون كالجنس كما عرفت من اشكاله
 على الاضافة الخارجية عن العلم **قوله** واحترز به عن الجنات ان يريد
 بالاحترار عنها عدم دخولها فيه فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال
 وان اردت خروجها به اجماع عليه انه لم يذكر مشاكلاً يشتملها فكيف تنصير
 خروجها ويمكن ان يدفع ما سطر الآلة الشاملة لما قبل العانون كما هو
 المشهور في معرفته ولما يتبين في ذلك كون العانون كالجنس لانه يعم

ايضا في الترتيب

كما جنس القرب واما بان النسبة بينه وبين باقي القيتود الذي هو
 كالفضل عموم من وجه فكل منها جنس باعتبار عموميه وفصل باعتبار
 خصوصيه وهذا الاعتبار يصح الاختراجه عما سواه اخل فيما ذكره
 لفظا كما انه مقدم عليه تقديرا الا ان هذه السببه انما هي من العانون
 وعاصم العكر عن الخطا لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالافكار المحصورة
 في المواد المعينه عاصم لها عن العطف كالتقوا من المنطقه لا من القبول
 وبانفسه موقوف طرق الاستغال لعدم صدق على تلك الاحكام الجزئية الا
 ان يكلف ويقال مفهوم المنع المذكور اذا لوحظ في نفسه حوز كونه
 جزئيا وكذا **قوله** كما يجوز والمنع فان يجوز وان كان علما لاقانوسا
 كالمنطق لكنه لا منه معرفة طرق الاستغال من المعلومات الى المجموعات
 بل من منه قوا عدكته متعلقة بكنيته اللفظ بلغة العرب على وجه
 كلي فاذا ارد ان يلفظ بكلام مخصوص منها على الوجه الصحيح ارجع
 الى احكام جزئيه يستخرج من تلك القوا بعد كسائر القوا من اصولها
 متع شاك استغالات فكرته من المعلوم الى الجول الا ان التحو لا ينشأ
 معرفة طرق تلك الاستغالات اصلا وكذلك المنع يتوصل بها الى
 القانوسيه الى مباحث المنه بان يجعل تلك المسائل مبادئ للبحث الذي يستدل
 بها على تلك المباحث واما افكار الجزئية الواقعة في تلك المباحث
 المنع منه لمعرفتها قطعيا وقد وقع في كلام بعضهم ان النحو والمنه
 وما جرى مجراها يعرف منها احكام بعض الافكار ككلام المنطق فانه
 يعرف به احكامها كلها وتوجيهه انما يبين مبادئ بعض الافكار يعرف
 بها صحت ذلك البعض من جهة مادية **قوله** فان مادية هي القوا من الكلمة
 يعني ان سببه العانون اليه كسببه المادية الى الجسم كما ان المادية امرهم

ان تلك

في ذاته تحمل امورا كثيرة ولا يصح شأنها الا بان يفهم اليه ما يحصله ويعينه
 كلك العانون يحمل من العن وعنه ولا يتخصص بالابا لا فادة المذكورة
 بخارجته من بحر الصورة المحضه المخصصة وفي قوله وسوا الفارغ اي سلك
 الطرق الجزئية المعادة العالم سلك القوا بين المنع اما بحث سوا النسبة
 النفس لاطقة الى المعرفة والعلم سلك العاقل الى مقبول لاسببه الفاعل عليه
 معلول الا ان يبنى الكلام على النسبة في العلم الفاعل كافي المادية والصورة
 بان يلاحظ انه صدر عنها ريب وكسب حتى صار عارفا عالميا وجعل علم
 عروض العطف على غايته حقيقة لذلك الكتاب او شيئا به الملك المعرفة
 والعلم **قوله** لان المراد بيان حقيقة المنطق قد بين سابق وجود المنطق فاد
 ان ليس من حقيقته اي مية الموجوده يبا على الوجه الامم الاكل وذلك
 اما سوا بالتعرف بالعلل فانها مادية وانما مستلذه نفس الحقيقة على ما هي عليه
 في ذاتها ووجودها فانها في حد ذاتها تقوم باجرائها وفي وجودها تقوم
 اي توجدنا علما وعاتها واد كان وجود المعلول على ما هو عليه من لوازم
 العلل الداخلة والخارجة فاد اوجدت تلك العلل كلها في الدمن لزم وجوده
 فيه على الوجه الذي هو عليه في نفسه ووجوده ويكون هذا تعريفه ريبا
 لاشماله على الامور الخارجية عن المايته لكنه اكمل من الحد التام لشموله الداس
 باسرها مع بعض الخواص الكلية لتصورها من حيث وجودها على انه قد قل
 اذا اعتبر المايته على ما هي عليه في الوجود كان الفاعل والفائدة داخلين فيها
 بحسب هذا الاعتبار فلما يكون احدهما في التعرف موجبا لكونه ريبا ولا
 خفاء عند ذي خيرة ان المذكور منهما من القياسات المحضه التي اراد بها
 المشوق والتخل كما ذكر في صدر الفصل فلما يتطرق اليه المايته **قوله**
 اما اول اعلان المنطق علم وسوطا من العانون من المعلومات لان القانوس

عبادته عن المقتضى والقضاء الكلية ولا شك ان القضية من المعلومات
 دون العلوم وبيان ان المفومات منها ما هي مفومات احدثت في
 الدنس عرض لها مشاكل من حيث كجنته والفصيلة والذاتية والعر
 وغيره ومنها ما هي مركبات ناتجة جبرية فاذا حصلت في الدنس عرض لها
 مشاكل كونها فضيلة وشرطية الى غير ذلك كما ان المعبر في الايصال
 الى الصورات هو المفومات المعلومة اعني الحبس والعقل شرط حصولها
 في القوة المذكورة كذلك المعبر في الايصال الى الصدقات هو تلك المعلومات
 التي يعبر عنها بالحق ونظايرها لكن شرط حصولها في تلك القوة الارسي ما
 اذا اردنا تحصيل الجول من المعلوم فاما بلا حفظ المعلومات ونقتل من
 بعضها الى بعض حتى يصير معلوما فكما ان الموصل الى التصور ايضا لا قسا
 او بعيد اعني المرفوع وما ركن من قبيل المعلومات كذلك الموصل الى
 التصديق كما يحتمل وجزاها من قبل المعلوم دون العلوم لكن ذلك الايصال
 مشروط بوجوده الذاتي وحصول العلم بها وكان المتبادر الى الهم يكون
 مقصودا من هو كجوانا طلق هو مفهوم المعلوم لا فقه الذي هو العلم
 كذا لك المتبادر من هو كجوانا طلق هو مفهوم المعلوم لا فقه الذي هو العلم
 قد يطلق التصديق على القضية فجوابه انه بمعنى المصدق به لا بمعنى الادراك
 التصديقي واما اظنه في توضح العام لانه ما يشبه على اقوام **قوله**
 التوفيق وري لم يرد ان تصور المرفوع وشي من اجراء يتوقف على
 تصور المرفوع بل اراد ان ما ذكر في تعريف المنطق يدل على ان معرفة
 طرق الاستعمال مستفادة من العاين الذي هو عبارة عنه فيكون جوده
 اعني تلك المعرفة موقوفة عليه ولا شك في انه متوقف على جوده فيلزم
 توقف كل واحد من الجزء والكل على صاحبه في الوجود وسودور لا لازم

في الفهم يكون متصورا في

ما ذكر في السوف مع مقدمه صادقة في نفس الامر ان الكل يتوقف على
 جزئه واما جعل المعرفة المذكورة جزءا للمطلق لا نسب بناء على ان معرفة المواد
 جزء آخره كما يقال فلان يعلم المنطق اي يعلم تلك المعلومات المنصوص
 لانه يعلم العلم بها وكذا الحال في سائر العلوم المدونة فانها تطلق على
 معلوماتها كما تطلق على ذواتها **قوله** والمراد منها المعلوم فان قيل المقصود
 ليكون على بصيرة في الشروع قلبا بل المقصود تصور المعلوم لانه الذي
 شرع في تحصيله وطلب ادراكه الارسي ان الشخص اذا اراد تحصيل علم سي
 فانه يتصور او لا ذلك الشيء ثم يطلبه ويحصله ولا يحتاج في ذلك الى
 تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاد تصور المعلوم
 المنصوص واضيف اليه مطلق العلم الذي تصور به يهي قد حصل
 ذلك التصور المقصود **قوله** وعن الثالث لما بين في الوجه الاول
 البانته بطرق جعل منها كلاً منها اعتراضا على حده فصار الوجه
 الثاني اعتراضا ثالثا وتقرر جوابه ان جزء المطلق هو العلم بالطرق
 الكلية وشرائطها لا العلم بجزئياتها المتعلقة بالمواد المنصوصه وهذا هو
 الذي جعل مستنادا من المطلق كما بينه عليه لفظ المعرفة **قوله** الا اننا اذا
 استشار ذكره الامام في المحض وتعلقه بجملة لا تعرض العلق اطهر لقوله منها
 كانه قبل لا تعرض العلق كما سأل على حال من الاحوال الاعلى حال القدر
 وتصح ان رويت المواضع فلا علق والافق اكثرى لا ما روي
 هو متعلق بقوله **قوله** لان علقه بالاقرب فيسد المعنى وعلى هذا
 يكون استشار من معنى الكلام كانه قبل احتياج الناس كلهم الى ذلك
 القانون الا اننا اذا استشار من هو المود بالقوة العدمية ويرد عليه انه لا شيء
 المود عن الاحتياج اليه لم يتم في المعارضه ان يقال انه يكتب العلوم

تصور العلم

التفصيل

اصلا

والمعارف بدون المطلق **قوله** ويمكن ان يوجب القولان اي يوجب القول
بخلق الاستثناء بجملة لا عرض مراد به ذلك المعنى المذكور وبوجه القول
بتعلقه بقوله فاجتنب مراد به معنى آخر سوى ما ذكره **قوله** فلان لتحصيل العلوم
رأيت ان حل التحصيل على ما سواهم من الاكتساب وغيره فالحال الذي
لا يقع فيه الخطأ اصلا هو القوة العقلية وان حل على التحصيل بطرق
الكسب فذلك الحد هو القوة العقلية من القوة العددية فان بناء كال
القوة الكسبية بالفكر لا يقع غلط في افكارها كما ان بناء بقصاها ان
ست اي تنقطع جميع افكار الشخص من مطالبه فان المتسامي في البداية
لو فرض انه وقف على جميع قوانين الاكتساب عرض افكاره عليها
وطبقها عليها كايستقي أخطاء واستعمل ذهنه من تلك الافكار الى ليس يصح
لكنه يكون ما راجد افعوله اذ اوعى القوانين المسطوية لم تقع غلط اصلا
مع فمن تسمى ملادة ولك ان يقول ان البلد بعد استحصال تلك القوانين
وجنبها وسيع في عرض افكاره عليها غاية جده ربما اخطأ لعدم اصابته
في السطوية وذلك ايضا ما دام يكون الغلط اكثر اذا اتممت رعايتها
ولم يدل المجمود فيها وهذا اقرب لان الوجه الاول يستلزم خلف النعمة
الحكمة عن النظر الصحيح وح يقول ان اريد رعاة القوانين القصد اليها
السعي السليق فيها فلان ان لا يقع الغلط معها بل قد تقع اذ كان صوره و
ان اريد حصة الرعاة فلانها اذا اعدت كان الغلط اكثر واما يكون
كذلك اذ المانع صاحب القوانين في رعايتها ولم يتفرع فيها طاعة **قوله**
فداوى الى هذا المعنى في آخر قسم المطلق فانه قال شاك ومن القن
ما ذكرناه من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها
وكرر على نفسه ذلك ثم عرض له الغلط فتوحيدها بان يجوز الحكم بكل ميسر

ما خلق له وهذا الذي ذكره احتصار الكلام الرئيس في آخر المطلق من
اشارته فليطالع **قوله** ما سطر في الغلط كالطبعات والالاسات
وغيرهما من العلوم المدونة وما ليس من شأنها ذلك هي العلوم
المسطرة التي ساق اليها الادمان لما كلفه والسبب في ان الجادى الاول
لهذه العلوم يدبته طائفة المناهية لمطالبها العترة منها فلا غلط حيث
التصديق ما لبداستبيل لا وليتها ولا من حيث كونها مبادئ لتلك
المطالب كذا الحال في مسایل تلك العلوم اذا صارت مبادئ لمسایل
اخرى فانها نفسة بلامرته ومنا سببها لتلك الاخرى العترة منها واصحة
سكدا الى المطالب التيمده من الجادى الاول وان الرتبة الواقعة في مساد
تلك العلوم ورثة كانت او بعيدة بدنى الاتحاح فلما حاجته في تحصيل الافكار
الصحيحة فيها الى قانون عام لا في موادها ولا في صورها وان اجمع شاك
في تصور المعاني الاصطلاحية الى فيه سالم عن الخطأ حتى اذا نه عليها
بلا كلفة وزدك بيانا مقول قدر ان المطالب المحضوطة محتاجة الى
مواد معينة وطرق حرة وان العلم بهذه المواد والطرق وشرايطها ليس
ضروريا بالنسبة الى جميع تلك المطالب لكن يجوز ان يكون ضروريا باليسر
الى بعضها فمن هذا البعض الحاجة الى القوانين المسطوية ومن ثم ترى ان
العارى عنها يكتسب تصورات وتصديقات بافكار صحيحة كانيكتشف
لك في تلك المعارضه اثباته فالمدسيات والمحاسيات من مد القيل
ولذلك كانت الاول ايل متدون بها في تعليمهم وقد اشار اليها اي الى
تلك القاعدة العامة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيه الغلط فيستثنى
عن المطلق **قوله** في بحر السؤال الاول اي المعارضه الاولى حيث قال
فان قيل المطلق لكونه نظريا تعرض فيه الغلط وقوله ان كانت نظرية

ففيحتاج الى شرطه قصد وضع مقدمها اي كنهها نظره في محتاجه
النظر ومذاصح اما النزاع في قوله ولا شك ان كنهها للمواد وريتها
يحتاجان الى القوايس المنطقية لانه ان اراد به انها محتاجان اليها في
استحصا كل منطوي فنوع لا عرفت من ان العلم بالمواد المحصورة
والطرق الجرحه قد يكون ضروريا في بعض المطالب فلا حاجة به الى قانون
يستخرج مومنه وان اراد انها محتاجان اليها في الجمله فهو حق لكنه لا يخدم
نفعا والقبول الذي لا محذور عنه اصلا ان الاكثار الصحيح يجب ان
يكون موافقه لتلك القوايس بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مندرجه
تحتها وتلك منطقها عليها واما كونها مستفاده منها باستخراجها عنها فلام
انما لا تستدل بعدم وقوع العلق في تلك العلوم على استحيائها عن قوايس
النظر حتى يجه عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لان استخراج مباديها من
الصور الواقعة فيما عن القوايس المذكوره طامرها مكلف فلا تقع فيه علق
اصلا بل كحل عدم وقوع العلق فيها اشارة الى ان العلم بمباديها والطرق
الواقعه فيها ضروري فذلك لم تنطق اليها الخطا واستغنت عن القوايس
لتدبر وتبصر **قوله** لم يقع خلاف بين ارباب الصانع لكنه واقع
وقوعا لا يمكن انكاره وقد يقال ذلك بخلاف راجع الى اللفظ فان كلاما
من المحالين اراد به معنى غير ما اراده الآخر وشبهه لا يستلزم خطأ
فلاننا في كونه ضروريا او نظريا لا يبرض فيه العلق **قوله** ولما استلزم الدور
النفس انصر عليه اي على النفس لكونه محال لا رعا على كل تقدير ويكفي استلزام
انما ان يقول اذا توقف اعلى ب وب اعلى ا كان اشلا متوقفا على
نفسه ومذا وان كان محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان
الموقوف عليه غير الموقوف فنفسا غير فضائل شيان او نفسه وقد تو

حق استلزام الدور
لتسلسل

الاول على الثاني ولنا مقدمة صادقة هي ان نفس اليست الا اوج توقف
نفس اعلى ب وب اعلى نفس استوقف نفس اعلى منها اعنى على نفس
نفس استعار ان لازم يقول ان نفس نفس اليست الا فيلزم ان سوف
اعلى ب وب اعلى نفس نفسا وسكذا سوق الكلام حتى يرتب بنفسه عن
متاسته في كل واحد من جاني الدور وفيه بحث لان قول الموقوف
عليه نفاير الموقوف وان كان صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير
الدور وليس المراد ابطاله حتى يتم الكلام بكونه رافعا للواقع بل استدلاله
بأنفس ايضا ان سلم صدقه على تقدير الدور فلا شك ان يتلزم قولنا
نفس مغايرة لافلا يحاج صدقه صدق قولنا نفس اليست الا فالاولى ان
يقال كفى بذكر النفس الذي هو اشكل عن ذكره لانه ورتة غالبا يبدل عليه
قوله والاحسن ان كان احسن اما ولا ملعدم اشباه على التاعيد المبطور
فما واما ثانيا فلعله الاقسام واما ثالثا فلانه سئل المقدمات والنوع
الوارده عليها كما سمي واما رابعا فلانه اوفق لما من ان اكتب النظم
من الضرورات يحتاج فيه الى المطلق فملق منها ان يقال المطلق لكونه مطا
مخوج الى قانون آخر فالنقد يعرض العلق مستدركا واما خامسا فلانه اوج
الى السؤال الثاني حيث لم يقدر فيه العلوم والمعارف كونهما ما يعرض فيه
العلق واما سادسا فلانه السبب بجواب المذكور في الكتاب **قوله**
فلو كان العلم بجميع طرق الاستعمال اراد به ما ندرج فيه من بابته المبادي
للمطالب لان كون المبادي الاول ضرورة سافي وقوع العلق في التصديق
بما لا في مناسبتها كما بينت عليه **قوله** يجوز الاتهام الى قانون ضروري
مذا على التقدير الحسن سوال واحد واذا اورد على تقدير الملم كان
سوالين مقال لازم لزم النفس يجوز الاتهام الى قانون ضروري او الى

اولى قانون نظري لا يعرف فيه الغلط **قوله** بل بعضه ضروري وبعضه نظري
يستلزم من الضروري انه بطريق ضروري القواعد المسطحة بعضها ضرورية
كقولنا الشكل الاول منح والقياس الاشياء متى اذ لا يتوقف جزم
العقل بها الا على تصورات اطرافها التي يمكنها اليقينة على مفومات
اصطلاحية وكان القاعدتين بدتيا كدلك الاحكام الجبرية المذمومة
بمهما فاك اذا وقعت على قياس مخصوص على منه الشكل الاول مثلا
وعرفت معنى الاتحاج جزمنا بانه متى لما خفا وبمفومات نظرية كقولنا
الشكل الثاني او الثالث مثلا متى وكذلك الاحكام الجبرية التي كبتها
نظرية ايضا واذا اردنا ان كتاب النظر من القواعد المنطقية اجدنا
القواعد الضرورية اما وجدنا او مع قضاها اخرى ضرورية غير مسطحة
وربما تارينا جزمنا من الجزمات التي تكون اتاجها بدتيا يحصل
في العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج حينئذ في تحصيلها الى قانون آخر
فان تلك البادى الضرورية سواء كانت منطقية او غير طائفة
النسبة لذلك القاعدة النظرية والرتب الجبرية الواقعة بها بدتيا الاتحاج
فلا حاجة في النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج سومتها لاني تحصيل ما دونه
لاني تحصيل صورته وهذا معنى كتاب نظري المنطق من ضرورية نظري
ضروري ولا ينبغي ان مثل ذلك شاي في نظريات آخر فبطل ما قيل من ان
كل نظري يحتاج الى قانون يميزه لاني لا يقال شاسته الضرورية بالمطابقة
لنظرياتنا مستوحاة من الصناعة البرهانية والحكم بان الرتب العار من
لما متى يستلزم من القواعد الضرورية لا نداجه فيها وهذا معنى كونه ضروري
لانا نقول الاول يستلزم جدا الحصول ذلك الكتاب من لم يطلع على
لك الصناعة على انما نقول ملك الصناعة ان كانت نظرية عاد الكلام

الى الكتاب وان كانت ضرورية فاستلزم المكتبة منها يحتاج الى شاسته ور
مخصوصين بان كما ضروري من مستغنيين عن قانون الكتاب وكل والا
احتج الى استلزامها عن ذلك القانون وسكذا ليس الثاني مع ركاز ما ويلي
قطعا لان هذا الرتب الجبرية لو كان مستلزاما من القانون الضرورية
لتوسط بينها جزمنا احتجنا منه الى ثالث وسكذا فيعلم الس والاشياء الى
جزمنا ضروري لا يكون مستلظا من قاعدة كلمة والاولى بطريق الكتاب
قوله فان الحلف رجع الى القياس الاشياء فيقال لولم يصدق المط
لصدق يقينه واذا صدق يقينه كان صادقا مع المقدمة الصادقة واذا
صادقا انعقد منها الشكل الاول واذا انعقد لزم المح فلو لم يصدق
المطلزم المح يقال لكن المح لم يصدق المط في القياس الاخير الذي
هو الموصل القريب اشياء والاول شمل على اربع مقدمات الاولى
قاعدة منطقية ضرورية يتوقف على تصور معنى القيقض الذي يستلزم
من معرفة القاقض والاشياء قضية ضرورية فان بدته العقل حاكمه بان
ما صدق في بعض الامكان صادقا مع القضا ما الصادقة فيها والاشياء
بدته متوقف على تصور الشكل الاول وكل واحد من تصور القيقض
الشكل الاول كيقينه اليقينة على الاصطلاح السالم عن الغلط والارادة
بدته يميزه من ان الشكل الاول متى وهذه القضا الاربع البدئية قد
لما ترتب جزمنا بدتيا الاتحاج على منه الشكل الاول كان ذلك القياس الاخير
قد عرض لمقدمة ترتب جزمنا بدتيا الاتحاج على منه القياس الاشياء
الذي هو في نفسه بين ايضا كما مر قد كتبنا نظري المنطق من القضا
البدئية بطريق ضروري من غير حاجة الى قانون آخر **قوله** متى صدق العت
صدقت صورنا مع عكس الكبرى وذلك لان عكسها لازم لما وصدق الشيء

مع المدغم بتقدم صدقه مع لارنه بالضرورة فان قلت من ان علم لزوم
العكس قلت قد يكون ذلك بدنيا وقد يكون كسبيا مستندا من الخلف
المستعمل في العكس او من غيره وعلى التقديرين سو من القواعد المذكورة
قوله وكما صدقنا صدقت البيهية لانها على سبيل المثال الاول البدني الثاني
او على سبيل اخرى يمتد الى سبيل الاول وقد عرض لما بين المتقدمين المذكورين
في العكس سببه جزئية من السبيل الاول بدنية **قوله** وكذا كانت
الافراض متعاقبة حتى صدقت العروة صدقت احدى مقدماتها مع احدى
مقدمتي الا فرض فيعتقد منها سببه السبيل الاول او ما يمتد اليه فتعني
يعتقد مع الافراض الاخرى على البية المذكورة وسيرد عليك تفاصيل ذلك
كله اشاراه فان قلت اذ كانت البيات الجزئية المتعلقة بها فالغاية
في جعلها سببا مطلقا من سبيل هذا الفن قلت سناك فاذ كان احدهما ان
ملك الجزئيات وان كانت بدنية الا انه اذا علم انها مطابقة للقواعد التي
شهد بصحتها مداه العقول حصل سناك جزئية فانه كان بدنية عكلك قد
تأيدت بشهادة العقلاء وثانيتها ان القواعد النظرية يكتب من هذه
القواعد بالضرورة لم يستخرج من ملك القواعد احكام الا نظار الحركة المطلوبة
فما يحصل الاطلاع على احوال الافكار المودعة الى المقاصد المطلوبة على الوجه
الانتم الالتم **قوله** اصطلاحات يسهل عليها بتغير الفاظ وعبارات جعل اصطلاحات
من سبيل العلوم النظرية وذكر انها منه عليها اشارة الى انها من جدامس الهدايا
ففي حكمها قال صاحب القسطاس من العلوم النظرية ما لا يحتمل القلط
بل هو بحيث اذا سمع علم لما شئت ويتعذر الوقوف عليه بلا سماع كالمعوق
من الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قيل المراد بالجنس كل مقول
على كثر من تخليص الحقائق في جواب ما سؤ وبالفصل كل من لا يمتد

الشكل

المندرجة تحت الشكل الاول والقياس الاستنباطي
بديهية الاستلزام وهي كاذبة في بعض المطالبات

ت

تبادلاتها عاشارتها قلنا القليل لما تكلف وفكر محتاج فيه الى قانون
واكثر بان الكلمات من هذا القليل وكذا تعرف اعضاها والعض
بالعكس وتاليها لا يفسد وقال بعض المحققين المطلق يشمل اكثر على
اصطلاحات يسهل عليها واوليات تذكر وتعد لغرضا ونظرا ليس شأننا
ان نعلق فيها كالمسئتيات التي برهن عليها وجميعها غير محتاج الى المطلق
فان اجمع في شيء منه على سبيل التدرة الى قوانين منطقته فلا يكون ذلك
الاحتاج الا الى الصنف الاول فلما دور الاحتاج اليه **قوله** وهذا السبب
بجواب السؤال على الوجه الذي قرره المص وذكرا لما اشار في السؤال
الى ان العلوم النظرية قد لا تحتاج الى المطلق لم يستحسن ان يحكم بان نظري
منه مطلقا مستندا من الضروري منه بطريق ضروري بل الالتم به ان
يقول من المطلق ما هو ضروري ومنه ما هو نظري لا عرض فيه القلط لكونه
متسقا منطقيا كالنسب من المفهومات المنفردة ومتابضا في الصدق والحمل
وكالنسب بين القضايا في التحقق والوجود وكلا التيسير ستغن عن
المطلق ومنه ما هو نظري لا عرض فيه القلط ففساد من القيسر بالامر
فلما دور ولائ **قوله** فان قيل القسم الضروري مع الطرق الضروري
ان كان كافيا هذا السؤال على وجه سذغ عنه الجواب قد عرفنا ان
القوانين الضرورية من هذا الفن مجمل مبادئ لتفصيل النظريات وترتيب
مرتبها ضروري الاحتاج مندرجا تحت ملك القوانين الضرورية فان اخذ
في السؤال القسم الضروري مع الطرق الضروري كان معناه بحسب الظاهر
ان هذه المبادئ الضرورية المخصوصة مع الترتيب العارض لها ان كانت
كافية في الكتاب القسم النظري من المطلق كانت كافية في الكتاب
سائر العلوم النظرية لا شراك في كونها نظرية وانما عليه ان هذه المبادئ

لا يمكن ان يكون مبادى لكل مطلب للمطالب التي ناسبها وان الكفى في
السؤال بالطرق الضرورية كما فعله صاحب الكشف كان معناه ان هذا الطريق
الواقع في هذه الضروريات ان كفى لاكتساب القسم النظري كفى اذا وقع في
ضروريات اخرى لاكتساب النظرات المنبثقة اما كما كان في قليات اجزائه
من الشكل الاول مثلا ان كفى لا استحصال هذه النظرات من مباديها
كنت ايضا لا استحصال سائر النظرات من مباديها فلا حاجة في سائر العلوم
النظرية الى المنطق اصلا ولا اقل من عدم الاضاح الى قسمه النظري وقد
في توجيه السؤال على الوجه الاول فقال معناه ان كفى هذه الضروريات
مع هذه المبادئ المخصوصة في القسم النظري كفت امثالا من الضروريات
الاخرى امثال تلك المسائل في سائر العلوم النظرية **قوله** واما يلزم لو
كانت الافكار باسرها وارادة على القسم الضروري اي على الطريق الضروري
المندرج في هذا القسم وليس كذلك بل من الافكار ما هو واقع على مبادئ
نظرية مندرجة في القسم النظري وهذا هو الجواب الحقيقي كما ستطلع عليه
بعد المنازعة **قوله** لا يقال يجب ان القسم الضروري كاف في
سائر العلوم وذلك ان الممكن رد جميع الافكار الى الطرق الضرورية
لا يكفي ان في هذا الرد صعوبة وزمادة على وايضا ما يتقرر المقدمات
عن اوضاعها الطبيعية فتنبؤ عن الادمان فالاحاطة بجميع الطرق
الضرورية والنظرية اصول للذين عن الخطا لحصول القدرة المادية
على التميز الصحيح والفاسد فيسهل بها الاكتساب والاحتراع على الملأ
ولا معنى للاضاح الى المنطق الا هذا القدر اعني توقف سموليتي
عليه فادفع عنه **قوله** القسم الضروري اما ان يستعمل لاكتساب المجهولات
او لا يستعمل لان ذلك للاستقلال قد يكون بدون تلك التسهيلات **قوله**

قلنا لا مبدءا سو الجواب الذي اثاره بعد رده للحواش السالفة
وتوجيه ان يستفسر وتعال ان اريد بالكتابة في سائر العلوم بهذا المعنى
وان اريد بها ان القسم الضروري مع طريقة الضرورية اذا حصل لاحد يمكن
من اكتساب النظري واذا حصل له معا يمكن بواسطتها من اكتساب سائر
العلوم فلهذا لا ياتي الاحتياج الى التبيين بل بوجه واما ترك الاستفسار
تيسرا على ان المعنى الآخر طاهر الفناء بعد عن الاحتار ثم اشار الى
ان المقدمة القائمة بان الكافي في الكافي في الشيء كافي في ذلك الشيء معناه
لو است اذا ما علمت انني تاملت ان مال هذا المنع وما ذكره من معنى
الكتابة الى ما ذكره في الجواب الاول من انه انما لم يكتب في سائر العلوم
للكمال لا لافكار باسرها وارده على القسم الضروري وظهر لك من ذلك
ما وعدناك الاطلاع عليه **قوله** وعلى اصل الشبهة اي على تقرير الشارح من
اخره في قوة معين كالمعنى المحقق بتقرير المصنوع على ان الخلاف
راجع الى اللفظ **قوله** واما المؤيد من عندنا بالقوة القدسية فهو كالمصل
العلوم بالنظر لا اقرار ان الافكار باسرها لا بد لها من القواسم المنطقية
حكم بان يحصل العلوم بالنظر لا مبدءا وحدها وحض السؤال الثاني بصاحب
العروة القدسية واجاب بان يحصل العلوم بالحدس بالنظر والقوم لا حوزوا
استغناء بعض الافكار عن تلك القواين كالانظار الواقعة على الرب
الذي ليس الاضاح في المواد الطاهرة المكتسبة للمطالب حكوا بان العلوم
المستقلة مستقيمة عنها وجعلوا السؤال الثاني تشاؤنا للمؤيد وغيره
واجابوا عنه بان الامارة في الافكار ما كانت لوقوعها على الرب
الضروري الاستدلال الذي يعبر كل واحد وبما كانت مطلقا ولكن من
الانسان المؤيد من عندنا بحاصيته كمنه الكلب وسواله في نسبة الى

ان القسم الضروري هو الذي يكون كافيا فيها
فقد علم ان كفاية القسم النظري يستلزم ان يكون
كافيا في سائر العلوم

الى اصحاب النظر بقوانين المطلق بنبه البدوى الى المستوي بالمعقولة
 الشارع بالطلع الى الشارع بالعرض وقد عرفت ان الصواب بادبوا
 اليه وان الاحتياج ليس عابا بالجمع الانظار بالقياس الى الناطق والبالس
 الى المنظور فيه فان البرهان الدال على الاحتياج لا يبيد العموم في شيء
 متباين بل على ثبوت في الجملة **قوله** واعلم ما ذكر ان تحصيل العلم بالنظر
 محتاج الى المطلق لا تحصيله بوجه آخر اشمل كلامه على ان التحصيل لا
 متعددة فاشار اليها اجلا **قوله** اما مجرد العقل اذا توجه اليها كالاوليات
 في الصدقات وكالتصورات التي تحصل بمجرد القات النفس واما
 الاستعانة بالحضر الذهن عند حضورها فطاهرة في الصدقات
 كما في القضايا التي قياسا متساويا يمكن ان يوجد مثل ذلك
 في التصورات وهذا القسم يشبه الحدس من وجه اذ ليس حصول المساد
 يتايل بالبدنه وشبه النظر من وجه آخر لان حصول تلك المبادي
 اما يكون بعد تصورات الاطراف والحدس قد لا يكون **كذلك قوله**
 او بقوه اي مع الاستعانة بقوه اخرى مغايرة للقوه العقلية وقوله
 او بالحدس عطف على قوله اما مجرد العقل وكذا المعطوفات بعده وسنوح
 المبادي دفعه قد يكون بلا شعور واشتياق الى ما يترتب عليه وقد يكون
 معها او بالشعور وحده **قوله** فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اي
 جعلت التعلم قياسا للفكر مع انه قسم منه لان النفس تنكر عند السماع
 من المعلم فاجاب بان الاول ليس كذلك وذكر اقتساما محتملا عند السماع
 فالاول راجع الى الاوليات اما ان تصورات الاطراف قد حصلت
 باعانة من الغيرة والقسم الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للصدق
 ولا فكر في ذلك وفي بحث لان المعلم لا يتقدم على القاء العباس دفعه وا

47
 بل يورده شيئا فشيئا والنفس تلاحظ كذلك اختيارها الا يرى ان لها ان يرض
 عما القا اليها بان يلتفت الى شيء آخر ثم يدخل عن ذلك الملقى وكذا الحال
 في القاء المعارف اذ كانت مركبة فلها في التعلم حركة للاختيار فيها قد يكون
 من اقسام الفكر لانه فكر خاص فيه لغيره يدخل ايضا والضابط فيها ذكره من
 الاقسام في التحصيل ان الجمولات ان لم تحصل من بياض معلوم فلا حاجة
 الى هذا الفن وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادي بحركة الذهن
 في التصورات المتعلقة الى ان يحدثا ويرجع عنها او لا بحركة منه سواء كان بالتعلم او
 بالحدس فالاول هو المحتاج اليه والثاني مستغنى عنه تسمية **قوله** ولما كان العلوم
 بالناس الى الادمان متعاقبة يحصل اي بحسب التعلم والحدس والنظر كان
 الاحتياج الى المطلق متعاقبة بحسب ذلك الفقاوت فمن كان تعلمه او قد
 اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اوفر **قوله** لان تباين
 العلوم بحسب تباين الموضوعات لما كانت السعادة الانسانية منوط بوفرة
 حقائق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقائق والاحوال تنكسر وكما هو فيها
 متخلطة متسقة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل تعليمها فاوردوا الاحوال
 الذاتية المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا ومن جهة واحدة او باشياء متشعبة
 تباينا معتداه سواء كان في ذاتي او عرضي ودونها على حدة وعدوها
 علما واحدا وسما ذلك الشيء **قوله** والاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعا
 مسايلا راجعة اليه فصار كل ما منه من الاحوال بسبب مشاركتها في الموضوع
 علما منفردا مما رافق نفسه عن طائفة اخرى تشارك في موضوع آخر مما يترتب
 العلوم في انفسها بموضوعات هذا التمايز لا بد منه مع جواز الامتياز في
 آخر كالعناية مثلا وهذا ما استحسنوه في التعلم والتعليم والافلا مانع عليها
 من ان يعد كل سيئه علما على حدة ولا من ان يعد كساييل تنكسر غير

الفصل الثاني في
 موضوع المنطق

مقدمة في شرح
تفسير
العلماء في
تفسيره

شارك في الموضوع علما واحدا يزد بالتدوين لكونه مشترك في اياها احكام
بما هو على اخرى **قوله** فاذا علم ان اتي شي موضوعه اشار به الى ان مقتضى
الشرع في العلم هو التصديق بان الشيء العلماني موضوع له واما قال فصل
بما لان اصل الامتياز قد حصل بالتعرف لم يرد بالاحاطة احاطة بالفعل
بل بالقوة العرفية اذ قد حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسئلة يبحث فيها
عن كذا فممن هذا العلم فاذا استخرج منها فروعها يميز عنده ابوابه وسبله
عما عداه فمما بالفعل واحاطة بالاحاطة تامة وفي لفظ كان فيه على ذكرنا
قوله ولما كان التصديق بالموضوع ميسورا بالتصور يرد الى الموضوع
وقع محولا في هذا التصديق فلا بد من تصور يمكن التصديق بشي
ومذا هو الكلام المحقق الذي صرح فيه باشارته الى اولها واما ما وقع في
كلامهم من ان ما بالعلوم لا كان تمايز الموضوعات صار العلم بالموضوع
من مدمات الشرع ولما وقف تصور الموضوع الخاص على تصور
الموضوع العام عرف موضوع العام على الاطلاق او لا فمما الى منه ان
مقتضى الشرع هو تصور الموضوع وليس كذلك فان تصور من
المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص انما يتوقف على تصور العام
اذا كان تصور الخاص بالكلية وكان العام ذاتيا له وكلامهم فيها نحن فيه
فذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم مقيده فلا بد في معرفته من تصور المطلق
وهو هو من باب اشباه العارض بالمفروض اذ ليس الكلام في مفهوم
موضوع هذا الفن بل فما صدق عليه هذا المفهوم وقوله وزول عن
الصحة منا اول الحال الثالثة المتوسطة على تقدير ثبوتها بخلاف ما لو قال
بدل ويرض **قوله** هو المحمول على الشيء الخارج عنه قد ذكر في اشلة ما هو
بمدار المحمول على قياس تسامحهم في اشلة الكلمات كالموقف التخييلية المصدر

منضاف الى المفعول والتقدير رفع على انه فاعل وكذا الحال في نظيره ومكمل
التجرب ما يلحق الانسان لا هو هو على سبيل التسامح ويشمل ما يلحق الشيء الخارج
مساو له بالفكر الذي يلحقه بواسطة التجرب والخارج الاعم قد يكون اعم مطلقا
كما الجسم بالقياس الى المايض فان مفهومه شيء الباطن واما كونه جساما او غير
فخارج عن مائسته وقد يكون اعم من وجهه كالانسان الذي هو واسطة في حقوق
الفنك للمايض **قوله** وزاد بعض الافاضل هو صاحب القسطان والقوا
ما ذكره وسوان مناك قسما سادسا الا ان في مثله وعدة من الاعراض العرفية
بجانب كشف لك عنه غطاؤه **قوله** فان قيل من هذا يعتبر دليل المحصر ان رندا
فيه اعتبار الحق في الوسط حتى يندفع ذلك لعارض لان بيان الشيء لا
يمكن ان يلحقه اذ المراد بالحق هو المحل لا العوض والقيام وح فلا يرد قيل
من ان اعتبار الحق في الواسطة الداخلية لا يحسن من ساجه **قوله** وايضا لو
اي لا يحتاج الى تلك الزيادة لانا اذا احرزنا دليلا وجدنا فيه اعتبار المحل في
الوسط على عذبه ورئيس المقوم **قوله** السؤال باق الا انه استعمل عن القسم
الثاني الى القسم الاول فان استاء توسط حقوق شي اخر او عليه قد يفر
باستاء الحق والمحل لا باستاء المتوسط مطلقا كما اذا توسط مناك امر
مابين وليس القسم الاول منحصرا فيما يكون عارضا للشي او لا وبالذات
بل هو قسم منه لان العرض الاول الملاحق بالشي لا هو هو ما ثبت
ولم ثبت الاخر ولا ثبت للآخر الا وقد ثبت له ومفاه انه عارض لذلك
الشي حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لعرض لغيره كان ذلك
عرضه للشي لا على ان مناك عرضين بل عرض واحد منصوب الى
الشي او لا وبالذات والى الغرضانا وبالعوض كالشي للحيوان والانسان
فانه عارض للعوضا واحدا الا انه للحيوان لذاته وللانسان بسطة

المعتبر في العروض الاولى
هو انقضاء الواسطة في
العروض دون البتة

ثم ان المعتبر في العروض الاولى هو انقضاء الواسطة في العروض وهي التي تكون من
لكل العارض دون الواسطة في البتة التي هي اعم تشهد لذلك انهم صرحوا
بان السطح من الاعراض الاولى للجسم التعليمي مع ان ثبوته له بواسطته انما
واقطاعه وكذلك الخط للسطح والقطر للخط وصرحوا بان اللون ثابت
للسطح اولا وبالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من
المبدأ البياض وعلى هذا فالبعتبر فيما يقابل العرض الاول اعني ما يراى
ثبوت الواسطة في العروض كما يدل عليه قوله وما لم يكن كذلك بل يكون
لا سبب ان كان شئ آخر فلو انما بواسطه سواء لم يسه الواسطة
كما من عروض المشي للسان توسط الحيوان او بانته كعروض
البياض للجسم بواسطه السطح ومن البين ان ليس اليار ولا ماستها
واسطه في عروض الحرارة للما وان كانت واسطه في سوتها فلما يكون
المثال المذكور للبان سدرجا في الاعراض التي اعتبرها الواسطة في
العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عوضا او لا فيكون عرضها
للماء والنار توسط الجوز الاعم وانما ان الصورة النارية يعنى الحرارة
في جسمها دون الصورة المائية فلما اعتبرها من اذ الكلام في عروض
الموارض لمعرضاتها وانما مل هناك واسطه في ذلك العروض اولا
فعلى انى يكون محل ذلك العارض من قيل وصف الشئ باسواله
وعلى الاول من قيل وصفه باحواله يتعلق به فالتال المطابق
للقسم السادس هو الايض المحمول على الجسم توسط حله على السطح
المان كما صرح به الشارح فان قلت الواسطه هو السطح وذكر السطح
مسألة في التيسل قلت ان اريد بالسطح ما صدق هو عليه فهو الجسم
يعنه وان اريد مهنونه فليس البياض عارضا بل للسطح الموجود

في الخارج فهو الايض حقيقته وكذا الحال في الحركة التي هي واسطه في
عروض الزاوية للجسم ولكل بقول قد بحث عن اللون في العلم
الذي موضوعه الجسم الطيب مع كونها عارضة له بواسطه ماستها كاحص
فكيف بعد العارض توسط الماست عرضا عنما نقول لاشك ان
المقصود في كل علم من العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني
احواله التي توجد فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها في توسط
نوع مندرج تحتها فان ما يوجد في غيره ايضا لا يكون من احواله حقيقته
بل من احواله مساو اعلم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستدل به
ما لم يصرنا محصورا من انواعه كان من احواله ذلك النوع لاشك
احواله الحقيقية فحق سذين الحالين ان بحث عنهما في علمين موضوعهما
ذلك العام والخاص ثم الاحوال البانية للموضوع على الوجه المذكور
على قسمين احدهما مساو عارض للشئ اخر لا يعلق بذلك الموضوع
بحث بعض عارضه له توسط ذلك لآخر الذي يجب ان لا يوجد في غيره
الموضوع سواء كان داخلية او خارجية اما مساويا في الصدق
او مساوية مساويا في الوجود فالصواب ان نكتفي في الخارج بطل
المساواة فان الماست اذا قام بالموضوع مساويا في الوجود ووجد
عارضه قد عرض له حقيقته لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض
من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم على ما قرناه ثم المطلبه بان ايها
اي ثبوته للموضوع سواء علم ليتها كما في برهان الله او لا كما في برهان
الاقا قول ولو كان المراد بالوسط المذكور في دليل المحصر ما ذكره من
الوسط المعروف بانقلوه لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالبات
العقائدية اي من المسائل التي يطلب البرهان ضرورة ان الذي نلنا وسط
به ذلك المعنى من البتة للموضوع اذ حاصله انه لا يحتاج الى دليل ليكون

وكيف عارضه في البتة
العرض الاول في بيانها ما هو عارض

من هنا
بعد ان
مساوي
عرضه

بثبوت له في الذهن بناءً على مستين عن الاستعمال فلا يكون مطلوباً
 بالبرهان فان قيل سل تحذف هذا الكلام على زيادة اللوحين بمعنى الكل هل
 لا لان العرض الاول حينئذ لا يحتاج بثبوت في نفس الامر لموضوع
 وحل عليه فما الى توسط حل شيء آخر عليه وليس ذلك مستلزماً للاستغناء
 عن الدليل **قوله** والشبهة اي الاستغناء انما اشارت من عدم اللوحين
 بين الوسط في التصديق وهو المفسر بذلك التفسير ومن الواضحة
 في البتة بحسب نفس الامر بل في العرض ومن المعنى في المحصر
 المذكور **قوله** ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة
 في التصديق كقول الكل اعظم من الجزء واما الذي نحن فيه وبما
 محموله عرض اولي لموضوعه فكيف ما يحتاج الى واسطة كقولنا الثلث
 يساوي زواياه الثلث لقائمتين فان تلك المساواة عارضة للثلاث
 لا موصوفة ومع ذلك يحتاج في اثباتها الى مقدمات متكررة موقوفة
 على واسط متعده **قوله** وليس كذلك اي ليس اللاحق توسط
 الجزء الا على عضاواتا تبحث عنه في العلم وذلك لوجوب الاول ان لا
 اللاحق واسطة الجزء الا على تمام الموضوع وغيره وسواء لم يكن
 اثاراً مطلوبة له وبما ان كل شيء له استعداد مخصوص به فهو بذلك
 الاستعداد طالب لآثار واعراض معينة من السماء بالآثار المطلوبة
 له ولا شك انما يكون مختص به لا عام شاملاً له ولغيره والبحوث عنه
 في العلم سواء الآثار المطلوبة اذ المقصود فيه معرفة حال الموضوع
 كالانسان مثلاً من حيث انه انسان واللاحق توسط الجزء الا على
 كالحیوان ليس من احوال الانسان واحكامه بل من احوال الحيوان
 فلا يبحث عنه فيه بل في علم الحيوان ان دون له علم فان قلت فعلى
 ما ذكرت يكون الاثار المطلوبة له اذ الواجب ان يقال من خارج

على ان العرضين في نفس الامر لا ينفصلان
 عن الموضوع فلو كان الموضوع في نفس الامر
 لا ينفصل عن العرضين في نفس الامر

انما ليست من اثار المطلوبة

عن الآثار المطلوبة وانما يفهم منه ان العرض المختص به يفهم ذلك
 مع انه عين الاثر المطلوب فكيف يفهم ذلك مما ستارة ان ما لا يحتاج
 من حيث عروضه له واحتصاصه به يسمى عرضاً مختصاً ومن حيث انه مط
 للشئ باستعداد الخاص يسمى اثر مطلوباً فلما اراد ان يبالغ في ان
 العامة ليست من المطلوبة قال من خارج عن ان يفهم اثباتا
 للموضوع اشارت اثر من ملك الامر له فلا يكون من منها والافادة
 ذلك كما يفهم اشارات الاعراض المحققة ونظيره ان يقال اثبات
 العلم لزم يفهمه اثبات صفة كمال له واشارت ملك الاحوال لا يفهمه
 اشارات صفة من الصفات الكماله وزدته ان العلم صفة كماله له و
 ان ملك الاحوال ليست منها الوجه الثاني من ذلك الوجهين ما نوره
 بقوله ولا يرى ومحموله انه اذا جعل اللاحق توسط الجزء الا على
 من الاعراض الذاتية التي تبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل
 العلم الا على مسائل العلم الادنى اذ كان ذلك الا على موضوع العلم
 كافي الكثرة مطلقاً والكثرة المتحركة واما قال لكان موضوعه الكثرة لا العدد
 لان الكثرة هو الذي تبحث عن اعراضه الذاتية في علم الحساب فهو
 موضوعه دون العدد وفيه نظر وانما لم يصح منها بالاحكام الذي ذكرنا
 اذ لم يدون للكلم المطلق علم بحث فيه عن احوال الذات اما علمها واما
 لامتناع قيام البرهان على مطلقها من جهة واحدة ومع ذلك لم ترك
 ملك الاحوال غير مبيت بل مبيت مارة بما جعلها مختصه بالمقادير و
 مارة بما جعلها مختصه بالاعداد ولذلك اشارت الى الحاشية
 والسابقة من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة وبنائنا في
 البرهان عليها في الحاشية من سن عليها بطريق الاضغاف في التسمية

بطريق الاجزاء اما قال فالاولى ولم تمل فالصواب ان تدوين
 المسائل المشاركة في الموضوع على الوجه الذي قدره وعدنا علما واحدا
 ام استثنائي واخذنا لائق والاولى في باب التعليم والتعلم والاولان
 اللذان بواسطه الجزاء الاعم قد يفيد ما يخصه بالموضوع فلا يبعد عنه
 من اعراضه الذاته كل البعد ومعنى الشمول على التقابل ان يكون
 مع متبادله شاملا له ومختصا به كالاستقاة ولا انحاء المفسر بالتساوي
 الاستداده وعنه ما يقيس الى الخط فليس الضحك وعنه من هذا
 القيل بالنسبة الى الحيوان اذ ليسا مختصين به فان قيل الانحاء
 المذكورة يوجد في السطوح ايضا فلا اختصاص له بالخطوط قلنا ذلك
 معنى آخر عند التحقيق وان شاركنا في اطلاق الاسم ومن بعض الوجوه
 منه ما يحل هذا التعريف على التعريف الثاني وبفصيله الى العرض الذات
 ما يحل على كلمة الموضوع وسواء شاملا له على الاطلاق وشاركة في
 الحل من الاعراض العرته بالحق لا مراعى ذات او عرضي ويتاخر عنه
 بان حله عليه لا يكون لامراعى ومن العرض الذاتي ما لا يحل على كلمة الموضوع
 وسواء الذي يشمله على سبيل التقابل اذ ليس شيء من مذهب المتقابلين
 على كلمة الموضوع بل على بعضه وشاركة في هذا الحل من الاعراض العرته
 بالحق الموضوع لامراعى فاشارة الى امتيازها عنه بقوله لكنه اي لكن
 الموضوع لا يحتاج في عروضة اي عرض هذا القسم الى ان يصير نوعا
 معينيا ويستعد لقبوله كالجسم فانه لا يحتاج في عروضة الحركة والسكون
 الى ان يصير نوعا معينيا من الانواع التي تحتها ايضا فيكون كالحياة
 او حقيقيا كالانسان فكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض
 الذاته الشاملة للجسم على سبيل التقابل فملأ **الضمك** فان الجسم ان

تحتاج في عروضة له الى ان يصير انسانا فهو من الاعراض العرته لها وفي
 قوله ومنه ما هو مقارن اشارة الى ترسيف ما قيل من ان العرض الذاتي
 ما يكون متبادلا عروضة الذات اذ المتبادر منه ان الذات كانه في
 عروضة لما فلا تصور متبادر عنه وبعبارة الشرح في مسودة سكر
 وبالاختصاص بالشئ بل عرض له لامراعى او ماسن او مختص ولا يشمله ثم
 انه حذف المبين عن العين ما اطلقناك عليه سالفا فلما يكون منه
 في **قوله** كالتا مضمون في علم الحساب اذا جمع اجزاء العدد وسواء يبعد
 من الواحد والاعداد التي تحتها فان ساوته سمي ذلك العدد تاما كانت
 وان نقصت عنه سمي العدد ناقصا كالثمانية وان رادت عليه سمي عددا
 زائدا كالاثني عشر وايضا العدد المنقسم بمساويين اعني الزوج ان حل
 التصيف مرق واحدة فقط فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله اكثر من
 مرة واحدة فان امتى تصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينفذ اليه
 فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين وقوله على العدد بشرط على التعريف بالعدد
 موضوع الحساب والعدد من انواعه والعدد من اعراضه الذاته وزوج
 الزوج من انواع عروضة الذاتي الذي هو الزوج فان قلت ما ذكرته من
 تعريف العرض الذاتي وبيان ما اراد بالبحث عنه يقتضي ان لا يكون سلب
 العلم شرطية اصلا ولا حلة سالبة فلت الشرطية ما اول حتى يرجع الى
 الحلية والسالبة تعتبر فيها سلب المحمول تنصير موجبه محمولها سلب
قوله فني اي الاعراض الذاته من حيث يقع البحث فيها اي في حلها
 على الموضوع على التفصيل المذكور فان الحل والنسبة من تمام المحمول
 المحكوم به دون الموضوع والمحكوم عليه **قوله** لا يتناول الاعراض
 الاولى لانه قال سكذا موضوع كل علم ما يحث عنه عوارضه التي للحقة

لما هو مو ومن زعم ان قوله لما هو مو يتناول ايضا ما لمحمق بواسطة ارسا
داخل وخارج وقد يحذف بحل اللفظ على ما لا يحمق قطعا والذي شيد
الشارح اركانه ما ارتضاه من تعريف العرض الذي على وجه يتناول
العرض الاولي واللاحق بتوسط الامر المساوي دون الذي لمحمق الامر
اعم داخل **قوله** حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ فتوسوا
ان تلك الاحكام حارة عليها وانما اشبه لمسايل هذا الفن فيكون المحو
عنه والموضوع هو الكل الشامل لها اعني الالفاظ من حيث انها يدل
على المعاني او يقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء محمولة على تلك الالفاظ
حقيقه فيكون مستتبها بالفاظ كالمثل متاولة لها ولطائرها والذي تحت
عن احواله في هذا الفن هو تلك المسيمات المندرجة تحت الالفاظ
من حيث انها دالة على المعاني **قوله** لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني
المعقولة فانها من الموصلة الى المجموعات ولو امكن ان اللفظ المعاني
وحدما كان ذلك كافيها من المقصود **قوله** ورعايته جانب الالفاظ
الاساس بالعرض ولاجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ في المدا
بل يقول من المتعذر على الروية ان ترتب المعاني الساذجة من غير
ان يحيل معها الفاظها كما يتلوه به مقامه وسواول مباحث الالفاظ
اذ هناك يكشف لك حقيقة الحال **قوله** ودبب اسهل التحقيق
ان موضوعه المعقولات الثلاثة لامن حيث انها ماس في انبها
اي لامن جهة بيان خصوصيات ما يمتا ولا من حيث انها موضوع
في الدنن فان ذلك اي سان ما يمتاها وكونها موجودة في الدنن
وطيفة فلسفية اي من الفلسفة الاولي التي من العلم الاثني المباحث
عن احوال الموجود مطلقا من حيث هو موصول من موضوعه حيث انها

توصل الى المجموع او يكون لها منع في ذلك لا يصل **قوله** على كونها
الخارج وفي الدنن الوجود الخارجي هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر
الاثار ومظهر الاحكام والوجود الدنني هو الوجود الظلي الذي لا يكون
لكذلك اذا اعتبر انقسام الوجود اليها صارت العوارض اقسامها ما
للوجود الخارجي بحسب خصوصية مدخل فيه كالسواد والياض والحركة
والسكون فلما يوصف به الشيء حال وجوده في الدنن وما للوجود
الدنني بحسب خصوصية مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية
فلما يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض
لما دني بها امر في الخارج هذه العوارض من المتناه بالمعقولات
اثبات لانها في المرتبة الثالثة من العقل الايري انه لا يمكن ان يعقل معنى
الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم معتبر وضاهه وبالمثل لا احد الوجود
بخصوصية مدخل فيه وبسبب لوازم الماسة من حيث هي كالوقودية والروية
اللازميتين لعدد من محصورين كاللثة والاربعة فايها وجدت
ما يستلها كانت متضمنة بعارضها واذا عرفت هذا فيقول كما ان الاشياء
توصل بعضها الى بعض في الوجود الخارجي كما يتوصل بايقاد النار
الى حرارة الماء كذلك يتوصل بعضها الى بعض في الوجود الدنني كما
يتوصل بالمعلومات الى المجموعات فان معلومة الاشياء ومجموعاتها
مقتان الى الابدان واذ لم يكن على قياس الموجودات الخارجية ان
توصل باني معلوم كان الى اني محمول يرا دبل لالبد ان يكون بينهما شئ
مخصوصه ولم يكن ايضا بيان تلك المناسبات على وجه جزئي يعصلي
لعدم تمايز المعلومات والمجموعات بل على وجه كلي اجالي وجب
ان معتبر عوارض كلية للمعلومات تنبئه عن المناسبات ويجري عليها

احكام متعلقة بايصالها الى الجوهلات بحيث يتعدى تلك الاحكام الى
طبائع المعلومات التي هي الموصلة الى الامور المجردة حتى اذا ارد ان
توصل من معلومات مخصوصة الى مطالب متينة مرجع في ذلك الى
ملك الاحكام الكلية فتعلم كيف التوصل منها اليها ولما لم يكن للمعلومات
في الاديان عوارض خارجة تقترن في باب الايصال بل شاكل عوارض
بعض لها في التصور ولو ان الماسة وكان للعوارض الدمينية
زيدا اختصاص بذلك الايصال وملك المسببة وجب ان يبحث عن
احوال هذه العوارض من حيث الايصال او النفع منه وهذا الذي
قرزناه بيان على وجه كلي لكون المعقولات الثالثة موضوع المطلق
واما بيان التفصيل فهو ما ذكره فقوله واما التصديق بموضوعيتها
فلان المطلق بحث عن احوال الدال اي بحث في باب التصورات
والتصديقات عن احوال هذه الامور من الجهة المذكورة التي هي
الايصال الى الجوهل التصوري او التصديقي او النفع في ذلك الايصال
ولاشك انها معقولات مائة فان المفهوم الكلي اذا وجد في الدن
وقيس الى ما تحت من الجزئيات فاعتبار دخوله في مايتها يعرض له
الدالة وما اعتبار خروج عنها العوض وما اعتبار كونه نفس مايتها
النوعية وما عرض له الدالة جنس باعتبار اختلاف افرادة وتصل
باعتبار آخر وكذلك ما عرض له العوض اما خاصة او عرض عام باعتبار
مختلفين واذا ركبت الدالات والوضيات اما منفردة او مجتمعة
على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحديثة والرسمه ولا شك ان
هذه المعاني اعني كون المفهوم الكلي جزءا لا يتجزأ او خارجا عنها او
نفسا لها الى غير ذلك من نظائر ما ليست من الموجودات الخارجية

بل هي ما عرض للطبائع الكلية اذا وجدت في الاديان وكذا الحال في
الفئة الكلية او الشرطية وكون الجهة قاسا او استورا وتثليفا فانها
عوارض بعض لطبائع السبب المجردة في الاديان او ما وجدنا او ما هو
مع غيرها فبني اي المعقولات الثالثة موضوع المطلق وبحث عن المعقولات
الثالثة وما بعد ما من المراتب فالقصة مثلا معقول ثانيا بحث في عين
انقسامها وتمازجها والعكاسها واتجاهها اذا ركب بعضها مع بعض
فالانقسام والتمازج والانعكاس والاتجاه معقولات واقعة
في الدرجة الثالثة من العقل واذا حكم على احد الاقسام او احد المناهج
مثلا في المباحث المطبقة بشئ كان ذلك الشئ في الدرجة الرابعة من
العقل وعلى هذا القاس فان قيل كان ان مفهوم العضة اما يعرض
لطبيعة السبب المجردة في الاديان دون الايمان كذلك الانقسام واخواته
يعرض لها شاكل من اين صارت من معقولات مائة دون ذلك
المفهوم قلنا من حيث ان العقل يعتبر اولا عرض ذلك المفهوم
لطبيعة السبب المذكورة ثم يعتبر عرض ملك الاحوال لها وسكده الحال
في سائر المراتب ولو امكن اعتبار عرض بعضها لملك الطبيعة في المرتبة
المانية كان بهذا الاعتبار معقولا مائة ومن ثم عد الشارح الدالة والشر
والنوع من المعقولات المائة مع انها اقسام للكل الذي هو معقول ثانيا
وعندها الجنس والفضل والخاصة والعرض العام مع ان الاولين من
اقسام الدال والآخرين من اقسام العرض وسيرد عليك انه قد عد ما من
المعقولات المائة ومن الناس من يسمي ما وراء المرتبة الاولى معقولا
ماينا سوار وقع في المرتبة الثانية وما بعد ما من المراتب يورده ما سبق من
التصور بحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كما بحث عن احوالها

على ذكر بحث عن انفسها ايضا يجب ان يكون موضوعه ما يتناولها
وغیر ما ليرجع موضوعات جميع مسايله اليه وذكر الحرة على سبيل الاستعداد
لان الجرحي الحقيقي لا اتصال له كالاتصال اليه **قوله** كالحمد والرسم فانه اذا
حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان مفاه انه موصل اليه
المجهول التصوري ايضا ولا بد واسطة ضمنية وسومنى الاتصال القوي
سواء كان الى الكنه او لا **قوله** وبحث عن احوال التصورات
من حيث انها موصل الى التصديق ايضا لا ابعداى متوقفا على اعتبار
ضمنية بعد اخرى وما يقال من ان التصديق لا يكتب من التصور ذلك
باعتبار الاتصال القوي البعيد دون الابد والمقدم والتالى في
الاتصال كالموضوع والمجهول فانها لما لم يكونا قعيتين بالفعل كان الاثر
المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر الطاهر بعد ما تصدقا
وجمعها مع الحقيقة وعكسها وقيضا وعلى هذا كان الاولى به ان يعتبر
اتصال الاتصال الابد في التصديقات بالنسبة الى التصديق **قوله**
ولا خفاء في ان اتصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا
لا وضاه وبعيدا او بعد من العوارض الداية لما فان الاتصال الى
تصور المجهول عارض للمعلوم التصوري المركب من الدائيات والوضا
على انما شئ عروضا لا موصو والكلمة عارضة كذلك لبعض الامور المتصورة
واذا تصور الناطق عرض له الدائيات بواسطة ما يباو به اعني كونه جزءا
لاية الانسان والفصلة بواسطة كونه جزءا محتجابا وقس على ذلك
حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الاتصال الى التصديق
بالمجهول عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتركة على
شرايط مخصوصة لدائيات سواء كان ذلك الاتصال الى يقين او ظن قوى او

ضعيف وكونه قضية يلحقه لا موصو وكذلك بعض القضايا يلحقها الدائيات
انما عكوس لقضايا اخرى او عارضة لها وقد بولغ في شرح الكشف في
ان هذه الاتصالات المختلفة المراتب عارض داية للمعلومات التصورية
والتصديقية عارضة لاسي ما في الارسا وما بتوجيهات كثر ما تعقبا
كانظر من الامل فما نقلناه او تركناه من اراد الاطلاع عليها فليرجع
اليه فان طلت لما كان موضوع المنطق مقيدا بالاتصال كان الاتصال
من تمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة له في هذا الفن بل يجب
ان يكون المبحث عنه فيه احوال العوارض للموصل بعد كونه موصلا فليت
قيدا سواء الاتصال مطلقا والبحث انما هو عن الاتصالات المخصوصة المندرجة
تحت او يقول قيد الموضوع موصو الاتصال الابد وعلى هذا العكس
نظاير ما القدر في موضوعات العلوم **قوله** لا يسيله في المنطق مجموعها
الاتصال البعيد والابعد لم يذكر الاتصال القوي لانه وقع مجولا في بعض
مسايله كقولك المرفوجب تصور المرفوجب والحد الهام موصل الى كنه
والرسم الى بعض وجوبه وكقولك الشكل الاول فتح المطالب الاربعة والحق
الكلتان على ستة بنحان موجبة كلمة والاستقراء ان قص يقيد الطن
قوله كثر ما تعذر تعداد ذلك الاعراض على سبيل التفصيل كانت شريكة
في معنى الاتصال عبر عنها به على سبيل الاجال اي المنطق بحث فيه عن
الاعراض الدائيات للمعلومات التصورية والتصديقية وكذلك الاعراض
لما كانت شريكة يتعذر تعدادها مفصلة وكانت شريكة في معنى الاتصال
مطلقا عبر عنها بالاتصال المنقسم الى القوي البعيد والابعد فيكون
الاتصال القوي الواقع مجولا من الاعراض المشتركة في مطلق الاتصال
ويحتمل ان يريد ان المنطق بحث عن الاتصال القوي عن اعراض شريكة

في الايصال الاخر فان الداية والوضعة والجسنة والفصلية
فيها معنى الايصال البعيد وكذا الحال في القضية المحللة والشرطية ونظا
والموضوعة والمجولة وشبهها فبها الايصال الابلد لكن تلك
الاعراض متعده جدا وتشرك في الايصال السعيد والابلد فبها
بما قوله لا يقال كل ما بحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحجة
المذكورة ذكر التصور على سبيل التبع لان البحث عبارة عن الحمل
كما رفا يتصور في التصور ومحمول السؤال انه يلزم ما ذكره ان يفر
سائل النفس من جملة موضوعه فلا يكون البحث عن عوارض الموضوع
بل عن نفسه ويخلص الجواب ان لما فضا ما وتصديقات دخلها
الا ايصال اما لوقوعه فيها محولا واما لاشمال محولا على معنى الايصال
على صورته في الايصال القريب البعيد والابلد ولفضا ما او
بعض لها الا ايصال كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان مجموعها
موضوع للايصال القريب الى قولنا العالم حادث وكل واحد منها موضوع
للايصال البعيد اليه فالاولى من المسائل والثانية هي الموضوع فلا
يلزم ما ذكرتم فان عاد السائل وقال التصديقات التي دخل فيها الايصال
قد بوض لها الا ايصال ايضا كما اذا ركبتم المقدمات المنطقية كاستح
منها في نحو قولك هذا شكل اول وكل ما هو شكل اول فهو كذلك فان الايصال
الى نية هذا القياس عارض للمقدمة على قياس سائر الاقضية اجب
بان لتلك المقدمات اعتبارا في اعتبار دخول الايصال فيها كانت سائل
وما اعتبار عوارض ايصال اخر لها كانت من الموضوع فلا محذور فقولنا لا
نقول الحجة المذكورة داخل في المسائل خارجة عن الموضوع جواب
السؤال المذكور ابتداء وقوله فان اعتبرتم حقيقة جواب لا عاد اليه

السائل لا تفيل للجواب السابق يدل عليه ان الاعتبار المذكور يتبادر
منه الى الفهم ان هناك شيئا واحدا اعتبارا لا ان هناك شئين معايرين
بالدات وما يقال من ان الداخل في المسائل هو الايصال لا حجة الايصال
مردود بان هذه الاضافة بيانية **قوله** فنواي تبين بقصورنا بل ما يتعلق
منه بالتبليس ليس من المسائل وذلك لان المسئلة ما يتعلق بالبحث بمعنى
الحمل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن ما يستتبعه ومنها فاه معلوم
تصور لا تصديق وان ارادوا التصديق بها الاشياء اي اثباتها بالها
فمن ليس من المطلق في شئ بل ذلك من وطايف الفلسفة الاولى الباقية
عن احوال الموجود مطلقا اذ هناك شئان ان المفومات التصورية
بعض لها الجسنة والكلية والدات والوضعة والنوعية والجسنة والفصلية
الى غير ذلك ما وقع موضوعا في قسم التصورات وان المفومات التصورية
بعض لها كونها محللة وشرطية ونقص قضية وعكس حقيقة اخرى الى غير
ذلك من المعقولات الثالثة التي وقعت موضوعات في مسائل قسم
التصديقات وليس على المنطق الا تصوراتها التي هي من مباديها التصور
وان بعض الاثبات شئ منها كان ذلك على سبيل تبين السئلة مع برهانها
من علم الى اخر لفائدة بل ليس علمه الا ان بحث عن احوال هذه المعقولات
التي من الجهة المذكورة وقد صرح الرئيس في كتابه رسالة في موضوع
المطلق ثم ان الشارح كان قد كتب في مسودة بعد قوله فلو ليس المنطق
في شئ هذه العبارة واما البحث عن الذات والوضعي والجسني والفصل
فمن المعقولات الثالثة لان مفهوم الكل من المعقولات الثانية
وسوما اعتبار الخوارج عن الامة وعدم فوجه عنها ذاتي وعرضي واما
ان كالمشرك او مميز جنس وفصل على انك لو تصفى المباحث المنطقية

لا يحدنا الا وسع المعقولات الثابتة وباعدها فلما استقيم الدعا
الى اعتبار موضوعه اعم من المعقولات الثابتة وكأنه انما خذ فيها لان
مذه العوارض ليس من مسايله كاعرف ايضا من مفهومها وبين
نوع ضافه وسواها عدا اولاً من المعقولات الثابتة وجعلها منسجمة
المرته الثالثة **قوله** لا يقال المنطق يبحث عن ان الكل الطبيعي موجود
الخارج اشار به الى تقرير دليل آخر للتأخر عن على ان موضوع المنطق
يجب ان يكون اعم من المعقولات الثابتة وذلك لانه كما يبحث عن احوال
المعقولات الثابتة يبحث ايضا عن احوال المعقولات الاولى فان الوجود
الخارجي وكون الامة النوعية متبعية متحصلة وكون الجنس مائية به وكون
الفضل على الجنس احوال الطابع هذه الاشياء التي هي معقولات اولي
لا مفهوماتها التي هي من المعقولات الثابتة بوجوب ان يكون موضوعها
يتناول المعقولات الاولى والثابتة وهي المعلومات التصورية والتقديرية
قوله بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ اذ لابد ان يكون لهذه المسائل
معلق بهذا الفن اما تعلق السوايق فهي من المبادئ واما تعلق اللواحق
فهي لتتميم الصناعة بما ليس منها اولاً ولا مذلاً ولا ذاك فلما اقل من ان يكون
لما دخل في ايضاح مسائل هذا الفن لان التمثلات لا يكون موضعها
غاية الايضاح الا بعد معرف هذه المسائل كاسبب عليه في اثبات وجود
الكل الطبيعي وقد ايجبت بوجه آخر وسواء لا معنى للبحث عن المعقولات
الثابتة الا ان تجعل اوصافاً عنوانية ويجري بها الاحكام على ذواتها التي
هي المعقولات الاولى فالبحث في هذه المسائل ايضا عن احوال المعقولات
الثاني الا انه لا كان الحق انما ليست من مسائل المنطق الكسفي في حله بالوجود
الاول **قوله** على انهم اي وفه نظر مع انهم ان عنوان المقصود ابطال فيهم

بعد رصف دليلهم **قوله** ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلاً اي لا يبحث
عن احوال خصوصيات المعلومات والمخ المستقلة في سائر العلوم فضلاً
عن احوال خصوصيات جميع المعلومات التي من سائر الاصال وذلك ما
لا يشبه **قوله** الا من حيث انه ذاتي وسوم من هذه الحيثية نوع من مفهوم
المعلوم التقصيري كالانسان بالقياس الى الحيوان فيكون عروضا ذلك
الاقسام كعروضا الصك للحيوان وكذا الحال في الاصل الى الحقيقة المعروفة
لان الحد نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا السالبة الضرورية والمرتب
على سمة الشكل الاول نوعان متدرجات تحت المعلوم التقديري فالعروض
توسطها يكون لاخفاء بواسطة او اخص **قوله** وليس كذلك ان تورد هذا
السؤال على المعقولات الثابتة الى ليس كذلك ان يقول ان اريد المعقولات
الثابتة ما صدقت من عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصيات المعقولات
الثابتة التي لما دخل في الاصل الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك
لا يبحث فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهومها
كان بحثه عن الاعراض العرفية التي لمحة لامر اخص كما ذكرته في المعلومات
التصورية والتقديرية **قوله** فان البحث عن احوالها من حيث تنطبق على
المعقولات الاولى قال الشارح في مسودة تور هذا الجواب بوقوف
على مقدمة هي ان من المعقولات الذاتية ما لا يدخل في الاصل الى
المعقولات كالوجوب والامكان والاشاع فان الاليات اذ حصلت
في الاديان وصلت الى الوجود الخارجي عرضت لها هذه العوارض
مشاكل ولا يحدني بها امر في الخارج فهي معقولات ثابتة واذا حكم عليها بان
تعال الواجب كذا او الممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام لم يكن تلك الاحكام
دخل في الاصل وان كانت متعديتها الى المعقولات الاولى ومنها

اي من المعقولات الثانية ما يتعلق بالايصال وسى مشتمل الى قسمين احدهما
معقولات ثابته لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا سيما احكامها
اليها كمفادات الوجوب والامكان والاستيعاب فانها معقولات ثابته
موصلة لكن احكامها لا يتعدى منها الى المعقولات الاولى كالايحتمل وثابته
معقولات ثابته تنطبق على المعقولات الاولى ونشرى احكامها اليها
كالتى بحث عن احوالها في المطلق فانها اذا علمنا ان الكل محض في حقه
عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدا واذا حكمنا على الجنس والفضل
باجكام كان الحيوان والناطق مندرجين في تلك الاحكام وكذا اذا
علمنا ان السالبة الدائمة تنعكس كنفها عرفنا ان قولنا لاشي بالاشي
يحدوا ما ينعكس الى قولنا لاشي من الجرح بانسان دايا وعلى هذا القياس
سائر مسائل المطلق فانها احكام على المعقولات الثانية سارته منها الى
المعقولات الاولى واذا فهمت هذه المقدمة فمقول مختار من سبب
السؤال ان المراد من المعقولات الثانية ما صدرت من عليه من الافراد
قوله يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق قلنا
ع اذ ليس موضوع جميع المعقولات الثانية مطلقا بل لا بد من اعتبار
الايصال كما صرح به ولا جميع المعقولات الثانية من شأنها الايصال
بل جميع المعقولات الثانية التي لما دخل في الايصال مأخوذة على
وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات التي ويتعدى احكامها اليها
كما دل عليه لفظ القانون في تعريف المطلق فان محصل هذا العلم
انهم اخذوا طباع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لما دخل في
الايصال وحكموا على تلك العوارض احكاما مطلقة يندرج فيها احكام
ملك الطابع بحيث يمكن لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع

في باب الايصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فضلنا سابقا
فانهم ذلك فانه مكتبة وقيمة لا تقال بحسب ايضا عند المعلومات بصورة
والصدق بغير قيد مخصوصها بموضوع المطلق لا يقول لا بحث فيه
الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى
فان لم يثبت تخصيصها اليها لا يحدك فيها وان انتهى فلا وجه للعدول
عن المحل اليسار الى اعتبار الاعم وسى هذا الاعتراف بخطا العدول
قوله وسوابيا غوى يعني مباحث الكلمات الخمس وانما سميت
لان اسم حكيم استوحها او دونها وسيل لان بعضهم كان يعلمها شخصيا
باسباب غوى وكان يحاول كل سيلة منها باسمه ويقول اسباب غوى الكمال
كذا وكذا **قوله** وسوابيا رى ارميناس وسوابيا القضاء واحكامها
وحصر ابواب المناجات في تحت لان المناجاة اما ان يقيد المقصد
او ما يقوم مقامه من التخييل فان ما لا يقيد شأنها لا يقيد به في وقت
هذا الاول اما ان يقيد بقصد تفاعل غير جازم وهو الخطبة او يقيد بقصد
جازم ما هو اما ان يقيد اليقين وسوا البرهان او غيره فانما ان يقيد بقصد
عموم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والاثموا الخاطئة هذه الفساق
الاربعة موقوفة للتصديق واما الشر فان يقيد بالتخييل الجادى محض القصد
من حيث ما يثيره في النفس قضا وبسطا واقداما واجمالا الارى ان
قوله كذا في الفصل انه مرفوعة من الطبيعة عن تناوله مع العلم بانه كذا
تقصد اموجا للاجرام عنه كالوكان هناك تصديق وهو كذا في الخبر
انها ما قوته يتأله رعبا في الاقدام على شربها مع طهور كذا به ترغيا كما
كالوكان هناك تصديق كذا رندك بسط التفصيل الكلام مقول
ان الايصال الى الصورات يتم بتركيب المفردات ابتداء تركيبا يقيد

فلا بد من ان يكون من معرفة احوال المفردات اي احوالها التي لها دخل في
 حصول المركب المتبدي الموصول الى التصور لاجمع احوالها على اطلاق
 ولا بد ايضا من معرفة المركبات المتبدي من حيث الاتصال بمحلها بان
 في قسم التصورات واما الاتصال الى المقدمات فيحتاج الى ان يكون
 المفردات او لا مركبا جزيا مركبا تلك المركب الجزئية مركبا ما ينافي فلا بد منها
 من معرفة احوال المركبات الاولى الجزئية ومن معرفة احوال المفردات من
 حيث يتصل بها هذه المركبات كما حوالها باعتبار كونها موضوعات
 او محمولات او روابط او غير ذلك من احوالها باعتبار كونها ذاتا
 او عرضيات او اجناسا او فضولا وذلك باب يارى ارميناس
 ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات الثانية ولما صور موادها بالبحث
 عن صورها باب القياس لانه العدة والاستواء والتمثيل من توابعه
 ومن موادها ابواب الصناعات لا يقال مواد المركبات الثانية هي
 المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضايا احوالها واهوال مفرداتها
 التي لها دخل في حصولها منها فالحاجة الى الصناعات لانا نقول احوال
 المركبات الاولى على قسمين احدهما بالعرض لما بالنسبة الى الشيء اللاتية
 منها لكونها مفردة لتعين او الظن الى غير ذلك وثانيها بالعرض لما لا
 بهذا الاعتبار كما لا يتم والتامق والانعكاس في البحث عن هذه الاحوال
 هو باب القضايا ولم يقسمها كونها اذ لم يلزم وان لها نتائج والبحث عن
 الاحوال الاولى من الصناعات التي شئ فيها ان يتشكل القضايا
 الواقعة موادها لافانها اصناف منها ما يوصل الى اليقين ومنها ما يوصل
 الى الجزم الخ الى عن اليقين او الى الظن او الخطا وبينها ايضا ان تلك
 الاصناف كيف تحصل وبميز بعضها عن بعض فمادة البرهان للناظر كمن

الحق على وجه لا يحوم حوله شك ولا سطر الى غير ما صلا اما لنفسه واما
 للمستعد من ذلك من الخواص وقائده الخطية رغب القوام العاصر من
 عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم ودنياهم وقائده الجدول الزام
 المخالف للحق دفعا له عن المصروف في العادة بالتمسك الى الباطل وبخلافه
 عن تلك المخالفة بالتقاع ومن في اعتقاده والمراد باعتبار عموم الاعراض
 او التسليم في الجدول ان يكون كذلك في نفس الامر الا ان يتوهم في ذلك
 والادخل في الشغب الشبهة وهذه الصناعات الثلاثة هي العدة التي
 اشير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ودعهم
 بالتي هي احسن وقائده المخالطة لمعيط الخضم والاختراز عن معيطه اياه
 ومرتبة البنى تافى ان يغلط وتعالى من ان يغلط والشروط وان كان مفيدا
 للخواص والعوام فان الناس في باب الاقدام والاحكام الطوع للتحصيل
 منهم للتصديق الا ان مداره على الكاذب ومن ثم قيل احسن الشر
 لكنه فلا يلحق بالصادق المصدق كاي شدة قوله وما علمنا الشر
 وما ينبغي له **قوله** تتم منها مقصوده بالذات اي بالنسبة الى النفس لانا
 اجزائه وان كان بعضها وسيله الى بعض واما باب الالفاظ فهو خارج
 عنه فلا يكون مقصودا بالعرض لا يقال الموصول الى التصور ايضا
 قد يوصل الى الكنه وقد يوصل الى وجه من الوجوه والحدود والرسوم
 مواد يحتاج الى تحصيلها وبميز بعضها عن بعض مما قلنا نقول مدارج
 الاولى باب الترتيبات والثاني في باب البرهان **قوله** لان الموصول
 الى التصور التصورات اي الاركان السافح الذي هو قسم للتصديق
 مقدم عليه طبعا سواء كان جزوا او شرطه **قوله** وكان بيان المقدمة الثانية
 طامرا لان التصور لو كان علمه تاما للتصديق للزم كل تصور تصديق

بارأفوه

اي لادراكها بوجه
 الى التصديق في التصور

وانه بط لا خفاء **قوله** الابد تصور المحكوم عليه وبه والحكم وقد تبين
لك ما سبق ان ادراك كل واحد من هذه الامور ادراك ساذج فكل
التصور المقابل للتصدق مقدما عليه **قوله** وتكسر عكس اليقظ
انما احتاج الى اعتبار هذا العكس لان معنى يوقف التصديق على هذه
التصورات انه لا يحصل الابد حصولها كما اشار اليه بادره من انه
لا يتحقق التصديق الابد تصور هذه الامور فانه يسير للتوقف ومن
الذين ان محصول هذا المعنى انه اذا حصل التصديق حصل تصور
هذه الامور واذا لم يحصل تصور احد لم يحصل التصديق فلما لم يعتبر
عكس اليقظ حتى يظهر معنى التوقف بتمامه **قوله** بل على نفسه هذا اذا كان
الحكم خراوه واما اذا كان نفسه فلا يتصور سنالك توقف لامتاع توقف
الشيء على نفسه **قوله** ولا يلزم ان يكون كانه قبل لو توقف التصديق على
تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق ارند من الاربعة التي هي التصورات
الثلاثة ونفس الحكم الذي هو من الافعال الاحتارية لان تصور الحكم خرا
خامس حينئذ فاجاب بان ليس يلزم من ذلك الا ان يكون تصور خرا
منه بل جاز ان يكون شرطه كما صرح به الكاتب في شرح المختص **قوله**
والحق في الجواب اشار به الى ان الجواب الاول ليس بحق لما قرر من
ان الحكم صورته اذ امكنه لا فعل ومن الطامه المكشوف ان التصديق
لا توقف على تصور تلك الصورة الا اذ امكنه **قوله** اعني ثبوت احد
الامور اراد به ادراك ثبوت احد الامور للاخر كما في الحليات او ثبوت
عند الآخر كما في المتصلات او متناهية اياه كما في المتصلات وهذا
كله نسب لا يتبع النسب ويعلم منه تفسير الاستراع **قوله** واستعمال
في الموضعين بالعين اي استعمال الحكم او لا بمعنى النسب واعتبر

تصوره وثانيا بمعنى الابقاع واعتبر نفسه لا تصور وبه ذلك على ان
لفظ الحكم مشترك بين المعنيين فان دفع الاشكال مخدافه **قوله** بل كيف
حصول تصوراتها بوجه ما وكيف لا وكثير القضايا وان كانت معينة من
التييل فانما الحكم بان الواجب تعالى موجود وعالم وقادر الى غير ذلك من
الاحكام التي يتبعها ما مع ان لم تصور اطرافها ولا النسبة بينها الابد ما دون
حقايقها **قوله** فان التصور قابل للقوة والضعف كما في المثال المذكور
ولقبوله لما امكن من ان الاكثبات خلافا لما اشاره الامام من انه
لا يمكن ان يكتسب التصورات بل كلها ضرورية وقد اعتذر له بان العقاد
في التصورات كالتفاوت بين القليل والكثير والتفاوت بين المقد
المتينة والطينية بحسب الشدة والضعف مع اتحاد المتعلق فلهذا ان يقول
ان في ذلك امثال تصورات متعاقبة متعلقة بامور متعددة فليس
سنالك تصور واحد متعلق بشئ واحد قد يقوى ذلك التصور شيئا
فاستقل من السقمان الى الكمال وكذا الحال فيما توهم انه مكتسب
اورسم وكل واحد من تلك التصورات المتعددة المجتمعة حاصل بالقوة
الا بالاكثبات **قوله** ولو كان العلم بالوجه هذا الكلام محقق لا غير علم
فان لفظ الشئ مثلا مفهوم صادق على الاشياء كلها فوجودها لا يمكن
ان يتصور هذا المفهوم مع عدم التوجه الى ما صدق به عليه كما في قولنا
مفهوم الشئ يساوي مفهوم الممكن العام فلو كان العلم بالوجه هو العلم
بالشئ من ذلك الوجه لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لنا في هذه الحالة
مع عدم توجه عقولنا اليها ويمكن لنا ايضا ان يجعل هذا المفهوم اللفظ
افرادا كلها كما في قولنا كل شئ فهو ممكن عام فان العقل منها قد توجه الى
جميع الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا المفهوم بالاعتبار الاول هو العلم

بالوجه ولذلك يمكن به ان يحكم عليه دون افراده وبالا اعتبار ان سوا
 العلم بالاشياء من هذا الوجه ومن ثمه يمكن به ان يحكم عليها وانه فان
 طلت لعل القابل بالاتياد اذ اراد العلم بالوجه العلم به بالا اعتبار ان قلت
 مقدم صار الرابع لفظا اطيل حتى مع ان الظاهر المتبادر سوا الاعتبار
 الاول **قوله** هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما
 ولا يمكن ايرادها على قولهم المحكوم به يجب ان يكون معلوما لان اللازم
 ان كل ما هو محمول مطلقا مسح الحكم به ولا يذو رفته لان المحمول المطلق
 منها وقع محكوما عليه لا محكوما به وقس على ذلك حال النسبة **قوله**
 لو صدق كل محكوم عليه معلوم ما اعتبارنا بالضرورة لان العكس يعكس التقيض
 المطلق بالضرورة بوجه انه اراد بها الضرورة الدالة بالضرورة بالعلم العام
 اعني مادام الدات محاذ ان يكون منشأها الوصف اعني كونه محكوما
 عليه لكن ما يصح ذلك اذا كان الوصف لازما وكذا الحال في الضرورة المذكورة
 في العكس لان منشأها وصف للمعلومة فان قل لمن لا ندعي الضرورة
 الدالة بل الوصفة كان هذا سوا الوجه الاول بما اشار اليه بقوله وقد
 يجاب عن شبهة بوجه آخر هذا وقد قيل ان قولنا كل محكوم عليه يجب
 ان يكون معلوما بوجه ما فصفة دينة اي ما صدق عليه في الدين ان
 محكوم عليه صدق فيه انه معلوم فان هذا العنوان والمحمول متشبهان
 في الخارج على شئ محقق او متقدروا انعكاس الموجبة الى الموجبة بعكس
 التقيض لو ثبت فانما يثبت في القضايا الخارجية والحقيقة فان
 القوم اعتبروا احكامها في العكسين وغيرهما دون الدينية فلم يثبت
 لما ذلك العكس على ان ما ياتي في منع انعكاس الموجبة الخارجية آتت
 في انعكاس الدينية كاسببه عليه **قوله** لان القضية اللازمة منه

محتمل المحمول
المطلق

اي من السق الثاني مخالف للتالي في الموضوع والمحمول لان ملك القضية
 من قولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه والتالي سوا قولنا
 كل محمول مطلقا متشبه الحكم عليه واللازم من السق الاول من قولنا
 المحمول مطلقا لا متشبه الحكم عليه فالزم من الاول مناقض للتالي وما لم
 من الثاني مناقض فالحاصل ان صدق التالي على التقدير الاول يستلزم
 صدق المتناقضين وعلى التقدير الثاني صدق المتناقضين فصدقه مع
 وكذبه واجب وسوا **قوله** وتوثر الجواب فيه اشارة الى ان كلام
 المصنف في الجواب ليس محمرا فانه قال ما معناه ان اخذ التالي خارجا كان كاذبا
 لا متشابه وجود موضوعه في الخارج وح يكون لزومه لمقدمه ممنوعا وان
 اخذ حقيقته لم يلزم حلف وظاهر هذا الكلام انه جعل كذب التالي اما دليلا
 على بطلان الملازمة او اسندا لمنهيا وكلاما غير موجه فانه ان اراد
 الاول بالوجه عليه ان يقال لانه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم
 بوجه ما بل المعلوم سوا الوجه سلمناه لكن كذب التالي لا يدل على كذب
 الملازمة بجواز الملازمة بين الكاديين وان اراد الثاني ورد عليه انه
 يجب ان يكون مرفوعا للنع وكذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة فلما يعلم
 ان يكون سندا لمنهيا فالشارح حرره بان وجه او لا الملازمة بطريق
 العكس التقيض وحول منها السند المذكور الى منع الانعكاس في استعمال
 الكلام واتبع المرام **قوله** وهذا يعني سوا المذكور في بيان عدم انعكاس
 الموجبة الخارجية الى الموجبة فانه ذكر مثال انها لا تنعكس الى الموجبة
 ان يكون لتقيض احد الطرفين محقق كقولنا كل مال الا مكان الخاص الا مكان
 العام ولا يصدق بعض ليس الا مكان العام ليس الا مكان الخاص وهذا
 البيان عام يتناول الحقائق والذنيات ايضا **قوله** فكلام على

الذي سوا حص من المنع فلا يكون متبعا اصلا ولا ابطلا انما على
ان ذلك الحق لا يضر ما ادعى بقول كل ما هو موجود في الخارج فاما الحكم
بانه ممكن عام او شئ او موجود فيكون معلوما بوجه ما كما حقت **قوله**
وان اخذت القضية التي هي التالي حقيقة فالشبهة **مسألة** اي لا مانع
فيها ولا مانع ما ذكر في بيانها مع الانكاس مع امكانه بل يقصر على منع
كذب التالي ونحوه ان الحكم عليه معلوم باعتبار ولا يجوز ان
الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار واستماع الحكم على تقدير ان يكون محمولا
مطلقا فلما تناه بين التالي والقضية اللازمة منه لا يقال اذ كان ذلك
الاستماع على تقدير وصف المحمول كانت القضية وصفية لا ضرورة
ذاته كما قرئتموه لا ما يقول قد نهناك على ان الضرورة الذاتية بالمعنى
الاعم قد يكون ضرورة وصفية فان قلت التقدر في القضية الحقيقية راجع
الى وجود الموضوع لا الى انصافه بالعنوان كما ذكرتم قلت بل هو راجع
اليها لان التقدر في الوجود يستلزم التقدر في الانصاف فيكون
معنى القضية المذكورة اعني التالي كل ما لو انصف بصفته المجعولة
على تقدير وجوده فانه يتبع الحكم عليه **قوله** هذا ان اخذنا هذا
الذي حرزناه من كلام المم جواب عن الشبهة ان اخذ التالي موجب
معدوله الطرفين اذ يمكن ح منع الملازمة منع الانكاس **قوله**
لم سات منع الملازمة لتبين الانكاس اما الى السالبة فبالاقتناع
واما الى الموجبة السالبة الطرفين فلما سياتي بحقيقة في الشرح وتبين
في الجواب منع كذب التالي والمكلف فترك ح فعه اخذ التالي جاريا
او حقيقيا ومختارا ثانيا من شئ السؤال ومنع الكلف بان صحة
الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما واستماعه على تقدير انصافه بالمحمول

كما رأينا وقد اورد على جواب المم ان المحكوم عليه في التالي ان كان
معلوما باعتبار جاز اخذه خارجا لان استماعه اما كان سبب
ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجودا
الخارج فلا يصدق عليه الايجاب الخارجي وان لم يكن معلوما باعتبار
لم يستمع الكل على الشئ الثاني من السؤال وهو خارج عن قانون القضية
لان المحقق قد منع الملازمة على تقدير ومنع لزوم الكلف على تقدير
اخر فالواجب على الممثل ان يستدل على المقدمة المنوعة ومن
البين ان ما ذكر في هذا الايراد لا يثبت الملازمة ولا الكلف فيكون
خارجا عن ذلك العانون مع كونه كلاما صادقا في نفسه ورد انصافا به
استفسار وهو منصب السائل دون الممثل وليس شئ لانه نرد على
قاس ما ذكر في تقرير الشبهة الاستف **قوله** وقد حارب عن الشبهة بوجه
اخر احدها ان المدعى يريد اما لا يدعي قضية ضرورة ذاتية كما سبق اليه
او كما لم يل عليه مشبه على ضرورة وصفية فان دات المحكوم عليه لا
يقضي المعلومة بل وصفية اعني كونه محمولا عليه الا يرى انه اذا راد
هذا الوصف عنه جاز كونه محمولا مطلقا والذي يلزمه بحكم الانكاس
سوقولا كل محمول مطلقا يتبع الحكم عليه مادام محمولا مطلقا فهو ايضا
قضية ضرورة وصفية وليس صدقة على الشئ الاول مستلما لصدق
المتأقضي لان اللازم من صدقة على هذا التقدير مطلقه عامة وهي
لا تأقضي المشروطة عامة كانت او فاصلة ولا على الشئ الثاني مستلما
لصدق المتأقضي من ان ورت الشبهة على الوجه الذي سبق واما اذا
قبيل المحكوم عليه في التالي اما ان يكون محمولا مطلقا حال الحكم عليه
الاستماع او يكون معلوما باعتبار وجب الايجاب باختيار الشئ الثاني

لان اللازم على الشئ الاول وهو قولنا بعض المجول مطلقا لا يتبع الحكم
 عليه حين مجول مطلقا وهذه الحجة توافق تلك المشروطة **قوله** وبانها
 ان المجول مطلقا يعني ان المجول المطلق عبارة عن ذات موصوفة
 بالمجولية **قوله** اعتبار ان احد مادته من هذه الحجة اي حيثه ايضا
 بعض المجولية والثاني دالة لان هذه الحجة والحكم باتساع الحكم
 على اعتبار ان ايضا احد مادته من هذه الحجة اي حيثه الحكم وبانها
 اتساع الحكم راجع اليها ماخوذة بالاعتبار الثاني فالصحيح فيها اي
 في قولنا كل مجول مطلقا يتبع الحكم عليه وقولنا بعض المجول مطلقا لا يتبع
 الحكم عليه مختلف بالاعتبار فلما ساقا بينهما لا يطابق الثاني ولا يوجد
 آخر فان قيل من الجواب يقتضي ان يكون اتساع تلك الدلائل المجولية
 وان اتساعها من حيثها مشاء الصحة الحكم عليها لا الاتساع والامر
 فلما اراده ان صحة الحكم وعدم اتساع من حيث انه معلوم باعتبار الاتساع
 بالمجولية وان اتساعه لانه حيث انه معلوم بذلك الاعتبار وخلاصة
 ان نشاء الصحة هو المعلومة بعض المجولية ومشاء الاتساع هو الاتساع
 بتلك الصفة الامر الى انه قال او لا المجولية او معلوم وقال ثانيا فلما
 الاول يكون معلوما فقد اعبر معلومته من حيث اتساعه بالمجولية فهذا
 الاعتبار جعل حيث الاتساع رجعا لصحة الحكم واذا قطع النظر عن هذه
 المعلومة كان مجولا مطلقا كاصح به في قوله والموصوف بالمجولية لا
 يكون معلوما الا ذلك الاعتبار وهذه المجولية موص لا يتبع الحكم فمعنى
 قوله هو ماخوذة بالاعتبار الاول انه ماخوذة من حيث انه معلوم بالاعتبار
 الاول ولما كان الاعتبار الثاني نيبا للاعتبار الاول كان اثباته في مقامه
 المعلومة بالاعتبار الاول نيبا لتلك المعلومة فمعنى قوله هو ماخوذة

الى ذات المجول المطلق
 ماخوذة بالاعتبار الاول
 واتساع الحكم راجع

بالاعتبار الثاني انه ماخوذة بالاعتبار تلك المعلومة اعني قطع النظر عنها
 وهو نفس الاتساع بالمجولية واذا تحققت ما يكونه عليك فلهذا ان
 حل الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق المعلومة بوجه مخصوص معني
 لا على شق المجولية كاتية الى من طامره **قوله** فان قلت اي جهة تعرض
 للحكم اي ما ذكرتم من ان المجول المطلق في جتان متبايرتان احداهما للحكم
 وصحة والاخرى لا تتساع بطريقا لان الحكم ليس بالاتساع الحكم وكل ما
 يكون جهة للحكم في جهة لا تتساع من جهة واحدة محكوما عليه وغير محكوم
 عليه من حيثها من معلومته باعتبار صفة المجولية باتساع الحكم لانه تلك
 الحجة بل من حيثها اخرى من اتساع المجولية فلا تتساقص ولا ياتي كاتية
 فان قيل اي جهة تعرض لا تتساع الحكم فكل الحجة يحكم على المجول مطلقا
 باتساعه ادبتلك الحجة تتساع الحكم عليه وهو حكم عليه باتساع الحكم فلما اتساع
 باتساع الحكم من جهة اعني الاتساع بالمجولية ومن هذه الحجة من ان الحكم
 عليه بل الحكم عليه من جهة اخرى من المعلومة بذلك الاتساع فاما حكم
 عليه باعتبار معلومته لانا باتساع الحكم عليه لانه الاعتبار بل باعتبار لفر
 فلا اسكال اصلا **قوله** ومالها ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم بردها انما
 ادعينا ان الحكم على الشئ توقف على تصوره بوجه ما واللازم منه ان يكون
 الحكم على ما لم يتصور اصلا مستحاضا فالحكم عليه في هذا التالي اللازم لدعانا
 هو الحكم والمجول مطلقا ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم على الحكم المتعد
 المتعين بالمجول المطلق بنسب الاتساع لا باتساع الحكم عليه حتى يرد الال
 عليه ايضا ونظرة قولنا شركا لباري متمسح واجتماع التقيين مستحيل
 الحكم منها بنسب الاتساع والاحتمال على الشرك الاتساع المتقين بالاضافة
 الى الباري والتقيين **قوله** ويعود الالزام لان اللازم اللازم لازم

يكون
 وهذا يوافق اجابته بان الحجة
 محتملة لان مجول المطلق محكوم

المستدرة للمكون لانه لا يمكن ان يكون له عاقل ايضا واجاب بان هذه القضية بحسب المعنى
 من عين التالي الذي لم يرد عاقلان المحكوم عليه فيما هو المحكوم والمحكوم به هو
 نفس الامتناع ولا مخالف بينهما الا بقدوم الحكم على ما يعنه وتأخير عنه ونحوه
 لتوضيحه شال انما اشار الى انه قد يقال ان التقاير في ذلك المثال وفيما نحن
 فيه ايضا معلوم بلا اشتباه الا ان مدين التقايرين متلازمان فتوهم منها
 الاتحاد وورده بان ذلك التقاير انما هو بحسب اللفظ دون الحقيقة **قوله**
 صدق عليه اما بالاجاب او بالسلب لا يخرج عن النفي والاثبات
 بالضرورة والاتفاق لكن السلب غير صادق في كل شيء في نسبة مفهوم
 ما تمسح الحكم عليه الى المحمول المطلق على تقدير امتناع الحكم على ما لم يتصور اصلا
 لكونه مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما فتبين الاتجاب صار المحمول
 مطلقا محكوما عليه بامتناع الحكم عليه وعاد الاسكال وما ذكر من ان التقاير
 ليس بالحبس للفظ مكاره صراحة ويكن يقرر الشبهة بحيث ندفع عنها جميع
 الاجوبة اما ان دفاع الجواب الاول الذي حرره الشارح فلان محمول الامتناع
 الذي يتن به الملازمة في تقرر الشبهة على الوجه الذي سبق وقد ثبت منها
 باستثناء الشرط دون الامتناع واما ان دفاع الثاني فليتمتع السامع من
 الدلالة السالبة التي هي التالي وبين المطلقة العامة الموجبة سواء كانت
 لازمة منها او صادقة في نفس الامر واما ان دفاع الثالث فلانه لما كان امتناع
 الحكم لا امتناع شرطه كان سلب الحكم من جهة الجمولة لا من حيث الذات
 فان قلت قد يعمق سنالك ان سلبه باعتبار الاتصاف بالجمولة واثباته
 باعتبار المعلومته بهذا الاتصاف قلت اذا كان معلوما بهذا الوجه لم يكن
 بمحمول مطلقا وكلامنا فيه كما سذكره واما ان دفاع الرابع مع كونه شديدا
 مما سبق ايضا فلان المحكوم عليه في قولنا لا شيء من المحمول مطلقا دايما

المحكوم عليه دايما هو المحمول المطلق لا الحكم بل اخذ **قوله** واما استبعاد
 التالي فلانه يتن استبعاده او لا بان الحكم على المحمول مطلقا دايما احكاما صالحة
 في نفس الامر اما بالترديد واما معه في صورة مستعدة بل حكم عليه بان مفهوم
 شبيهه اليه تارة بالاجاب وتارة بالسلب فيكون احدهما صادقا
 قطعا على ان مطلق الحكم سواء كان صادقا او كاذبا كافيا في مطلقنا
 اذ يصدق ح ان المحمول مطلقا دايما محكوم عليه في الجملة وسواء ما يعنه
 التالي او اخض منه فلو صدق ايضا التالي لاجتمع اليقينان وسومح
 وثانيا بان الحكم عليه في التالي ان كان بمحمول مطلقا دايما كان صدق
 مستلزما لصدق العففين معا كما عرفت وان كان معلوما باعتبار
 في الجملة لم يكن بمحمول مطلقا دايما والكلام فيه ايضا اذا كان معلوما
 باعتبار صرح الحكم عليه فتكون صدق التالي ح مستلزما لصدق المسامحة
 كما **قوله** والجواب الحاسم لمادة الشبهة جعله حاسما اي قاطعا لمادة
 الشبهة اما بناء على انها بهذا السور قد بلغت نهايتها في القوة الاربع الى
 ان دفاع ملك الاجوبة السابقة عنها فليكون جوابا بالمباح كان قاطعا لمادتها
 بالكلية او ليس لما رتبته اخرى اقوى حتى يرفى اليها واما بناء على ان هذا
 الجواب يدفعها على ان وجه قدرته كالا يخفى واما بيان ان المحمول **مطلقا**
 دايما معلوم بالذات بمحمول مطلقا بالعرض فهو اما اذا قلنا كل محمول
 مطلقا دايما فهو كذا فلا شك ان القتل مفهوم هذا العنوان قد رتب
 الى افراد هذا المعلوم وجعله آلة للاختصاص على وجه كلي اجالي فتكون
 معلومة بهذا الوجه قطعا وكذلك الافراد من ذات المحمول مطلقا دايما
 فوجب ان يكون ذاته معلوما باعتبار اتصافه بمفهوم الجمولة المذكورة
 وهذا امر معلوم بالضرورة واذا كان ذاته معلوما باعتبار لم يكن بمحمول

مطلقا واما في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث توجه اليه هذا المعنى
فالحكم على تلك الدات باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار فرض
انقائها بالمجولة المطلقة الدائمة فان قلت اذا كانت تلك الدات
معلومة للعقل فكيف يحكم عليها سلب الحكم واستماع مع ان المعلومة
تتضمن صحة الحكم واثباته قلت هي وان كانت معلومة لكن لم يلاحظها
باعتبار انقائها بصفة المعلومة بل بصفة تلك المجولة وتلخيصه ان
مفهوم المجول مطلقا واما مفهوم كلي فبالعقل ان يحيد لمخوطا بالذات
وان يحيد رآه للملاحظة الحيات كافي في ايراد المفومات الكلية واذا
جعل رآه لما لا يلاحظ من حيث انها متضمنة بهذا المفهوم الذي هو مشاء
استماع الحكم عليها يحكم عليها بتلك الاستماع ولما معلومته مترتبة على
منه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث انها
بذلك المعلومة بل محتاج في كونها ملحوظة من هذه الجهة الى ملاحظة رآه
مترتبة على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل كذلك اي باعتبار معلوميتها
حكم عليها بغير الحكم لا باستماع لا يقال من الشرائط المعبرة في القضايا
ان لصدق العنوان على الدات في نفس الامر لان الاكتفاء بالمخبر فرض
صدقه بوجوب كذب القضايا الكلية كما هو المشهور واد كان ذات
المجول مطلقا واما معلومة باعتبار مخصوص ولم يصدق عليها ذلك
الوصف العنواني الاحجب العرض كما ذكرتموه لزم ذلك الاكتفاء المحجب
للكذب لا يقول المعبر بحسب نفس الامر سواء كان صدق العنوان
وبه ندفع لزوم الكذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المعلومية
واجبة لدات الموصوف بها فيمكن ان يكون مجهولا مطلقا واما
ومن اعتبر العقل في نفس الامر فبشرط لا اعتبار الحقيقة بالصدق

الذي مكفه صدق العنوان بالامكان اما وحده او مع الفعل بحسب
الذات كما سيا تنكشف بحقيق المحصورات فان قلت هذه الكناية انها
هي في غير الوصفيات واما اذا كانت الحقيقة من الفعلية الوصفية
كان ثبوت المجول للموضوع في نفس الامر متوقفا على ثبوت العنوان
له بحسب نفس الامر لا يكفي هناك امكان صدق العنوان لا وحده
لأن الفعل بحسب العرض وما نحن فيه من هذا القبيل فان استماع الحكم
انما هو بسبب المجولية المذكورة فاذا لم يتحقق بها في نفس الامر شي لاني
الذات ولا في الخارج لا بمقتضا ولا مقدرا بنا على صدور الحكم الشامل
عنا بان كل ممكن بالامكان العام فهو شئ فكيف ثبت بالفعل شئ
من الاشياء استماع الحكم في نفس الامر حتى يصدق الحقيقة الفعلية فليست
الحقيقة الوصفية اذ كان عنوانها او مفروضها مستلما لمجولها صدق
مع عدم ثبوت مجولها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن هنا قيل
ان المطلقة العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية
على ذلك التقدير شرطية في المعنى وان كانت حالية في الصورة وبيان
في معناها ان يقول اذ كان الحكم على الشئ مشروطا بتصوره لزم
منه انه اذ كان الشئ مجهولا مطلقا واما استماع الحكم عليه دايما فاذ
كل مجول مطلقا واما استماع الحكم عليه دايما كان مفاء ان هذا الاستماع
لاجل تلك المجولة فاذا كانت تلك المجولة مفروضة الثبوت للشيء
كان انقائها باستماع الحكم على تقدير ثبوت المجولة كما كانت قبل اذا
انصف الاشياء بالمجولة المطلقة الدائمة استماع الحكم عليها وهذا كما لا يخفى
في صدقه واد كان عنوان الوصفية بابتا لموضوعها في نفس الامر كما
صدقنا مستلما لصدق المطلقة العامة كافي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع

ما دام كاتبنا مختلف فكل كاتب دأيا فانه متحرك الاصابع دأيا لا
الوصف العنوان في مروض الصدق على الذات فيكون في
مبنى الشريعة فان قيل من كسفي في العنوان بالامكان ومروض صدق
كف يفرق بينهما بان اجد سما حليه صورة وحقيقته والآخرة صورة
فقط قلنا ان نقول بمعنى العوض في الاول ان العقل مروض كون
الذات متصفا بالكتابة في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو كان متصفا
بالكتابة الدائمة في نفس الامر فاقتر **فأقول** وهذا موهوم ذكره
المصنف لانه ادنى تأمل لتعقلا فان المعنى على تقدير اخذ التالي حقيقة
اختار ان المحكوم عليه فيها معلوم بوجه ما وان استماع الحكم انما هو
على تقدير كونه مجهولا مطلقا كما هو لا خفاء في ان المحكوم عليه في هذه
الحقيقة موزنات المجهول مطلقا ويكون المجهول المطلق من حيث
الذات معلوما باعتبار كنه مجهول مطلقا بحسب العوض فصح الحكم
وامتناعه بدنس الاعتبار من هذا الوجه سواء جواب الذي يقطع دابر
البشيرة بالمرء او لا بد من اختيار المعلومة المصححة للحكم فلا يبقى للاستماع
سوى مروض الجولية سواء كانت ايجابية او موقوفة فذكر من ان جواب
المصنف يدفع ايضا انما هو على تقدير اخذ التالي قضية خارجية كما اشار اليه
فان قيل منها جواب سهل من الكل وسوان استدعاء الحكم تصور
المحكوم عليه معناه ان يستدعي تصور الحكم للمحكوم عليه واللازم منه ان
كل ما يحول مطلق لشخص منع منه الحكم عليه فالحكم بالاستماع صادر غالا
من ذلك الشخص فلما استحال قلنا هو مدفوع بقيد الاطلاق في الجولية اذ
معناه انه لم يتصوره شخص من الاشخاص بوجه من الوجوه وانما يلزم
ذلك الاستدعاء فكل ما هو مجهول استماع الحكم عليه مني لا يقال صدور

هذا الحكم مني في زمان المعلومة ما استماع الحكم مني عليه في زمان المجهولة
فلما فخلص الا ما حققناه واذا تريت في مباحث المجهول المطلق الى سدة
من الاستيعاض حق لك ان يقال اطف المصباح فقد طلع القبحاح
باحت الالفاظ **قوله** ان الانسان قوة عاقلة بطبع فيها او غدا صورة
من طرق الحواس فان الامور الخارجية يرشم في الحواس صورها وتبادي منها الى
النفس يرشم عندنا ارتسا ما نانيا ما يتابع عيها غير الحواس وتلك العقور
اما كانه على اليد التي اداها الحس وسوط واما متعلقة عن تلك المنة الى التجرد
كما اذا رايته تخفنا ثم جردته عن الشخصات فطبع ح في القوة العاقلة او من
طريق آخر كما انما شلا فلما شيا وجود في الخارج ووجود في الذات مني كون
الانسان مدنيا بالطلع ان طبعه في حلية تقضي النظم اي الاجتماع مع بني
نوعه لانه لا يكون في مأكله ومشربه ولبسه الا بشا ركنهم حتى لو انفرد عنهم
تقدر ميتة او تقترت وباعلامهم ما في ضميرهم من المعاهد والمصالح حتى تم
التعاون فيها ولا احتاج الى الاعلام ولم يكن طريق الى ذلك احسن ان
يكون فعلا من فعالة ولم يكن شيء من افعاله احسن ان يكون صوتا
له ورضه للنفس الضرورية ولعدم نباته واستقراره عند زوال الحياتة غدا فلما
يطلع على ما في ضميره من لا يريد اطلعا عليه ولعدم الازدحام فيه كافي تصوير
المعاني بالمشكلات على سبيل محتمل في مواد قابلة قارة الامام الا اني
استعمال الصوت وتطبع الحروف اي يحيلها قطعا كان كل واحد منها
منه بالآلة معدة للقطع من الفضلات والبشيرة وغيرهما لذل الى الانسان
غدا على ما غدا من لدرجات التي لا تحصر في عدد بحسب كيات الحروف
على وجوه محتملة واي كسفي وقوله ولان الاستماع بتليل لقوله لا جرم
اي هذا الطريق محقق الحاضر الذي يصل الى اسماعهم تراكب الحروف

ما حصة
الالفاظ

دون الموجودين العائنين عند دون الدن بوجود في الازمنة الآتية ولا بد
من اعلام ايضاً للمعنيين المذكورين اعني انما علم ما اذكرناه وانما علم
ما يقتضيه صائرهم اليه ليكمل المصلحة والحكمة **ل**كان الانسان متواي
بشيء ان حفظ الدلائل على ما في النفس من الصور التي لا تحصى الفاظها
وحفظها بموشاة وفي ذلك مشقة عظيمة لان ملك العقول غير منبسط
فيكثر ويطول ويجمع على معنى واحد لئلا ينقص الى الحروف التي هي
امور معدودة ووضع لما اسكال مخصوصة وركبت ملك الاشكال ركبت
الحروف لتدل على الالفاظ المكنة منها فصارت موشاة الكلمات ايضاً
مضبوطه كالالفاظ وادخل منها مكنة من امور قليلة العدد هي الحروف
وموشاة فيرتب ساكن امور اربعة الاول منها اعني الكتابة دال وس
بدلول والاربع منها اعني الامور الخارجية بدلول وليس بدال وكل واحد
من المتوسطين دال باعتبار بدلول باعتبار آخر ودلالة الصفة والدلالة
على الامور الخارجية دالة طبيعة اي ذاتية لا يخلف فيها الدال ولا
البدلول فان الصورة الفرسية لا تدل الا على الفرس والفرس لا يدل عليه
من الصور الدنسية الا الصورة الوسنية والباقيتان وضعيتان كملعان
باختلاف الاوضاع ففي دالة العبارة مخلف الدال فان الموصوف
بازاء الصورة الفرسية قد يكون لفظ الفرس وقد يكون غيره دون الدلول
لان الكلام فيما اذا كان الامر الخارجي الذي هو المقصود بالترقيم واحداً
فلما رد ان اللفظ الواحد قد وضع لمعنيين مختلفين مختلف الدلول ايضاً
لان ذلك غير معقول مع وحدة الامر الخارجي وفي دالة الكتابة مخلفان
فان نفس كتابه لفظ الفرس قد يكون على الالة المشهورة وقد يكون
على غير ما كان يظهر من اسكال المخطوطات المختلفة فيما بين الامم مع اتحاد اللفظ

وبجوز ان موضع كتابه لفظ الفرس للفظ آخر ان علاقة العبارة بالصور
وان كانت غير طبيعية كعلاقة الكتابة بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاجماع
الها واللفظ النفس بها وتوقف افادة المعاني واستعدادها عليها صارت
محملة معقنة فترس من الطبيعة حتى ان معتل المعاني فلما منعك عن تحليل الالفاظ
وكان الفكر في المعاني ياتي بنفسه بالالفاظ متجيلة ولو اراد بوجدانها شكل
الامر عليه واذا اقر من هذا القول تعلم من هذا الفرض متوقف على معرفة الالفاظ
لانه بالافادة والاستعداد المتوقفين عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم
تحصيل مجهول لمحض آخر فلما بدله من الالفاظ وان اراد تحصيل لمحض
اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفرض في تعلمه وحصول عرضه محتاج الى مباحث
الالفاظ خصوصاً من اللغة التي دون بها الالة لما كانت مسايمة قانونه
اخذوا مباحث الالفاظ على الوجه الكلي غير محقق بلغة دون لغة واوردوا
في مقدمات الشروع فلهذا يكون وحشة عن النفس بالكلية وايضاً لئلا
يحتاج الى تغيير ما اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله
لتحصيل المجهولات بلغات اخرى والامداد بالعلم في معرفة الدلالة سوال اذ اكل
تصور ما كان او تصديقاً واعادة الكفاف في قوله وكذلك الاثر على الموشاة
فيه على ان دالة ما ليس بلفظ قسبان وضعت كدلالة المخطوط واخواتها
وعلمته كدلالة الاثر على الموشاة والصبب جمع بضمه ومع العلامة المنصوبة
لمعرفة الطريق **ف**والله كدلالة اخ على الوضوح من بصر البصرة وسكون الحاء المعجزة
المشادة واذا بحثت البصرة دلت على التخيير ومن الطبيعة دالة اخ اخ
بالحاء المهملة على اذن الصدر ودلالة اف على البصر ويقتد اللفظ بكونه
مسموعاً من وراء اشارة الى ان الالفاظ لو كان شامداً كان وجود
معلوم بالبحر لا بدالة اللفظ والمقصود ما يزداد صورة الجحش بالامور

الاستواء هو الضبط عن الاشارة وتسميل الاستواء وان كان القسم الثاني
 رسلا لكونه احض ما اخذه الرد بين النفي والاثبات وقوله بحسب
 مقتضى الطبع اراد به طبع اللفظ فانه يقتضي ملفظ ذلك اللفظ عند
 عروض المعنى له كما صرح به قيل هذا ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه
 يقتضي اللفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه شاذ الى فهم ذلك
 المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع كما يدل عليه قوله بعيد
 من اجل لادى الطبع اليه عند اللفظ به الا ان هذا الاخير مشترك بين
 الطبيعة والعقلية ادليس الفهم منها مستند الى العلم بالوضع فلا يصلح دارة
 لتقول في الوق على احد الطرفين الاخرين ولا بحث للمنطق عن الدلالة
 التي ليست لفظية ولا كانت الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالات
 اللفظية غير منضبطة لاختلافها باختلاف اللغات والاقام وكانت
 كذلك غير شاملة الامعان قليلة احصى العلم بالدلالة الوضعية المنضبطة
 الشاملة لا يقصد اليه من المعاني **قوله** واحترابا بالقياس الاخير يعني
 قوله بالنسبة الى من سوعالم بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية اذ
 لا وضع هناك اصلا فلا يكون فهم المعنى من اللفظ لاجل العلم به غير
 الدلالة اللفظية العقلية لمحققها حيث لا وضع ولا استواء العالم والجاهل
 في ذلك الفهم ان كان هناك وضع واعلم تعلم النسبة الى من سوعالم
 له اي موضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهمه لما خرج عن التوقف والدلالة
 السمع والاثبات بل اطلق العلم بالوضع ليشملها مع دلالة المطابقة
قوله احدهما انه شمل على الدور اي يلزم منه الدور يعني شين مذكور
 فيه وذلك ان لنا مقدرة ضرورة من ان العلم بالوضع الذي سوسببه
 اللفظ والمعنى توقف على فهم المعنى كما توقف على فهم اللفظ وقد ذكر

اللفظ

لا يقصد اليه من المعاني قوله واحترابا بالقياس الاخير يعني قوله بالنسبة الى من سوعالم بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك اصلا فلا يكون فهم المعنى من اللفظ لاجل العلم به غير الدلالة اللفظية العقلية لمحققها حيث لا وضع ولا استواء العالم والجاهل في ذلك الفهم ان كان هناك وضع واعلم تعلم النسبة الى من سوعالم له اي موضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهمه لما خرج عن التوقف والدلالة السمع والاثبات بل اطلق العلم بالوضع ليشملها مع دلالة المطابقة

في التوقف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لم يتوقف كل
 من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه لاجل وجوده وتوفر الجواب ان فهم المعنى
 في الحال اي في حال اطلاق اللفظ متوقف على العلم السابق بالوضع ومن
 المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في
 الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلما دور لتغير الفهم وحل عبارة الشك
 ان فاعل ان يكون خبر الشان وقوله ارتسم في النفس معناه جلدتني صفة
 لاسم بمعنى لفظ وقوله متوقف عطف على الشرط الذي سوا اذا ارتسم وقوله
 فكلا جواب الشرط وفي هذه العبارة فوايد من انه لا بد في الدلالة من العلم
 باللفظ والمعنى معا او لا وان طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسائه الحال
 وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسائه التمسك به لا بد بعد ذلك من العلم
 بالوضع والشارب بالغا في قوله متوقف الى انه مترتب على العلم بطرفه كاشا
 بالغا في جواب الشرط الى ان الدلالة متوقفة على جمع ما سبق في خبر الشرط
 واورد ذلك كله كلاما دون ان واذا سها على ان المعنى في الدلالة هو الكلمة
 وذلك لان ما ذكره الشيخ او لا بوطه وبيان لما يتوقف عليه الدلالة وما
 تسميه حقيقة فهو مضمون هذه الشرط التي وقعت جزاء في الشرط الاول
 ولذلك قال الشارح فكون اللفظ حيث كلاً او رده الحس على النفس **الوقت**
 الى معناه سوا الدلالة وذلك الالتماس الى المعنى وسوفه حال ورود
 اللفظ انما سوسبب العلم السابق بالوضع للتوقف على فهم اللفظ والمعنى
 سابقا وبسبب كون صوريتها محققين عند النفس ثم احدهما سوسبب
 النفس والاخرى في الماهية فارجع محمول كلامه الى ما روي في حواشي الشك
 قوله وتقول ايضا جوابا لفرعنا فان فهم المعنى من اللفظ متوقف
 على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع متوقفا على فهمه من اللفظ بل على فهم

هذا العلم المعنى بالوضع
 وورد في المتن من حيث

مطلقا فظهر منها تعاريف الغنيين بحسب الاطلاق والتقدير كالمظهر في الجوا
 الاول بحسب الزمان فان قلت لما وجب ان يكون صورة المعنى لشي
 في النفس محفوظا لما لم يتصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ
 يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها
 او في حواسها كافي حال دخول المعنى عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في
 ذات النفس بعد زوال ارتسامه فيها فمكون اذ كانا ثانيا بعد زوال
 الادراك الاول فلا يلزم اجتماع فئتين لشي واحد لكن متى ان يقال اذا
 كان المعنى حاصل في ذات النفس شامدا لما واطلق اللفظ فلما حال
 يكون له دلالة مع انه متسع فهم المعنى في هذه الحالة وهذا القدر كاف
 في بعض بواطنها فالصواب ان يقال على محاذاه ما في الشفاء الدلالة كون
 اللفظ بحث متى اطلق النفس النفس الى معناه للعلم بالوضع فانه شامل
 لكل الارى انه اذا اطلق اللفظ مراد متعاقبه فان النفس في كل مرئ يتقبل
 من اللفظ الى الشفاء المعنى **قول** الشك الثاني ان الفهم منه قائم بالتاسع
 والدلالة منه للفظ ولا شبه ان ثايق الصفتين شيان فلا يجوز
 احدهما بالآخر ومحصل ما ذكره من المحقق ان الوضع اضافة فائدة لمجوع
 اللفظ والمعنى فاذا انبثت هذه الاضافة الى اللفظ كانت مبداء صفة
 لا اعني كونه موضوعا واد انبثت الى المعنى كانت مبداء صفة اخرى اعني
 كونه موضوعا وكذا الحال في الدلالة التي هي اضافة ثمانية بينهما عارضة
 لهما معا بعد عرض الاضافة الاولى فانها اذا انبثت الى اللفظ صارت
 مبداء صفة لا اعني كونه دالا واذا انبثت الى المعنى صارت مبداء صفة
 اخرى لا اعني كونه مدلول ولا يتخلل في وسلك من طاهر عبارة ان
 الدلالة اضافة واحدة فائدة بها موصفها اللفظ مارة وبوصفها المعنى

سبب كون اللفظ موصفا للمعنى
 في قوله لا يتخلل في وسلك من طاهر
 عبارة ان الدلالة اضافة واحدة فائدة بها موصفها اللفظ مارة وبوصفها المعنى

اخرى فانه يقطع الامر الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة الى
 كل واحد من معني كون اللفظ بحث يفهم منه المعنى من موضوعا بالوضع
 ومعنى كون المعنى منها عند اطلاقه ولازم لهذه الاضافة التي هي الدلالة
 فقد جعل كل منهما لازما للدلالة عينها وكما يجوز بوجوبها بل لازمهما منسبا الى
 اللفظ يجوز ايضا بل لازمهما منسبا الى المعنى ثم ان الفهم المذكور في التوضيح
 الى المفعول الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل المجبول فكون المراد من اللفظ
 كون المعنى مفهوما من اللفظ فقد عرف صاحب الكشف الدلالة بل لازمهما منسبا
 الى المعنى كان ذلك المستقيم للشك الثاني عرفنا لازمهما الآخر فكما يصح ان
 يصح الاول ايضا وتلي ان يقول لا يخفى على ذي سكة ان الوضع حال قائم
 بالوضع متعلق باللفظ والمعنى فباعتبار متعلق باللفظ صار نشاء الحالة
 فانه متعلق بالمعنى متى كونه موضوعا وباعتبار متعلق بالمعنى صار نشاء
 الحالة اخرى قائم به متعلق باللفظ واما ان متساك وضعا هو اضافة بينهما فائدة
 بها معا مترتبة على فعل الواضع فليس به تبا ولا يبرضا عليه ثم ان كون اللفظ
 موضوعا بسبب كونه دالا على معني انه بحث يفهم منه المعنى عند اطلاقه
 كان كون المعنى موضوعا له بسبب كونه مدلول لا اى كونه بحث يفهم
 عن اللفظ فكل واحد من اللفظ والمعنى حال اخر قائم به متعلق
 واما ان متساك اضافة ثمانية فائدة بمجوعها هي مبداء صفتين لازمتين لها وسماة
 بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يعود اليه ضرورة ولا دلالة بل انظر الى الحالة
 ان اللفظ بواسطه كونه موضوعا مسماة بالدلالة في حاله فائدة باللفظ
 متعلقة بالمعنى كالامانة القائمة بالاب المتعلقة بالان لا حاله فائدة بها
 كانت بسبب شفاء اما تفرقا باللفظ مضافا الى الفاعل والمفعول اعني
 الى التامع والمعنى او باستعمال اللفظ الى المعنى في السابغ

من كان في هذا العلم شاكيا
 فليعلم ان اللفظ موصف للمعنى
 في قوله لا يتخلل في وسلك من طاهر
 عبارة ان الدلالة اضافة واحدة فائدة بها موصفها اللفظ مارة وبوصفها المعنى

الى لا يلبس المقصود ان الاشتباه في ان الدلالة منه اللفظ خلاف الغنى
والاستعمال ولا في ان ذلك الغنى والاستعمال من اللفظ اما سبب حاله
فيه فكانه قيل في حاله للفظ سببها من المعنى منه او ميتعل الله وكما هم منها
بالشاع على ان الثمرة المقصود من تلك الحالة هي الغنى والاستعمال فكانا
سوقه ثم الدلالة الوضعية اي من الدلالات اللفظية لا من اختصاص
الظواهر واما قول المعص الدلالة الوضعية للفظ فاحتررا بقيد الاول عن
الدلالة الطبيعية التي هي الالفاظ فقط وعن الدلالة العقلية التي هي اللفظ
وعنه وبالقيد الثاني عن الدلالة الوضعية التي لغز الالفاظ كالدوال
الاربعة **قوله** لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي اي ملك المعاني
المذكورة كذلك اي على الوجه الذي ذكرت في حال المطابقة دلال اللفظ
على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه عام الموضوع له والتضمن دلالة
على جزئية من حيث انه جزوه والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه
لازم **قوله** ليلما يقتض خذود الدلالات بعضها بعض اي ليلما
يقتض خذود بعض الدلالات بعض الدلالات لا يحدود بعضها
انما لم يتوض لا يتقاض خذ كل واحد من التضمن الالتزام بالآخر لعدم
الاطلاع على شال ويكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد
من اللازم والمردوم ولجوعهما معا فيكون دلالة على اللازم من وجوه
ثلاثة فاذا اريد به اللازم من حيث انه لازم كان دلالة عليه التامة وصدق
عليها انها دلالة على جزاء المعنى الموضوع له لكنها ليست من حيث هو جزوه
واذا اريد به اللازم من حيث انه جزا كانت دلالة تعين وصدق عليها
انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انه لازم **قوله** وفيه نظر
لانهم قالوا اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص يكون

يكون دلالة على الامكان العام الذي هو جزوه بالتضمن لا بالمطابقة
واذا اطلق لفظ الشمس واريد به الحزم كان دلالة على النور الذي هو
لازمة التامة لا مطابقة فحكموا بان اللفظ المشترك اذا اريد به الكل
او المردوم لم يدل على الجزا او اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزا بالصحة فقط
وعلى اللازم بالالتزام فقط وسوغ لان الجزا كما تحقق في شانه سبب الدلالة
التضمن اعني كونه جزا لما وضع اللفظ له فقد تحقق ايضا سبب الدلالة
المطابقة اعني كونه موضوعا له فكما وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب
ان يدل بالمطابقة ايضا وكذا الحال في اللازم ولا يدخل في المطابقة في
المقصود الذي هو بيان الاتساض كايضا يتك لا محذور في ثبوتها سوى
انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزا او اللازم في حالة واحدة داليتين من حيث
محلتيين ولا امتناع في ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة التامة المعنى
الى المعنى عند اطلاق اللفظ وتحميد كاعلم من كلام الشيخ ولا معنى لهذا
الالتفات سوى الاستعمال من اللفظ اليه واذا علم ان اللفظ موضوع
لمعاني متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في العقل واذا اطلق هذا اللفظ
استقل الذين منه الى الجزا لكونه موضوعا له والى الكل ايضا كذلك لكن
استعماله الى الكل متعين لاستعماله الى الجزا اجالا فله الى الجزا استعمالا معيلا
قصدي بسبب كونه موضوعا له واجالي صني بسبب كونه جزا للموضوع له
فله عليه دالتان وكذا في اللفظ المشترك بين المردوم واللازم يتصل
الذين منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له وتوسط المردوم ايضا
قوله وكذلك في التضمن والالتزام اي اذا اطلق لفظ الامكان على الامكان
العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالصحة ايضا واذا اطلق لفظ الشمس
على النور دل عليه مطابقة والتامة ايضا لما حققناه **قوله** لا يقال

دلالة اللفظ على المعنى المطابق المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض
 عن توجيه الشرح فان المطابقة اذ كانت موقوفة على الارادة فاذا
 اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزاء بالمطابقة لعدم كونه مراداً
 بل باليقين فقط واذا اطلق على الجزاء دل عليه بالمطابقة دون اليقين
 لانه مذكور لدلالة المطابقة على الكل وهي مستغنية لعدم الارادة واستغناء
 اللازم يتسلم استغناء المذموم وتقس على ذلك اللفظ المشترك بين المذموم
 واللازم فانه حال الطلاقة على المذموم يدل على اللازم بالانتماء دون المطابقة
 وحال الطلاقة على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الانتماء الذي استغنى
 لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابقة لان
 الدلالة على المعنى الضمني او الاتراحي لا توقف على الارادة المتعلقة
 به بل على الارادة التي تعلق بالمعنى المطابق لانه اذا تحقق الدلالة على الموصوع
 له كحقيقة الدلالة على ما يكون جزاء ولا زماناً بالضرورة سواء كان مراداً او لا
 ولو كان دلالة الانعاط له وانما كان لكل لفظ حق من المعاني يساويه
 بحيث لا يمازىه الى معنى آخر خصوصاً اذا كان منافياً لذلك المعنى
 المناسب لكنه بطحا في المشترك بين المعاني المتماثلة وقد ابطال كون دلالة
 الانعاط ذاتية بوجوه آخر مذكورة في مواضعها وقيد الارادة بكونها حارة
 على قانون الوضع لانه لو اطلق لفظ الجدار واريد به الحمار لم يدل عليه
قوله او لا يرى سداً دليل ثانياً على ان دلالة المطابقة موقوفة على الارادة
 فاجاب عن الاول بان العالم بالوضع كالميل اللفظ بمقتل معناه اي
 استعمل من اللفظ اليه سواء كان مراداً لمن يلفظه او لا فلا يكون الدلالة
 على المعنى المطابق بامد للارادة وعن الثاني بقوله **واما المشترك** وأشار
 الى ان ارادة الحكم للمعنى من اللفظ شيء ودلالة اللفظ عليه بمعنى استعمال

٧٥
 من السامع منه اليه لعل بالوضع شيء آخر ومنها نون بعيدة فليس يلزم
 من توقف الاولى على القوية الدالة على الارادة توقف الثاني عليها نعم
 المعينة عند اسئل العروة موالد لاله على المعنى المراد كلاماً في مطلق الدلالة
قوله وتوجيه الكلام في هذا المقام مردان بيان الاستغناء انما يقع باليقين
 لا يتوقف على ان الدلالة على الجزاء باليقين فقط او بالمطابقة فقط و
 على اللازم بالانتماء وحده او بالمطابقة وحده بل يتم على تقدير اجتماع
 دلالتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي اشار اليه بانه **سيأتيك قوله**
 لا يعمل المشتركان يعني ان توجيهك لهذا المقام مبني على ما ذهب اليه من
 اجتماع دلالتين على كل واحد من الجزاء واللازم وهذا المذهب لا يلائم
 اللفظ اذا دل على معنى باقوى الدلالتين التي هي المطابقة لم يدل عليه
 باصطفاً التي هي الضمنية او الاتراحي ويحتمل ان يقال هذه معارضة في
 بعض تقدم من المدعى قيل ما ذكرتم في وجوب تعيين حد المطابقة و
 ان دل على مطلوبكم لكن عند ما ينه لان ذلك المشترك لا يدل على الجزاء
 باليقين ولا على اللازم بالانتماء فلا يتصور نقض حد المطابقة بها فلا
 حاجة الى التمسك بما يحسنه والحواب على القدر من ان لا يلزم ان الدلالة
 الضمنية لا تجتمع القوة اذ كانتا من حيثين مختلفتين فان قلت نحن
 نعلم بالضرورة ان المشترك بين الكل والجزاء اذا اطلق فان العالم بوضعه لهما
 لا يعلم الجزاء الا مرة واحدة فلا يكون هناك الدلالة واحدة واستناداً
 الى ما سوا قوى اعني كونه موضوعاً له اولى قلت سبق منا ان الدلالة
 هي الالفاظ والاستعمال وان سأل استأين الى الجزاء ومن ذكر في موضعها
 الفهم وجب ان يريد به ذلك الاستعمال لا الفهم الحقيقي كما يلزم فهم المفهوم **قوله**
 لا تنقض باليقين اي مطلقاً اذ لا يتصور الاستعمال من الكل الى الجزاء بل الامر

بالعكس لا يقال اذا اطلق اللفظ استعمل للذين منه الى الكل اجالام يتعمل منه
 الى الجزاء تفصيلا واخطارا لا يقال قول الدلالة الضمنية من ملاحظة الجزاء في ضمن الكل
 وبني مستعدة على ملاحظة الكل لا ملاحظة الجزاء على الافراد قصدا والامكن
 الضمني لازما للمطابقة اذا كان المعنى الموضوع له مركبا وسوينا معا وما
 ذكر من التفصيل والاختلاف فهو شرط للعلم بكون المدلول الضمني اذا استعمل
 اللفظ فيه وحده ويتعقظ بالانتماء ايضا اذا كان فتم المدلول الا انتماء مستقدا
 على فهم المسمى للكمات بالقياس الى عدماها **قوله** اما انهم من اللفظ شيئا
 في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فالك اذا قلت رايت اسدا
 في الحام فاما انهم من لفظ الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا منه معناه الذي هو
 الحيوان المقترب واد اقلت رايت اسدا لم نفهم منه الا معناه فالدالة على
 الشجاع ليست مطابقة ولا تقينا لا فرقا عن فهم المسمى في الراهية وس
 منها روم ذنبي فقد وجد الاتزام بدونه فلما يكون شرطه وكذا دالة المعاني
 على معانيها المقصودة منها ليست مطابقة ولا تقينا اذ ليس بها لها موضوعه
 للمعاني المعاني ولا لما دخلت فيه بل هي الراهية ولا روم ذنبي لان فهم ملك
 المعاني منها انما يكون بعد كلفة وزهد **قوله** والاصطلاح اي من اهل
 هذا الفن على المعنى الاول الذي اعتبره في الكلمة كاد عليه العبارة بقوله
 من الشاع على امر واما المعنى الثاني الذي اكسب منه بالبحر فهو مصطلح
 اسهل العترة واصول العترة وعجالة صاج الكشف حيث قال عند الطائفة
 توهم باعتبار المعنى الثاني الا انه لما اشترط في الاتزام اللزوم الذي سني علم ان
 مراده المعنى الاول وح يقول اذا فهمنا من اللفظ شيئا في وقت دون وقت
 فلا شك ان ذلك انهم بسبب رتبة حاله او معالته فلما يكون ذلك اللفظ
 دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال هو المجموع والمعاني المقصودة

من المعاني ان لم يلزم استعمال الدنن اليها بعد كمال تصورات سميات
 القاطعة فلانهم داليتها عليها وان لم يلفظ فلما نقض **قوله** هذا جواب سوال
 عيسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية سواء ما عارضه اي ما ذكرتم وان دل
 على الاختصار لكن عندنا ما ينفعه وسوان دالة المركب وضعية وخارجة
 عن الشئ واما نقض اجالي اي دليلكم على الحصر من صحيح محض مقدمة
 والا كان كل دالة وضعية داخل في تلك الاقسام وليس الامر كذلك وعلى
 التقدير من مداره على مقدمتين الاولى ان دالة المركب وضعية والثانية
 انها ليست داخل في الدلالات الشئ فدفعه منع الاولى لا يتم الا اذا عت
 تفسير الدلالة الوضعية كما ذكره وتفصيله انها ان فترت بدالة اللفظ على
 ما وضع له سقط السؤال الا انه يلزم ان يكون المقوم والالزام خارجين
 عنها وسوينا بتاق المقوم وان فترت بالوضع مدخل فيها شملتها
 واتجه السؤال وان فترت بالوضع اللفظ الدال مدخل فيها شملتها
 اندفع السؤال بكلمة اذ ليس المركب موضوعا في نفسه بل اجاؤه فلما يكون
 دالة وضعية على هذا التفسير لكنه غير معتبر عندهم وكله ما في قوله اي
 فيما دل على المعنى بالمطابقة اما مصدرته او موصولة بتقدير مضاف
 اي في دالة ما دل **قوله** اما اولاه فانه لا يدفع المنع بل يدفع السند الاصل
 فلما حدى وقوله واستاء الوضع مجموع رد لما استدلو به على فروع دالة
 المركب عن الشئ فان الوضع المعبر فيها احد الامرين اما وضع العين او
 وضع الاجزاء والثاني مجموع في المركبات **قوله** والتفصيل تناك قسم مدلول
 المركب من مفردين الى اقسام ثلثة الاول ما يكون مدلول مفردة معا و
 الثاني ما يكون مدلول احد المفردين والثالث ما لا يكون شيئا منها وقسم القسم
 الاول عن ما يكون مدلول مفردية الى مدلول مفردية والى مدلول واحد

قال في شرحه
 ان المعنى الثاني هو الذي
 لا يكون له مدلول مفرد
 بل هو مجموع مدلولي
 المفردين معا
 وهذا هو الذي
 لا يكون له مدلول مفرد
 بل هو مجموع مدلولي
 المفردين معا
 وهذا هو الذي
 لا يكون له مدلول مفرد
 بل هو مجموع مدلولي
 المفردين معا

المفردة وحصر مدلول الواحد في اقسام خمسة دلاله المركب على اربعة منها
 تضمن وعلى الخامس التام ولم يذكر ما يكون مدلولها مطابقا لكل واحد منها
 اذ هو كونهان مترادفين فلا مركب للمعنى وحصر مدلولي المفرد في اقسام
 ستة دلاله المركب في واحدتها مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلثة التام والما قسم
 الثاني اعني مدلول احد المفردين وهو الذي عبر عنه ثانيا بحد مدلولي مفرد
 فقد حصره في اقسام ثلثة دلاله المركب في اثنين منها تضمن وفي واحد التام
 وعبر عن القسم الثالث ولا نقوله مالا يكون سدا ولا اكل وثانيا بحد مدلول
 لا يكون مدلول مفرد من مفرداته وجعله قسما واحدا وحكم بان الدلالة عليه
 التام فقط وشاله قولنا العبادة منومة فانه يدل على ان اليه شرط للوضوء
 وليس سدا مدلول المفردين ولا مدلول احدهما بل سدا لمجموع من حيث هو
 وقولنا الطائر الولود فانه يدل على ان الحاش الذي سدا لمجموع الاشياء
 من مفرداته سدا محمل ما فصله من الاقسام التي هي خمسة عشر وقد عالج اكمال
 أشكال منها وان يكون كل واحد منها مدلولاً لثلاثة اجزاء من المركب ويكون
 مجموعها مدلولاً مطابقاً او تضمنياً او التامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد
 منها مدلولاً مطابقاً لجزء ويكون المجموع التامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد
 منها مدلولاً التامياً لجزء ويكون الكل التامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما
 مدلولاً مطابقاً او تضمنياً او التامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما مطابقاً
 لجزء والآخر التامياً لآخر ويكون الكل التامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما
 تضمنياً لجزء والآخر التامياً لآخر ويكون المجموع مطابقاً او تضمنياً او
 التامياً لاحد الجزئين فمذه اشياء عشرة صورة تصدق على دلاله المركب
 كل واحدة منها انما دلاله على مدلول المفردين وانما دلاله على مدلول احد
 المفردين فان اشترط في مدلول مفرد المركب ان لا يكون مدلول احد المفردين

واشترط ايضا في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول المفردين فمذه الصور
 داخل في القسم الثالث الذي سدا ولا اكل فلما يصح الحكم بان دلاله المركب
 في سدا القسم الرابع فقط لان الدلالة في بعض هذه الصور مطابقة وفي
 بعضها تضمن وفي بعضها التام وسقط ما هو وان اشترط في مدلول احد المفردين
 ان لا يكون مدلولاً لهما ولم يشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً لاحدهما
 دخلت الصور المذكورة في مدلول مفرديه وليست من قبيل قسم الثاني اعني
 ما يكون مفرداً واحداً سدا مدلول لكل واحد من مفرديه بل من قبيل قسم
 الاول وهو ما يكون مدلول مفرديه فلما يصح حكمه بانه اذا دل احد المفردين
 والآخر بالتام يكون المركب التامياً بالتام كما وان يكون مجموع المدلولين
 مدلولاً لثلاثة او مطابقاً لذلك المفرد الدال بالتحقيق فيكون دلاله المركب عليه
 تضمنياً وان اشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً واحداً المفردين
 ولم يشترط في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول مفرديه دخلت الصور
 في مدلول احد المفردين فلما يصح الحكم بانه اذا كان دلاله احد المفردين بالتام
 كانت دلاله المركب كذلك يجوز ان تكونا تضميناً او مطابقة فيما اذا دل احد
 الجزئين بالتام من الصور التي ذكرناها وقد عالج بان مدار ما ذكرناه
 على ان مدلولي مفرد المركب يكون مدلولاً لاحد مفرديه لكن الشارع اعتبر
 في مدلولي مفرديه انتساب احدهما الى الآخر على التفصيل لكونا بهذا الاسم
 مدلوليهما من حيث هما واقعان جزئين للمركب كما يشهد به اثنان ولا شك
 انهما بهذا الاعتبار لا يقعان مدلولاً لاحد مفرديه اذ لا يمكن ان يعتبر في مدلول
 انتساب شيء الى آخر مفصلاً واما مدلول احد المفردين والمدلول الواحد
 لهما فلا يمكن ان يعتبر منهما الانتساب المذكور واذا بطل المدار اندفع الاشكال
 وقد نفترض ايضا بانه ان اراد بدلول المفردين ان يكون كل واحد

من المدلولين مدلول المفرد ولا يكون مدلول المفرد آخر لم يختص القسم الاول اعني
مدلول مفردية في مدلول المفردين ومدلول واحد للمفرد من الجوار ان يكون
مدلول المفردين ويكون كل واحد مدلول لكل مفرد وان اراد مدلول المفرد
ما سواهم من ذلك بطل القول بان دلالة المركب في القسم الثالث الراسية
بجواز ان يكون الرامي كل من المفردين تعنيا للآخر فيكون دلالة المركب
نقصت وبطل ايضا القول بان دلالة في القسم السادس الراسية بجواز
ان يكون الرامي احد الجوزين تعنيا للآخر فلا يكون خارجا ويكون دلالة
المركب عليه تعنيا والمراد بقوله لا يكون مدلول مفرد من مفرداته ان لا يكون
مدلوله لا على سبيل التوزيع ولا على سبيل الاشتراك فيه ولا على الانفراد
به وانما اطننا بآثار هذه الاحتمالات شجذا للادمان ونشيتا لاعتق
الزلل والظيان **قول** فلن قيل لما كان مدار الجواب عن سوال
عدم انحصار الدلالة الوضعية في الثالث على ان الوضع المعتبر في تلك
الثلاث اعم من ان يكون وضع المعنى او وضع الاجزاء والثاني يتمنى في
المركب قدر السوال على وجه آخر من دفع عنه ذلك الجواب استدلل على ان
المتة التركيبية بموضوعه بمعنى بانها لو كانت كذلك لما كان تركيب المفردات
بجود ارادة من تركيبها بل توقف كل تركيب على معرفة وجهته كخصوصه كالخردا
لان فهم المعنى من اللفظ اما يكون بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وليس
كذلك فاما مركب تركبات مختلفة ولا يوق ان الواضع وضعا او لا بل لما
يختم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص وقوله غاية ما في الباب جواب عاقل
من انما لو كانت موضوعه لما كان التركيب بجود ارادة التركيب اى لان
منه الملازمة وانما يقع اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعا بالشخص وليست
كذلك بل هي موضوعا بالنوع الا ترى ان ميات تركيب المفردات مختلف

73
باقتلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف حاز في القواعد
دون العوتة فلو لا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة كان لها
في جميع اللغات وعلى اى وجه مراد واذا كان وضع الليات نوعيا كان
لارادة الحكم مدخل في خصوصيات التركيب اذ ان بطبق اللفظ هذه
المفردات على قاعدة وان بطبقها على قاعدة اخرى كمن لم يكن ذلك التاليف
منفوضا اليه بالكلية اذ لا بد له من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي
حارا ايضا في المفردات المشتقة كوضع الافعال والاسماء المتصلة بها والاضمة
والمنسوب اذ لا يجب على كل فرد منها ان يكون مسموعا بعينه بل يكفيها
ان ذراجه في القواعد الاخوة من اللغة ومن هنا تحقق ان الوضع
النوعي معتبر في الالفاظ قطعاً **قوله** وسنالك نظر فان احد الارش لازم
من ان يقرر ثالث المشبه بحيث يندفع عنها جواب ثانياً في الاول
واراد بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه ان اريد به ما سواهم من الصحى
وسدح في النوعي يلزم الامر الثاني وسوا انحصار الدلالة الوضعية في المطا
لان المدلول الصمى والامر اى معنى مجازى للفظ واللفظ موضوع باراد
المعنى المجازى وضعا نوعيا على تسميه من انه اصول القيد حيث قالوا
لا بد في المجاز من اعتبار الواضع اليقظة الصحيحة له بحيث نفعها ولا شك
ان اعتبارها كذلك من نوعي له ولذلك قال بعضهم الحقيقة هو اللفظ
المستعمل في وضع اول واحترابه عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان
لما حفظه وضع سابق عليه حال الاستعمال ومنها بشأن الاول ان
الوضع مشترك بين معنيين احدهما يعين اللفظ باراد معنى وعلى هذا
فنى المجاز وضع وثانها يعين اللفظ بنفسه لمعنى وعلى هذا الوضع
في المجاز شحميا ولا نوعيا اذ لا بد فيه من اعتبار العوتة الشخصية

او النوعة والمعتبر عند الجمهور هو هذا المعنى الثاني البحث الثاني ان
 من كون الجواز موضوعا سواء احضار الدلالات في الدلول المطابقة لمعنياته
 لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا احضار الدلالات
 في المطابقة لما من جواز اجتماع داليتين من حيث فالمدلول الصميم
 حيث انه جزء للمعنى الموضوع له اللفظ يكون دلالة عليه تقنيا ومن حيث انه
 موضوع له يكون دلالة عليه مطابقة وكذا الحال في الدائم **قوله** واما
 يكون جزءا لو كانت لفظا وليست كذلك والاكانت مسموعة ومنظمة
 البطمان وان سلم كونها جزءا من المركب منع كونها جزءا معتبرا في المركب
 لما ياتي من ان المعتبر في تركيب اللفظ هو الجواز الذي لا ترتب في النسخ
 فان قلت من المعلوم ان اللفظ المركب اللفظة دالة على اللفظ المركب
 المعنوية وليست دلالتها الا وضعية فاذا اعتبرت مع مع المفرد في
 كان المجموع دالا بالوضع ايضا فدلالتها الوضعية من اى الدلالات هي
 قلت قد منع دلالة اللفظ المركب على شيء بل الدال على اللفظ المعنوية هو
 الاعراب سواء كان لفظيا او مقدر بما او محلا لكنه يشك في مركب الاعراب
 فيه اصلا كقولنا قد ضرب وان سلم دلالتها فان لم يكن جزءا من المركب
 كانت دلالة المجموع من حيث هو وضعية غير لفظية وان كانت جزءا منه
 بان كانت مسموعة وجب ان يعقد دلالة وضعية لفظية من درجة في
 الدلالات الثلاث وما ذكر من انها ليست مترتبة مع سائر الاجزاء في
 السمع على هي مسموعة معها بل ترتب فليس تقادح في كون دلالة المجموع
 وضعية لفظية غائبة ما في الباب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب
 لا يوجب كبره كما سيجي **قوله** ومضى اي السبب بين الدلالات الثلاث اللازم
 وعده مختصرة في مستحالة من متايسر كل واحد من تلك اللفظ

قوله احصاها عن الناحية الا ان كالحجارة فانه ربما يوجد دون التسع
 الاخص كالنار مثلا لكنها لا تكون تنصفه بتسمية النار **قوله** فنقول
 ما لم نعلم الجزء من اللفظ او لا نعلمه فم الكمال منه فكما ان فهم الجزء مطلقا شاق
 على فهم الكمال مطلقا كذلك فهم الجزء من اللفظ وسواله من مقدم على
 فهم الكمال منه وسوال المطابقة وبيان ان حقيقة الدلالة تتركز المعنى عند اطلاق
 اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع والمحافظة للمعنى في
 النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تتركز المعنى المركب موقوف على ذكر
 الجزء او لا ولا معنى به تتركز الجزء منفصلا مخطا بالبال بل تذكره بمحلا في
 الكل والعلم بتقدمه على ذكر الكل ضروري فيكون المطابقة باللفظ
 لا يقال هذا الا يصح في ذكر الكل باللفظ لا في ذكره بوجه ما كان عند اطلاق
 اللفظ لا ما يتول كلامنا في المعنى المركب الذي وضع اللفظ باراء من حيث
 خصوصه وفهم ذلك المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ لا يبقى مرشدا عند
 النفس فاذا اطلق اللفظ تتركز ذلك المعنى بعينه وح فلا شك ان تذكره
 شمل على تذكره اجالا لا في معنى مركب وضع اللفظ باراء وجه من
 وجوده وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه لا تذكر الشيء من اجزاء المركب لان
 المعنى الموضوع له على هذا المقدر هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان
 كان ذلك الوجه المخصوص ايضا كما كان تذكره مسبوقا بتذكره
 فان قلت دلالة الضمن هم الجزء لا مطلقا بل من حيث هو جزء ومنه
 من اللفظ من هذه الجهة نابع لفهم الكل ومتاخر عنه فلو الضمن
 فهم ما صدق عليه الجزء من حيث هو لا من حيث انه موصوف بالجزئية
 كان المطابقة فهم ما صدق عليه الكل من حيث هو ولو صح ما ذكرتم
 لكان المطابقة فهم الكل من حيث هو كل يمكن تقنيا من اللفظ معالان

الكلمة والوجه اذا كان لا يقتل احدهما الا مع الاخرى **قوله** وكذلك
 في بعض المواضع اي الاخرى البتة بالنسبة في جميع الاجزاء وكذلك بالنسبة
 في بعض المواضع كقوله **الاعدام** والكمالات فانهم الملك متقدم على فهم
 العدم الماخوذ من حيث هو مضاف اليها فيكون المطابقة في هذه
 الصور باقية للامر **قوله** فلان الكبرى ان عدت بالحيشة لم سكر الوسط
 لان محمول الصنوع هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع متبعا
 بكل الحيشة وان لم يتبعها كانت جريته لان التابع الامر يوجد دون
 متبوعه الاخص وعلى القدرين لا استراح فان قيل نحن بقدر الصنوع
 بالحيشة ايضا قلنا ان قولكم القسم مثلا تابع من حيث انه تابع ان اردتم
 به ان القسم مفهوم التابع فبطلانه اظهر من ان نحن وان اردتم به متبعا
 فلما بد من تصوره او لاحتمال كماله ثانيا هذا هو المستطوره في حاشية
 الكتاب نحن نقول ان قولكم من حيث كذا قد راد به بيان الاطلاق
 وانه لا يتدسك كافي فوكك الانسان من حيث هو انسان والموجود
 من حيث هو موجود وقد راد به التيقيد كافي فوكك الانسان من حيث
 انه يصح ونزول عن الصفة موضوع للطلب وقد راد به التعليل كافي فوكك
 النار من حيث انها حارة سخن الماء فتوكلم التابع من حيث انه تابع
 لا يوجد بدون المتبوع ليس من قبيل الاول والا كان معناه ان مفهوم
 التابع من حيث هو لا يوجد بدون ذات المتبوع وهذا على قدر
 صحة لا يصلح كبرى للشكل الاول ولا من قبيل الثالث والا كان معناه
 ان صفة التبع على عدم وجدان التابع مطلقا بدون المتبوع وهو
 ظاهر الفساد متعين المعنى الثاني اي التابع ماخوذ مع صفة التبع **قوله**
 بدون المتبوع وهذا المعنى لا ياتي في محمول الصنوع لان المراد به مفهوم

التابع لا اذا حتى يصح تيقيده بمفهومه كافي فموضوع الكبرى مع تيقنه ان يقال الحيشة
 بهذا المعنى الذي صورته راجعة بالحقيقة الى محمول الكبرى اي لا يوجد
 التابع موصوفا بكونه تابعيا بدون المتبوع فيستلزم الوسط الا ان اللازم
 من الدليل ح ان كل واحد من الضمن والالزام لا يوجد بدون المطابقة
 موصوفا بالتبعة والمقصود انما لا يوجد ان يكونا أصلا وما قيل من
 ان التبعة لازمة لهما من حيث ذاتهما ان اريد به الاخر في الوجود فقد بان
 بطلانه وان اريد انهما مقصودان بتفاضرة ان المقصود الاصل
 من وضع اللفظ بمعنى دلالة عليه واما دلالة على حرته او على لازمة لمقصوده
 بالتبعة ورد عليه ان المقصود التسع قد يوجد بدون المقصود بالذات
 كافي قطع المسافة للبحر واما ما قلناه لوضع البيان سو يقتض اجابا لما هو
 خلاصة الدليل ومن ان الاصل موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف
 بكل الصفة من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف
 بما يضافها واما ان ملك الصفة من التبعة او المتبوع فلا مدخل له
 في ثبوت المقصود وقوله من حيث هو جوده من قبيل التعليل اي
 الضمن دلالة اللفظ على جزا المسمى بسبب كونه جزا وكذا الامر دلالة
 على الخارج اللازم بسبب كونه خارجا لازما فلما احتمن بدون دلالة
 اللفظ على المسمى وموطاة وايضا ما يستلزم ان كون اللفظ موصوفا
 لمعنى وذلك يستلزم دلالة عليه بالمطابقة **قوله** وهذا اي ما ذكره من
 جواز ان لا يكون للمسمى لازم من يلزم من فهمه فهم المسمى انما يبيد عدم
 العلم بالاستلزام وليس بطل العلم بعدم الاستلزام الذي هو المخط
 وقد استدل بعضهم على عدم استلزام المطابقة بالامر بانها لو استلزمه
 لكان لكل شئ لازم لكن اللازم شئ ايضا فيكون له لازم اخر وهكذا

فيلزم من ذلك تصور امور غير متناهية وسو ضعيف جدا جواز الاتهام
 الى لازم يكون لادته بعض ملزوماته لا يقال ان لم يثبت سقط المنع وان
 انتهى كان الاتهام مفهوما وسو شئ فلا بد له من لازم لانا نقول ليس يلزم
 من ثبوت الاتهام تصوره فلما يتم ما ذكرناه **قوله** اذ المعبر في الالتزام
 هو المعنى الاخص وسو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره ما من ان شرط
 الالتزام هو الملزوم الذي اعني كون الامر الخارجي بحيث يحصل في الامر
 متى حصل المستقضى لا المعنى العام وسو ما يكون تصوره مع تصور ملزومه
 كافيا في الحزم بالملزوم **قوله** لا يقال المقصود بهذا السؤال ان اللزوم
 بالمعنى الاخص ليس بمعتبر في الالتزام وذلك ان اللزوم الخارجي معتبر
 الاخص فلو اعتبره هو في الالتزام كان اللزوم الخارجي شرطا للالتزام وقد
 بطلانه والدليل على اعتبار اللزوم الخارجي في الاخص انه لو لم يقرب منه
 لم يكن اخص من المعنى العام لان اللزوم الخارجي معتبر في الاخص فانه
 بما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الحزم بالملزوم **قوله** انما كاف
 المعبر فيه وسو قولنا بالملزوم ان اريد به الملزوم الذي كان بالمعنى
 الاول الذي هو الاخص كان العام عين الاخص اذ يصير معناه
 ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الحزم بان تصور الملزوم مستلزم
 تصور اللزوم وقد اخذ الاخص في مفهومه العام فكل ما كان لازما بالمعنى
 العام كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور الملزوم كافيا
 في تصور اللزوم ان يكون تصوره مع كافيا في الحزم بالملزوم كان العام
 عن الخاص بحسب الدات وان تعاريا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك
 كان العام اخص من الخاص وكلامنا بطل وان كان اللزوم الذي هو المعبر
 في العام بالمعنى الثاني الذي هو العام لم يترتب له شئ **قوله** اي اخذه

في تعريفه ولما لم يجر ان يكون اللزوم المعبر في العام لزوما مدينا وجب
 ان يكون خارجيا والجواب عنه اما اولها فبالنقص لان صحة ما ذكره يستلزم
 ان لا يعتبر في الالتزام اللزوم اليقيني اصلا لا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى
 العام وسو بطلانها واما ما ياتيها فبالكل وسو ان المعبر في المعنى الثاني
 مطلق اللزوم اعم من ان يكون مدينا او خارجيا كما انه المعبر في تفسير
 المعنى الاول وسو قولنا ان يكون اللزوم بحيث يلزم من فهم الملزوم
 فانه ان المراد يلزم هو المطلق الا انه لا قيد بقوده صار المفيد مع
 قيده هو اللزوم الذي ولما لم يقيد اللزوم في المعنى الثاني بقيد يعي
 على الطمانه شاملا للقاسم الثلث ومن هنا يتبين ان اطلاق اللزوم
 الذي على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثاني باعتبار ان له نوع
 اختصاص بالذات حيث كان تصوره كافيا في الحزم به فقول
قوله ان المعبر فيه لو كان اللزوم الذي فاما بالمعنى الاول او الثاني محمول
 على عموم الجواز **قوله** لا يقال اذا حصل لنا شعور قد منع ان يكون الشئ
 ليس غيره من لوازمه الله بالمعنى الاخص فاراد المعلل اثباته
 المنوعة فاستدل على ان سلب مطلق الغير لازم بين بالمعنى الاخص
 لكل مفهوم وان كان سلب الاغيار المحصورة من سلب اليقيني العام
 والجواب عنه ان كل شعور به وان كان موجودا في الذات متميزا
 في نفسه عن غيره لكن ذلك مستلزم اركان لا متناهية عن غيره اعني
 سلب الغير عنه والارز من كل تصور صدق وسو بطلانها فلا يكون لازما
 فيها بالمعنى المعبر في الالتزام **قوله** وانا اعلمها المع لا تضاهما ما ذكر
 في المطابقة فكان المطابقة لا تستلزم الالتزام كجواز ان لا يكون للمعنى
 لازم بين ملزم فتمه او للعالم الضروري باننا نقول كثيرا من الاشياء

مع الرسول عن جميع اغياره كذلك الثمن لا يستلزم بجواز ان لا يكون للمعنى
المركب لازم كذلك او للعلم باننا نقل كثيرا من المعاني المركبة مع الفعل
عن الامور الخارجية عنه وكما ان المطابقة لا يستلزم الثمن قد يكون المعنى
بسيطاً كذلك الالزام لا يستلزم اذ قد يكون المعنى البسيط مرفوعاً لا يلزم من
فيه **قوله** فان قيل قد يستلزم ذلك على ان الثمن يستلزم الالزام
فترده بانه مغالطة مع كونه مشتملاً على ما يستلزم ذلك لان الجوهرة والكليّة انما
ادراك خارجان عن المعنى **قوله** واما لم نقل حقيقة ومما يلحق الحقيقة
وبطريق الجواز لان الحقيقة والجواز من صفات اللفظ دون استعمال
بل الاستعمال في الموضوع له طريق يودي الى حصول الحقيقة وفي غير طريق
يودي الى حصول الجواز لا يقال لللفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المعنى
الاصلي دلالة عليه فاذا قصد باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملاً فيه
دون جونه ولا ريب مع كونهما معنويين منه وكذا حال الحزب واللازم **قوله**
وانما قد وبالعلم لاننا لم نجري الجوازات بل مدارج الكلام عند البغاء
على المعاني الجارية التي اكثر ما دلالات لمرامته واما العلم فانما هو
للتعليم محض مما عاين بالعلم **قوله** واللازم الثمن من المعنى من اللفظ فانه
اللفظ هو المعنى وكلما فهم المعنى فهم لارنه ليس بالمعنى الاخص فيكون اللفظ
مفهوماً عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة عليه وما لا يشك عليك
المستلزم من معنى الدلالة الالزامية عدم استعمال اللفظ في الدلول التام
وان حمل مجزاً على عدمها بعيد جداً وكيف لا والقوم بعد اثباتهم الدلالة
الوضعية وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة زعموا ان دلاله الالزامية مجبوزة
وكان ترددها من مذهب المعنيين نشاء ما عسكت الغزالي في مجزاً
كما سقت عليه **قوله** وان ضم المعاني الى كونها عقلية ضعفتها وحمل

مطل

المجموع على مجزاً اقتصرنا على المنع وقلنا لان ان كونها عقلية مع ضعفها
يقتضي مجزاً وقوله كافي دلالة الثمن عند المنع المقدمة القائمة بان كونها
مشاركة العقل موجب مجزاً وان جاز جعله صورة بقص الدليل على
تقدير ان يراى كونها عقلية مشاركة العقل منها **قوله** اجاب الامام
بمنع الملازمة لا يقال كيف بينهما ومن مذهب ان سلب الغير من اللوازم
المعتبرة عنده فيه سلب الغير المطلق والذي ثبت لا يتأيد سلب
الاغيار المعينة كما اثيرت به بقوله لان من لوازمه انه ليس كل واحد
ما يغايره وسوغه مراه وليس يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني
قوله فان قيل اي المعنى في الالزام ان كان جميع اللوازم فقد سقط
منع الملازمة وان كان اللوازم البنية فكذلك يستلزم لانها ايضا غير متساوية
لوحين الاول ان لكل شئ لازماً ما يتا اقله سلب الغير المطلق عنه
ذلك اللازم شئ فلا يفي باللازم تن وسكنا الى ما لا نهاية له والثاني ان
لكل شئ لازماً بالضرورة فذلك اللازم اما قريب اي بلا وسط او بعيد
وحجب انتهاء الى القريب والما كان بينه وبين مرفوعه وسائط غير
متساوية فلكل شئ لازم قريب ولذلك اللازم ايضا لازم قريب وسلم جوا
وكل لازم قريب فهو بين كاي شئ لكل مفهوم لوازم بينه غير متساوية
فان قال الامام عامة ما في هذا اي في استدلالكم ما ينافي عدم تاسع اللوازم
البنية بالمعنى الاخر فان اللازم القريب بين هذا المعنى دون المعنى الاخر
الذي هو المعنى في الالزام قلنا له المعنى فيه عندك هو المعنى الاخر
على امر من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك ان بين بالمعنى الاخر
مطل وقابل ان يقول انه اما اعتبره بناء على توهمه انه بين بالمعنى
الاخص ولو جعل مذهب على اعتبار الاخر لكان ما في اثبات لا تاسي

اللوازم اليه ما تقدم من ان كل شيء يدرنه انه ليس كل واحد من اغياره
التي لا تناسي فالتصايب في جوابه ان يقال كل لازم قريب من عنده
بالمعنى الخاص كما يسمى اجماعا عليه **قوله** لجواز عود ما يتلزم من
من الطرفين بداسطة او بغير واسطة لاشبهه في جواز عود سلسلة اللوازم
في اللوازم العترة التي ذكرها في الدليل الثاني واما اللوازم المترتبة المذكورة
في الدليل الاول وسوان اشكالا لزوم سلب مطلق العترة عنه وسلب
ايضا لزوم سلب ذلك المطلق عنه وهكذا ليس يجوز فيها عود التسلسل
لان السلب الاول لا يدخل فيه او السلب الثاني يدخل فيه فهاستفاد
والسلب الثالث يدخل مع السلب الاول فهو متغاير لكل واحد من السبلين
السابقين وبالمجمل كل سلب يعتبر في ترتيب هو متغاير لكل واحد من
من مرفوعة فلا يتصور منها عود اصلا فاجواب الشايل هو قوله لكن اللوازم
التي اللوازم اليين لشي لا يجب ان يكون لازما بينا لذلك الشيء فان اللوازم الاول
متوسط بينهما وهذا طامع في اليين بالمعنى الاعم فانه اذا كان تصور مع تصور
ب كافي في الحزم باللزوم بينهما وكان تصور ب مع تصور ح كافيا في الحزم
باللزوم بينهما لم يلزم ان يكون تصور مع تصور ح كافيا في الحزم باللزوم
بينهما بل ربما يحتاج في هذا الحزم الى اعتبار لزوم ب لا لزوم ح لب
بل يقول ربما كان اللوازم الثاني لازما حليا للاول ولا يكون لازما للزوم
كافي السلوب المترتبة المذكورة على ما يظهر مادي تامل واما اليين بالمعنى
الخاص فحجب ان يكون اللوازم اليين اللوازم اليين للشي لا زاما بينا
لذلك الشيء اذ لا معنى للوازم منها الا ما يلزم تصوره تصور مرفوعة فاذا
تصور الشيء تصور لازمه واذا تصور لازمه تصور لازم لازمه فيكون
فنه ايضا لازم لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم

تصور لازمه تبعا غير طمق اليه وقد استلزم تصور اللوازم الثاني
تصور اللوازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء تصور
الثاني فلما يلزم عدم تناسي اللوازم اليين لشي واحد والكلام **قوله**
على ان التمسك لوضع هذا القرض اجمالي لما تمسكت التمسك التمسك فان
ستلزم استثناء الدلالة الالترامية اذ لو تحقق كان للفظ واحد ولو لا
غير متساوية والثاني طامع السطمان واللوازم بيشه يعين ما ذكره بل
نقول لو تم ما تمسكت لزوم ان لا يكون فهم شي من الاشياء لان المدلول الالترامي
ما يكون فنه لازما لفهم الشيء فلو كان لكل شيء لوازم غير متساوية بهذه
الصفة امتنع فهمه لاستلزامه فهم ما لا يتساوى دفعه واحدة ذلك ان تورد
ذلك القرض على سبيل التفصيل فيقول ان اراد ما عتبار الدلالة الالترامية
محققا كان اللوازم من دليله استثناء تلك الدلالة وقد بان بطلانه فان
اراد به استعمال اللفظ في المدلول الالترامي فليس يلزم من استعماله في مدلول
واحد استعماله في مدلول آخر فضلا عن استعماله في مدلولات غير متساوية
فان قيل اراد انه لو جاز استعماله في شيء من مدلولاته لجاز استعماله في
كل واحد منها بدلا عن الآخر يجوز ان يستعمل لفظ واحد في كل واحد
من المدلولات التي لا تناسي تلمسا اذا جاز ان يكون له مدلولات
غير متساوية فلم لا يجوز استعماله في كل واحد منها على سبيل البديل مع انه
لا يكون دايما الاستعمال بالفعل في مدلولات متساوية **قوله** فلا خلاف
باختلاف الاشخاص فان المسك لفهم من التمسك بطلانه مطلقا والحكيم
يعلم منه انقسامه الى باطل وحق واختلاف اللوازم اليين بحسب اختلاف
الصناعات والعادات والاعتقادات **قوله** اما اذا اعتبر
اليين مطلقا كما في المتضامتين فان كلامهما خارج عن مائة الاخر

وتمتع فيه دون ثم الآخر فلا خفاء في انضباط الدلول الالزامية في حجة بالنسبة
الى جميع الاشخاص واما التمسك بتعدد اللوارجم الستة المطلقة كالجدار
والعرضة للسقف مثلا مع انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يمتنع
المراد به فجوابة انه يتعين القوة ولو سلمنا انه لا يمتنع بها فلما اذا
لم تعدد اللوارجم بين المطلق بل كان واحداً يتعين الدلول نساً
وعدم انضباط الدلول في صورة اي في صورة اختلاف النسخ
الاشخاص وفي صورة تعدد البين المطلق لا يوجب مجر الدلالة
بجواز ان يكون معتبرة في غير صورة الاختلاف والتعدد معقوله
وعدم الانضباط متعلق بكلاً الجوانب السابقتين فذلك اخره عنها
وقوله على ان الوضع بعض لدليل الامام بالمطابقة فان الاختلاف
في الجملة لو كان موجبا للبره مطلقاً لم يكن دلاله المطابقة معتبرة اصلاً
لان وضع اللفظ الواحد قد يختلف بالنسبة الى الاشخاص وقوله وعمر
المعنى الالزامية نفى للدليل الآخره بالنسبة المطابقة والنفس اذ لو
اوجب تعدد الدلول في الجملة مجر الدلالة مطلقاً لم يكن شيئاً من الدلالات
اعتبار قطعاً لان الدلول النظمي بهذه التعدد والمطابق قد يتعدد
وفي قوله بل لم في عين هذه الدعوى يجوزون نظراً من ان المفهوم
المتبادر من مجر الدلالة ترك وصلها واستعمالها لا عدما في نفسها فليس
في كلامهم هذا الطلاق الدلالة واردة استعمالها مجازاً **قوله** وهذا
البحث اي استعمال اللفظ مع القوة لا يخص بالدلول الالزامية بل هو
جاري في سائر اللوارجم التي ليست بينه بالمعنى الاحض وفي المعاني الضمنية
وغيرها من المعاني المطابقة التي تكون اللفظ مشككاً فيها او لا يجوز
استعمال اللفظ في شيء من هذه الامور المذكورة الا مع قوته معينة

ما ارد به واما تركوا الدلالة الالزامية في جوابه سو مطلقاً وان
كان سناً وقوته معينة للمراد بنا على مزيد احتياطه فله ليلما يقوت
مقصود التيسيل فان القوة قد يحتمل عليه مع ان اللفظ في بعض
استعمال الدلائل الى غير الجواب ان دل عليه بالالزام او الى غير اخرى
ان دل به عليها وتركوا الدلالة النظمية في نفس الجواب لما ذكرناه في
الالزام بعينه دون اجراء لاننا بما مر مراده في نفس الجواب فلا اختلاف
في فهم ما ارد باللفظ فيكون الالزام مجزواً وكلاً وبعضاً اي في كل
الجواب وبعضه والمضمّن مجزواً في كلمة دون بعضه والمطابقة
معتبرة فيها معاً وسيكر عليك هذا الذي ذكرناه في ساحات الكلام
حيث بين المراد بالمقول في جوابه **قوله** وهي معان مركبة
من مفردات اما ابتداء كما في القول الشارح والدال عليه من اللفاظ
المركبة سو المركب لقيدي واما بواسطة كما في الحجة والدال على جزئها
القريب اعني القوة المعقولة سو المركب المجزئ قوله وعن اللفاظ
اي وان بحث عن اللفاظ المفردة الدالة على احرار القول الشارح
واجزاء الحجة اي اجزائها البعده **قوله** لا تنقص حد المفرد باللفاظ
الفرد الدالة على معنى كالمهمات المسموعة من الشاهد على وجه لا يفهم
منها معنى اصلاً وباللفاظ الدالة على معنى اياً بالطلع او بالعقل كما
وان لم ينقص بشي منها حد المركب **قوله** واورد عليه بعض اسل
النظر النقص باللفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبه آية فانها
داخله في حد المركب خارجة عن حد المفرد فاستقص كل منها وقال
دفعة بان يراد فيها وقال المركب ما دل جزؤه على معنى هو معنى
الكل والمفرد ما ليس كذلك قال الشيخ في الشفاء ما ذكره هذا القابل

بحث المعنى
المفردة

علامه

سهو منه فان تلك الزيادة لا يحتاج اليها للقيم بل للتقيم فان اللفظ
 لا يدل بنفسه والا كان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز بل دلالة
 ما به لا زيادة للفاظ فاذا ارد بلفظ العين مثلا ينسج دل عليه
 واذا ارد الدنيار دل عليه ولو خلا عن الازادة لم يكن دالا على
 شيء بل لا يكون لفظا عند كثير من اسل النظر فان الحرف والصوت
 فيما اذن لا يكون بحسب التماثل عند كثير من المنطقين لفظا
 بالم يشمل على دلالة ولا شك ان جزء عبادة علم لم يرد به حال كونه
 جزء معنى فلما يكون دالا على شيء اصلا وهذا الكلام ضعيف لما سبق
 من الفرق بين الدلالة على معنى وقصد فذلك غير المحم السرف
 الى ما ذكره **قوله** وبالدلالة ما ذكر اى المراد بالدلالة هو الدلالة الوصفية
 المفردة **بما روى** وانما لم يجعلوا مثل عبادة ركبا كما جرت عليه كلمة
 النحاة يعنى ان المحققين من النحويين يجعلون مثل عبادة علما
 ركبا ويخرونه عن حد الكلمة بذكر اللفظ فله لان مقصودهم الاصل
 بيان احوال الالفاظ وقد جرى على مثله علماء احكام المركبات
 اعرابا عاين مختلطين كما اذا قصد بكل واحد من جزئه معنى على حدة
 واما المنطق فنظره في الالفاظ على سبيل البتة للعاني فاذا كان المعنى
 واحدا بان لا يدل بجزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفردا واذا كان
 كثيرا بان يدل باجزاء على اجزاء غير ركبا وفي الشارحة لا الفاتحة
 هذه الصناعة الى التركيب بحسب المسموع اذا لم يدل جزء منه على جزء من
 المعنى كعبدة شمس اذا ارد به اللعب دون عبدة الشمس فان ذلك واثلا
 لا تعد في الالفاظ المركبة بل في المفردة **قوله** المراد بالدلالة في تعريف
 المركب من الدلالة في الجملة وبعدم الدلالة في المفردة اعتبارا بما سار

الوجود وذلك لان التكره في جزئيات لا يفيد عموما بل فردا من
 افرادها لا يعينه وفي جزئيات يفيد فيبقى جميع افرادها وقوله وح
 ينفع النقص منظور منه لان التركيب بالافراد اما اعتبارا بالقياس الى
 المعنى المقصود من اللفظ حال كونه مقصودا منه لنخرج عن التركيب مثل
 عبادة والحيوان الناطق عليهما بالقياس الى معنى من المعاني سواء
 كان مقصودا او لا فالنقص المذكور انما يتجه اذا كان مثل الحيوان
 الناطق مستوعلا في المعنى البسيط التقني او الالزامي اذ لم يقصد به جزء
 دلالة بوجه من الوجود على جزء معناه المقصود اذ لا جرم فلما ينفع
 بان جزء يدل على جزء معناه المطابق الذي ليس مقصودا واما ينفع
 به اذا ورد على قولنا المركب ما دل جزءه على جزء معنى من معانيه فان
 قيل اذ لم يكن التقني البسيط مقصودا من الحيوان الناطق فلا تنقض
 كما ذكرت وان كان مقصودا فلم لا يجوز ان يكون مفردا بالنسبة اليه
 وان كان ركبا اذا قصد به معناه المطابق قلنا فيلزم ان يكون كل ركب
 مفردا ولو باعتبار آخر فلا يتميز الا باسم اصلا **قوله** مفيد مورد البتة
 بالمطابقة حيث قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة على جزء معناه
 فهو المركب الا فهو المفرد فعليه التقص بالركبات المجازية معناه
 اى خرجت هذه المركبات عن تعريف المركب فلم يكن جابعا وحلت
 في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلا اذا حلت رمي بدروا ردت بط
 المبتسوق فانه مركب ولم يقصد بجزء الدلالة على جزء معناه المطابق
 اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزء من جزئه وانما الدلالة فهم المعنى
 متى اطلق اللفظ كالمركب واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس كذلك الا
 اذا كان من اللوازم البتة والمثال المذكور ليس من هذا القبيل

فان قلت مورد القسم اعني الدال بالمطابقة لا يتناول تلك المركبات
وسو معتبر في تيمية فكون خارجة عنها مع قلت كون اللفظ دالا
بالمطابقة لا يتوقف على ارادة معناه المطابق لا حقيقة من العوق
بين الدلالة و ارادة المعنى وايضا يلزم من خروجها عنها بطلان انحصار
الالفاظ فيها نعم يمكن ان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزءه
الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب
وان لم يقصد بجزءه تلك الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فليخرج المركب
المذكورة عن جد المركب بشئ من ذلك الوجهين قال الشارح وفي
قولنا عادية على ان هذا النقص واورد على الاول وسوان لا
يقيد مورد القسم بالمطابقة كما هو وارد على الثاني اعني ان يقيد بها
الا ان في ورودها عليها فرقان وجهين احدهما انه اذا كان احد الالفاظ
في تلك المركبات مجازا فقد ورد نقص على الثاني لانه اعتبر فيه ان
يكون للمركب جزء يقصد به جزء معناه المطابق واذا كان احد الالفاظ
مجازا لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلاله جزء
من اللفظ على جزء معناه المقصود كانه في تركبه وثانيهما ان النقص
بتلك المركبات يرد على الثاني من حيثين من جهة المعنى المطابق ومن جهة
الدلالة كما سلف ولما يرد على الاول الا من جهة الدلالة قال ولو اعتبرنا
التيه المركبية من اجزاء اللفظ اندفع الاسكان عن الاول لانها تدل
على جزء المعنى المقصود لكنها ليست لفظا فلما يكون جزءا منه ولو كانت
جزءا لم يكن جزءا معتبرا في التركيب مع لو حذف الدلالة من التعريف وتلك
المركبات يقصد بجزءه بعض ما يقصد به حين ما يقصد به لتمام اللفظ
اذا استعمل يكون له معنى مقصود قطعا فان قصد بجزءه جزءا معناه المقصود

حين ما يكون مقصودا فهو مركب الا فمرد من المعلوم ان المقصود بجزء
اللفظ جزء المعنى لا دلالة عليه اذ لا يقصد باللفظ الا المعنى لا دلالة عليه
ومن يقول يرد على هذا التعريف النقص لا يجوز ان الناطق مستعمل في
معناه البسيط تعين او التام كما قرناه فلا يكون تاما وتعميل الكلام
في هذا المقام ان المركب والافراد ان يقسم الى معنى من المعاني مطلقا
فاما ان يعتبر القصد وحده او الدلالة وحدها او معهما معا فيقال المركب
ما يقصد بجزءه جزء معنى من معانيه او ما دل جزؤه على جزءه او ما يقصد بجزءه
الدلالة على جزءه وعلى التعادير يرد النقص بالاعلام المنقولة عن المركبات
لأنها كحيوان الناطق مستعمل في معناه البسيط ولأن المركبات المجازية ان
قسا الى المعنى المقصود فان الكسب بالقصد اندفع النقص بالاعلام
وبالمركبات المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت وان الكسب بالدلالة
او اعتبر مع القصد ورد النقص لا يجوز ان الناطق وتلك المركبات
اذا كانت اجزاء او كلها مجازات في معان ليست لوازم بينه لسيماها
دون الاعلام وان قسا الى المعنى المطابق فان الكسب بالدلالة لم يفيض
الحذان الا بالاعلام المذكورة وان الكسب يكون مقصود الزم الاستعاضة
بالمركبات المجازية من جهة واحدة هي ان المعنى المطابق ليس مقصودا بها
وان اعتبر القصد والدلالة معا كان الاستعاضة بها من حيثين كل سبق
وان قيل المركب يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير
كون هذا المعنى مقصودا منه كما مر في توجيه كلام بعضهم استقص تلك
الاعلام فلما ملخص الابان يقال المركب ما دل جزؤه على جزء معنى من
معانيه بحسب وضعه المعتبر في معناه المقصود منه ثم المركب القول
والمولف لفظا مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور وعلى هذا الذي

تلك المعنى وصاحب الكشف لا يكون القسم الثالث حاضرة كخروج شئ الحيوان السابق
علما عن القسم الاول لا يدخل في المفرد المعرف بالايدي فخره على شئ اصلا ولا في
المؤلف لانه الذي قصد بجزءه الدلالة على جزء ما يقصد به حين ما يقصد به
في المركب لانه الذي يدل جروءه على جزء معناه والزيادة في تعريف المركب ان
يقال هو ما يدل جروءه لا على جزء معناه دلالته مقصودة يتناول ما يدل لا
على جزء معناه وما يدل على جزء معناه لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة كالحياة
الناطق علما والنقص من تعريف المؤلف ان يقال هو ما يدل جروءه على
معناه مطلقا ان سوا كانت دلالة مقصودة او لا فيدخل الحيوان السابق
فيه قوله للمفرد باعتبار ان قدر ان مفهوم المركب كله ومفهوم المفرد عدم
فلكل عدم تعريفه على تعريف المفرد وامادات المفرد اعني ما صدق هو
عليه جزم ما صدق عليه المركب لا شك ان الاقسام والاحكام باعتبار
الدات ما يسمي المفرد المقدم وسير عليك كلام في صحة الاخبار بالاسم
وحده قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها فان كل شئ قسم حقيقة شمل على
ما هو مشترك بين اقسامه وعلى يترتب بكل واحد منها عن اخواته وعلى
اعتبار انضمام الميز الى المشترك ولا يعني للمركب ذلك المراد لانه لا
على الزمان بجوامر ان صيغتها ليست مستقلة بالدلالة عليه بل مادتها تدخل فيها
سواء كان مدلولها الزمان وحده اما مطلقا كلفظ الزمان او مقيدا بنوع
تعيين كاليوم والامس او الزمان مع شئ آخر وينقسم الى ما يكون مائة
احد الا زمانه الله وما لا يكون كذلك والسالك كالتبعية والقبول وكما
والمستفاد اوصف بها غير الزمان والاول كما سماه الافعال والدليل
على ان الكلمة انما يدل على الزمان بصيغتها وحدها ان بلاشك من
مادتها ان الزمان المقصود المستفاد من كل دار مع صيغتها المحصورة

82
وجود اسوار احدث المادة كاني جذب وجدا واختلف كاني ضرب
وربب ودار معاهما كذلك كخوضه يضر وضررت بهب فلما اعتبار
بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بها وتقرر النظر انهم اتفقوا على
ان الصيغة هي المنة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها
وح اما ان يراد بالمادة التي هي محلها ما يتاثر منها اعني مجموع الحروف الاصلية
والراية فلان انما يتاثر في كوضه يضر بل من محله باختلاف الصيغة
فلا يصح ان الزمان محلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان
يراد بها الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في بقا تعريف الكلمة باسرها
فيكون الصيغة على هذا المقدور هي المنة العارضة لما فلان المدلول
الزمان متحد باتحاد الصيغة بل بما يتاثر المادة والصيغة معا والزمان
كاني يكلم يكلم وتفاعل يتفاعل فان الحروف الاصول وسياها متحدان
منها في الماضي والمضارع اذا عبرة بالزوايد والابحار الآخرة والزمان
محلف فيها وليخصه ان هذا الاستدلال سني على تقديم احدهما ان
اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان احدثت المادة وهي
كادته قطعا فان اشبه الماضي بنبته للفاعل والمفعول من مادة واحدة
مختلفة الصنع مع اتحاد الزمان فيها وكذا الحال في اشبه المضارع وغيره
وايضا الامر والعنى محلفان صيغة لزمانا والثانية ان اتحاد الصيغة
يستلزم اتحاد الزمان وان اختلفت المادة ومن ايضا بالمله لان المضارع
مشترك بين زمانين الحال والاستقبال على المذهب الاصح فان قيل
الزمان منحصر في الماضي والمستقبل واما الحال فاجزاء من الطرفين
قد استوفينا لغة العرب جودا لم يدلوا على الزمان بصيغة واحدة
مفعول اختلاف الزمان يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة

استدلالا على ان الزمان وسد القدر كلفنا للاستدلال فانه لما صدق كمال
اختلاف الزمان اختلاف الصيغة وان اتحاد المادة كافي ضرب يضرب
كان الدال على الزمان هو الصيغة وحدها قلنا زمان الحال وان كان اتحاد
منها لكونه زمان معتبر على حدة عند اسئل اللغة فلما يكون اتحاد الصيغة
مستلزما لاتحاد الزمان ولو سلم استدلاله اياه لم يلزم كونه مدلولاً للصيغة
وحدها بل يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغة مع كل واحد من المواد
التي فارهاد الله عليه غائبة ما في هذا ان يلزم تعدد الدال مع وحدة المدلول
وسو حار فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر وسوان اتحاد المادة في كونه
ضرب يضرب انما يصح اذا اكتفى بالحروف الاصول مع يلزم اتحاد الصيغة
في تعاقب يتماثل كما عرفت مع اختلاف الزمان قلت يمكن ان ينصبي
عنه ان المادة من الحروف الاصول وحدها لا من الصيغة مع جميع الحروف
بل يقول ان الحروف الزوايد من تنوع الصيغة لا مدخل لها في المادة
الا يري الى ما يقع عليه النجاه وغيره من ان الماضي والمضارع
من مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع اتحاد المادة ولا شك في
ان هذا الاتفاق انما يصح على ما ذكرناه ولا في ان يكون كل كلم مستدراج
في ذلك مختلفان صيغة ويتحدان مادة **قوله** على انه لا يوضح ذلك الذي
ذكرتموه من اتحاد الزمان باتحاد الصيغة واختلافها باختلافها فانما
يكون في اللغة العروسة دون ساير اللغات اذ ما يوجد فيها ما يدل
على الزمان باعتبار المادة دون الصورة كما في قولنا امدوا يدوك
ان مقتدر عنه بان نظر المنطقي وان كان عاما الا ان الاعتناء باللغة
التي دون بها اكثر مما زان معتبره بعض الاحكام المختصة بها على قوله
قوله واما قد وحده في تعريف الاسم قيل هذا القيد مما لا يحتاج اليه

لا حرج الاداة اذ لا يصح ان يجزها اصلا لا وحدها ولا مع صفة والجز فاما يتوهم
وقوعها جزا انما هو متعلقا بما هو حاصل او حصل ولقطة لا في لا فاعلم ان اسم بمعنى
غيره لا اداة وسومرد ود بان الجز في شل زبد في الدار ليس مطلقا يحصل
بل المقيد بكونه في الدار والمقصود بلا فاعلم اثبات التاقيام لزبد لا اثبات
تغيره لتاقيم فلما يكون اسما بل اداة وفصول الكلمة الدلالة على الزمان
وكون تلك الدلالة بالصفة وفصول الاداء عدم الدلالة على الزمان الصيغة
وعدم كون المعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على الزمان وكون
المعنى تاما **قوله** وفيه استدراك لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث وذلك
لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى حدثا وكانت
الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى
منسوب الى الفاعل لانه فاعلم به يكون شاملا على النسبة الى موضوع
مالا يقال للمعتبر في الكلمة الحقيقية ما صدق عليه الحدث كما نضرب مثلا
لا مفهوم فلما استدراك لنا نقول ليس كلنا في مدلول تلك الكلمة
تتضمنها الذي ذكرناه لفظ الحدث فكانه قيل من مادل على معنى منسوب
الى الفاعل وعلى نسبة الى الفاعل ولا خفاء ان وصف ذلك المعنى
بالمنسوبة في مفهوم لفظ الحدث مستدرك حتى لو ابدل بلفظ المعنى
او الشيء او الامر زال الاستدراك **قوله** بل على نسبة شيء ليس هو
مدلولها الى موضوع ما بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل على نسبة شيء
هو مدلولها الى موضوع ما كما مر في مثال ضرب وهذا الذي ذكرناه
من دلالتها على نسبة شيء خارج عن مدلولها الى الموضوع هو معنى قيل
من انما وضعت لتقرير الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعه
لذلك التقرير دلالتا لمطابقة عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها

كالفاعل **قوله** وعلى الزمان اي يدل على نسبة شيء وعلى زمان تلك النسبة
لكان فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شيء ووجوده في وقت
والا كان فعلا تاما من الكلمات الحقيقية بل على كون شيء لم يذكر بعد اي
لم يذكر مادام ذكر كان فلا يكون داخل في مدلوله **قوله** وهذا النسب ظاهرا
لانه الصق بالنظر في احوال الالفاظ ومن ثم اشتهر في كلامهم دون الاولين
قوله الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد من الزمان هذا نقل
بحسب المعنى وبعبارة الشعار سكذا الاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة
من الزمان وليس واحد من اجزاها دالة على الافراد وقد علمت معنى
التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فنحن لا يدل على الزمان
الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحققة والمناسبة لهذه العبارة
ان يفرد مرفوعا على انه صفة لفظ كما يدل عليه نفس التحويد ايضا ويجوز
ان يعرأ مجرورا على انه صفة معنى وان مراد بلفظ مفرد ما لا يدل حذوه
على الافراد ميتا والاهل والبالطبع او العقل ولو اراد به المفرد
المصطلح لدخل في مفهومه الوقوع فيلزم شبه ما تقدم من الاستدراك
في تعريف الكلمة الحقيقية **قوله** والكلمة لفظ مفرد هذا ايضا نقل بالمعنى
اذ عباره من ان الكلمة لفظة دالة بتواطؤ تدلح ما يدل عليه على ان
وليس واحد من اجزاها يدل على الافراد وسواء دليلا على يقال
على غيره وليس في هذه العبارة يقيد الزمان باحد الازمنة الثلاثة
الا انه لا نفس التحويد المذكور في حد الاسم بعدم الدلالة على اقران المعنى
باخذ ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان هي الدلالة على اقرانه بواحد
من الثلاثة والمتبادر من اقران المعنى بالزمان اعتبار كونه طامه فذلك
قال في ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله فاللفظ جنس تفصيل

شيء

حد الكلمة وتقاس عليه حد الاسم **قوله** فان قيل المتقدم والمتأخر والماضي
والمستقبل ادخلت على الزمان دلت على اقران معاني مصادر ما
بالزمان فكيف يخرج بقوله منه ذلك المعنى قلنا من حيث انها لا تدل على طامه
لما دل على تمامها **قوله** وح يكون اي الاسماء التي خرجت عن حد
الكلمة بهذه القيود داخله في حد الاسم فانه اذا لم يدل على زمان المعنى
معنى الازمنة الثلاثة فاما ان لا يدل على زمان اصلا كما يحسم او يدل على
زمان لا يكون زمان المعنى كالزمان واخواته او يدل على زمان هو
زمان المعنى الا انه لا يكون من الازمنة الثلاثة كالصبيح والغسق
ضرورة انه ما لم يكن نسبة لم يكن زمان نسبة لان المضاف من حيث هو
مضاف لا يتصور محققه بدون المضاف اليه ولا شك ان الزمان
المعتبر في مفهوم الكلمة مضاف الى النسبة باعتبار الطامه فالكلمة الى النسبة
اخرج منها الى زمانها بحيث ارادنا في حدنا بطريق الاولى **قوله** وتوجيه
ان يقال ابتداءه اشعار بان جواب المعنى كلاما على سبيل المنع الذي
هو اعتبار المعنى التام وان كان مساويا لكيف ولا يمكن ابطاله بانه
يتسلم فساد في حد الاداء اذ بما يلزم ذلك الشاهد للذات عن تعريف الاسم
قوله وفي منع طامه لان الكلمات الوجودية تخرج عن حد الاداء يقيد
آخر مبتدئية وسوء عدم الدلالة على الزمان قال صاحب الكشف ما ذكره
الشيخ في حد الاسم والكلمة يعنى ان لا يكون الاداء قيسا لها بل قيسا من
الاسم فاذا اردت خروجها عنها شرط في الاسم الدلالة على معنى تام ثم قسم الكلام
الى حقيقته ووجوده وقال ان اشتهر في الكلمة كون المعنى تاما حوت
عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد والى على
معنى تام فان دل على زمان ايضا كان كلمة والا كان اسما واما دال

على معنى غير تام وهو الاداء فاندرجت الكلمات الوجودية في الاداء وان
لم يشترط في الكلمة ذلك فليس في التيسير ان اللفظ المفرد ان دل على معنى وزمان
فوكلمة والافان كان مدلولها تاما كان اسما وان كان غير تام فهو اداء فظهر
من كلامه ان اندراجها فيها انما يلزم اذا اكتفى في الاداء بالدلالة على معنى غير
تام وذلك لاكتفاء اناسو على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة بتقدير
تام المعنى وعلى تقدير عدم اخراجها عنه فان ترك ذلك التحدية يحتاج في
حد الاداء الى اعتبار عدم دلاله على الزمان فلو قال المص وان اكتفى
في الاداء بدلالتها على معنى غير تام و دخل فيها الكلمات الوجودية لكان
تصحيحه محلا لكلامه على انه اراد به كان حد الشئ للاسم يتناول الاداء
فكون عنده تماثله لا قبياله كذلك يمكن محله الاداء اذا جعلت
قباله بحيث يتناول الكلمات الوجودية كما هو الظاهر من عبارة
الكشف اذا حصلها انه يصح تيسير اللفظ المفرد الى معنيين باعتبار الدلالة
على الزمان وعدمها فيه فخل الاداء في الاسم والوجودية في الكلمة والى
لغة اقسام بان يعتبر في الاسم المعنى التام بصير الاداء تماثلا ووج
ان اعتبر ذلك اي كون المعنى تاما في الكلمة دخل الوجودية في الاداء
فتقسم الى زمانية وغير زمانية والا كانت داخل في الكلمة ما قد يعطى
حاليا **قوله** فالادوات تنبئنا الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية
الى الافعال فالمناصب اما ان يدرج الاداء في الاسم كما ادرج الوجودية
في الفعل فتكون التسمية ثنائية او يخرج الوجودية عن الافعال كما اخرجت
الاداء عن الاسماء فيكون التسمية راعية الا انهم نظروا الى ان الوجودية
تشارك الافعال في تصاريفها والدلالة على الزمان فادرجوها فيها
والى ان الاداء لا تشارك بالاسماء الا في عدم الدلالة على الزمانية

فيعملوا تماثلا على حدة فصارت التسمية ثنائية وربما لا حظوا مشاركة الوجودية
للاداء في عدم تمام المعنى فعملوا تماثلا **قوله** كما يقتضيه النظر الصواب
فانه يقتضى ان يميز الدال على المعنى التام عما يدل على معنى غير تام وان
في كل واحد منهما ما يدل على الزمان عاتق له خصوصا اذا كان شاكلا
على اعتبار المنزلة كما سيصح في جواب السؤال وانما قال كسيف المصير
المقتضيه واراد به الضمير المتصلة بالجملة كادكره او المنصوطة كضرب
وضربك لان المرفوع المنفصل يصح ان يخرج عنه وبه والمنفصل يخرج عنه كما
في ضربا وضربوا والمنصوب المنفصل قد يقع خبرا كما في فوكلم كان الصار
انك وقوله لا تصنع جوابه اريد به التبعيض عن البعض معنى انهم استوفوا
الالفاظ ومشتوا عن احوالها فوجدوا بعضها يصلح لان يصير حرا فاما
من الاقوال الثابتة والسياسة ان افقه في هذا الفن كما هو وسوال الالفاظ
التي دلالتها مامة وبعضها لا يصلح لذلك وسوال الالفاظ التي دلالتها غير
مامة ووجدوا من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من
لك الاقوال اعني المحكوم عليه والمحكوم به وسوالا يدل على زمان فقام
وما ليس من شأنه ذلك وسوالا يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم
الثاني ما تشارك احد قسمي الاول في عدم الدلالة على الزمان وما تشارك
الاخر في الدلالة عليه وارادوا يميز هذه الاقسام بهذه الصفات المتبادلة
فخص كل قسم باسم قسمي الاول اسما والثاني كلمة والثالث اداء والرابع كلمة
ووجودية **قوله** وما يوجب ما ذكرناه انما سوانه لا يلزم تطابق الاصطلاح
عند تقدير حجتى النظم والماد بالمضارع الضمير الغائب هو المسكلم
واحد كان او مستقدا والمحال مطلقا ويشارك في هذا الحكم الماضي
المسكلم والمحال بضم الدليل المذكور كما صرح به في الشفاء وقد بوض

في قوله وكل متحمل للصدق والكذب مركبة يجوز ان يوضع لفظ مفرد
 بارزاً نسبة مائة خبرته كما يجوز وضعه لمعنى مركب غير تام فان قولك اذ ان
 على ما في الشعار مركب من لفظين احدهما يدل على العدم والاخر على العلم
 والعالم يكون معناه مركباً وقد دل عليه بلفظ مفرد وهو الحاصل وكذلك
 قولك دست شد دل على معناه مفرد وموصح واذا جاز ذلك فليحمله
 في المركبات التامة وقد يقال بوقوعه كافي مبهات وهو قولك لعل
 روا واذهب اذا لم ترهم ان سناك ضميراً مستتراً وسيرد عليك فساداً في الرعم
 ودلالة التاء على الفاعل المحال في المفرد المذكور نحو مفرط طامة واما نحو
 نصران ويضربون ونصر من فيه فبارزه عند الفخاء دالة على الفاعل
 لكن التاء دل على ان ذلك الفاعل هو المحال بل يمكن ان يقال التاء هو الدال
 على الفاعل المحال في تلك الضمائر حروف دالة على احواله وقد تنقص الشرح
 الدليل الاول من دليلي الصغرى بالمضارع الغائب مطلقاً اذا فرقت
 ومن غيره الابطعين الموضوع وعدمه ولا اثر له في احتمال الصدق
 والكذب وعدمه كما في قولك ضربت يد وضربت جل واجابت بطريق
 المعاوضة في المقدمة اي ما رواه ان دل على ان المضارع الغائب يحتمل
 الصدق والكذب جميعاً كمنه ما يدل على عدم احتمالهما وهو
 انه لا يجوز ان يكون معناه ان شيئاً ما غير من في نفسه وجده المصدر
 او لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم فمتنع
 حمله على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغرضه لا يصح اطلاقه
 على غيره على ما عابله والارم صدق احد المتعالمين على الآخرة وفيه نظر
 ليس المراد بغير المعين منها ما اعتبره عدم التيقن حتى ما في المعين
 بل ما لم يعتبره التيقن وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين ولو صح

ذلك وسوان ما وضع لغير المعين لا يحمل على المعين لم الدليل وكما في المقدمة
 القابلة بانه لصدق بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم مستدرك في
 البيان قوله ويمكن رفع المنع والاستدراك بان يقال لو كان معناه
 ان شيئاً ما مطلقاً وحده المصدر لا متنع حمله على زيد لان استناد المصدر
 الى موضوع مطلق يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع المعين كزيد
 شلاً لا يمكن صدقه بوجود المصدر لمعين آخر واستناده الى المعين هو
 انحصار صدقه فيه ولا شك ان الانحصار المذكور وعدمه متساويان فلا
 يلزم ما عني الاستدراكين فلا يجتمعان واذا لم يكن معناه ما ذكرنا فادان
 معناه ان شيئاً ما معينا في نفسه وعند القائل مجعولاً عند السامع وجد
 المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب لم يصح بذلك المجعول فهو في نفسه لا يتغير
 بل مع فاعله الذي ذكره قوله احداً ان يمشي لو كان دالاً على ان
 معينا في نفسه وعند القائل مجعولاً عند السامع يمشي فادان المطلق فلا بد
 ان يفهم هذا المعنى منه فان قيل انهم لم يذكروا ان يمشي دال على ذلك
 بل قالوا معناه ذلك وليس يلزم من كونه معناه دلالة عليه كافي الحرف
 فانه لا يدل على معناه ولا يفهم منه ما لم يذكر متعلقة قلنا اللفظ اذا كان
 موضوعاً للمعنى وجب ان يدل عليه الا اذا كان معناه يحتمل لا يمكن تعمله
 الابغرة كعني الحرف فانه بنه مخصوصه ملحوظة من حيث انه آله للملاحظة
 الطرفين وراه لمشاهدة حالهما فلا يفهم الا اذا ذكر طرفاً كما في قولك
 سرت من البصرة وما ذكر من معنى يمشي فهو مستقل بالمعقولة فوجب
 ان يفهم منه لوجود المعنى واستواء المانع واعلم ان طامة المنقول
 يدل على ان الموضوع باعتبار هذا المفهوم الكلي وسوانه معين في
 نفسه وعند القائل مجعول عند السامع داخل في مدلول يمشي وقد جرى

ان كان في قوله ان يمشي
 في قوله ان يمشي
 في قوله ان يمشي

الحكم عليه بالشيء فيتحقق عليه الاشكالات المذكورة ولك ان تقول التغير
المعتبر في موضوعه ليس هو الشخص فقط والالم بجزا استاده حقه الى
غير الشخصيات بل هو عام منه فان المعنى العام من حيث هو متعين
نفسه مماز عن سائر المعاني وان كان باعتبار ما صدق هو عليه من
الافراد غير متعين كما صرح به الشفاء في هذا المقام وح يقول لا يمكن
عمل المقول على ظاهره اذ لو دخل في شيء موضوعه باعتبار ذلك
المفهوم الكلي لكان معلوما للتسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين
ذلك لا اعتبار وان لم يتعين بحسب شخصه كما قد يكون يقينه عند
القبيل كذلك فلا يصح ان يقال انه مجهول للتسامع فوجبنا وبه
بان معناه استناد المصدر الى موضوع متعين في نفسه وان النسبة
حال الاطلاق متوجهة اليه لكن ذلك الموضوع ليس داخل في مفهوم
الا انه لم يصرح بذلك بل اقيم بدونه وهو جيل التسامع مقابله فيندفع الاشكال
الاول لان الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يحصل الحكم في مفهومه فلا
يحتل الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني
لان الحكموم عليه داخل في صورة التقض متعين باعتبار مفهوم كلي وقد
توجه النسبة اليه واعتقد الحكم اليه وكذا الثالث لان المراد بحسب
مفهومه لا يثبتها وذكره جيل التسامع لا يثبتها لعدم احتمالها اياها عنده
قوله وسوان قولنا يمشي لاحضار في دلالة على موضوع غير متعين فلا
اما ان يكون مينا في نفسه او غير متعين بحيث يكون في قوه قولنا يمشي
اي لا شك في انه اذا اطلق يمشي مفهومه في موضوع غير متعين اي موضوع
مطلق غير متعين من الشخصيات الشخصية وغيرها ولو بالذلة الالهية
فلا مانع ان يكون هذا المطلق من حيث هو مطلق موضوع ليس ب

وصفه اعني ما يتوجه اليه النسبة الداخلية واما ان لا يكون كذلك بل
يكون هو من حيث انه متعين بشئ من تلك الشخصيات موضوعه حتى يكون
نسبة متوجهة الى ذلك المعين والاول باطل لان كون موضوعه الذي
توجه اليه نسبة مفهومه عند اطلاقه فيرتبط به النسبة وينتقد الحكم ويصير
مفهومه في قوه قولنا يمشي ما يمشي ويلزمه ما ذكره من المحالين متعين الثاني
وسوان ما توجه اليه نسبة متعين مفيد بتوجه من الوجوه وكما ثبتت في انه
غير مفهوم من اللفظ فلما يكون مفهومه مشملا على ارتباط النسبة به واعتقاد
الحكم عليه فلا يثبت الصدق والكذب بل يكون مفهومه مفهوم الحكم كقولنا
شك في ان النسبة المتوجهة الى معين داخل فيها بخلاف ذلك المعين فالم يذكر
سواء لم يعتد الحكم عليه لا يقال المتعين المتغير في الموضوع اعم من ان يكون
شخصيا او غيرا كما صرح به الشفاء بقوله حتى ان كان ذلك المفهوم مينا عاما
او شخصا وكيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في
جزئية فانه متعين في نفسه من جملة الامور وعلى هذا فيقول عند اطلاقه
يمشي مفهوم موضوعه ما كما اعتد بهم به ومفهوم الموضوع اعم من متعين في
يكون موضوعه يمشي مفهومه من حيث انه متعين بحسب هذا المفهوم الكلي
وان لم يتعين بحسب جزئية فينتقد الحكم ونظير الاحتمال لا ما يقول المفهوم
عند اطلاقه يمشي هو ما صدق عليه الموضوع لاس من حيث انه متعين
بمفهومه ولا يمشي آخ من المفومات كانهما كل عليه ومن ثم جاز ان يعبّر عنه
بسائر المفومات العامة كاتقال يمشي او موجودا يمشي فلا يكون
موضوعه من حيث انه موضوعه مفهومه منه قطعاً **قوله** والمراد
انه ليس كذلك اي ليس قول العاقل يمشي صادقا بثبوت المشي في وقت
من الاوقات المستقبل او الحالية او كاذبا سلب المشي عن جميع الاوقات

في تلك الاوقات **قوله** لان هذا المركب اي قولنا شي ما يشي ليس مستقيما
 حتى يكون في قوة المفرد ويصلح حمله على زيد وذلك لان الشيء من العالم الموضوع
 بانه يشي اذا دل عليه مفرد كان اسما لا كلمة بل سوتر كسب جزئي يكن ان
 يدخل عليه ان ويقال ان شي ما يشي فمتبع حمله على زيد كملو الجملة يعود
 اليه كافي فذلك زيد غير ويشي **قوله** وكذا عند القائل اي الموضوع معين
 عنده ايضا لان الكلام فيما اذا قال القائل يشي فاصدا للمعناه فلا بد
 ان يقصد استناد الشيء الى امر متعين عنده بوجه جزئي او كلي محتمل في
 وسلكه يلزم احتمال الصدق والكذب عند القائل لما حققته من ان
 الموضوع المعين ليس في اخلا في مفهوم يشي فلا يكون في نفسه محتملا لما
 سم ذلك المعنى الذي عند العامل محتمل الا انه ليس مستندا من اللفظ
 ودلوا **قوله** وسواء زايده على مفهوم الكلمة فاما لا تدل على تعيين
 الموضوع بل يقول لا شك في ان الكلمة موضوعه للنسبة فاما ان يكون
 موضوعه للنسبة الى شيء معين او الى شيء مطلقا لا يسهل الى الثاني
 والاكات الكلمة حيث ما استعملت مما اذا استعملت الى النسبة الى موضوع
 معين بنوع معين وايضا لو كان معناه ما شيء ماله حدث لاحتمال الصدق
 والكذب وحدها ولا تتبع حملها على شيء معين كما في كلام الشيخ فتبين
 انها موضوعه للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منها لان الفعل
 وحده لا يفهم منه فاعلم فلا يفهم مدلولها الذي هو النسبة الى المعين كما
 في لفظ من اذا لم يكن معها ضمير لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء
 الخاص فكما وجب في الحروف وكرست لهما ليعلم منها معناه الذي هو
 مخصوصه من حيث انها اداة في ما بين المعاني الخارجة عنها كذلك
 ذكرنا على لفهم من الافعال النسب المعبرة في مفهوماتها اي من حيث

داخل منها وموضوع خارج عنها كافي الافعال التامة واما بين امرين
 خارجين عنها كافي الافعال الناقصة **قوله** لا يمكن تطبيق كلامه
 على كلامه بان يجعل قوله واشتبع حمله على زيد وليلا ثانيا وكان المعنى
 استعمال لنا افتدار بالشيء حيث قال في لا يصح حمله على زيد الا انه لما لم
 يصرح بمجموع مقدمات الدليل الاول او لم يصرح بكلامه انها دليل واحد على
 الشيء فانه صريح بما فلما ايسر في كلامه **قوله** وان ما تتلوه اي وعوت
 ان ما تتلوه من ان معناه ان شيئا مينا في نفسه وعند القائل محمولا
 عند السامع وجد له المصدر ليس على ما يتق فان طامره يدل على ان
 الموضوع المتعين بالا اعتبار المذكور داخل في مفهومه وقد جرى على الحكم
 بثبوت المصدر له وسوسا لا اشكالات السابقة وكلام الشيخ يرى
 عن ذلك وقد اوضحنا لك ما ويل المقول وانذاع الاشكالات عنه بالا
 مزيد عليه **قوله** واما على الدليل الثاني اي واما اعتراض الشيخ على الدليل
 الثاني فهو عطف على قوله في صدر هذا البحث اما على الاول **قوله**
 وليس كذلك اي ليس الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وذلك
 لان المركب من ميم ساكنة مبتدأ بها ثم شين ثم بار اما ان لا يكون لفظا بنسبة
 اي كان حقا يقال من ان الساكن لا يمكن الابتداء به واما ان يكون لفظا
 لا مكان الابتداء بالساكن في لغات كثيرة لكن لا يكون دالا على معنى اذ
 ليس موضوعا في لغة العرب **قوله** وايضا من الذين ان الباقي من
 اللفظ يدل على الباقي من المعنى فان الحديث ونسبته في زمان مخصوص
 مفهوم من امشي وليست المرة دالا عليها فتبين منهما من باقى اللفظ
 ودلالة بانمراده جالة المركب كانه في كون اللفظ مركبا فلا يفهم ذلك
 عدم دلالة حاله التحليل كوا ان يتعلق الوضع به موصولا بما تقدمه

من الروايد الدالة على الفاعل **قوله** وينمون المعاني التي ^{للصدق} المتحكمة
والكذب اذ يعنون من امشي شلا معنى قولك انا امشي سوى تكرار
ذلك المتكلم **قوله** وانت خير بضعه ما خفضه لك من ان يمشي لا
يدل على موضوع اصلا اذ لودل عليه فاما على ميم فهو بيط او على مطلق
فلمزم المحال ان المذكور ان بل يلدوله لا يزد على دلول الكلمة بخلاف سائر الالف
المضارعة **قوله** واورد الشيخ ايضا على منه الماضي الغائب مطلقا والاسم
المشتق كاسم الفاعل والمفعول والاشكال في دلالة الاسماء المشتقة
على موضوع غير متين بخلاف دلالة الماضي الغائب عليه كما سبق بقره
فلو قيل ان صورة الماضي تدل على الزمان لكان اقرب المراد بترتيب
الاجزاء المعبرة في التركيب ترتيبها في السمع بالسبق والتاخر فكون كل
منها مسموعا اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعضه وبعد بعض آخر
والصورة ليست كذلك مع المادة بل تتيمان معا والحرف المتحرك مع
حركة بعد مقطعا ان لم يكن بعده ساكن والالف المقطع مجموعهما ومن ينسب
بالحركة الاعراضه تشككها باللفظ ولا حرفا فلو لم يكن مقطعا لم يصح
الحكم بان الاسم الموعوب مركب وبيان الشيخ عدا الحركة ايضا من الاجزاء
المعبرة في التركيب حيث قال في فصل تحقيق الاسم سوار كان الجوا كثيرا
او مقطعا او حركة فان جميع ذلك اجزاء من المسموع فبالا المقطع بالحركة
فكان الاولى بتيهه بالوقف الذي تسبب منه اللغوي وقد
دل على معنى زائد بوجوب التركيب وموقف الكلام عابده ولا اشتباه
في ان الحركة مسموعة اما الاختلاف في انها سئل بوجود المتحرك او بعده
والمتحرك هو الثاني لان الحركات ابعاض الحروف لمصوتة وكون الحرف
متحركا عبارة عن كونه بحيث يمكن ان تلفظ بعده بحرف مصوتة واما

كون الوقف مسموعا فنه خفاء لانه عبارة عن قطع الكلمة عابدا واما القطع
نفسه ليس مسموعا كما تلفظ بل المسموع سوما وقف عليه كما تلفظ به الا
ان يقال اذا وقف على حرف عرض له حالة مسموعة متاخرة عنه من المراد
بالوقف المنع بالقطع لكن ذلك لا يظن في احدا قساره والشيخ ايراد
ملك المباحث في الكلمات قد جزم الحكم بان الماضي والمضارع الغائبين
في اللغة العربية كلمة وباقي الفاظها كلام لكن بعض المتأخرين قد مانع و
قال لا كلمة في لغة العرب وتحقيق ذلك من اللفظانية الحرة المتعلقة بلغة
ميمية والوظيفة المنطقية ان يقال اللفظ ان دل فزوه على حرف مفعول
مركب الا فهو مفرد منتقم الى ملك الاقسام الثلاثة وما لا تشكك امكانية وجود
لفظ وال تواطوا على معنى وزمانه وسومفرد ذلك سوا الكلمة واما انه
سئل بوجد كلمة في لغة العرب ولا فليس ما يتقيا القوم قد زعموا قد شتمه
فيما بينهم ان الاسم يصح ان يجزعه وان الفعل والحرف مع الاجزاء عنهما
فاعترض الامام عليهم في الملخص وقال ان قولكم الفعل لا يجزعه وليس
الجزء عنه فنه حرفا اتفاقا فاما اسم او فعل وعلى التقديرين سو كاد
على الطريقة المذكورة في مسئلة الجنول المطلق ولا يخفى ان اشله وارد
على قولهم الحرف لا يجزعه وان جوابه كجوابه وملخصه ان الاجزاء ما غير
اللفظ وذلك حادثة في الكلمات كلها سوار ذكرت الفاظها اما وحدها
او مع غيرها او بغير عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما بغير عنه بلفظه
وحده او مع غيره واما بغير عنه بلفظه اخر فالاول من خواص الاسم
والاخير ان مشترك بينه وبين اخوه فاذا ارد الاجزاء عن معانها
بامتاع الاجزاء عنه وجب ان بغير عنه بغير لفظه او مع غيره بغير عنه
ح مبعدا باحد من الوجهين بانه تمنع ان يجزعه بغيره بوجوه ثالث ولان

في ذلك قوله **قوله** ولعلهم لو كان المجزئة المناسبة لطاير التور السابق ان
 يقال ما يلزم التساقص ان لو لم صدق قولنا الفعل مجزئة عن معناه مجزئة
 بمجرول لفظه لكنه نظر الى محمول ذلك المراد وسوان معنى الفعل لا مجزئة مجزئة
 عنه بمجرول لفظه وانما كان ذلك الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون السوء
 لانه دفع للسند الاضيق على تقديره الرام للاستدراك على تقدير آخر وليس
 شئ منها بموجه من المعلن على ان ما ذكره لا يبطال السند يدل على دفع الشئ
 لانه اذا كان مفهوم الكلام الاجازة عن المعنى بانه لا مجزئة عن معناه لم يلزم التساقص
 كما لا يلزم اذا اجتزعت اللفظ بانه لا مجزئة عن معناه وانما هو استفسار
 وسوء ظنه السائل دون المعلن لان مرجع المنع ولو قيل المراد بقولنا
 الفعل لا مجزئة عن ان معنى الفعل لا مجزئة مجزئة بلفظ الاسم اعني لفظ
 المعنى مقدرا مضافا الى الفعل لم يتوهم احواله ذلك السؤال **اصلا قوله**
 تيسرها على هذه الفادة وهي ان الاجازة عن اللفظ ينقسم كالاجازة عن
 المعنى ثلثة اقسام وكايد الصحة الاجازة اذ اجاز الاجازة عن لفظ
 الفعل بمجرول لفظه كان جوارزه اذا عبر عنه بلفظ الاسم بطريق الاولى **قوله**
 والا فمما اختلف في ان معنى المضمحل هو واحد بالشخص او لا
 فذهب بعضهم الى ان معناه كلي لكونه مقولا على كثرين ومن قال
 الشارح وحده اي وحذف المضمحل عن هذا القسم اولى **الكلمة** لكونه
 عليه العلم وقال ما يكون كليا لو كان مقولا على كثرين بمعنى واحد
 وليس كذلك فالكلمة اذا قلت جاني رند وسوراكب فلفظه موعود
 عن خصوصية رند وسوراكب شخصي وكذا اذا قلت ضرب عمرو
 وسوراكب كانت عبارة عن خصوصية عمرو لا تعال فعلى هذا كان المضمحل
 مشتركين معاني غير محصورة وسوينا تماما وكيف لا ولا يمكن ان

بمجرول لفظه ولا سا قضي لان
 المجزئة عن معناه معنى الفعل
 كمن مجزئة عنه

يتصور واضع اللغة اصطلاحا لكل واحد من الخصوميات التي يطلق
 عليها لفظه مولانا يقول ما يلزم الاشارة الى ان كانت لفظه موشلا
 موضوعه لملك الخصوميات باوضاع متعددة ومتمم على موضوعه
 لما بوضع واحد وتحقق ان الواضع اذا تصور معنى كليا ولا حظ له في
 وعين بهذه الملاحظة انما لفظه لفظا واحدا لكل واحد من تلك الجزئيات
 كان شاك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق بهذا الوضع ذلك
 اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المضمحل الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك
 على ذلك الكلي اذا لم يوضع له كما اذا قال لفظه انا لكل مسكلم واحد فلفظه
 لكل مخاطب مفرد مذكر ولفظه مسكلم غائب مفرد مذكر فيكون كل واحد
 من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة فلا يكون
 كليا ولا مشكلا بل يكون الوضع منها عاما والموضوع له خاصا ومن هذا
 القيل اعني الموضوع بالوضع العام اسماء الاشارة فان لفظه هذا موضوع
 لكل اشار اليه مفرد مذكر ومنه الحروف ايضا فان لفظه من شلا وصوت
 لكل ابتداء خاص بوضع واحد وكذلك الافعال البظ الى النيب المخصوصة
 الدافدة في مضمونها ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في حضيض
 صريح قال ان الضماير واسماء الاشارة موضوعه لمعان كلمة الا ان
 الواضع شرط ان لا يستعمل الا في حركات ملك الكليات وقال في الحروف
 ان لفظه من موضوعه لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه
 ذكر متعلقها ولم بشرط ذلك في لفظه الابتداء فعلى اعتبار الاستبعاد
 فان قلت ما ذكرته من كون معنى المضمر واحدا بالشخص طاعة في صير
 المسكلم والمخاطب ادلا يقال اما او انت وراوية مسكلم او مخاطب مطلقا
 وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص من مصلح ان مخاطب لا

عن ارادة مفهوم كلي شامل لم قلنا قدح في التخصيص واما ضمة الغائب
فقد يعود الى الكلي ايضا ولفظه مذا قد شار بها الى الجنس كما في قوله
عم نخصيون بهذا السواد قلت الطامر ان كلمة سو موضوعه بالجنس
المندرجة تحت قولنا كل غائب مفرد مذكر سواد كانت خرافية حقيقة
او اضافية والاشارة الى الجنس بيته على جعله بمنزلة الجنس المحسوس
المشاهد وقد يعتبر عموم الوضع في جانب اللفظ ويسمى وضع
بوعيا كما في قوله على افراد المتصور اراد بالمتصور المتصورة سواد
كانت مرتبة في النفس الناطقة او في الآلة وذلك ان ملك الافراد اما
كلمة ايضا فرسم في القوة العاقلة واما جرسات حقيقة فان كانت
محسوسة في مذكره بالجنس المشترك ومحمولة في الخيال وان كانت متعلقة
بالمحسوسات فادراكها بالوهم وحفظها بخراتة وان لم يكن محسوسا ولا
متعلقة بها في مرتبة ايضا في العاقلة وبيان ان الاسكان مثلا مقبول
صرف جرسات لانه ان يكون في العقل حتى اذا ادركنا اسكان زيدا مثلا
واشرنا اليه باشاره عقلية هذه الامكان كان جرسنا حقيقة ومقبولا
صرفا لا مذكر كما بالالاءات المختصة بادر اكل الجنات المحسوسة ومتعلقاتها
بل يقول نحن نعلم بالضرورة اننا نذكر اشياء ليست جسامنا اصلا كما لا يجوز
العامة جرساتنا لا العقل الا بالعقل فاقبل من ان الصور العقلية
كلمة ليس معناها الا ان الصور المترعة من الجسامات الحاصلة في العقل
كلمة لا متاع حصول صورها بالحوثة في العاقلة اذ لم يكن منه القساما
مختلف حصول صور الجنات الجردة كما ذكرنا وخصوصيات المادي
المادي العالمة فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لاني قواني
المذكر او الحافظة **قوله** لانه تشكل الناطق في ان من المشترك او المتواضع

ومن ثم ناه بعضهم حيث قال ان كان التفاوت داخلا في مفهوم اللفظ
كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ وسوا اصل الضم
حاصلا في الكل على سواد اذ لما اعتبر بذلك الخارج عنه يكون متواظما
واجب عنه بان التفاوت خارج عن معناه الا انه في وقوعه على افراد
وحصوله فيها فاعتبرتها على حدة متباينة لا ليس فيه هذا التفاوت
وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في الممكن قلته بالذات
لانه مبدء الاعداء ولا علة بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان
لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افرادة والوجود
في الواجب اتم لانه متضمن ذاته واثبت لاحتلاله زواله نظر الى ذاته
واقوى لكثرة اماره فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالشكك
من مذهب الوجوديين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاعم لا يثبت ويجعل
كثرة الآثار وكالما دليلا على الشدة كما في سائر الشئ فان تفرقه
لبعض اكثر واكمل يكون الموجود شكلا بالوجود الثلثة متساوية الوجود
في الاجسام الكائنة الحادثة في عالمنا مذكورة واقوى منه في الحركة
الفلكية المتعددة عليها تنبأ بالذات ومثال المرحل جعفر علفانه
منقول عن النزهة الصغرى **قوله** المراد احتمال الصدق والكذب
بموجب مفهومه فاذا جرد النظر عن وقوعه بدلول الكلام في نفس الامر
ولا وقوعه وعن خصوصية الحكم بل وعن خصوصية مفهومه ايضا
ونظرا الى محصله وما يثبت فان كان محتكما لكل واحد متباين لا عن
الاخر فهو الجبر فلما نضره بيقين احدهما يجب الوقوع او الالم والوقوع
لا يجب حال الحكم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولك اجتماع
التقنين حق او بطل واما قوله او المراد بالواو الجامعة او العاسمة

يتجه عليه انه لا معنى لاحتمال ج بل الواجب ان يقال فان صدق او كذا
 يسمى **خرا قوله** وانتاع معرفة الصدق والكذب بدون الجزع اذ يصح ان يقال
 الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقة له اذ اكان من
 المطابقة وتوضح الجواب الثاني ان الصدق والكذب من الاعراض
 الذاتية الاولى للجزع فتوقف معرفتها على معرفة سواها احتاجا الى معرف
 اولها وما ذكرنا في معرفته الذي هو تفسير لاسمه وبعين لغناه وذلك لان
 ماسه الجزع في نفسها واضحه عند العقل كسائر المركبات التي لا
 اذا اطلق لفظ الجزع لم يعلم ان المراد به اتي ركب من تلك المركبات المعلومة
 يحتاج في تعيين دلولة الى ذكر ما يمتاز عما يشبهه به معرفة ماسه الجزع من
 انها دلولة لفظه فتوقف عليها او معرفتها فتوقف على ماسه من حيث
 هي واللازم منه ان توقف معرفة ماسه الجزع بالاعتبار الاول على معرفتها
 بالاعتبار الثاني فلا بد **وروي** ونظرة ان تقع الاشياء في معنى الجواب
 مثلا فتقال اما معنى ما يقع في توقف الانسان موقع الجزع في كلام
 الامام ان توقف الجزع ليس بمعنه الصدق والكذب المتوقفة على معرفته
 بل لما جرت العادة من الكس باستعمال ما يتق اللفظين **في قوله** الاولى
 ان تعال التسند بالاولية للتوقف لا لاجترار عن تلك الاخبار واللاحقة
 عما لا يكون خبرا وعل على طلب الفعل بواسطة التهي فانه يدل على طلب
 المتق مطلقا او بواسطة الرخي اذ اكان متعلما بمعرفة فيه وكذا
 الحال في النذر فان طلب الاقبال لازم لغناه كل قوم طلب الاعلام بمعنى
 الاستتمام ومنهم من عرفت التهي والنذر والاستتمام من اقسام الطلب
 كالامر والتهي وقد يتسم المركب التام الى الجزع والانشاء المتساو للطلب
 والتثنية والمركب التقيدي اما من ايمين اضعف ولما الى الثاني

او وصفت او من اسم مستخدم وفعل متاخر وقع منه له او صله او لو تقدم
 الفعل او تاخر ولم يكن منه ولا صله كان المركب منها كلاما وانما قال
 لان المقيده موصوف اما لانه المشهور المستمع به في كتاب التصورات
 واما نظرا الى ان غلام زيد مثلا بمعنى غلام لزيد على الوضعية **قوله**
 ولا يحصى عنه الا تخصيص الدعوى بالقول الحازم اي الذي لا
 تعليق فيه وسواه لسيان الملاق القول الحازم على ما يتناول
 الكل والشرطي معا ولما كان الفعل المقدر في النذر وسواه علما
 انشاء لا اجبار لم يحتمل الصدق والكذب ولم يصلح لان يحاط به
 غير المنادي لان انشاء الدعاء انما يحصل اذا حاط به المنادي
 لا غيره **قوله** مباحث الكل والجزع وليس للجزع في مباحث
 ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث اراد به ان ذكر الجزع
 منها معطوفا على الكل الذي اضيف اليه المباحث غير مستحسن اذ
 ليس لمباحث في شيء من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا للتوقف بناء على
 ان مفهومه ملكه ومفهوم الكل عدم توقف تصورده على تصور ما فان
 قيل ليس قدتين في هذا الفصل ان الجزع يقال لا شر اك على معين
 وان النسبة بينهما بالعدم مطلقا وان احدهما بيان للكل والاخر
 اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزع قلنا اما بيان مفهومه فن
 فكل التصور وذلك لا يسمى بجزع لانه في الاصطلاح عبارة عن حل
 على آخر واما بيان النسبة فمعرفة للتوقف لان انضاح المفهوم بالعدم
 مرداد بمعرفة سبب بعضها الى بعض ولما قال الله الفصل الاول في
 اقسامه واحكامه فخص الاقسام والاحكام بالكل وقد يوحى في بعض
 الفصح مكذا في اقسامها واحكامها لكنه لا تعود بل عليه او تقول بحث

الباء التي في
 مباحث الكل
 الجزع

غير مقصود بالذات الا بالنظر الى الكلي فليس الجرحى مباحث مقصوده بالذات
في قسامه الا انه لا يمنع في الايصال لاني التصورات ولا في المقصد تعاقب
فذلك كان لصاحبه عن النظر في مباحث الجرحى غنى ولا شك ان المقصود
الفصل باليس مقصود بالذات مستكره جدا قوله قال الشيخ في الشفاء
انما لا شغل بالنظر في الجرحى من حيث خصوصياتها لانها غير متساوية
فلا يمكن حصرها ومنهجا وايضا احوالها لا تثبت على ونزله واحدة بل
تتغير وتقدر موزنا على وجه مطابق للواقع وانما ليس علينا بمباحث
من جهة تشييدنا كالا حكاما وسوار تمام النفس الناطقة بالتصورات
الكاملة والمقصد تعاقب البقية وذلك لان تصور الجرحى انما ترسم
في الالهات لافها فاذا سقطت الالات زال عنها الادراكات المتعلقة
بخصوصيات الجرحى او ببلغتها اي وليس علينا بها من تلك الحيثية
بلغتها الى غاية حكمه وهي السعادة الكبرى الالهة اعني اتجاها بوجدانها
في انما متصفه كمالها التي افضلها واعلاها ما ارتسم فيها من صور حقايق
الموجودات واحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كمالها الموجود كله
فان تلك السحرة في الله عن الافلاك المحصورة وفي الاله عن ذات
الواجب تعالى وعن المقول النعالي وذلك بحث عن احوال الجرحى
الحقيقية قلت ما ذكرته بحث عن الكلمات المنصورة في اشخاص معينة
الارى ان الملك الشان اما يقيس عندا بمفومات كلمة منه ببعضها
ببعض حتى صارت منصورة في واحد بالشخص مع تباين ذلك المبيد كليا
بحسب بصره ولو وضع موضع حرم اخر واقفه في وضعه ومقداره
وساير احكامه وان خالفه في ما بينه كانت المباحث المذكورة في الملك
الشان منطبقه عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه لا يتايل عدم

ثبات الاحوال وزوال الصور العلمية عن القوة العاقلة انما بجران سبغ
الجرحى الجسدية واما الجرحى عن المادة واما فعلها فلا يعرفها وقد مر
ان صورها رسم في القوة الناطقة فلما زول عنها ببقائه الالهات لا يقول
ما ذكرتم وان كان حقا الاله لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفومات
كلمة فلما تصور البحث عنها من حيث انها متصفة بشخصيات معينة ولا
كان المنطوق باجتناب العلم الكاسيب والمكتسب كما مر ولم يكن العلم بالجوهر
كاسبا ولا مكتسبا بل كان طريق حصولها الحواس الطاهرة والباطنة لم يكن
له غرض متعلق به وان فرض تباين الجرحى وثبات احوالها وكون العلم
بها مفيد او مبطل بل الذي يهمني النظر في الكلمات والمقصد الا على شيء
بمباحث التصورات احوال المفردات ومقدمة مباحث الكليات
المفهوم وسواء حصل في العقل اي ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل
بالفعل او لا وقد ران اتصال المعلومات الى المفردات انما هو في الالهات
وان مباحث ذلك الايصال متعلقة بعوارضها الدينية فذلك اعتبر في
تقسيم المفهوم ما هو منها ففعل ان منع نفس تصوره اي ان منع سوحش
انه متصور من وقوع الشك فيه بالجل على كثر احبابها هو الجرحى وان لم يمنع
فهو الكلي وانما قيد المنع بنسب التصور لمخرج بعض قسام الكلي عن هو
الجرحى اد لو قيل الجرحى سواء امتنع فيه الشك تبادر منه الاستماع بحسب
نفس الامر فندرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكلمات العوضه فوجب
يقيد المنع بالتصور وزد لفظ النفس ثانيا على انه يمكن ان يفهم من استناد
الاستماع الى التصور ان له دخلا فيه اما بالاستقلال او ما نعام او اخر
اليه فيدخل فيه مفهوم الواجب الوجود فان العقل اذا تصور ولا حظ
معه برمان التوحيد امتنع من الشك فيه ولا شبهة في توقف هذا الاستماع

المذكوران للصورة متعلنان بالماسته مداما قاله وسومني على ان
 الرسم في العقل من الاشياء ليس ما يتايل صورنا وانشاها المحال
 في الحقيقة لما يتايلها كاذب اليه حرج وليس شي اذ يلزم ان لا يكون
 للاشياء وجوده في الابد والماضي سوان النار مثلا قد قام
 بالذات صورة من منها عرض موجود في الخارج ولها منه مخصوص
 الى ماسته النار بما صارت تلك الصورة سببا لاكتشاف ماية النار
 في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذي ادلت على
 ان الثابت في الذهن ما يات الاشياء موجودة بوجوده فلي غايل
 كاذب اليه المعتقدون وح يقال في جواب ذلك السؤال الصورة المحال في
 العاقل اذا اخذت معناه عن الشخصات العارضة بسبب حصولها في
 شخصه كانت مطابقة لكثير من حيث لو وجدت في الخارج كانت عين
 الافراد واذا حصلت لافراد في الذهن كانت عينها على الوجه الذي صورناه
 واما القول بان الصورة الحيوانية عرض مبطلان تلك الصورة ماية
 الحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قايمة بذاتها ولا معنى للجوهر الا
 ذاك ولا ينافيه قايمة بشي في وجوده **قوله** ويحيى ما لا نام ان الصورة
 العقلية كله قد سبق المحققون على ان المدرك للمكليات والجنات هو
 النفس الناطقة وان نسبة الادرار الى قواها كنسبة النطق الى التكلم و
 اختلغوا في ان صور الجنات الجسمانية ترسم فيها او في آياتها فذهب
 جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية مفسدة فلو استمرت
 في الناطقة لاقت بالقساما وعلى هذا الجواب ما ذكره ثانيا وسو
 ان الصور عندنا عبارة عن حصول الصورة عند العقل كما ذكره ذلك
 المنوم ما حصل عنده لاما حصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها

95
 مرتبة فيها لانها هي المدرك للاشياء الا ان ادركها بالجنات الجسمانية بواسطة
 لا بدواها وذلك لانها في ارتسام الصورة فيها غاية ما في الباب بناء على
 البصر لم تدرك بالجنات البصر ولم ترسم فيها صورة واذا رسمت منها
 صورة واكرتة قيل وهذا هو التحقيق لاما اذا ادركنا شي بالبصر مثلا
 وراجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانها حاله كنهه اكره
 بواسطتها تدرك ذلك الشي المرى عندها من اجواب الاولات
 الكواين بني على اختلاف المذاهب **قوله** فربما سبق الوهم هذا
 مستبعد جدا لان مرجع المنع وعدم المدركين في تعريف الجنات والكل
 الى اشباع فرض الشك وعدم اشباعه كما يتحققه ولللباس في ان كان
 الفرض يحاسن اشباع المفروض كما يحاسن اشباعه وانما الصور الدينية بحالها
 في اكثر الاحكام للامور الخارجية للمخالفات ماية وعلى تقدير توافقها
 فيها كيف يتصور اختلافها في عدم الاشباع الذي هو الامكان فانه من لوازم
 المايات فالاولى الاقتصار على ما ذكرناه او لا وعلى زيادة الاضاح
 والمراد بقوله اللامكان العام هو اللاممكن بالامكان العام بقوله والاشياء
 الا ترى ان مفهوم الكاشية واللامكان العام يصدقان على اشياء كثيرة
 كالياسين مثلا فانه وان كان شيئا وممكنا عاما الا انه ليس مفهوم الشية ولا
 مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سلبها كما يصدق اللاباض على
 الانسان الايض **قوله** لانا نقول ذلك في فرض صدق الاشياء على
 اشياء فرض متمنع بالاضافة بالفرض ممكن والمفروض متمنع وهذا في
 فرض صدق الجنات الحقيقية على اشياء فرض متمنع بالوصفة والفرض منها
 متمنع كما ان المفروض كذلك اعلم ان شريك الباري والبعثا مثالان
 للكل وما بعد ما شال لا وجوده الكلي في الخارج اما واحدا او كثيرا فالمراد

بواجب الوجود سواء الذات المحصورة لا مفهوم الكلي وكذا الحال في
 الشمس والكواكب نسبتة افراد للكوكب اليسار كان الشمس التي
 لا تناسي افراد للنفس الناطقة وكل ذلك طاهر من العبارة والامكان
 العام اذا نسبت الى الوجود يشمل الواجب الممكن الخاص فقط كما اذا
 نسبت الى العدم يشمل المستحيل والممكن الخاص فقط واذا اطلق مثل الكل
 ومن لم يلاحظ هذا التفصيل كثيرا ما يقع في العلق **قوله** فليان ثابتن
 الثابتين احديهما ان المعبر في حل الكلي على فرضية حل المواطاة او حل
 الاشتقاق والثانية ان كلمة الكلي اعني بالنسبة الى امور يحل عليها الكل
 بالمواطاة لا بالاشتقاق ولا يذهب عليك ان بيان الفايده الاولى بيان
 للثابته وبالعكس فانه اذا ثبت ان المعبر في حله على فرضية حل المواطاة
 دون الاشتقاق ثبت ان كليته بالقياس الى المحل هو عليها مواطاة
 لا استعاضا وكذا اذا ثبت ان كلمة مقبلة الى ما ثبت ان المعبر في حله
 اي المحلين فذلك قال قدم هذه المسئلة في التوحيد دون النية والمراد
 بتقديرها على بيان المعنى الآخر للجنس وبيان النسب بين المفومات الثلاثة اعني
 الجنسين والكلي وقوله بلا واسطه بغير نقول بالحققة ولما كان ذو خاص
 والايض بمعنى واحد سمي حل الياس على الوجهين حل اشتقاق ومنهم
 من يسمي الاول حل تركيب والثاني حل اشتقاق والواسطه على الاول
 كله ذو وعلى الثاني الاشتقاق لاشتماله على معناه **قوله** سكذا قال الشيخ
 وفسر معنى انه ذكر في الشفاء ان حل المواطاة سواء يكون الشيء محمولا
 على الموضوع بالحققة ولم ينسرفه المحل بالحققة بما يكون محمولا بلا واسطه
 كما ذكرناه بل فسر ما يعطى موضوعه اسم وحده كالحيموان فانه يعطى
 الانسان اسمه فقال الانسان حيوان ويعطيه حده فيقال الانسان

مطلب
 الامكان

مسند
 في

هنا تمام حساس متحرك بالارادة وعلى هذا النسبة لا مجال لا اعترض ابو البركات
 وانما يحتمل اذا فسر ما ذكره الشارح سابقا كما لا يخفى على ذي مسكة وكما اشار
 الى ذلك حيث قال او لا سكذا قال الشيخ واخرا واعترض على ما قاله
 اي اعترض على مقوله لا منسرا بنفسه الذي صرح به في كتابه المذكور
 بل تسمية اخرى غلطه المعتض من باب ايهام العكس فان رابطه خارجة
 عن طرفيها انما وكل رابطه نسبه فتقسم ان كل نسبه رابطه فتكون
 خارجة عن طرفي العصه فان قلت اذا قلنا زنديش او شئ فاتي حل
 منها قلت مغناه زنديش في الحال او في الماضي وكذلك اذا قلت
 شئ زيدا ويشئ فان المحل اما يظهر بذلك التاويل قال الامام في الملخص
 محل الموصوف على الصفة كقولنا المحرك جسم سمي حل المواطاة وحل الصفة
 على الموصوف كقولنا الجسم متحرك سمي حل الاشتقاق ولا فائدة في هذا
 الاصطلاح ولذلك كان المتعارف من الاصطلاح على المعنى الاول الذي
 سبق على كلام الامام قال مرصع التفسير الثلثة السابقة الى شئ واحد عند
 التحقيق قال الكاتب في شرح الملخص المراد بالذات ما بغير عنه باسم جابده
 كالحيموان والانسان وبالصفة ما بغير عنه باسم مشتق كالابيض اما
 قول الشارح فادكان المحمول ايضا واما فلم يرد به ما صدق عليه مفهومه كما
 في جانب الموضوع بل ليس خارجا عن حقيقة الافراد فكأنه عين الافراد
 وحل المواطاة الموضوع والمحمول اي توافقا بخلاف الصفة فانها خارجة عنها
 فهي مغايرة لما **قوله** فهنا ثلث مفومات الجنسان والكلي المشهوران
 الكلي له مفهوم واحد تقابل الجنس الحقيقي تقابل العدم والملكة كاسلف
 وتقابل الجنس الاضافي تقابل الضايف ونه تحت لان كلمة الكلي المعنى
 الذي سبق يحتمل لمجرد امكان فرض صدقه على كثير من وان امتنع صدقه

عليها في نفس الامر كافي الكليات العرضية وفي الانسان ميبس الى افراد
جرحه ومن البين ان الافراد الجرحية ليست جريات اضافية للانسان
وذلك لا لا معنى بالمندرج تحت شيء ما يمكن فرض اندراج مكنه سوار
امكن ذلك الاندراج او امسح بل معنى به باستدراج بالفعل تحت عمره فيكون
ذلك الغرض صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو الكلي المضاعف للجرحي
الاضافي فلكلي ايضا معنيان احدهما الحقيقي والثاني الاضافي والاول
اعم من الثاني على عكس الجرحي ثم الكلي المذكور في تعريف الجرحي الاضافي
ان كان بالمعنى الثاني كان باطلا كانه قيل المندرج سواء الذي تحت المندرج
فهو مقدما جدا المتصانين من حيث انه مضاعف في تعريفه لاخر
وان كان بالمعنى الاول كما هو النظم فلا اشكال ولو كان مفهوم الجرحي
الاضافي جيبا لمفهوم الحقيقي لما امكن تصور مكنه مع الدنول عن الاضافي
والثاني بطر اذ يجوز ان يتصور كون المفهوم باقيا من فرض الشكر مع الفعل
عن اندراج تحت كل ولا معنى للجرحي الحقيقي سوى ذلك المتصور والا
والكلي مع كونها متصانين يتصادقان على الكلمات المتوسطة
من حتمين محتمتين واعلم الكلمات ما لا يكون كلي آخر منه وان طار
ان يكون مساويا كاشي وانمكن العام المتساوين والباقي من
كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ولذلك قيل الكلي والجرحي
الاضافي يراد فان العام والخاص الا انه اشتهر في موضوعات الفصيا
عند اجد المتساوين جريا اضافيا لا آخر فن قد يرى بعضهم تفسير المندرج
تحت كلي بالموضوع كلي ويرد به انه يقع موضوعا في قصة موجبة كلمة
لا في قصة مطلقا والا كان الاعم من شيء جرحا لا قاطل به وعلى هذا
كان كل واحد من الشيء وانمكن العام جرحا لا آخر فيكون الجرحي الاضافي

اعم من الكلي مطلقا واما تفسيره بالمندرج تحت ذاتي فلا محل بالنسبة المذكورة
بينها بالنسبة التي ذكرت من الاضافي والحقيقي فان الواجب والشخص جريان
حقيقتان وليسا مندرجين تحت ذاتي اصلا فينبغي النسبة بينهما الى بعد
من وجه ومن الجرحي الحقيقي الكلي حقيقيا كان او اضافيا بما ينه كلمة وذلك
قائمه واما النسبة بين الكلي الحقيقي والجرحي الاضافي فتقول لا شك ان الاشياء
واللامكن بالامكان العام كلان حقيقتان فان صح ان يتقضي المتساوين
متساويان وفهر الجرحي الاضافي بالموضوع لكلي كان الاضافي اعم منه مطلقا
والا فليس وجه على قياس من النسبة بين الاضافين قوله كل مفهوم اذا
الى مفهوم آخر سواء كانا كليين او جرحيين او احدهما كليا والاخر جرحيا فالتسوية
بينهما محصورة في ارجع اي لا يكون خارجة عنها بل يكون احدهما والباية
الجرحية مندرجة تحت العموم من وجه والباية الكلمة فهي داخل في المحصر
والباية الكلية بين مفهومين ان لا يتصادقا على شيء واحد املا سوار
امكن تصادقهما عليه او لا فمرجهما الى سالتين كليتين دالمتين والمساواة
بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ما يصدق عليه الآخر سواء
ذلك الصدق او لا فمرجهما الى موجبتين كليتين مطلقتين عامتين معنى
لما زمهما في الصدق انه اذا صدق احدهما على شيء في الجملة صدق الآخر عليه
كذلك معنى استلزام الاخص للاعم على هذا القياس فمرجع العموم المطلق
الى موجبة كلمة مطلقة عامة وسالبة جرحية دائمة والحاصل ان السلازم
عبارة عن عدم الامسكال من الحائنين والاستلزام عن عدمه من
حائنه اجد لعدم الاستلزام من الحائنين عبارة عن الامسكال منها فظهر
صح قوله فلا بد منها اي في العموم من وجه من صور ثالث فوجه الى موجبة
جرحية مطلقة وسالتين جرحيتين دالمتين وان فسر البيان باستراح

التصديق كان وجهه الى سالبين كليتين ضرورتين وجبت ان يكونا في سائر
 الاقسام بعدم استيعاب التصديق فيلزم ان يندرج في التساوي مفهومان لم يتساوا
 على شيء أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر وفي العموم
 المطلق مفهومان يمكن صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون العكس
 مع انها لم يتساووا على شيء وفي العموم من وجه مفهومان يمكن تصادقهما وانكسار
 كل منهما عن الآخر اما بدون التصديق او معه بدون الانكسار وكل ذلك ظاهر
 التساوي فيقال من ان سلب احد المتباينين عن الآخر ضروري ببناء ان
 العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك واذا قيل منع صدق احد
 المتباينين على الآخر اريد به الامتناع المطلق المتناول للامتناع بالضرورة
 تس على ذلك قولهم يجب صدق احد المتساويين او الاخر على ما صدق عليه
 المساوي الآخر والآخر **قوله** وفي هذا المحصر اشكال اعلم ان تقاضى الامور
 الشاملة للموجودات المادية والحارجية ترد اشكالا على هذا المحصر وعلى ان
 يقضى المتساويين متساويان وعلى ان يقضى الاخر مطلقا اخص مطلقا
 من يعضى الاخص وعلى العكس الموجبة الكلية كنفها بعكس القيص
 كما ضعف عليه اذا عرفت هذا فنقول لا شك ان التامك لا يمكن الا بالكان
 العام والاشياء مفهومان وليس بينهما شيء من هذه السبب الاربع لما ذكره
 فان قلت هذا المحصر يرد من النقي والاثبات لا واسطة بينهما بالضرورة
 فلما يتصور خروج شيء منه قطعاً فنقول هذا ان المفهومين داخلان في القسم
 الاول وليس المتباينين فيرد المنع في قسم البيان او توردها القيص بها على
 تعرف المتباينين **قوله** واعلم ان هذه السبب الاربع المذكورة كما
 تعتبر في الصدق على قرناها انما ومساو الصدق فيما بين المقدرات
 وما في حكمها ومفاهمها يستعمل على فقال صدق الحيوان على الانسان

هذا هو المقصود

مثلاً كذلك يعتبر في الوجود والتحقق ايضا والنسب المعبرة من القضايا
 من هذا السبيل دون الاول اذ لا يتصور حمل القضايا على شيء واحد استعمل
 فيها الصدق يراجه التحقق وكان سببها بطلانها في يقال هذه القضية صا
 في نفس الامر اي متحققة فيها حتى اذا قلنا كلاً صدق كل ج ب بالضرورة صدق
 كل ج ب انما كان مفاهم كلاً تحقق في نفس الامر مضمون القضية الاولى تحقق
 فيها مضمون الثانية وقد استعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر اعني مطابقة
 حكمها للواقع وينكشف لك الفرق بين مذهبين الصديقين واما نفس الامر
 فبني على الشيء والامر هو الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر
 انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده وتحققه وثبوته متعلما بغرض فار
 او اعتبار معتبر مثلاً الملائكة من طلوع الشمس ووجود النهار متحققة
 في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلاً وسواء فرضها او لم
 يفرضها قطعاً ونفس الامر اعم من الخارج مطلقاً لكل موجود في الخارج
 موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن الذين من وجه لا يمكن اعتقاد
 الكواكب كزوجة الخية فيكون موجوده في الذن لا في نفس الامر
 ومثل ذلك سمي ذنباً فرضياً وزوجية الاربعة موجوده فيها معاً
 يسمى ذنباً حقيقياً **قوله** وفيه منع تقرر المنع القوي ان يقال دعاكم موت
 كلمة هي قولكم كلاً صدق عليه يقض احد المتساويين صدق عليه يقض
 الآخر فاذا لم يصدق هذه القضية لزم صدق يقضها وسوقول ليس كل
 ما صدق عليه يقض احدهما صدق عليه يقض الآخر وسوا لا يستلزم
 صدق قول بعض صدق عليه يقض احدهما صدق عليه يقض الآخر
 لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحققة فلا تستلزم وهذا القدر
 واف بمقصوده الا انه زاد في الكشف عنه بجوار كون المساوي اشكالا

مطلقاً في نفس الامر

بجمع الموجودات المحققة والمقدرة خارجا او ذنبا فلا يصدق بيقينه
 على شئ اصلا وح يصدق ملك السالبة بعدم موضوعها دون الموجبة
 وهذا بالحقيقة اشارة الى نقض اجمال اي دليكم جاز في يقين المساو
 الشاين وقد خلف الحكم عنه اذ لا تساوي بينهما لعدم صدقهما على شئ
 البتة ولكن ان يجعل معارضة يقال ان مذن يمينان لارن متساويين
 وقد استقر عنهما التساوي فيسقط ملك الموجبة الكلية والوجه الاول من
 يقينه المدعى تحتفط لانه لا مرجع ما ينهم من التساوي عند المصنف الى
 الاجاب وسواء اذا صدق احدهما على شئ صدق الآخر عليه الا ان
 تركه كان سطح نظره دفع الاعتراض بجعل تساوي يقيني المتساويين
 راجعا الى ملك السالبة التي اذا لم تصدق صدق يقينها وسوقول بعض
 ما صدق عليه يقين احدهما وتسوي صدق عليه عين الآخر والعكس
 الى قولنا بعض ما صدق عليه عين احدهما وتسوي صدق عليه بعض
 الآخر وسوم وعلى هذا فقد اذ دفع المنع والنقض جميعا لا يقال اعتبار
 بالانعكاس مستدرك في البيان اذ يستحيل ان يصدق على يقين احد
 المتساويين عين الآخر لا ما يقول الذي ثبت عندنا سواء كل ما صدق
 عليه عين احدهما وتسوي صدق عليه عين الآخر فلا يجوز ان خلف
 عنه صدق عين الآخر ان يخلف صدق يقينه عليه ولم يثبت عندنا بعد
 ان ما صدق عليه يقين احدهما وتسوي صدق عليه عين الآخر
 الآخر حتى يكون صدق عين الآخر عليه محال بل هو المتعارف فيه محال
 العين معلوم دون حال النقيض في القضية التي هي يقين المدعى لا بد ان
 لما خط صدق عين احدهما على شئ بدون صدق عين الآخر عليه حتى
 ظهر الخلف في ملك الملاحظة اعتبار للعكس بلا خفاء **قوله** وج تلامذ

الابناء

السالبة المدولة والموجبة المحققة لوجود الموضوع اما محققة او متدرا
 فيندفع المنع وحده وفيه نظر لان موضوع القضية الحقيقية ان اخذ
 بحثه في خلقه المتساوي اي المتسمات الوجود والمتمات الانصاف
 بالاعتوان لذات الكلية منها موجبة كانت او سالبة في جميع المواد اما الموجبة
 فلان من جملة افرادها ما هو متصف بيقين المحمول واما السالبة فلان
 بعض ما هو مندرج فيها متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة الحقيقية
 موقوف على امكان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدقت
 موجبتها الكلية مع دخول المتسمات فيها لزم امكان وجودها في الخارج
 وسوم وعلى تقدير صدق الحقيقة في الجملة فمع الخلف يجوز صدق
 احد المتساويين على يقين الآخر اعني على تقدير وجود المتسمات
 غائبة ما في الباب انه يلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر على تقدير
 محال وسو تقدير وجود المتسمات او تقدير الانصاف بالاعتوان لا
 يمتنع انصافه ومن الجاز ان يسلم الخ المج ومذا المنع رد على جميع برهان
 الخلف الواقع في الحقيقات الشاملة للمتناقضات **قوله** والا اي وان
 لم يوجد موضوعا بملك الحقيقة بل يخص بامكن وجوده وانصافه فلما
 لازم من الموجبة المحققة والسالبة المدولة يجوز ان يتسع صدق العنوان
 على ممكن محقق او متقدر كمفهوم الاشياء واللا يمكن فلا يكون الموضوع
 موجودا فحين ان الاشكال وارد على التساوي سواء كان محسوسا
 او محققة او منسلا لار فلا فائدة في نوع الخارج واثبات الحقيقة **قوله**
 ولا خفاء في ان دفع المنع والنقض على الوجه الثالث واما ان صدق النقيض
 لا ينافي قواعد الفن فقد يجاب عنه بان التوهم انما هو محسوس الحاجة
 حكما في يقين التساوي من غير الامور الشاملة اذ لا احتياج لنا الى

لا بد ان يكون كل واحد من
 هذه الامور محسوسا
 في ذاته او في غيره

احوال تباينها ولا الى احوالها ايضا اذ لا ميسله في العلوم الحقيقية موضوعها
الامر الشامل فان قلت ليس بحث فيها عن الامور العامة قلت لم رد بها
الامور الشاملة للوجودات الدنيوية والحارجية معا لان الحكمه لا يوجبها
الا عن اعيان الموجودات **قوله** فلا بد ان يكون يقضا بما يتساوى
لان يقض اللازم تسلم يقض اللازم هذا ما يصح في المساوئين
الوجود لا بحسب الصدق والحكم كما يستغف عليه هذا الوجه الرابع لم يرد
لا تحدى بغيره ولا تروى **قوله** الطريق الثاني بغير الدليل معجب انما الله
على كانه واقاة دليل اخر عليه واما مع تغير الدعوى فقد سبق الدليل
على حاله وقد لا ياتي والفرق بين الوجه الاول من هذه الوجوه وبين الدليل
السابق فلا بد ان يبنى الاستدلال على تناقض القضا ومما
على التفاضل بين احد المتساوين وبقينه وتحقيق ما ذكره من النظر
الكل اذا اعتبرت مفهومها ولم تعتبره صدقه على شئ وصحت اليه كماله
الشي حصل هناك مفهوم اخر مسمى في غاية البعد عن المفهوم الاول وس
في شئ منها اعتبار صدق او لا صدق على شئ اصلا فاذا جعلتها على
ذات واحدة حصل تضيقان موجبان احديهما محضه والاخرى
معدوله متساويان صدقا لا كذا فان اعتبرته ان المفهومان في
انتهما وسميتا قضيض كان مفاه انهما متباعدان بتا بعد الاقتصار
باسم المانع منه فيما بين المفومات المعبره لما لاحظته صدقا على شئ
لا انها لا يجتمعان في ذات واحدة ولا رنعتان عنها بجوار الارتقا
عنها عند عدمها واذا اعتبرته صدقا على ذات كان يقض كل منهما هذا
الاعتبار رفع صدقه لا صدق رفعه بجوار ارتقا عما كاعرف مقوله
سب اشارة الى ان عين احد المتساوين وبقينه ليس بينهما

بالمعنى

بالمعنى الذي يوجب متاع ارتقا عما شئت ذات واحدة بل معنى غاية
الباعد فكانها شيهتان بالمناقضتين المشهورتين ولو سلم ان عينهما
يقض لبقينه حقيقة كان ذلك معنى آخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق
قوله ولما اتسع ان يكون الجرحان الحقيقيان متساويين بل هما متباعدان
تبانيا كمالا وجب ان يكون المتساويان كليين فكذا يقضا بما لان رفع
الكل على قطعا وتقر النطاة لا بد في صدق الموجبة من انصاف الذات
بالعنوان في نفس الامر اما بالفضل او بالامكان فان الانصاف يجوز ومن
صدقه بوجوب كذب الموجبات الكلية وليس لها شئ يمكن ان يصدق عليه
في نفس الامر يقض الامر الشامل فلا يصدق الا باجابه عليه ولو قدر
ان صدق الموجبة لا يستدعي امكان الانصاف بالعنوان بل كفيه ومن
صدقه مع امتناعه متعارف الحلف لان اللازم ح صدق احد المتساوين
على فرض صدق يقض الآخر عليه وليس لمخ وانما المخ ان يصدق احدهما
على صدق عليه في نفس الامر يقض الآخر وليس للمازم على ذلك التقدير
قوله الاولى ان يعيّن الشئ عليه ورفع وقدرت ان المفهوم
المفرد اذا اعتبر في نفسه لم يتصور له يقض الا بان يضم اليه معنى كله
الشي يحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه
فاذا جلا على شئ كان اثبات ذلك المفهوم له تحميلا واثبات رفعه
له عدولا واذا اعتبر صدق المفهوم على شئ كافي لكل واحد من المتساوين
بل في اطراف القضا ما انصاف يقض ذلك المفهوم هذا الاعتبار سلبه
اي سلب صدقه ورفع ما اعتبر صدقه عليه لا اثبات رفعه لذلك
الشئ فعلى هذا يقض الانسان اذا اعتبر مساواة للناطق ووقوه
في احد طرفي القضية سلبه اعني رفع صدقه لا عدوله الذي هو اثبات

الانسان ولذا غير واصح الكشف حيث قال في اطراف القضا
تقيض الباء سواء بالباء بمعنى السلب او بمعنى العدول **قوله** الثانية ان الموجبة
السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجود الموضوع بل الموجبة السالبة
المحمول مطلقا لا استدعيه وانما خص بالذكر سلب الطرفين لان الكلام
واقعه وقد يقال كذب الموجبة لا ينحصر في عدم الموضوع وصدق
تقيض المحمول عليه اذ يحور كونها لعدم صدق العنوان على افراد الموضوع
في نفس الامر مع انه لم يصدق عليها بيقض المحمول كما اذا جعل تقيض
الامر الشامل لموضوعا نحو قولك كل لاشي ممكن بالامكان العام فان
افراده اعني ما يفيض صدقه عليه موجودة وليست متضمنة في نفس الامر
بتقيض المحمول بل بعينه مع ان الحقيقة كاذبة وبجانب ان الموضوع المحكوم
عليه حقيقة في الحقيقة سواء صدق العنوان عليه في نفس الامر ولو
بالامكان فاذا لم يكن صدقه على شئ كان الموضوع معدوما واما ملك
الافراد الموجودة التي فرض صدقه عليها مع امتناعه فليس حكم الحقيقة
عليها كف ولو كان كذلك لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في
غير القضايا بالوصفة سوى تعيين ما توجه اليه الحكم بل نقول كذب
الموجبة انما هو ما يتعار المحمول عن الموضوع فقط وذلك لا يتصور
الاشي وجنن احدهما ان يعدم الموضوع فلا يثبت له المحمول ثانيا
ان يوجد متصفا بتقيض المحمول اذ لو وجد وكان متصفا به صدق
الاجاب قطعا وسمخمة في موضع تأنيده قد حقق في مباحث العدول
ان الحقيقة السالبة المحمول تساوي السالبة فلا يستدعي صدقها وجود
الموضوع كالتأنيده اذ امكن الامر كذلك معقول لاشك انه يصدق
قولنا لا واحد ما ليس بممكن بالامكان العام شئ فيصدق ايضا ما

111
وسوقه لا كل ما ليس بممكن بالامكان العام شئ فيصدق ليس شئ
واذا وقعت هناك على ذلك التحقيق انجلي لك الحال بحث لا يبق عندك
شبهة في المقال **قوله** والمدكور في الحجة الاولى من ما بين الحجتين الاخيرة من
ما في الوجه الرابع من وجوه بغير الدعوى الا ان المحب هناك في المتكلمين
بالمستلزمين على وجه يتناول المستلزمين في الصدق كما هو المدعي والتكلم
في الوجود كما في القضايا ومنها اقتصر على ان المتساويين متساويان
واذ في ان تقيض اللانتم يتلزم تقيض اللزوم فورد عليه انه ان اراد
بدلك ان كل صدق عليه يفيض اللانتم صدق عليه يفيض اللزوم فهو
اول المسئلة اذ مناه ان كل صدق عليه يفيض احد المتساويين صدق
عليه يفيض الآخر وهذا هو المدعي فكيف يتمك في اثباته وايضا يرد
عليه التيقن بتأنيض الامور الشاملة وان اراد انه كلما حقق تقيض
اللانتم حقق تقيض اللزوم فهو حق الا انه لا يجدى نفع لان كلامنا في
المتساويين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك هناك
المتحقق عليه وسواء ما ذكرناه من اجتماع تقيض الخاص بدون الآخر
العام بلزوم لصدق احد المتساويين وسو تقيض الخاص بدون الآخر
وسو يفيض العام واللزوم من وجه كالبياينة الكلية في استلزام صدق
كل من المتساويين بدون الآخر فهو ايضا كاللعموم المطلق تسلم خلا
المقدور وما ذكره في منع الحصر اشارة الى ما من ان الاشئ واللا يمكن
بالامكان العام مفهومان وليس بينهما شئ من هذه النسب **الرابع قوله**
ولا يثبت اب في ورود المنع المذكور منها وامكان دفعه ببعض ملك
الاجوبة اما وروده فان يقال لانتم انه اذ لم يصدق كل ما هو تقيض العام
تقيض الاخص صدق بعض ما هو يفيض العام عين الاخص على اللانتم

على ذلك التقدير هو الصالح الممدول الذي لا يستلزم الموجبة المحصلة كجواز
 ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذنية فلا يصدق
 بيقينه على شئ اصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها واما دفعه
 ببعض ملك الاجرة فهو ان مدعا ليس حقيقة خارجية بل حقيقة بمعنى ان
 كل لو وجد كان يفيض الاعم فهو بحيث لو وجد كان يفيض الاعم
 وح تيلانم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا نحن نحض الاعم
 بالليس من الامور الشاملة فلا بد ان يصدق بيقينه على موجود خارجي
 اذ سمي فوجد الموضوع ونهض المنع وايضا نفس الاعم والاختص
 باللائم والمردوم مطلقا سواء كان المدوم في الصدق او في الوجود
 وبقية اللازم يستلزم بيقين المدوم او يقول عين الاختص بيقين
 لنقصه فادام يصدق بيقينه على بيقين الاعم صدق عليه عنه والا
 ارتفع التيقين وايضا بيقين الاعم لا يكون الا كمالا فله افراد ايضا
 نقص الشئ سلبه لا عدوله الى آخر ما مر فاما سوا العدة في حل الشبهة
 واما ان يندكر في بيان وجودها ستة مدار ربه منها وهي الاول
 والثالث والرابع والسادس على شئ واحد وسوا اجتماع بيقين
 الخاص وعين العام في افراد العام المعايير لذلك الخاص بل لا يخالف
 بين الاول والرابع الذي استأجره من ثالث الشكل الاول الثاني العبارة
 ومدار الثاني على ان يفيض المتساويين متساويان ومدار الخامس على
 انعكاس الموجبة الكلية بعكس التيقين كنعنها على راي المتقدمين **قوله**
 اما الملازمة بينهما حينئذ مبنى الاول على ان الممكن الخاص اخص من
 الممكن العام وسواء فلو صحت تلك القاعدة لاتعم قياس ركبت مكلدا
 كل ليس ممكن عام ليس ممكن خاص وكل ليس ممكن خاص فهو اما واجب

هذا هو المقصود من قوله
 على ذلك التقدير هو الصالح
 الممدول الذي لا يستلزم
 الموجبة المحصلة كجواز
 ان يكون الاعم امرا شاملا
 لجميع الاشياء الخارجية
 والذنية فلا يصدق بيقينه
 على شئ اصلا فلا يصدق
 الموجبة لعدم موضوعها
 واما دفعه ببعض ملك الاجرة
 فهو ان مدعا ليس حقيقة
 خارجية بل حقيقة بمعنى ان
 كل لو وجد كان يفيض الاعم
 فهو بحيث لو وجد كان
 يفيض الاعم وح تيلانم
 السالبة والموجبة لوجود
 الموضوع وايضا نحن نحض
 الاعم بالليس من الامور
 الشاملة فلا بد ان يصدق
 بيقينه على موجود خارجي
 اذ سمي فوجد الموضوع
 ونهض المنع وايضا نفس
 الاعم والاختص باللائم
 والمردوم مطلقا سواء
 كان المدوم في الصدق او
 في الوجود وبقية اللازم
 يستلزم بيقين المدوم او
 يقول عين الاختص بيقين
 لنقصه فادام يصدق
 بيقينه على بيقين الاعم
 صدق عليه عنه والا ارتفع
 التيقين وايضا بيقين
 الاعم لا يكون الا كمالا
 فله افراد ايضا نقص
 الشئ سلبه لا عدوله الى
 آخر ما مر فاما سوا
 العدة في حل الشبهة واما
 ان يندكر في بيان وجودها
 ستة مدار ربه منها وهي
 الاول والثالث والرابع
 والسادس على شئ واحد
 وسوا اجتماع بيقين
 الخاص وعين العام في
 افراد العام المعايير
 لذلك الخاص بل لا يخالف
 بين الاول والرابع الذي
 استأجره من ثالث الشكل
 الاول الثاني العبارة
 ومدار الثاني على ان
 يفيض المتساويين متساويان
 ومدار الخامس على انعكاس
 الموجبة الكلية بعكس
 التيقين كنعنها على راي
 المتقدمين **قوله** اما
 الملازمة بينهما حينئذ
 مبنى الاول على ان
 الممكن الخاص اخص من
 الممكن العام وسواء
 فلو صحت تلك القاعدة
 لاتعم قياس ركبت
 مكلدا كل ليس ممكن
 عام ليس ممكن خاص
 وكل ليس ممكن خاص
 فهو اما واجب

او متمنع لا يختص بالمتنومات في الثلثة وكل واحد منها ممكن بالمكان
 العام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام وبني الثاني على ان اللامكن
 بالامكان الخاص اخص من الممكن العام وسو يحتاج الى البيان بان
 ما ليس ممكنا عاما فهو اما واجب او متمنع والممكن العام يصدق عليها
 وعلى الممكن الخاص ايضا فدار الوجين على المقدمة العامة بان ليس
 ممكنا عاما فهو اما واجب او متمنع وح نقول هذه القضية ان احدث
 موجبة سالبة الموضوع فلام صدقها لان القضية الموجبة اذ كان هو
 سالبا وممولا محصلا او معدولا لم يصدق كلمة لا ذراحم المتينات
 في موضوعها فان جعلت خارجية لزم ثبوت المتينات في الخارج
 وان جعلت حقيقة كانت كاداة لا غرضه في مباحث بعض المتساويين
 فان قلت قد ثبت الشارح الى ان ملك الموجبة الكلية تصدق خارجية
 لان المحول المحصل او المعدول يخص الموضوع بالوجود الخارجية
 وبعلم انها يصدق حقيقة ايضا اذا خصصه المحول لا يمكن وجود
 قلت في لا يتحد الوسط في التماس كاستغرفه وان اخذت موجبة معدول
 الموضوع كانت صادقة لكن الاستنتاج فان القضية اللازمة من ملك
 القاعدة سالبة الطائس كاحتملة فلا يتحد الوسط لان محول الضمري
 سالب موضوع الكبرى معدول وكذا لا يتحد الوسط اذا خصص موضوع
 الكبرى بالموجودات او بالمكانات على ما ذكرته فان محول الضمري
 لمختص بشئ منها بل يتناول المتينات ايضا فكانه قيل كل ليس ممكن عام
 ليس بممكن خاص وكل موجود او ممكن ليس بممكن خاص فهو اما واجب
 او متمنع وباقرنا انهم الجواب عن الوجه الاول من وجهي الملازمة
 واما تطبيقه على الوجه الثاني فبان نقول اذا اخذت ملك القضية موجبة

عيا

سائدة الموضوع كانت كاذبة فلا تثبت انحصار ما ليس يمكن
 في الواجب والمنتفع حتى يكون اخص من الممكن العام واذا اريد
 محدود الموضوع كانت صادقة الا ان الممكن انما هو بمعنى العدول
 ما ليس يمكن خاص وسواء من الممكن الخاص فاللازم على تقدير صحة
 موقولنا كل ما ليس يمكن عام هو ليس يمكن خاص لا قولنا كل ما ليس
 عام فهو ممكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا قيد الموضوع بالسلب
 او الممكن كان يقضيه ما ليس موجودا او ممكنا هو ليس يمكن خاص وسواء
 من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون استعارة ذلك المجموع المنفي ببقاء الوجود
 او الامكان دون سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة
 بالصورة التي اوردناها بل جارئة في كل شامل مع ما يندرج فيه من الامور
 التي هي اخص منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل ما ليس يمكن عام
 فهو ليس بان معنى قضيان صادقان في نفس الامر ما كل ما ليس بان
 فهو اما واجب او ممكن خاص او ممكن وكل واحد منها ممكن عام لزم ان صدق
 قولنا كل ما ليس يمكن عام فهو ممكن عام وانما اللا انسان اخص من الممكن
 العام لان اللا انسان يحضر في ملك الله والممكن العام يتناول بها الانسان
 الذي لا يتناول الانسان وقد يجاب عن الشبهة بان الممكن العام شامل
 للتقيضين معا فالسبب يمكن عام يكون جارعا عن التقيضين فاذا حل عليه
 سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنها ولا شك ان المنحصري
 الواجب المنتفع ما ليس جارعا عنها فالجواب للصوى سلب الممكن الخاص
 من حيث انه صادق على امور خارجة عن التقابض والموضوع في الكبري
 سلبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنها فلا اتحاد
 في الوسط حقيقة ومنهم من جاب عنها بان ما ليس يمكن خاص يتناول

الضروري الطرفين وليس مندرجا في الواجب المنتفع ولا في الممكن العام اذ لا يحقق
 بدون سلب الضرورة ثم قال فان قلت ما طرفاه ضروريان يكون ممكنا
 قطعا وكل منتفع ممكن بالامكان العام قلت لان كل منتفع بالامكان العام
 بل المنتفع الذي يكون ضروري العدم فقط ونحن نقول هذا القسم اعني
 الضروري الطرفين وان كان محتملا بحسب ما رأى لكنه في التحقيق مما لا
 يقبله العقل قسما رابعا للاقسام الثلاثة المشورة وذلك لان ما يقضي رفع
 الوجود بذاته لا يقضي الوجود بذاته لان انقضاء احد ما يتضمن المنع عن الآخر
 والمنع عن الآخر يستلزم عدم انقضائه فلو كان مقضيا لما لم يكن مقضيا لما
 سلف وانما ان كان موجودا فقط او معدوما فقط لزم حلف مقضيا لهما
 بذاتها عنها وان كان موجودا ومعدوما معا لزم اجتماع البيضين فطهران
 انحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعا وتحيل القسم الرابع بمقتضى ما
 التقات من بدية العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصرا عقليا بخمسة
 بالانحصار نظر الى مجرد مفهومه وان فرض انه محاح الى اخرج من فيه او
 استدلال كان مع ذلك حصرا مقطوعا بلارية ويتم المقصود ولا يتوقف
 على كونه بدسيا صرفا وطرا ايضا ان الممكن العام شامل للمفومات **كلما قول**
 وعلى العادتين سواء لان آخران قدر السؤال الناشئ من الامور الشاملة
 على قاعده بعض المتساوين وعلى قاعده كون يقضى الاخر اخص فارة
 باعتبار جواز هذه القاعدة اعني قولنا كل ما هو يقضى الاخر فهو يقضى
 الاخر وتارة باعتبارهما وقد يعمى على العادتين سواء لان آخران احدهما
 متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع والآخر متعلق بكل واحد منهما **قوله**
 يلين قلت يريد ان العفية اللازمة من حكم القاعدتين ليست قصية معتبرة
 اي ليست من القضايا المتعارفة فلا يكون عكس يقضى لانه من القضايا المتعارفة

وبني هذه المقالة على ان المفرد الذي اعتبر صدقه هو صدقه يقضه على جميع احدها
 رفع صدق باقية رايد وهو المعبر في عكس اليقضي والثاني رفعه مقتدا
 بنقض حقه صدقه وهو المعبر في باب النسب واجاب بان تلك القضية اللان
 مستلثة لقضية اخرى معتبرة في ذلك العكس لا يقال فكل القضية لما دخل
 في الاستدلال فلا يكون العكس المذكور لازما لاصله وجده لا ما نقول في
 واسطه في بيان الاستدلال لاجزائ المعلوم كسائر الوسايط في ليس شائنا
 المتكافؤات واما الاعراض بان الصوري الكلمة لا تتبع في الشكل الاول قد نفع
 بان موضوع الكبرى اذا اخذ بالمكان ايضا كان الاذراج كشوفا والاشاح
 محتملا وفي قوله ويقتضيها اللاصاحك ايا والاماشي بالضرورة اشارة الى
 انه اراد بالقوة في قوله والاعم منه الماشي بالقوة الامكان لا ما يقابل العقل
رعاية شرائط القضي في تناقض اطراف النسب اوجه دون تناقض اطراف
 القضايا في عكس اليقضي كما ينشأ عليه والاولى واما الثاني فاختار عن
 خروج القضية عن الاعتبار والتعارف وقد مر ان الامور الشاملة تساوي
 للقيضين معا فلا يكون يقضيها سو مندرج فيها اعم منها بل اخص مطلقا فلك
 قال يقضيها اخص قد يكون اعم من عن العام من وجه ثم البانية الجزئية
 يقضي اعم منها عموم من وجه قد يكون في ضمن البانية الكلمة كما في يقضي
 العام وعين الخاص على ما ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما في اللاجوا
 واللايضي فالتبعية بينهما هي البانية الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من
 القسمين المندرجين تحتها وكذا الحال من يقضي المبانيين فانها يقر فان
 في العيني فان لم تلتصقا اصلا كاللا انسان والناطق كان بينهما بانية كلمة
 وان لما يقابل كحيوان واللا انسان كان بينهما عموم من وجه فالتبعية بينهما
 البانية الجزئية المجردة عن الخصوصية وما توهم الشارح من الاستدراك

104
 مدفع بان البانية الجزئية اذا ثبتت بين شيئين في ضمن البانية الكلمة وحدها
 او في ضمن العموم من وجه وحده لم يكن في النسبة بينهما بل احدهما فلان من جهة
 عن خصوصية كل واحد من فردا حتى تعد تبعية بينهما وكان المعلم النسبة
 بين يقضي اعم منها عموم من وجه لا ما تعرف ما ذكره في يقضي المباني
 واعلم ان النسبة بين احد المتساويين ويقضي الآخر وين يقضي الاعم
 وعين الاخص مطلقا هي البانية الكلية وبين عين الاعم ويقضي الاخص
 كالحَيوان واللا انسان هي العموم من وجه واحد المبانيين اخص من يقضي
 الآخر مطلقا والاعم من وجه ينك عن يقضي صاحبه حيث حاصره فاما ان
 يكون اعم منه مطلقا كالحَيوان مع يقضي اللانسان او من وجه كالحَيوان
 مع يقضي الايضي وكل ذلك ظاهر بانه في تأمل قوله من المعلوم ان الحيوان
 شاملا مفهوم الحيوان وهو الجوهري القابل للابادة النامي تحت اسم الحيوان لا
 بمعنى في نفسه ومفهوم الكل وهو بالامنع تصور من فرض الشكر فيه من غير
 اشارة الى شيء مخصوص بمعنى آخر بالضرورة وليس جزاء من المعنى الاول
 لا مكان تعقله بالكنه مع الذبول عن الثاني ولا لازما من حيث هو وهو
 اتسع اتصافه بكونه جزيا حقيقيا وكذا مفهوم الجزئي بمعنى خارج عن مفهوم الحيوان
 وغير لازم له من حيث ذاته والالم بوجوده الاشخص واحد ثم ان مفهوم الحيوان
 لا يقضي في الخارج بانه كل اي مشترك حتى يكون ذاتا واحدة بالحققة في الخارج
 موجودة في كثيرين لا يسيان من انه يلزم اتصاف الامر الواحد الحقيقي بالوحدة
 متفاداة ولا يتصف ايضا في الذاتين بالكلمة المنقولة بالشكر لان المرسم
 في نفس شخصه متسع ان يكون موثقه مشتركين امور عدة نعم الطبيعة
 الحيوانية اذا حصلت في الذاتين عرض لما شاك تبعية واحدة متشابهة
 الى امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها كانه هذا البارع

سو الكلية الجارحة بطباع الاشياء في الازمان والطان قوله وقد استدل
 بنى للفعول وان قرئ مبني للفعل على فقه ضم المصم واذا كان كونه كليا
 اعني كلمة متعارفة كان مفهوم الكلي وسو الكلي المنطقي كذلك وهذه العار
 الشئ اعني الطبق والمنطقي والعقل جارية في الكلي واقسامه الخمسة والحاصل
 من ضرب الشئ في الستة ثمانية عشر **قوله** وهاجرت عليه كل المتأخرين سلم
 بظاهرة مخدورين احدهما ان يكون الاشخاص الحيوانية كليات اجساما
 طيبة وان يكون النوع من الحيوان كالانسان شلا جسا طيبا وذلك
 لان الشخص حيوان متقد بالمشغفات والنوع حيوان متقد بالمشغفات
 وما ثبت للشئ من حيث هو سو كان ثابتا مطلقا سوا كان متقد
 او مطلقا والثاني ان لا يكون امتياز بين مفومات الطبيعيات اصلا
 لان مفهوم الكلي معنى قولنا طيبة من الطباع فوجب ان ينسب الكلي الطبيعي
 شلا ما طيبة من حيث انها موصوفة للكلمة او صا لموصوفها لا ما
 من حيث هي كايضا عليه الشئ في الشئ وانما قال بصلح لان جعل للفعول
 من النسبة التي للشيء ولم نقل النسبة التي هي النسبة بناء على انه قد فرض في
 في البيان لاداه مخصوصه ولا احتصاص للجنس بها ولم رد بقوله فيكون طيبة
 الحيوانية الموجودة في الاعيان تشارك بهذا العارض طيبة الانسانية
 وطيبة رتد ان هذه الطباع موجودات متعددة في الخارج على ارادتها
 موجودة في ذاتها واجدة والفرق فيها انما هو بحسب العقل فان الشئ
 الواحد الخارجي يحصل منه بعض لبعضها الجنس ولبعثها النوعة وبعثها
 الشخصية كايه عليك بفضيلة **قوله** هذا العارض معتبر في العقل اي هو
 جزاء داخل فيه وللتطبيق اي سوقه خارج عنه فان قلت كان الحيوان
 اذا اعتبر من حيث انه يعرض له الكلية كان معنى متغيرا لطبيعة الحيوان من

مورد حقه

من حيث هي ولمفهوم الكلي ومجموع المركب منها كذلك مفهوم الكلي اذا اعتبر من
 انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى متغيرا للكلمة فالتحقيق يقتضي ان يكون
 شاك امور خمسة قلت اعتبار الموصوف من حيث انه متقد بعارضة لا فائدة
 لانه بهذا الاعتبار يسمى كليا طيبا ولا فائدة في اعتبار نفسه العارض لموصوفه
 على انه مخالف للعارض الطبيعي مع كونه متقد رجا بالقوة في يتقد الموصوف
 بتعارضه وانما ذكر الحيوان من حيث هو موصوف وان لم يكن شيا من تلك
 الكلمات لانه الاصل الموصوف بالكلمة وهو الذي يعطى بالحكمة اسمه وحده
 فيقال لرتد شلا انه حيوان وانه جسم نام حساس محرك بالارادة وكذا
 الحال في الانسان وما يقال من ان الجنس الطبيعي يعطى بالحكمة اسم وحده
 فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي والاصدق على زيد انه حيوان موصوف
 للكلية او صا لذلك العوض بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموصوفة
 للجنس قال السخ اذا عني بالجنس الطبيعي مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول
 بحري على ظاهره لكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جسا طيبا الا بالحيوان
 فقط ثم اطراة من سيقم هذا كانه اشار بذلك الى انه يستلزم ذلك
 المخدورين **قوله** واما المنطقي اي مفهوم الكلي فهو يعطى انواعه التي
 هي الكلمات الجنس اسمه وحده مقال الجنس كاي وغيره مانع من فرض
 الشكره فله وكذا غيره من الحكمة ولا يعطىها انواع موصوفة فان قيل
 محل اسم الكلي المنطقي وحده على انواع موصوفة ايضا كالانسان العوض
 وغيرهما فلما المراد بالكل منها المحل المتعارف وسوا محل على جناسات
 الموصوف ومن البين انه يعنى ان يقال كل جنس كاي ولا يصح ان يقال
 كل انسان كاي وفي الشئ ان الجنس المنطقي حكمة شيان احدهما انواعه فهو
 يعطىها اسمه وحده اذ يقال لكل واحد من الجنس العالي والسافل والمنوط

ان جنس وكل عليه حده والاخر انواع موضوعاته فقولنا يعطيا شيئا متماثا
 الانسان الذي هو نوع من الحيوان لا يحمل عليه مع الحيوانه ما عرض للحيوان
 من الجنية لا اسما ولا حدا فان صار شي من الانواع جينا فليس ذلك
 من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي تحته ومن هذا الكلام
 يتبين ان حمل الكل على الانسان ليس من حيث انه مندرج تحت الحيوان الذي
 تعرض له الكلمة من حيث انه مقيس الى ما تحته من الافراد الكل المنطوق اذ ليس
 الى انواعه المحته عرض له الكلية والجنية فيكون موبه الا اعتبارا كلفا جينا
 طبعا وفي رساله بحيث الكلمات ان اطلاق لفظ الكل على المهنوما الثلثة
 بالاشراك اللفظي والكل من منها هو الكل الطبيعي واما الكل المنطوق فهو
 الى موضوعات الطبيعي ليس بكل بل بالقياس الى موضوعاته واما الكل الطبيعي
 فهو ليس بكل اصلا لانه لا فرد له يعني لو كان له فرد لصدق عليه اسمه وحده
 فيلزم ان يكون عاما وخاصا معا وسوم وفيه منع سيجي في حصر القضايا
 قال ومن هنا ترى علما هذا الفن قسموا الجزئي الى جزئي بالتحقق وجزئي
 بالعموم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع والحيوان جنس من القضايا
 المخصوصة وتستقف على بطلان هذا العدد في ذلك **الحكمة** ثم ان
 البحث عن وجود هذه الكلمات قد تبين لك ان منها امور اربعة **فالحكمة**
 عن وجودها الخارجي خارج عن هذه الصناعة لان صاحبها انما يبحث
 عن احوال المعقولات التي هي من حيث انها مافيه في الايصال الى
 المجدلات والوجود الخارجي ليس من احوالها لان المعقولات
 التي هي من حيث وجودها في الخارج ولو فرض انه من احوالها لم يكن من
 الاحوال لان مافيه في ذلك الايصال الا ان الماخوفي يوصون **ليان**
 وجود الكل الطبيعي منها على اصطلاحها عليه اعني الطبيعة من حيث هي

ان جنس وكل عليه حده والاخر انواع موضوعاته فقولنا يعطيا شيئا متماثا

الوجود في كل الصنفين من قولنا الانسان نوع والحيوان جنس

الامر المذكور على ان كان ذلك من جهة حقيقة وجوده في الخارج فان كان كذلك

وزعمون ان الضاح بعض مسائل المنطق في نظر السليم موقوف على وجود
 الطبيعة في الخارج وذلك لان المنطق تصور طبائع الاشياء وما خدعوا فيها
 العقلية ويبحث عن احوالها على وجه يبري الى ملك الطباع وينطق عليها
 ولا شك ان ذلك انما يتضح حق انصاحه اذ عرف ان الطباع الاشياء وجودا
 في الخارج وايضا اشبه ملك العوارض المطابقة ليس بالطباع الاشياء
 فاذا علمنا مثلا الجنس مقول على كثير من متشابهين بالطباع في جوابات
 كاحيوان المقول على الانسان والفرس فلهذا ما يتضح اذ عرف ان
 الخارج حقائق متخلصة تقال بعضها على بعض فالتمثيلات توقف ايضا
 على وجود الطباع فلهذا قال في نظر السليم اي حسب البشيل مع كون **وهي**
 التسمية كما في وجود الكل الطبيعي **دون الاحتمال** اذ فيها مونة شاذة ولا
 توقف للانصاح عليها **وله** والالكان ذلك القدر اخلافا وخارجا عنها
 فانما اخذنا الحيوان جزاء جميع القيود التي لا تنافي جزاء آخر متابلا للجزء الاول
 فلو كان مع الحيوان الماحوذ على هذا الوجه قيد كان ذلك القدر اخلا
 في ملك القيود الغيرة المتساوية لانا اخذنا جميعها فخرج عنها شي من اجاد
 القيود والام لم يكن جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع
 في تماثلها **وله** فيكون الكل اي المستصفي في الخارج بالكلية موجودا **ايه**
 لان الطبيعة الحيوانية الموجودة في الخارج متضمنة فيه بالكلية اعني كونها
 بحيث اذا حصلت في العقل لم يمنع من تصور ما من فرض وقوع الشك
 فيها وعلى هذا كان الاولى استسا لفظ الطبيعي فكلام المصالح عن سدر
 سواء ما قوله وتصوره لا يمنع من الشك فيه او بقية الكل بالطبيعي قد يتنا
 كفا فيسبق ان الكلية بمعنى الاشراك الحقيقي لا بقوى الاشياء الا في الخارج
 ولان في الدرس ايضا مقول الشارح في لا تعرض للطبيعة الا في العقل نظور

فهو تعرض لما في الدرس الكلمة بمعنى الشك المفسرة بالمطابقة المذكورة
في بيان مفهوم الكلي وبمعنى النسبة المخصوصة المصنوعة للمحل على امور كثيرة كادركه
في مبادئ هذا البحث واما الكليية بمعنى الشك الحقيقية فهي متممة لمعروض
لشيء في الخارج والدرس معان فان قلت معنى الكليية على ما تبين من تعيين المفهوم
الى الكلي والجوهرى هو عدم منع تصور من دون الشك وظاهر ان هذا المعنى
اما معروض للشيء في الدرس كما ان منع تصوره عن ذلك العرض اما معروض له
سناك فكيف حكيت بان المتصف في الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت
الكلمة العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى كون الشيء بحيث اذا حصل
في العقل عرض له هذا المعنى فلا يتفصل **قوله** وح لو قلنا اي اذا اريد بالكلمة
الاشراك وقيل الكلي موجود في الخارج لم يرد به ان الموجود الخارجي هو متصور
في الخارج بالاشراك حقيقة بل كان معناه ان هناك موجودا في الخارج لو حصل
في العقل عرض له الكليية اي الاشراك حقيقة وقد عرفت ما فيه **قوله** على انه
لا يحاشون عن القول بعروض الشك اي الحقيقة في الخارج من اصحح يمكن
كلام صائب الكشف في هذا المقام لا يدل على ذلك فانه قال سكا والذى
يدل على وجود الكليية في جوهريات في الخارج ان الحيوان مثلا لا شك
في وجوده في الخارج لكونه جزءا من هذا الحيوان الخارجي وساق الدليل
الى ان قال فادن الحيوان بلا شرط شيء موجود في الخارج وهو بحيث لا يمنع
نفس تصوره من الشك فقد وجد في الخارج ما لا يكون من تصوره مانعا
الشك فقد وجد الكليية في الخارج وهذا يعني ما ذكر في الشرح لتوجيه عبارة الكلي
بل منه في صاحب الجنس مناهة الشخص لعروض الشك كما منها المصير على
جوهر انصاف الموجود الخارجي بالاشراك الحقيقي كما سيكشف لك الحال
سناك **قوله** فهو ممنوع وذلك لانه اما لكون جزءه في الخارج ان لو كان موجودا

فيه كما هو المدعى على قول هو اول المسئلة المتنازع فيها لان كونه جزءا في الخارج
في قوة كونه موجودا فيه فان قيل السقف الصفا العينية مد فوع بان هذا
الحيوان عين هو المشار اليه بخلاف هذا الا على انه اعرار من تلك الهوية
اجس بان ذلك العرق بطل كلاما صادقا ان عليه ولو سلم انصفا على المنع
وتحقيق ما ذكره في منع لزوم التساوي اذا قيل الحيوان الذي هو جزء من الحيوان
المقتدا اما الحيوان مع قد او الحيوان من حيث هو فاما ان راد به ان ذلك
القيود داخل في الجزء او خارج عنه او اعم من ذلك فعلى الاول كان المحصر
ممنوعا اذا يجوز ان يكون الحيوان الجزء الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون
الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثاني والثالث بخلاف ان الجزء هو الحيوان
مع قيد خارج عنه وسويفه ذلك القيد المعبر في هذا الحيوان المقيّد
يكون سناك الا قيد واحد منضم الى الحيوان يتكرر التردد فيه بلا فائدة و
اعترض على قوله لم يرد ان يكون كل واحد من الجزئيات عين لاخر في الخارج
بان الطبيعة الحيوانية شاملة من حيث هي قابلة للانقسام والوحدة والكثرة
فلم وجد في الخارج متصفة بالوحدة وكانت عين لا افراد ولزم ذلك
الحج اما اذا وجدت فيه شكثرة تبكثرة الفاعل لكونها قابلة للتكثرة فلا ادكفر
ح كل واحد من ذلك المتكثرة عين واحد من الجزئيات واجبات كثر ما عن
ان يعظم الهاشي اصلا غير معتقولا قطعا واذا اشمل كل واحد من تلك
الامور المتكثرة على امر زائد لم يكن الطبيعة عين الجزئيات بل هو ما والمفروض
حلاقة واستماع حمل الجزء المعابر في الوجود الخارجي على كونه جزءا في الموجودات
الخارجية المتعارفة اذا اجتمعت لم يكن ان يقال ان هذا المجموع هو اجزاء
ولا بالعكس ان فرض فيها اي ارتباطا لم يكن بل لابد في صحة الحمل من الاتحاد
في الوجود الخارجي مع التقاير في المفهوم والوجود الدسني ومنهم من منع

ذلك متبادرا واكتفى في صحة بالاتحاد في الذات التي ركب من اجتماع
 الاجزاء المتعارفة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية مثلا خارجة
 عن افراد ثابته الاستحالة لاستلزامه جواز ان يعقل كنه تلك الافراد مع
 عن الطبيعة بالكلية **قوله** والالزام وجود الامر الواحد بالشخص في امكانه
 هذا ينبغي على ان كل موجود خارجي فهو في حد ذاته متميز عن غيره بحيث اذا
 لاحظ العقل خصوصيته المتعارفة لم يكن له ان ينعوض اشرا كما فلو وجد
 الطبيعة في الخارج كانت كذلك مع انها مشتركة بين افراد تمكن في ما كان
 مختلفا ومتصفة بصفات متفاداة يلزم الحلف المذكور وقام الشيء الواحد
 بكل واحد من محليين مختلفين مع سواء كان ذلك الحال عرضا او لا واد اقام
 الوجود الواحد بالمجموع من حيث سولزم شيان احدهما وجود الكل في
 وجود اجزائه وسومح والى ان لا يكون الطبيعة موجودة في الخارج
 وهو خلاف المقدور واعلم ان كل واحد في الخارج فله كذا ذكرنا خصوصية
 متميزة متينة اذا انفردت معت عن وعن الاشراك في الجمل على كثر من
 فلا وجود في الخارج الا لا شيا خاص فليس في الخارج موجود مشترك من كثر من
 ولا موجود اذا تصور سوف في نفسه لم يمنع تصور من الشراك في او عرض له
 سناك الكلمة بمعنى المطابقة والنسبة المصححة للجمل على امور متعددة نعم في الخارج
 موجود اذا تصور وحدونه متخففة عرض له سناك الكلمة لا بمعنى
 الاشراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجي مضاف شي من معاني
 الكلمة لاني الخارج ولا في الدمن قد بر وكن من اوكل على بصيرة **قوله**
 وكما اشرا الى معصيل ذلك في رسالة تحقيق الكلمات فانه قال فيها
 يحصل في العقل او لا صورة سحمة مطابقة لموتة الشخص في وجودها
 لا تطبق على موتة اخرى لم يحصل صورة اخرى منطبقه على موتة الشخص

وبني نوعها وهي الصورة النوعية ثم اخرى تطبق عليها وعلى ابناء جنسها وهي
 الصورة الجنية القوم وسكذا الى الجنس العالي ثم اذا رجع العقل من الجنس
 العالي وفطن الصورة الجنية المتوسطة وجد ما مشبه على صورة الجنس
 العالي وصورة فصيلة وكذا يفصل الصورة الجنية القوم الى الجنية
 المتوسطة وصورة اخرى فصيلة ويفصل الصورة النوعية الى الصورة
 الجنية القوم وصورة فصيلة ويفصل الصورة النوعية الشخصة الى الصورة
 النوعية وصورة الشخص التي بها استاز ملك الموتية عنده عن اير الموت
 وشمل ذلك ما اذا راينا زيدا حصل لباروتية وجده صورة لا تطبق الا
 عليه واذا راينا يميعة عروا وكبرا وخالدا حصل صورة الانسان واذا
 راينا معهم بعض افراد الفرس حصل صورة الحيوان واذا راينا مع ذلك
 بعض افراد الباق حصل صورة الجسم وسكذا الى الجواهر واذا رجعت
 تحلل الصور افا ذلك صوراً فصيلة فان قيل لا شك في ان هذه الصورة
 مختلفة الماينة فلو كانت مطابقة للشخص الخارج لزم مطابقة امور
 مختلفة لامر واحد بسيط وسومح اجسبان هذا الاشكال انما شاع
 فاسك الصور الدمينه على الصور المنقوشة على الجدار والتي لا يشبه
 المرأة وسوبط بلا شبهة فان قلت كما يحصل من الشخص صوراً انه كذلك
 حصل صوراً عرضية فكيف يفرق بينهما قلت من حيث ان العوينات
 ماخوذة من الاعراض المكشمة بالذات وان الذاتات ماخوذة
 من الذات وحدها انتهى كلامه وما يتعلق بهذا المقام وينبغي ان يصر
 في هذه المباحث ان يقول لا شك ان مفهوم الجواهر والجسم والحيوان
 والانسان والاشي والفا حرك الكاتب محل على زيد مثلاً وان
 بنية هذه المفهومات اليه ليست على السوية بل بعضها غير خارج عن ذاته

كالاربع الاول وبعضها خارج عنه كاللثة الاخيرة فاذا انقلبتا المقول
الاول حصل في ذننا صور مختلفة فاما ان يكون في ذلك صور منها
ارطابته اولا وعلى الاول اما ان يكون جميع تلك الامور موجودا وجود
واحد او بوجودات متعددة فهنا احتمالات ثلثة الاول ان يكون
لكل الصور كلها مطابقة لار واحد وسوئدب المحتمتين ولا اسكال عليه
الاما من ان الصور المختلفة الماسة كف مطابق بسيط لفظا لا كرسب
فيه اصلا الثاني ان يكون لكل صورة منها ارطابته ويكون الكل موجودا
بوجود واحد وسوئدب جماعة وبلنه وجود الكل بدون وجود الخ
كاسلف الثالث ان يكون كل واحد من تلك الامور موجودا بوجود
على حده وسوئدب طائفة اخرى والاشكال على ما من اشباع الجمل هذا
سوضبط الكلام بالاخذ عليه في تصور المرام والسكان على التوفيق
والسؤال ان وجود الكل العقلي ايضا فرع وجود الاضافا فيقول
عن الكاسي والحل على الاختلاف في الوجود الذي ذكر في شرح القسطار
واما الدليل الاخر فمثل ان يقال لو وجد الكل العقلي في ضمن وجود خارجي
لوجب ان يكون شي واحد عاما وخاصا كما **ترد** في تقسيم للكل الطبيعي ذلك
لانه تقسيم متفرع على الوجود الخارجي والذي ثبت وجوده في الخارج هو
الطبيعي دون الآخرون ولا فائدة حكمته تتعلق بالكل الطبيعي اذ كان
معدوما في الخارج كالعقلاء لان الحكمة انما تبحث عن احوال اعيان الموجودات
واذا كان موجودا فيه ولا شك في كونه موجودا في العقل ايضا فهذا
الوجود العقلي اما ان يكون سببا بوجه ما للوجود العيني او يكون الامر
بالعكس فلهذا اعتبارات ثلثة وقسم الكل قبل الكثرة بالصورة
المعقولة في المبدأ **المفاد** ويسمى علما فاعلمنا قال الشيخ لما كان سببه

جميع الامور الموجودة الى الله سبحانه وتعالى والى الملائكة بسببه الموضوعات
التي عند ما الى النفس الصائفة كان علم الله والملائكة بما موجودا قبل
الكثرة وقسم الكل مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الحركات
ولم يرد به ما يتبادر بعبارة وسوانها جز لها في الخارج بل راد انها جز لها
في العقل متحد الوجود معها في الخارج ولهذا امكن حملها عليها كما عرفت
وقسم ما بعد الكثرة بالصورة المتفرعة وسوئدب يسمى علما فاعلمنا **في**
فاما ان يكون تام ماسة الشيء المنسوب اليه لفظ المايته ما حوده من
ما هي والمراد بها ما تقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في
الاعيان اولا وحقيقة الشيء بابه الشيء سوئدب قد يخص الموجودات
العينية وانما وجب ان يكون القسم الاول مقولا في جواب ما سؤلاه سوال
عن تمام المايته ثم القسم الاول من المقول في ذلك الجواب هو المايته
الحقيقة والثاني المايته المشتركة بين مختلفات المتباين والثالث المايته المشتركة
بين مختلفات الحقيقة وانما ند لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على اهم
في هذا المقام يسمون اللفظ الكلّي حتى قال الشيخ في الشفاء فضل في
قسم اللفظ المعهود الكلّي الى اقسام الحية ومن المعلوم عندك انه
يجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك القسم والفضل القريب مع العقل
البعيد مطلقا ومع القرب ان جود تعدده والبعيد مع البعيد اذا
تقاربا في الرتبة والجس البعيد يمكن تركيبه مع الفضل القريب والذي
سوف في رتبة او دونها لا مع ما فوقها والجس القريب يمكن تركيبه مع الفضل
البعيد لخلو فقه واذا ركب مع القريب فهو الجسد العام المذكور في الاقسام
وعدم التمايز من الاقسام ان لا يكون متباينة وتداخلها تصادق تمايزا
وتقسيم الكل ما يتناس الى شي واحد يستلزم التداخل لان ما يكون جزا لما

ذلك الشيء يستحيل ان يكون تاما مع انه اخذ الجنس مارة نفس المايه و
 اخرى جزيا واد كان الشيء المنسوب اليه بياناً للكل لم يكن الكلي بالنسبة اليه
 شيئا من تلك الاقسام الثلاثة فلما يكون قسمها عامه وكل واحد من اجزاها
 والمخرج اذ يقس الى حصته كان تاما ما يستعمل كل واحد منهما مايه من
 المايات الى مفهوم من المفومات فينقسم الكل الى قسمين في قسم واحد هو تام
 المايات واقسام الكل على مقتضى ما ذكره المصنف من التقسيمات لانه قسم
 تام المايات الى الجنس والنوع والحد وقسم جزيا الى الجنس والفضل
 وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكررا كان قسمها
 واحداً بقى الاقسام ستة واعلم ان مورد القسم هو الكل المفرد كما مرحت
 العبارة المستولة انما من الشعار فلما سدرج فيه الحد التام لانه مركب قطعا
بحال يحمل الاقسام المذكورة في القسم الاول اقساما للمقول في جواب
ما سؤل الاقسام وذلك بان يقدر الكلام مكذبا والاول هو المقول في جواب
 ما سؤل والمقول في جواب ما سؤل ما يجب الخصوصية المحضة الى كل واحد
 من المقول وذلك المقسم عموم من وجه لم يلزم ان يكون اقسامه اقساما له
 فان دفع السؤال الاول وانما لا يقال اعتبار الافراد فيا في شاكلهم الجنس
 المتوسط بالجنس انما لا يقال هو من قيل المسألة في الاشياء ثم ان يسمي
 الكل المفرد ليس بالنسبة الى اي شيء كان بل الى ما يحمل هو عليه من جنسية كما سؤل
 الطاف يحمل السؤال الثالث بالمره وليس ايضا يسميه بالنسبة الى جزئ واحد
 حيث يمين او مطلق ولا الى جزئيات متعده الحقيقة حتى يلزم ان لا
 يعتبر الجنس والفضل والخاصة والعرض العام الا بالنسبة الى المايه
 النوعية فلا بد من القسم الاجناس والفصول العالمة والمتوسطة و
 قد امها واعراضها مقيته الى المايات التي هي اجناس متوسطه او سائله

ولا بالنسبة الى مجموع جزئيات متعده كفا كانت لانه يطل المحصر اذ
 منها اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكل تلك الاقسام الثلاثة ثانيا او ثلثا
 ولا الى مجموع جزئيات متعده كفا كانت لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الاختصار
 ان لا سدرج الحقيقة النوعية في تمام المايات بل يسميه بالنسبة الى جزئ واحد
 اضافي سواء كان حقيقيا او لا وليس ذلك الجزئ مقبلا من حيث انه
 معين حتى يرد ان الاقسام متباينة وقد اعتبر تضادها حيث ذكر الجنس
 في تمام المايه وجزئها معا بل هو مقبلة على الإطلاق وعلى هذا يتجه السؤال
 بعدم التام لجواز ان يكون الكل تاما مايه جزئى وجزئا مايه جزئى آخر
 وخارجا عن مايه جزئى ثالث فبما بان القسم اما حقيقة بان يفهم الى
 مفهوم كلي فتود متساوية فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارها بان يفهم الى
 قيود متعارفة لانتا فيه فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار
 وان كانت متعادلة وهذا القدر من الامتياز كاف لنا في معرفة احوالها
 وما نحن فيه من هذا القبيل لا يرى انهم صرحوا باجتماع الحق في مفهوم واحد
 متبعا الى امور متعده كالحساس فانه فضل للحيوان وجنس للسمك و
 الصيغ ونوع لمخضقه اعني هذا الحساس وذاك الحساس وخاصة للجسم وعرض
 عام للمضاحك بهذا الجواب يدفع السؤال الثاني فان قيل اذ السبب
 الحيوان مثلا الى جزئى فاعتبار كونه تاما مايه الشركة متغير لا اعتبار كونه
 جزءا مايه المختصة فتمام المايه ينقسم الى معين كان الجوا والمخرج كذلك
 فاقسام الكل ستة لاجته فلما الجنس يعتبر مارة من حيث انه تام المايه
 المشتركة بين جزئى وجزئى آخر محال في الحقيقة ويعتبر اخرى من حيث انه
 جزءا هو تام المشترك بين مايه ذلك الجزئى ومايه اخرى كالفها وهذا ان
 الاعتباران مالهما واحد لان معنى كونه تاما المايه المشتركة بين متماثلين

في الحقيقة سو معنى كونه جزا سو تمام المشترك بينهما ولا فرق البان كونه عام
المائيه مذكور صريحا وكونه جزا مذكور ضمنا في احد الاعتبارين والآخر
في الاعتبار الآخر وهذا التحقيق يندفع ما يقال من ان عام المائيه لا ينحصر في
النوع واما السؤال الرابع فموضع ما لا لا يندرج تمام المائيه تمام مائيه ما
ولا عام المائيه النوعية بل اعم المائيه سو تمام مائيه الجزئية الذي نسب اليه
الكل كاجزاءه ولعل ان يقول اذا نسب الناطق الى المائيه كان خاصا
وليس المائيه جزئيا ولا مائيه لا سو جزئية من جزئية الله الا ان يقال
الجزئية الاضافية ما وقع موضوعا لما يحمل عليه كليا او جزئيا فيجمل المائيه
جزئيا للمخصص او يقال حصص المائيه جزئيات للناطق وكلاما بطريق
في تقسيم الكل ان ينسب الى مائيه نابعة اما عينها او داخل فيها وخارج
عنها ولا يراد بها اي مائيه كانت بل ما يحمل ذلك الكل عليها ولا يعتبر تعدد
مجموعه ولا عينها متعده بل يكون المنسوب اليه مائيه ما من المائيات
التي يحمل هو عليها وما قيل من انه يلزم احضار الكل في قسم واحد سو
عام المائيه ان اراد به انه يصدق على كل مائيه ان عام المائيه باعتبار
استلزام واقع المائيات من ان الكلمات المنسبة اليه حصصها الموجودة
في اعدادها انواع حقيقه وان اراد به انه لا موضع له بوجه ما اعتبار آخر
اصلا فنوع واما يلزم ذلك اذا اكفى بطلق المائيه حتى كانه قتل الكل اما ان
يكون عام مائيه من المائيات واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما جزا
او خارجا فندرج الكل في القسم الاول ويستحيل وجود القسم الثاني واما
اذا اعتبر مائيه واحده من المائيات على سبيل البديل فلما يجوز ان يخلط
الحال بالقياس الى مائيه اخرى وايضا الكل تباين كلمات متعددة مجاز

ان يكون بعضها عام ملك المائيه والبعض الآخر جزا منها وخارجا عنها
فظهر ان اختلاف الحال عاين بحسب اختلاف كل واحد من الحائذين
الكل واما نسب اليه فيقسمه الى القسمين الى قولنا الكل اي كل مائيه اما ان يعتبر
كونه عام مائيه من المائيات التي يحمل هو عليها او يعتبر كونه جزا المائيه
من ملك المائيات او يعتبر كونه خارجا عن مائيه منها واذا تحققت ما
تدبرناه انكشف لك انه لما ارد بالشي المنسوب اليه الجزئية اندفع السؤال
الثالث والرابع وعلم ايضا ان المحل ليس اخلا في هذه التسمية بل المحل
ليس من جزئياته على انه قد علم فوجه عنها بقدر افراد كاهر ولما جعل المحل من
اقسام المقول دون الكل اندفع الاول والخامس واما السؤال الثاني فيدفع ما
لم يرد بالجزئية واحد معين فيرد التداخل بل اني جري كان من جزئياته الا انه
بقي السؤال بعدم التعانق ما ورده على سبيل الرد بقوله لا يقال وقال في
الشق الاخير عاد السؤال بعدم التعانق واجاب عنه بالترامه ولذلك قال او لا
ويمكن ان يدفع الاسود تحت قوله واما السؤال الاخير فحوايه ان المقول
اني السؤال بما هو اما يكون عن نفس المائيه لا عما يوجب تصور تصور
فاحواب المطابق ان ذكر المائيه نفسها لا ما يوجب تصور ما فاذ قيل
شكلا ما رند بجواب الانسان لان السائل قد تصور مائيه بهه يسأل عن
عن خصوصيتها ولا يحسن ان نذكر حده بل يقال حيوان ناطق اذ قد يحصل
مستغنى عنه واذا قيل الانسان فان لم يعلم السائل خصوصيته مفهومه
بحاب برادف ان وجد والا فبكر بعينه كنه من مباحث اللغة وان علمها
بحاب بالحد الذي سولش مفهومه او تصور حقيقته لا بالبرادف وذلك
لان الخصوصية المستفادة من معرفة اللغة معلومه فلما يحصل مطلوبه برادف
اخرى لما يريد في معرفة تلك الخصوصية لما ان ذكر الحد في الحواب باعتبار

من مائة المحدود التي طلب مزيد معرفته خصوصيتها لا باعتبار كونه مقايير
لها وموجبا لتصورها فهو مقول في الجواب لان حيث انه جرد من
حشا انه عين المحدود حقيقة يمكن ان يدفع الساقض من كلامي المع
اذ لم يحوز التعهد بالمفردات بان يقال المراد دخول الحد في مائة المحدود
ان يكون كل واحد من اجزاء الحد اخلا في مائة ولذلك قال الداخل
شاك بالمخرج والركب فيها وحكم ان المعرفة الداخل قد يكون مساويا للحد
المعروف في المفهوم وعلى هذا التأويل فكون الحد اخلا لا ينافي كونه تمام
مائة المحدود ولا كونه مساويا لما في المفهوم كما تقوم وسيكر عليك هذا
المعنى وما يرد عليه في باب التعريفات **قوله** فيفقد المحدود الذي هو مائة
الشيء الى نفسه لان مائة الشخص المنسوب اليها عين مائة النسوة وان
نسبت المائة الى الجملة المركبة من المائة والشخص لم يكن المائة عين لكل
الجملة بل في اجتماعها يلزم ان لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي الشخص
الا ما يكون الامور العرصة المختصة بالقياس اليه فلا يكون الحيوان و
الناطق والانسان وما يجري مجراهما ذاتا لشخص شخص فقط بل شاركا
في الذاتية العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك لظ
اتفاقا فلا يصح إطلاق الذات على معنى يودي اليه ولا شك ان المائة حيث
هي من مائة بالاعتبار للمائة من حيث انها مقترنة بالشخص الماخوذ
معا على وجه التقييد دون التركب وهذا القدر من التباين كاف
لتصح النسبة على قانون اللغة الا ان الشك لم يلبث ان يبيّن ان المائة
من استأب شيء الى آخرها بما بالذات **قوله** لا يصح تسمية الدال على
المائة بالذات الا اعم قد عرفت ان الدال على المائة يعني المقول في جواز
ما هو اقسام بله في الدال على المائة المختصة والدال على المائة المشتركة

من المحتملات والدال على المائة المشتركة بين المتعاقبات والقسمة الاولى
وهو المحدود بالقياس الى المحدود وخارج عن اقسام الكل الذي يحصره
فلم يتق الا الاخيران وما الجنس النوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما
الجنس فهو ذاتي بالمعنيين واعم ما يقال عليه من انواعه واما النوع فهو
ذاتي باحد المعنيين واعم بالنسبة الى ما يقال عليه من الاشخاص فيقوم الظاهر
من المطلقين ان الدال على مائة هو الذات الا اعم وسواء اصابها
في العكس حيث شمل بعضهم كل دال على المائة لكنهم اخطوا في الطرد حيث
دخل فيه باليسر دالا على المائة اصلا كفضل الجنس شل الحساس فانه
ذاتي اعم لكل واحد من تفسير الذات وليس تصور كونه دالا على المائة
المختصة كالانسان مثلا لان المقول في جواب السؤال عن مائة يكون
اما عينها او متحد معها في الحقيقة كما وقعت عليه ولا على المائة المشتركة
والا كان جنسا وكذا فضل النوع كالتألق ذاتي بالمعنيين اعم من
الاشخاص وليس الا على شيء من المائتين ولما كان الاختلاف
في ان الدال على المائة سل هو الذات الا اعم او لا متعلقا بالذات وشار
الى انه ليس متعلقا على الاختلاف في غيره بل هو اختلاف آخر مستقل
فان قل فضل الجنس بدل على المائة المشتركة وفضل النوع على المائة
المختصة وليس يلزم من ذلك كون الاول جنسا والثاني نوعا لان التما
بالالزام لا بالمطابقة احب ان الدلالة الالزامية لا تكفي في كون اللفظ
دالا على المائة بل لا بد من ان يكون دلالة عليها بالمطابقة كما لا يقال
من اجوابه بالاصطلاح فلعلى المحض لا ساعد عليه لاما يقول الحق علينا
ان نراعي ما عليه ارباب الصناعة ثم انما نخدم جعلون الحساس وما جرى
مجراه من الامور المشتركة بين محملات الحقيقة فصولا للجاس لادوال

مرون

على المايات المشتركة بينها كالحيون واما له وكذلك الحال في الناطق
ونظيره من اجزاء المايات النوعية فانهم يجعلونها مقسومة الى اقسام
عليها كالانواع الحقيقية وما ذكره من ان الفصل مطلقا لا دلالة على
الماية اصلا لكونه اعم منها بحيث المفهوم قطعاً مبنى على سلف من ان
الدلالة منفردة بكلا وتبين ولذلك يشترط في الالزام الدوام العقلي واما
اذا فسرت بان واذا فاما شبهة في ان للفصل دلالة اتممة على الماية
المشركة او المختصة **قوله** وايضا اي لودل الفصل على الماية بحيث
يكون مقولا في جواب السؤال عنها مع انه ليس عنها لوجبه ان يسلم
تصوره تصور بان بخصوصها وكنها والام يصح ان تقع جوابا عنها و
ح يلزم ان يكون التعريف بالفصل وحده كالحتم من تعريف الحيوان
والناطق في تعريف الانسان حدانا مالا لانه المقول في الحيوان المستلزم
لتصوره لكنه دون ما يراى التعريفات مع ان تقوم من جوابا به ان يصح
التعريف به وحده كان حدانا قصا **قوله** لانهم لم يفتنوا الى الفرق
بين نفس الجواب الذي هو الماية وبين الواقع والداخل فيه الذي
هو جزء الماية وبيان ذلك انه اذا قيل عن الماية المشتركة كافي قولك
مالا انسان والفرس كان الجواب بالجنس الذي هو الوجود عليها كالحيون
وكون فصل الجنس ح داخلا في الجواب لانه دل عليه بالتضمن مقولا
لافسر والدال على الماية بالذات اعم لم يفرقوا بين نفس الجواب الذي
هو تمام الماية المشتركة ومن الداخل فيه الذي هو جزءها بل جعلوا الجز
كالكل في كونه مقولا في الجواب وبالا على الماية واداسيل
عن الماية المختصة كافي قولك مالا انسان كان الجواب ما يدل على
تمامها كالحيون الناطق وكون فصلها ح واقعا ومقولا في طريق

ما سولانه دل عليه بالمطابقة فمن فسر الدال بذلك التفسير جعل الجز الواقع
في الطريق كالنوع في كونه دالا على الماية المختصة ومقولا في الجواب
عنها فالجنس يكون مارة دالا على الماية المشتركة ومقولا في الجواب
واخرى واقعا في طريق ما سولانه جزا من الدال على الماية فهو عام الماية
المشركة وجز من الماية المختصة ومفهوم كونه جنسا متغيرا لكونه جزا
وان كان موضوعا ذامدا واحدة والفصل مطلقا لا يتعلق في جواب سولان
دلالة على الماية التام وكذا الصنف لا يقال فيه لان دلالة عليها تقضي وفصل
الجنس لا يصلح لان يقال في طريق ما سولانه كان سوا الا عن الماية المشتركة
او المختصة بل يكون ابداعا خلا في الجواب الا اذا اقيم حد الجنس مقاه على قبح
وفصل النوع قد يكون واقعا في الطريق كافي جواب مالا انسان كالحيون ان
الناطق على مروه قد يكون داخلا في الجواب كافي جواب مالا انسان قد
انصح ان الدال العام قد يكون دالا ومقولا في جواب ما سولانه وقد يكون واقعا
في طريقه وقد يكون داخلا في جوابه ففرغ الدال لم يبق للفرق بين الدال
وبين الواقع والداخل فيه **قوله** جزء الماية منحصرا في الجنس والفصل الى المطلق
اراد جزء الماية الجزء المعزى المحمول عليها لان الكلام فيه اراد باطلاقتها ولما
للقرب والسيد منها كما يصرح به ومعنى كون الجزء المختص من الماية في الجملة
انه يميز ما عايشا ركها في جنس من الاجناس وفي الوجود فانه اللازم من
الدليل لكونه مميذا عن المشاركات اجنت كاسي **قوله** والاخير ان طلمان
اما لكونه احص مطلقا ومن وجه فلان العام كذلك يجوز وجوده بدون
الاحص فيمكن حينه وجود الكلي اعني تمام المشترك بدون جزه وسوم واما
كونه بيانيا فلان الجزء المحمول على الماية يستحيل ان سائر الاجزاء المحمول
عليها وانما يلزم من الدليل ان يترتب تمام المشاركات اذ لم ثبت كون

بعضها اجزاء لبعضها ويصح على فرض الكلام في المايه المعقوله انما لا يمكن ان
 من المايهات معقوله بالكنه والدليل المذكور على حصر الحيز في الجنس والعقل
 لا يتم بالنسبة الى القسمين منها لان بعض تمام المشرك فصل بعيد لا قرب
 تام المشرك اذا لم يكن تاما بالنسبة الى جميع مشاركات المايه فيه كان
 جنبا بعيدا لا قريبا واذا فرض ان تمام المشرك عرضي للنوع الآخر المخالف
 للمايه في المحققه او جزؤه غير محمول عليه لم يكن مقولا عليها في جواب ما سؤ
 بحسب الشرع المحققه فلا يكون جنبا ولا جعل الثالث اعني كون تمام المشرك
 جزءا للمايه ونفس المايه النوع الآخر قرب من الرابع بل النطانه لا مخالفه
 الا في العبارة فان كل حيز من اجزاء المايه نوع مخالف لما في الحقيقة
 وموتام المشرك فيها مع كونه جزءا للمايه ونفس ذلك النوع المخالف لما
 وعلى هذا الاحتمالين ايضا لا يكون تمام المشرك جنبا اذ لا بد لبعض
 ان يكون مقولا على نوعين متحصلين منه بفصلين متباينين وقول
 او يقال في حصر السقاي ولا تعال ايضا وهذا السؤال دابر من تمام المشرك
 وبعضه بخلاف السؤال الاول فانه مختص بتمام المشرك **قوله** سلناه
 اي سلنا ان النوع الذي باراد تمام المشرك مبين للمايه لكن ليس يلزم
 منه ان يكون مبينا لتمام المشرك ايضا حتى ثبت ان سناك تمام مشرك
 آخر لم يجوز ان لا يكون متباينا له ويكون تمام المشرك من هذا النوع
 والمايه موتام المشرك المعروض او لا فان قلت فلا يكون بعضه
 اعلم منه والمقدر خلافه قلت كفى كونه اعلم منه ان يتناول فردا واحدا
 تمام المشرك الذي ليس فردا لنفسه والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه
 قوله لا نقول جوابا عن السؤالين والمراد بالذاتي الجزء المحمول ولما
 اعتبر المايه في النوع الذي باراد المايه اندفع الاحتمال الثالث والرابع

لان ما كان ذاتا للمايه لا يمكن ان يكون نفس الانواع البايه لما والا
 لزم حل ما بين المايه عليها ولو فرض انه جزء للانواع البايه غير محمول
 عليها لم يكن جزءا لجميعها بل لبعضها وذلك لوجود البسيط نعم يجوز ان
 يكون عارضا لجميعها وعلى التقديرين يكون ذلك الذاتي مميزا للمايه
 بميزا ذاتيا في الجملة فتكون فصلا لما وقد بحث لانه ان اريد ان مجرد ذلك
 الذاتي يميز المايه فنوع لانه اذا كان بائنا لجميع ما يباينها من المايهات
 ولو بالعرض لم يتصور تميزه اياها عن شئ منها وان اريد ان من حيث هو
 ذاتي اي جزء محمول يميزها عن جميعها وبعضها ورد ان هذه الحجة خارجة
 عن المايه فالذاتي الماخوذ معها لم يكن ذاتا لمباين خارج عنها فلا يكون
 فصلا ولما اعتبر في النوع الذي سوباراد تمام المشرك كونه مبينا لا اندمع
 ما ذكر في السؤال الثاني ويرد على قوله **قوله** فصل فصل لما عرفت اي فيما
 لا يكون ذاتا للنوع مبين للمايه اصلا ما عرفت سناك من ان مجرد
 ذلك الذاتي ليس مميزا اصلا واذا اندمع صفه الذات كان خارجا قطعاً
قوله وان دفع السؤال است اي المنطوقه تحت السؤالين المذكورين على
 هذا السؤالين **لا سؤره** به الا ان منها سؤالا لا يمكن التخصيص عنه بقيد المايه
 وموتام لم يجوز ان يكون تمام المشرك الثالث موعين تمام المشرك الاول
 تكون النوع الثالث الذي سوباراد تمام المشرك الثاني ومباين له موعين
 النوع الاول الذي سوباراد المايه ومباين لها ولا يخلص الا بان ثبت
 انه لا يجوز ان يكون للمايه جنسان في مرتبه واحده بل لا بد من ان يكون
 احدهما جزءا للآخر وقوله لا يقال شمل على منع وارده على بعض تمام المشرك
 ونقص بعض الفصل فانه ذاتي للمايه وليس محصيا بها ولا تمام المشرك
 الذي سوبالجنس ولا بعضا منه حتى يكون فصلا بل هو بعض من تمام المشرك

هو الفصل فاحجب عن المنع وادفع القصد انه غير معقول لان جنس الفصل
 يكون مشركا بين الفصل ونوع آخر ما بين لان الحجة بالنسبة الى انواع
 يتباين يكون مشركا بين المايته وكذلك النوع الماين لما لان ميا الفصل
 ميان المايته يكون اما جنسها او فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس
 يدخل في الفصل اذ يتبع ان يعتبر جزء واحد في مايته مرتين الا يرى انه اذا
 ركت المايته من جنس وفصل وتركب كل منها من جزئين بحيث يكون
 واحد منها مشركا بينهما لم يكن ملك المايته ركة من اربعة اجزاء بل من ثلثه
 فقط فلما يتصور للفصل جنس وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل في الجنس
 في الفصل لم يدخل فيه الجنس قطعا وايضا لا يجوز ان يدخل الجنس القريب
 في الفصل والماكان مفهوم الفصل مفهوم النوع فتبين ان يكون الداخل في
 الفصل على تد ر جواز دخوله في الجنس البعيد الذي هو جزء من القرب
 واما ان الفصل لا حقيقة هو الجزء الآخر لا المجموع فمطوره لانه المجموع حيث
 هو مجموع غير المايته بتوسط جزء ولا يجرى ذلك ان يكون لكل جزء منه دخل
 في تميزا وسيكشف لك ان العارض بالمعنى المعبر في اقسام الكل يجوز
 ان لا يكون عارضا تمامه فلما يكون حلقا وكون دخول الجنس وجودا منه في
 الفصل مستلما للكرار في الحد التام مع بطلان راجع الى ما تقدم من امتناع
 ان يعتبر جزء واحد في مايته واحدة ومن قوله وما قرناه ان في قولنا لا يقول
 من الابد ان يصح لك ان يكتفى احصاء العبارة الاولى المشهورة في كلام
 القدم معدو القرب وذلك بان يقال واد كان بعضا من تمام المشرك فلما
 ان لا يكون مشركا بين تمام المشرك ونوع آخر مخالف في الحقيقة فيكون فصل
 جنس واما ان يكون مشركا بينهما فكون مشركا بين المايته وذلك النوع
 ولا يكون تمام المشرك بينهما لانه خلاف المقدر بل بعضه فيشتت مشاكل تمام مشرك

ويتم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما اعم واخص وبيان او مساو والمقصود
 بما ذكره الاحتصار لادفع السؤال فلما يتبين ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام
 المشرك مشركا بينه وبين النوع الذي بارا المايته فلا يلزم تمام مشرك آخر
 كما في اصل الدليل وانما قال العبارة الاولى دون الدليل الاول اشارة الى
 اتحادها بحسب الحقيقة واما وجه ذلك لا يتضح فيما لا يشته على ذي قطره
 سليمة وكذا يتبع ما قرره انه لو قيل النوع الذي بارا تمام المشرك بعدم مشاركة
 المايته في تمام المشرك او بعدم وجود تمام المشرك فيه لادفع السؤال اللا حجة الذي
 ذكره بقوله او يقال وذلك لان كل واحد من مدين القدين يقوم مقام
 بقية ذلك النوع بمايته تمام المشرك وقوله ولا يكتفى بحواب عما يقال
 ذكرتموه بقصد احتصار جزء المايته في الفصل وحده لانه لا يكون جزءا للمجموع
 الماينات فهو بمنزلة المايته عن بعضها والجنس اذا كان تمام المشرك من المايته
 وجميع مشاركاتنا في اتحاد الجواب في الكل وكان قسما واد لم يكن كذلك تقدر
 الحواب ويكون عددا لا جوة رايه على مراتب البعد بواحد وكون الجنس
 جزءا للقريب مبنى على امر من امتناع جنس لا يكون احدا من اجزاء الآخر والفصل
 ان ميز المايته عن المشاركات في الجنس القريب كان قسما وميزا عن جميع
 المشاركات البجته مطلقا وان ميزها عن مشاركاتنا في البعيد كان بعيدا
 في مرتبة واما المنع عن المشاركات في الوجود فان ميزها عن جميعها فهو قسما
 والافضل بعيدا وتفاوت حاله بحسبه ما يميز ما عنه من ملك المشاركات
 وقلة وقد يقال المنع في الوجود اما هو في المايته المركة من امرين متساويين
 متميزا عن الكل فلا يتصور فيه بعد قوله ذكره والذاتي خواص ثلثا
 فائدة هذه الخواص ان يميز الدائيات عن الوضعات ويتوصل بذلك
 الى اقسام الوضعات متميزا بعضها عن بعض وفي قوله بل لا بد من ان الحكم

لما اشار الى ان امتناع الحكم بالسلب لا يتحقق الا مع وجوب الاجاب **وهو**
 والخاصة التي احضرت الاولى لانه اذا كان تصور المايه بكنها مستلزما
 الذي مع التصديق بثبوتها لما كان تصورهما معا مستلزما لذلك التصديق
 بدون العكس اذ لا يلزم من كون التصورين كائين في الحكم بالثبوت ان يكون
 احدهما كافيا في الآخر مع ذلك الحكم **قوله** على تقدير اخطاء المايه والذاتي معا
 بايال وذلك لان مال امتناع السلب وجوب الاثبات اما هو التصديق
 بثبوت الذاتي للمايه ولا بد في كل تصديق ان يكون كل واحد من الموضوع
 والمحمول ملا خطا للعقل قصد امتناع احدهما عن الآخر حتى يمكن للعقل ان
 يعقب النسبة بينهما بما هو سلبا فيما ان الخاصان لا يتحققان بالفضل بدون
 اخطاء المايه والذاتي معا بايال فلا يمكن في الاول مجرد تصورهما لان التصور
 قد لا يكون مخطئا لمتقيا اليه ولا في الثاني اخطاء المايه فضلا عن تصورهما
 نعم حكمتها بالقوة اعني كون الذاتي بحيث لو اخطى مع المايه امتنع رفته
 عنها بل وجب اثباتها لما لا يتوقف على اخطارهما ولا على تصور شيء منها
 لان هذه الحيثية بآية لا حال كونها مجهولتين بالكلية وفي قوله لان الاولى
 تشمل اللوازم اليه بالمعنى العام والثانية بالمعنى الخاص دلالة على ان التصديق
 باللزوم تعتبر في البين بالمعنى الخاص ايضا وذلك نظر كونه اخص قطعا
 لكن لا يكون ح مجرد استلزام تصور اللزوم تصور اللزوم كافيانه كائينهم
 من اعتبارها في الالزام **قوله** ومن خاصة مطلقة اي لا تشارك الذاتي فيها
 العوضي اللزوم وذلك لانه لا يتحقق الا بعد تحقيق المايه ولا يتحقق الا وان شئ
 المايه او لا كازوجه للارادة فان قيل هذه الخاصة تبا في حكمها به من
 الذي الذاتي متحد مع المايه في الجملة والوجود لا يستحال ان يكون المتقدم في
 الوجود متحدا فيه مع المتأخر عنه وتبا في معنى الذاتي على المايه لما عرفت

من امتناع جعل احد المتباينين في الوجود على الآخر ويستلزم ان يكون كل
 مركبة العقل ركبا في الخارج مع انهم صرحوا بخلافه قلنا ما ذكرناه خاصة للجزء
 مطلقا فانه انما كان جزءا كان مستقما في الوجود والعدم منسكا بالجزء العقلي
 مستقما على المايه في العقل لا في الخارج فلا يلزم شيء مما ذكرناه فاذا اردت غيره عن
 الجزء الخارجي زيدا الحل على اعتبار التقدم المذكور لمتمازيه عنه ايضا وقد يقال ان
 اي الجزء مطلقا ما لا يصح تومر مرفوعا مع بقاء المايه تلك المايه كالمواحد للثبوت
 اذ لا يمكن ان يتوهم ارتضاع مع تعارض ماسته الشئ بخلاف الفوتة اذ يمكن ان يتوهم
 ارتضاعها عنها مع بقاء نعم يتوهم ارتضاعها مع بقاء ماسته الشئ بوجوده في الخارج
 منها التصور فقط ومنسكا للتصور والتصور معا والسرفي ذلك ان ارتضاع
 الجزء مويعة ارتضاع الكل لانه ارتضاع آف ومن السجيل ان يتصور انكار
 الشئ عن نفسه بخلاف ارتضاع اللزوم فانه متباين لارتضاع المايه تامة فاما
 تصور الانسكاك بينهما مع استحالة وكذا ارتضاع على المايه متباين لارتضاعها
 مستبعد فجاز ان يتصور انسكاك احدهما عن الآخر وتعال ايضا الذاتي
 مالا يحتاج الى علة خارجة عن علة الذات بخلاف العوضي فانه محتاج الى الذات
 ومن خارجة عن علة كازوجه المحاجة الى ذات الاربعة ويقال ايضا
 هو لا يحتاج المايه في اتصافها به الى علة متباينة لذاتها فان السواد لون لذاته
 لا شئ آخر يجعله لونا ومنه خاصة اضافية لان لوازم المايه كقولنا ان المايه
 فرد في جذاتها لا شئ آخر يجعلها متصفة بالفوتة **قوله** ولما تقرر ان العلم لا
 يستدعي العلم بالاجزاء قد تقرر هذا في الخاصة الثانية حيث لم يكن تصور المايه
 بكنها الا مع تصور الذاتي موصوفه وفي الخاصة الثالثة حيث كان الذاتي
 مستقما على المايه في الوجود والذاتي وقد اشار بقوله تقرر الى ان اقول ان
 ويجز كونه معلوما عند العلم بالمايه ليس حكما مستانعا كائنا من طاهر

بل هو مندرج فيما قبله كائنه والمشهور فيما بين القوم ان للنفس انما لمقت
 بالناس الى كل معنى من المعاني احوالها المثلثة الجمل والعلم اما اجالا او
 تفصيلا والمساخرون فنوا من العلم الاجالي العلم بالشئ مع عدم العلم
 بامتداده عن غيره ومن العلم التفصيلي العلم مع العلم بامتداده وليس
 بشئ اذ ليس هذا اختلافا في نفس العلم بالشئ مع العلم بامتداده ومع عدمه
 يمكن ان يعتبر مع العلم باي لازم او ملووم كان له ومع عدمه فالقضايا
 في نفس الاجال والتفصيلي ما ياتي بحقيقة من كلام الشيخ ثم ان الامام
 اكبر العلم الاجالي وقال ليس للنفس بالناس الى الاشياء حالان الجمل
 والعلم على سبيل التفصيل وله في بيان ذلك طريقان احدهما وسواله
 في الشخص ما ذكر في الكتاب وسومني على ما فهمه الساخرون من العلم الاجالي
 والتفصيلي وقد اكتشف لك جاله باوضح بيان وتور واثاني ما ذكر في
 بعض تصانيفه وسواء ان لم يحصل لبعض الذايات صورة في الدس
 عند العلم بالاشياء لم يكن العلم بها مستلزما للعلم بذاياتها وان حصل لكل
 ذات صورة فله العلم التفصيلي والاول بطريقين الثاني وسوال العلم
 بما يستلزم العلم باخبارها مفصلة وجوابه ان حصول صورها لا يستلزم كونها
 معلومة تفصيلا اذ ما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك ان الانسان
 اذا قصد تصور شئ قصد الاول فاذا حصل صورة في دمنه لاحظته
 عن غيره والفتت اليه مما زاعنده كائنه كاشه به الوجدان واذا لم يقصد
 كذلك حصل في دمنه فرما لم يلاحظ ولم يفر عن غيره ولم يلفظ اليه قصد
 والاول هو العلم التفصيلي والثاني هو العلم الاجالي ثم انه اذا قصد تصور
 المركب فلا شك ان مقصوده بالقصد الاول هو ذلك المركب واما اجراؤه
 في مقصوده له بالقصد الثاني على قياس الوجود الخارجي فان الوجود

اذا اراد اجراؤه كان مقصوده الاول في ذلك المركب لكنه لا يله من اجراؤه
 اجراؤه في داخله في قصده ما ينفصل ان المايته اذا حصلت في العقل و
 كانت ملحوظة مقصودة بذاياتها كانت اجراؤه ما رتبه في قطعها لكل لا يجب
 كونها ملاحظة منفردة عند العقل بعضها عن بعض بل ما يكون عنده
 حاله بسيط في سبيل التفصيل تلك الاجراؤه بالكتاب حديد فاذا وجد ذلك
 المتصور عقلا الى الاجراؤه مثلت في مقصده وقوله كائنه شبيهه وسيطر
 بخلاف قوله وكما اذا استينا فانه يشيل ما نحن فيه بحوي من جزيية واما
 ان يحقق هذا الموضوع على الوجه الذي صورته لانه لا يفرده عليه ويعلم ان
 التساوت بين الاجال والتفصيلي راجع الى نفس العلم بالشئ لا الى انصاف
 علم آخر اليه فان المعلوم نفسه قد يكون ملاحظا بالقصد مما زاع غيره
 امتيازات ما وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحالين **مع قوله الاول**
 المحول الذي يمتنع العكس عن الشئ يندرج فيه الذاتيات ولو ازم المايته
 يمتنع كانت او غيرية ولو ازم الوجود كالسواد للجبش والثاني يتناول الله
 الاول فقط والثالث يخص بالذاتيات واللوازم اليه بالمعنى الاعم ومن المعلوم
 ان ما يمتنع ارتعا عنه المايته في الدس من الجب اثباتها عند تصورهما كان
 الحكم منهما من قبيل الاوليات التي هي اقوى الضروريات فلا بد ان يمتنع العكس
 عنها في نفس الامر والارقع الوثوق عن البدنيات وليس كل ما يمتنع
 العكس عنها من مايته الشئ يجب ان يمتنع رفعه عنها في الدس كخوار ان لا يكون
 ذلك الاستماع معلوما لئلا كان في تساوي زوايا الثلث لعميتن واراخص
 بالذاتيات واللوازم اليه بالمعنى الاخص فكل من هذه الثلثة اخص
 مما قبله **قوله الثاني** ان يكون المحول اعم من الموضوع فالجمل في مثل قولنا
 الكاتب بالفعل انسان ذاتي بهذا المعنى وعرضي بالمعنى الاول لان الوصف

سحر

سحر

اذا اراد

وان كان اخف لس ستمالا ان يكون موضوعا للذات ونسبها حاصل
للموضوع بالحقيقة لا يحل عليه موافاة موافق لما تقدم ومنهم من فسره
ما يكون ما ياب به حقيقة سواء كان حاصله بمقتضى طبعه او تقاسر كقوله
البحر متحرك الى فوق او الى تحت وما ليس كذلك فخله عرضي كقولنا جالس السيف
متحرك فان الحركة ليست فاته به حقيقة بل بالسيف وهذا اشتهر استعمالا حيث
يقال للسكن في السيف المتحرك انه متحرك بالعرض لا بالذات وانما يادر
عقبه من ان حمل ما اقتضاه للموضوع بطبعه ذاتي وعكسه عرضي **قوله** ويسمى
في المحول اللاحق بالموضوع لا لامر اعم واخف يسمى في كتاب البرهان
غرضا ذاتيا سواء كان لاحقا به بلا واسطة او بواسطة مساوية كان
حمله عليه سمي حملا ذاتيا وحمل بالحق لا امر اعم واخف سمي حملا عرضيا وقد نهاك
على ان حملا واحدا قد يكون ذاتيا باعتبار وعرضيا باعتبار آخر فاما في
الاقسام الثمانية وكيف اجتمعا وافراقها **قوله** اما ان يخص طبيعة اى حقيقة
واحدة بساتيك ان هذا التناول خواص الاجناس العالية اولى ما نقل
اما ان يخص بنوع واحد وقوله ودوام البشوت لا ياتي في مكان الاسكال
في **البحر**ات جواب سوال وسوان غير اللازم لا يكون دايما البشوت
لان الدوام لا ينك عن الضرورة التي هي اللزوم فلا يصح تسمية اليه والى الممار
بالفعل كما ذكرتم وتقر الخواص ان الدوام لا تنك عن اللزوم في الكلمات
وينك عنه في **البحر**ات وهذا القدر كاف في صحة ذلك التسميم وفي بحث
لان امتناع الاسكال المذكور في تعريف اللزوم مراد به مبان احد هما
اخف وسوان يكون نشاء ذلك الامتناع ذات اللزوم والثاني اعم
وسوان يكون نشاء اما الذات او غيره وما ذكره من استلزام الدوام
للضرورة في الكلمات دون **البحر**ات مع كونه ضعيفا اراد وابه استلزامه

بعض الاشياء

للمعنى الاخف حيث قالوا ان المستبعد جدا بل من المستحيل ان يدوم محمول
بجميع افراد موضوع بحيث لا ينك عن شئ منها اصلا ولا يكون في طبيعة
ذلك الموضوع اقتضاء بشوته والمعتبر في هذا المقام هو المعنى الاعم لما
سابق من ان لزوم شئ لغيره قد يكون لذات احدهما وقد يكون لآخر
منفصل ومن الين ان الدوام واللزوم بهذا المعنى تلتزمان مطلقا
اذ لا بد للبشوت الدائم في الكلمات والبرهات من علة دائمة سواء كانت
عين الذات او غيرها واما انعكاسه عن المعنى الاخف في الكلمات فانه
ما ذكره من الشك الذي لا يجرى في **البحر**ات اذ كثير ما يدوم حكم لخرى
ولا يقتضيه ذاته والصواب ان محاب بان ذلك التسميم اما هو بالبط الى
المفهوم فان العقل اذا اخط ودوام البشوت يجوز انعكاسه عن امتناع
الاسكال مطلقا بدون العكس ولا تدب عليك بريدانه عرف اللازم
بامتنع انعكاسه عن المايته ثم قسمه الى لازم الوجود الذي لا امتنع انعكاسه
عنها ولازم المايته الذي يمتنع انعكاسه عنها وهذا التسميم للشئ الى نفسه
والى غيره وقوله فليكن قلت اشارة الى سبق الى او لام القاصر من
ان المايته اعم من المايته الموجودة والمايته من حيث هي وتينه على انه
غلط بان المايته من حيث هي ليست الا المايته بعينها فكيف يحل نوعا
سندرجا تحتها كالمايته الموجودة المندرجة فيها لا يقال قد اشتهر في كلامهم
تقسيم المايته الى اقسام ثلثة هي المخلوطة والمشرطه بشرط لا وما لا شرطها
قد جوزوا كون الشئ قسما لنفسه ونوعا عنها لا ما يقول هذه فرة بلاوته
لانهم ذكروا ان المايته قد يقيد بعوارضها وقد يقيد بعدها وقد لا يقيد
بما شئ منها والا لان سندرجان تحت الثالث اذ راج نوعين متباينين
تحت اعم وليس في ذلك تسميم المايته الى ملك الاقسام بل بان لما اعتبارا

بعض الاشياء

فان قيل لو ثبت ان المايه تحتها نوعان من حيث هي هي والموجوده
لكانت اعم من كل واحد منها وما يتبع السكاك عن الاعم وجب ثبوته له
في ضمن كل واحد من نوعيه فلما يندرج فيه ما يتبع السكاك عن احد محاد
الآخر كلازم الوجود قلت بمعنى الكلام على تقدير كوننا اعم اما ان يصدق
عليه انه يتبع السكاك عن المايه في الجملة اما ان يتبع السكاك عن هذا القسم
منها او عن القسم الآخر على قياس ان يقال اللازم ما يتبع السكاك عن
الشيء ثم يقيم الى قسميه اذ معناه ان ما يصدق عليه انه يتبع السكاك عن
الشيء في الجملة اما ان يتبع السكاك عن الشيء الذي هو المايه الموجوده
او الشيء الذي هو المايه من حيث هي ولو اريد باللازم ما يتبع السكاك
عن مفهوم الشيء مطلقا خرج عنه لازم الوجود ونظيره ذلك ان يقال ما يتبع
السكاك عن الحيوان فيقسم الى ما يتبع السكاك عن الانسان فقط والى ما
يتبع السكاك عنه وعن الورس ايضا فانه يصح هذا التقسيم واذ اريد استباح
الاسماك عن الحيوان في الجملة كانه قيل ما يتبع السكاك عن حيوان اكله
واما كذا ولا يصح اذ اريد استباح الاسماك عن طيئه الحيوان من حيث هي
من والظاهر ان يقال الخارج عن المايه اذ اقيس اليها فان استباح السكاك
عنها من حيث هي او بشرط الوجود كان لازما لها والافلا ويعلم منه
ان المراد باللازم هنا ما يتبع السكاك عن المايه على احد من القسمين
واما اللازم مطلقا فهو ما يتبع السكاك عن الشيء الذي ينسب اليه سواء
كان كليا او جزاء من مناهيتين ان اللازم اذا عرفت بما يتبع السكاك
عن الشيء الذي لم يخصه في لازم المايه ولازم الوجود ثم المتبادر من
الوجود سواء الخارجى وح يعلم اللازم بشرط الوجود الذي ينطبق على
ذلك ان تحله على ما يتاوهما معا وكذا الحال اذا اعتبر في تعريف اللازم المايه

بشرط الوجود

اللازم

الموجوده **قوله** واللازم يقيم آخره سواء كان اللازم سواء كان لازما للمايه
من حيث هي او بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل برفوه للرويه على
وسط او لا يتوقف فهذا يقيم له باعتبار العقل فان الوسط المعروف بذكر
لا يعتبره الا بالقياس الى حكم العقل واما الوسط المذكوره في تقييد العرض
الذي في بابيه الى نفس الامر كما ثبتت عليه مناسك وانما قال لا لازم على راي
لانه المراد من حمل شيء على غيره لا ما يتاوه من عبارته لظهور فساد وتوقيف والا
بط لانه لو كان جميع اللوازم لا بوسط لما احتجنا في الحكم برفوه شيء منها الى نظر
وكسب ليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لما يثبت لاندفع النظر
قد سبق شل ذلك باب التصور والتقدير **قوله** واذ استخرج
الوسط عن المايه وخرج اللازم عن الوسط معا فلما بدان يكون الوسط
اما عين المايه او داخلها وكذا اللازم اما عين الوسط او داخل فيه
فان كما ما عتس كان اللازم عين المرفوم فلا لزوم ولا حمل حقيقيا في شيء
من المقدمتين وان كما ما جاز كان اللازم جزءا للمرفوم وكلاهما في العرضي
الخارج وكذا ان كان احدهما عين والآخر خرا على انه ان كان الوسط عين كما
الكبرى نفس المط ولا حمل في الصغرى وان كان اللازم عين فالصغرى نفس المط
ولا حمل في الكبرى وانما اعتبر الشمول حيث قال يجوز ان يكون عرضا متعارفا
شاما اذ لا بد ان يكون الصغرى كلية لينتج شكل الاول اجمالا كليا فان قيل الوسط
على لانتساب الكبرى الى الاصغر واذ لم يحجب العلة لشيء لم يحجب المعلول لعل
سوءه للتصديق ذلك لانتساب مجاز ان لا يكون على نشوة في نفسه
ويكن التقصي عنه اى عن الوجه الثاني من النظر فان الوجه الاول منه لا
يخلص عنه واحار ان النفس في اللزومات اذ لا ترتب بين الاوساط
اصلا بل مناسك اوساط غير متساويه يتوقف عليها لزومات غير متساويه

بشرط الوجود

وبين ان ذلك النس في امور موجودة من الصدقات بالزومات في امور
اعتبارية من مهورات ما ونبه باخاره على ان ما ذكره اولاً من ان النس
منها واقع في الاوساط ليس تام بل كان الواجب ان يقال ان النس من طرف
المباد فلان كل لزوم توقف على احد اللزومين اما لزوم الوسط للماينة
اولاً لزوم اللزوم للوسط والموقوف عليه مباد للموقوف فيكون النس
في المبادى واعترض على ما بينه من النس في الصدقات التي هي مبادى
للتصدق بل لزوم اللزوم للماينة ما تنس في العلل المعدة فان التصديق
بمقتضى اللزوم بعد الدمن للتصدق به الذي يفيض عليه من المبادى الفاض
ولا استحالة عند من في النس العلل المعدة كما في حركات الافلاك واستعدادات
المبولى العنصرية وذكر ان الاولى ان يتمسك في ابطال النس منها بل ما
ابطال في باب التصور والتصديق وقد عرفت هناك انه موقوف على
حدوث النس ثم الاوساط غير متساوية كما واما عدم تساويها راراً غير
متساوية فلان كل وسط من تلك الاوساط التي لا تتساوى اما لازم واما لازم
فكون بينهما وسط آخر مسلم جواً فالانسانى راراً لا تتساوى ككون محصوراً
بين حاصرين مما الماينة ولا رها ومناجحت وموان استحالة ذلك اما يظهر
اذا كان فيما بين اجزاء المحصور ترتيب طبعى او وضعى ولا ترتيب فيما من الاوساط
نعم لو قيل وانما يلزم ان توقف حكم العقل بلزوم ذلك اللزوم للماينة على
احاطة بالانسانى راراً لا تتساوى كان راجعاً الى ما تقدم واشد استحالة
قوله وهذه الملازمة واضحة بذاتها فان ما كان بوسط لو كان يتساوى كمن
بوسط والمقدر خلافه واما الملازمة الاولى وهي قوله ولو لم يكن اللزوم
القريب من الشئ استتوى وسط في ممنوعه لما عرفت من ان تصور
الطرفين اذا لم يكن كافياً في الخزم بالزوم بل بالنسبة مطلقاً لم يلزم الاستتوى الى

الوسط المصطلح بل بما احتج الى امر آخر كما قدس والبتوة والفتات النفس الى
غير ذلك فاعلم ان استواء الوسط لا يستلزم كون اللزوم نياً فلا يكون استواء
كونه نياً مستلزماً لوجود التوسط على انه لو صح مجموع الدليلين المذكورين في
اللازم القرب وغيره لاحضار القضية مطلقاً في الاولى والكسبية لان
لان كل محمول سوا كان لازماً او غير لازم اما ان يكون بوسط فالقضية
كسبية او لا يكون بوسط فمنه بين الشئ للموضوع والا فتوالى الوسط
وسو خلاف المفروض فالقضية اولية وليس الامر كذلك اذ من القضايا
ما هي متوقفة على المشاهدة والوارث وغيرهما بل من اللزوم ما يعلم لزومه
بالحدس والبتوة **قوله** ومنهم من زاد المذكور في الكتاب ان اللزوم القرب
بين بالمعنى العام وقد زاد المحقق الطوسي على ذلك وزعم ان اللزوم القرب
بين بالمعنى الخاص لان اللزوم سوا استتاع الاستمكان وهي استتاع الاستمكان
العرض عن الماينة بل ما وسط يكون ماينة اللزوم وحدها مقصودة لذلك
العرض اما اقتضاه وما اياه فللزوم واما استتاعها في الاقتضاء فلا تتأثر
الوسط وعلى هذا فاما يمتنع ماينة اللزوم بتحقيق اللزوم هناك في
حصلت في العقل حصل اللزوم منه وسو المطر ثم اعترض على نفسه اما
على سبيل المعارضة او النقص الاجالى وبجاءته في ذلك الاعراض سكتاً
وما قيل على ذلك من انه يقتضى ان يكون الدمن مستقلاً عن كل لزوم الى
لازمة ثم الى لازمة لازمة بانها ما يمنع حتى يحصل اللزوم باسرها على جميع العلوم
الكتبية دفعة في الدمن فليس يوارد ويمكن تقرير هذه العبارة بخبر
احدهما ان يقال لو استلزم تصور الماينة تصور لازمها القرب ثم ان
يقتل الدمن من كل لزوم الى لازمة القرب من لازمة القرب الى لازمة
القرب وسكتاً اذ كل مفهوم له لازم قريب فيلزم ان دفع الدمن من كل لازم

الى آخر حتى يحصل فيه جميع اللوازم الواقعة في ملك السلسلة بل جميع العلوم
 اي التصديقات المتعلقة بملك اللوازم وذلك بطريقا سواء كان ملك
 اللوازم متساوية او غير متساوية الا ان هذا الموقر يستلزم ان يكون متساويا
 العلوم بالمتسوية مستدركا وكان الشارح اما حذره لذلك فيايمها ان يقال
 لو استلزم تصور المايية تصور لآزمها القريب لزم من تصور المايية تصور
 جميع لوازمها مطلقا سواء كانت بوسط او بغير وسط لان اللوازم ان لم
 يكن بوسط فظ وان كان بوسط فزوم ذلك الوسط ان كان بلا وسط فذلك
 وان كان بوسط فلا بد من الاتهام الى وسط لازم بغير وسط فيلزم من تصور
 المايية تصورهما ومن تصورهما تصور اللوازم لانه بالنتيجة الى المجموع لازم
 بغير وسط وسكذا حتى يتقفل جميع اللوازم القريبة بل جميع العلوم المكتسبة
 اي جميع اللوازم بوسط **قوله** واجاب بان المستلزم لتصور اللوازم تصور
 اللوازم التفصيلي اي اذا تصور اللوازم وكان محفوظا بقصد محط اليك استلزم
 تصورهما على هذا الوجه تصور لآزمه القريب ليس لزم من هذا الاستدلال الذي
 من كل لزوم الى لآزم ثم الى لآزم لآزمه على احد الوجهين المذكورين بجواز
 ان يطأ على الذم في بعض هذه المراتب ما يوجب اعتراضه عن اللوازم فلما كان
 ملتقى اليه قصدا فلا يلزم تصور لازم اللوازم فلا يستمر اندفاع الذم من كل
 لازم الى لازم آخر وروى هذا الجواب بان الدليل الذي تمسكت به على ان
 مطلق تصور اللوازم يستلزم تصور اللوازم لان المايية اذا كانت وحدها
 متضمنة لكان حصولها في العقل كافي في حصولها فاشراط الاخطار في
 الاستدلال نيا في ما اقتضاه دليل **قوله** وجوابه اي جواب ما ذكره ذلك الرام
 ان اعتبار الوسط بحسب العقل فلان ان اذ لم يكن من اللوازم والمعلوم وسط
 كان مايية اللوازم وحدها مقتضى لازم اذا لا يلزم من عدم الوسط بينهما

كما اذا اعتبرت اللوازم ولا حطة من حيث انه حال من اللوازم والمعلوم مرتبط
 بها احدهما بالآخر واللوازم بهذا الاعتبار يعرف حال اللوازم والمعلوم كانه
 الى العقل في تفرعها واما ما يشاهد به ملك الحال فلا يكون اللوازم ملحوظا
 بالقصد ولا بقدر العقل هذه الملاحظات ان حكم على اللوازم شي ولا ان يعتبر
 نسبة الى شي بل العقل على هذا التقدير اما لما خط ملك الحالا اعني اللوازم باعتبار
 ملاحظتها اعني اللوازم والمعلوم فهو متوجه اليها قصدا والى اللوازم تبعا
 وقد يجعل رآها ملحوظة بالذات مقصودة في نفسها اصلا كما اذا اعتبرت
 اللوازم ولا حطة من حيث انه مفهوم من المفهومات فادنا اعتبر العقل اللوازم
 على الوجه الاول فلان اصلها معرفة من ان العقل لا يتقدر على اعتبار
 نسبة اللوازم الى احد المتكافئين حتى يمكن اعتبار لزوم آخر فيه وبين احدهما
 واذا اعتبره على الوجه الثاني ولا حظ معه ايضا احد المتكافئين وعقل
 نسبة بينهما اعتبر لزوما آخر بينهما باعتبار اللوازم الآخر متوقف على تلك الملاحظات
 كما قرأنا ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات والملاحظات الى غير النهاية
 حتى يلزم التسلسل في اللوازم المتقاربة عليها بل لا بد ان ينقطع اعتبارها في
 رتبة من المراتب التي لا تقف عند حد وعلى هذا الذي صحتاه باعتبار حال
 التسلسل في سائر الامور الاعتبارية التي تكرر بعضها فان الامكان اذا اعتبر
 من حيث انه حال من المايية والوجود لم يكن للعقل على هذا التقدير ان يعتبر
 نسبة الوجود الى الامكان فضلا عن كميته تلك النسبة واذا اعتبره من حيث
 هو مفهوم من المفهومات ولا حظ معه مفهوم الوجود نسبة اليه اكمل ان
 لا مكانا آخر باعتبار الامكان الآخر متوقف على تلك الملاحظات وكذا
 الحال في الوجوب والاستماع فان ملك الامكان امر اعتباري فان اعتبر
 انصاف الممكن به كان ذلك واجبا لا ممكنا وان اعتبر وجوده في نفسه كان

متماثلين اين يتصور له المكان آخر ملت بمكان الاول ويلزم التسوية لكل
 الوجوبات التي بعد الامكان او الثاني وسنلا متاعا لمعتبره بعده
 وكل واحد من الوجوب الامتاع اذا قيس الى موصوفه معتبره وجوب
 اعتبر وجوده في نفسه عوض لا الامتاع واذا فرض ان الامكان والوجود
 موجودان في الخارج كما يمكن لانها وصفان للممكن والواجب ولا مجال ان
 يتسم ذلك في الامتاع واذا اعتبر الحصول من حيث انه مفهوم واعتبر الحمل
 الذي يعلق به ولو حفظ النسبة بينهما معتبر حصول آخر واذا اعتبر الوحدة من حيث
 ذاتها ونسب اليها الامتاع وعده معتبر لما وحدة اخرى وقس حال العرض
 والحصول والانتفاء والموصوفة والوصيفة وتطابقا على ما تحتمل فقا
 التباينات الواردة عليها باعتبار لزوم تسلسلها من اولها ما يقال من ان
 لزوم اللزوم عين اللزوم لان اللزوم لازم بذاته لا بلزوم مغاير له كان وجه
 الوجود عينه وكذا وحدة الوحدة وحصول الحصول واسكان الاسكان
 وجوب الوجوب فما لا معمول عليه كاشبه به كل لمعة نقادة وقوي
 قاده **والله** وليس لما يل ان يقول لو كان اللزوم من اللزوم واحد المتلا
 حتى من المقرر باللزوم في المرتبة الثانية اعني لزوم اللزوم لانه المتلا
 لان الكلام في الشبه كان مسوقا له حيث قيل اللزوم اما ان يكون لازما
 لاحد المتلازمين او لا يكون وذلك لانه منشأ النفس فالحكم يكون اللزوم
 اعتبارا بالذات استحال شل هذا النفس لزمه احتصاصه باللزوم الثاني
 وبابعد من المراتب مع ان جريان هذا المقرر في المرتبة الاولى اظهر
 كيف منها ان يقال لو كان اللزوم بين الشئين امر اعتبارا فاما معتبره
 العقل لم يسمي اللزوم بينهما اذ لا معنى للاعتبار الا ذلك ومن بين
 ان اعتبار العقل ليس ضروريا ولا دايا فاذا استقر اعتباره لم يتجمل اللزوم
 بينهما فلا يكون لازما ولا اللزوم بلزوما صف وفي المرتبة الثانية

لو كان من طرف المبدأ وذلك لان البرهان القاطع انما قام على احتمال لوجبه
 انتهاء الموجودات في التصاعد الى واجب الوجود بخلاف سائر التسلسلات
 اذ قد بقي فيها ما يوجب طرق المنع الى احتمالها فان قيل اللزوم من المتلازمين
 يتوقف على لزوم سابق بينه وبين احد المتلازمين اذ يلزم من استعاض ذلك
 السابق استعاضه وسكذا كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فيقولون
 الموجود من جانب المبدأ قلنا لا يلزم من استعاض الامتاع اللزوم الذي يتوقف
 بالسابق امتاع اللاحق ان يكون ذلك السابق عدله بل يجوز ان يكون من
 لوازمه فينتهي استقايه وكيف يتصور كونه عدله وسواء بينه وبين اللاحق ولعله
 المتلازمين فيكون معلولا لا متاخر عنه فلا يكون التسلسل من جانب المبدأ
 واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها بانها تشكك في الضرورية
 الاوليات فلا سحق الجواب وقد تشكك لك في كثير من المواضع ورد
 بانه غير مرضي عند المحققين بل يجب ان يبين فساد دليل الخصم بالمنع التيقض
 او المعارضة وفي بحثه ان معارضة الشبهة للبدية التي لا سطر لها تشكك
 يدل على ان فيها خللا وان لم يكن متينا كان نقضا ومعارضتها في العقل
 الصرفة مدلان على ذلك فلما رجع لما عليها نعم حل الشبهة بتعيين خللها اقوى
 من الكل فانه يوجب تطلبا منه بانذاعا **فول** كالعالم للواجب الانسان
 فان ذات الواجب تعالى يفيض لذاته امتاع السمك مفهوم العالم بالفعل
 وذات الانسان يفيض بواسطه حونه امتاع السمك العالم بالاسكان اي
 الصالح لادراك الكلمات عنه وليس مفهوم العالم متفيا لامتاع السمك
 عن شيء من بلزوميه المذكورين ولو قال كالعالم والمفيض للواجب ككان
 الطرية الممثل فان ذاته تعالى يفيض افاضه الكلمات بتوسط عدله الذي
 يقتضيه ذاته بلا وسط ومفهوم ذي الوض يفيض امتاع السمك عن الجسم

في هذا المقام
 انما هو
 في هذا المقام

ان الامام ادعى ان اللازم القريب بين بالمتن الاصح وصرح بهذا صاحب
 القسطاس وذلك لان الامام قال بعد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم اللازم
 لازم قريب لذلك اللازم ولو كان اللازم القريب بين الملزوم للشيء للزم
 من العلم العلم ملازم اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم منه لا ما نقول
 اما لا ندعي ان كل لازم قريب فهو بين الثبوت للزوم الا بشرط حضور
 في الذنن ولما لم يجب ذلك لم يجب كون اللازم باسرها فيه وهذا صريح في ان
 القريب اذا تصور مع مرفوعه حكم مرفوعه **قوله** وج يلزم احد الامرين بيان لزوم
 معلوم ما سبق وانما قال سدا عانة بقوله الدليل لانه بالغ في تحرر مقدمة
 وتوضيحا واذا لم يكن الموضوع متصورا بكمثته جاز ان يكون ماسودا الى
 مجمل الثبوت له ومن ثم اختلف في ان النفس انما طعة جوهر او لا مع كونهم
 مقترنين بان الجوهر خفي لا محته وقد عرفت ان عدم الاحتجاج الى الوسط
 لا يستلزم العلم بنسبة المحمول الى الموضوع بجواز ان يتوقف ذلك العلم على
 آخر سوى الوسط كما قدس والبقية وعرفت ايضا ان محمول الصنوى في
 الشكل الاول قد يكون عرضا متارفا شاملا مع استباح الضرورية الكلية
 فجواز ذلك في الصنوى بل وفي الكبرى ايضا في استباح غير ثابته للقضايا المجبولة
 اولى لا يقال اذ كان اللازم القريب غير من كان العرضي المتارقي كذلك
 بطريق الاولى محتاج الى وسط ويتم لزوم النفس لا ما نقول جاز ان يكون
 العرضي المتارقي يتامع كون اللازم القريب محتاجا الى وسط ولو كفى
سد القدر من البيان وموان اللازم القريب اذ لم يكن يتامع احتجاج
 الى وسط في اثبات هذه المقدمة القائمة بان محمول احدى المقدمات
 اذ كان لازما قدما احتجاج الى وسط على تقدير كون القريب غير من
 لكن في اثبات اصل الدعوى كما قرره وتقرر جواب المص جاري كل واحد

...
 ...
 ...

من اليقين الاصح والاحض وكذا اجوبة الشارح جارية فيما سوى المنع الرابع منها فانه
 مقيد ابشده لا يجري في الاصح اذ لا يتحد ان يقال فيه لا يلزم من استثناء اليقين بالمتن
 الاخص استثناء اليقين بالمتن الاصح واما قوله ولو كفى فلا شبهة في وروده عليه ايضا
قوله الشك في ليس في نفي اللزوم بل في اللزوم يعني ان عبارة المص غير مرضية
 اذ لم يرد بقوله شكك ان الامام اوقع هناك شكاً حقيقته ليكون شبهة الى طرئ
 الاثبات والنسب على سواء فيكون الشك في احد هما عين الشك في الآخر
 بل اراد انه اورد شبهة توهم استثناء ما هو ثابت في الواقع فانه المتبادر من قولنا
 شكك فلان في كذا ومن اليقين ان الواقع هو اللزوم لا يقينه فان قيل بانك
 به الشك ان استلزم مدعاه فقد ثبت اللزوم وكان ما ذكره ابطالا للشيء بنفسه
 والا فلا يجدد نفعنا فلنا مقصوده ايراد مدح على اللزوم فذلك لا يتوقف
 على كونه متعصبا حتى يجب الاستسلام **قوله** فان لم يكن لازما لم يكن ارتفاع اللزوم
 عنها بقوله ان اللزوم ان لم يكن لازما لشيء من المتلازمين اصلا لم يكن
 ارتفاع عنها معا وذلك لبطا ولو كان ممكنا لم يلزم من فرض وقوعه ككن
 وقوع ارتفاعه يستلزم محال لانه اذا ارتفع اللزوم عنها لم يكن الاستسكان
 فيها اذ لو امتنع الاستسكان بينها كان اللزوم باقيا والمقدار ارتفاعا وامكان
 الاستسكان بينهما اذ لا يتقبح اللازم لازما ولا اللزوم مرفوعا مقولا وامكان
 ارتفاع اللزوم اما يكون بجواز الاستسكان معناه ان امكان الارتفاع على
 تقدير وقوعه اما يكون بجواز الاستسكان كما يدل عليه قوله وقد فرضا ارتفاعا
 وان اردت ان يقتصر على امكان الارتفاع وحده قلت امكان الارتفاع
 اما يكون باسكان جواز الاستسكان لان اللزوم امتناع الاستسكان ويقال به
 جواز الاستسكان فاذا امكن ارتفاع ذلك الامتناع ثبوت تقيضه اعني
 جواز الاستسكان بالضرورة لكن جواز الاستسكان بين اللازم والملزوم مع

فكذا مكانه لان المكان المخرج وقوله ولان اللزوم استيعاب الاسكان وجه ثان
 بيان ان المكان ارتجاع اللزوم اما يكون بجواز الاسكان ولا بد ايضا من
 فرض وقوع الاسكان حتى يقع قوله بمجوز الاسكان والافا للزوم مادكره
 المكان جواز الاسكان كما قرناه لا جواره وقد عرفنا الاقتصار على مكان
 الجواز كاف لا ثبات المخط الا ان لزوم المخرج مع فرض الوقوع اظهر ان كشافا
 وقوله واذ اجاز الاسكان متعلق بالوجهين معا وتدل الدليل على ابطال الشك
 الاول من الردية قوله فان الواحد لانه لو كان نصف الاثنين الى الواحد
 نسبة الى كل رتبة من مراتب الاعداد التي لا تناسي فاذا اعتب العقل الواحد
 وتوجه الى تحصيل تلك المراتب بتضييقه لينسب اليها فلا شك ان تلك المراتب
 تقرب وحسب ترتيبها ترتب نسب الواحد اليها ايضا بالاعتبار وليس
 المراد من سائر الامور الاعتبارية انها ترتب في الاعتبار بالفعل الى غير
 النهاية لان العقل لا يتقوى على اعتبار ما لا يتناسى من نفسه بل مناه ان
 الاعتبار في تلك الامور لا يصل الى حد يجب وقوفه عنده ولا يمكن ان تجاوز
 قوله وربما يحق ذلك في الذي ذكرناه من تسائر الزمرات بحسب الاعتبار
 وانقطاعها بانقطاع هذه التحقيق اما ينكشف على مني بعد تمهيد
 مقدمة من ان نسبة البصرة الى مدركها تنسب البصرة الى بصرة فكما ان
 ان في المرأة ربما جعلها وسيلة الى ادراك ما ارتسم فيها من الصور فلا حظ
 بها تلك الصور قصد البحث يمكن من اجراء الاحكام عليها ويكون المراد
 ح ملحوظة تنبأ على انها آراء لمشاهدة تلك الصور تتعرف اجوالها وليس
 للعقل بهذه الملاحظة ان يمكن من الحكم على المرآة بعينها وجوهرها و
 لوجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لاحظ المرآة قصد وتوجه اليها
 الاحكام عليها كذلك البصرة قد يجعل بعض مدركها آراء لمشاهدة بعضها

بدر...

قد يقضيه ذات احد طرفيه وجده وقد يقضيه ذاتا ما جمعا ومنهم من لم يعتبر
 المستند الى الطرفين فقال لزوم امر لاخر اما الذات اللزوم والذات اللزوم
 وعلى التقديرين اما ان يكون بوسط او بغير وسط والوسط اما حال شيء
 احدهما او محال واما الامر متفصل فالاقسام سبعة سواء كان اللزوم بسيط
 او مركبا ثم ادور لها امثلة اكثر ثمانية اللزومات المتصلة كل فرد وجود
 لطلوع الشمس مثلا ولم يبق ان المراد منها تقسيم لزوم الحوادث لموضوعاتها
 وان كانت تلك الاقسام جارية في لزومات المتصلات ايضا اذ لم يعتبر
 في الوسط المحل فان قيل عبارة المتصلات والمستند الى مجموع اللزوم
 واللزوم ايضا فلما استند اللزوم الى احدهما مطلقا تناسل استناده
 اليهما معا وقد نبه الشارح على ذلك بقوله قد يكون لذات احدهما فقط
 وقد يكون لدايتها بقية قوله كما قضى الفارقات الملازمة من معلولاتها
 فان المعلوم الاول يقتضي الملازمة بين العقل الثاني والملك الاول ونسبة
 لاجل نسبة خاصة اليها وان لم نعلمها بعينها واذ جاز ذلك في اللزوم الاصل
 جاز في اللزوم المحلى ولو كان للبسط محمول لازم لكان مقتضا لامتداد الحكم
 وذلك فرع كونه مقتضا لذلك اللازم فيكون فاعلا له وقابلا معا وسويط
 قطعنا وسند منع الملازمة في الدليلين جواز استناد اللزوم الى اللازم او
 الى امر متفصل كما ذكره وجاز ان تستند بجواز كون اللازم امرا اعتباريا كما
 اشير اليه في الكشف والتالي في الملازمة الاولى كونه البسط فاعلا والملازمة
 لشيء واحد وفي الثانية كونه مصدرا لاشيئين والعاقدان مما استند اليه
 الاثنين ولم يتم الاستدلال على شيء منهما كما علم في موضعه ثم الملازمة بتمهله
 الصوري والاستثنائية بتمهله الكبرى فتمت البحث ان مع الملازمة او لا
 ثم قمرل على قدر تسليمها الى منع استناده التالي وادعكس كان مغالاة لشيء

بدر...

بعد ايام تسليمه وفي قوله يكون الشخص اميا اشارة الى امر من الدوام
قد تخلو عن الصلوة في الحريات دون الكلمات وسرع الزوال قد
يكون سهل الزوال كما يحل وقد يكون عسرة كالعشي وكذا البطل قد يسهل زواله
كالشباب وقد يسهل كالأمان واعتبر في تقسيم الكل الى المفرد الى اقضية
نسبة الى ما يتبع الجزئات المستقلة الحقيقية كما هو في القوم وقد عرفت
ما فيه من الفساد لذلك عقبه بتقسيم الشئ في الشئ ومخصوصا الى الكل
ان يعتبر من حيث انه غير خارج عن ما فيه ما فيه من جنسية او
يعتبر من حيث انه خارج عنها فالثاني هو الوضع الذي ان اعتبر من حيث
مخصص بطبيعة واحدة كان خاصة وان اعتبر من حيث انه مشترك من طابع
ممكنة الختام كان عرضا عاما والاول هو الذي انقسم الى ايدل على
الماية المشتركة بين الختام المختلفة وهو الجنس والماية الخاصة بامور
لا تختلف بالاعداد وهو النوع والى لا يدل على الماية وهذا التكميل
ان يكون فضلا اذا يجوز ان يكون اعم الدائيات المشتركة والادل على
الماية المشتركة بل يجب ان يكون اخص منه فكون صامحا للتمه الذي عن بعض
المشاركات في اعم الدائيات وفي بحث لان الذي لا يدل على الماية
وان لم يحان يكون اعم الدائيات لكنه لا يجب ان يكون اخص منه بجواز
ان لا يكون للكل الماية جزء من ساير اجزاها بان يكون مركب
من امور كلها متساوية او بعضها متساوية مع كونه اعم من البعض الآخر
اذ لم يتم برهان على استماع مثل هذا المركب كما سيرد عليك مما ينافي ذلك
بطنان ما يمكنك في اثبات كونه اخص من انه لا يجوز ان يكون سائيا
الا في الدائيات لا متاع البان من ذاتيات ماية واحدة ولا مساو
له والا كان فضلا لذلك لا اعم وح لا بد ان يكون لجنس ما على العامة

المشهورة وذلك الجنب اعلم منه قطعاً فلما يكون مواعم الدائيات وهو
خلاف المزوم **قوله** لفظ الجنس اي اللفظ التي كانت في اللغة اليونانية
تدل على معنى الجنس لم يكن يدل عليه بالوضع الاول بل بالوضع الثاني على طرقة
التقل من المعنى الاصلى واما كان ذلك الواحد المنسوب اليه اولية
لانه بسبب المعنى النسبي المشترك الذي هو جنس لكل الاشخاص المتعددة و
السبب الى بالاسم من المبدأ واقعة في معناه او قاربه قال الشيخ وبشبه انهم
انما كانوا يسمون الحرف والقناعات اجناسا للمشاركين فيها وكانوا يسمون
انما الشكر لنفسها جنسا فلهذا معان اربعة كانت تلك اللفظ يطلق عليها
عند من لم يعلق الى المعنى المصطلح للمثابرة المذكورة **قوله** لانه مقول على
واحد فيقال هذا زيد وبالعكس كون الشخص محمولا على شئ حلا بما يباين
موجب الطلان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحل على غيره
لانه هو المدة وفلانها لا تصدق على غيره بل الاشياء صادقة عليها
والسرفه ان ذات متصلة لا يمكن للعقل اذا اخطأ ان يعتبر صدقا لا على
نفسها لعدم التعاير ولا على غير ما لها صلها في حد ذاتها بطرقة ذلك لن تامل
في ذات زيد بخلاف المفهوم الكلي فانه ذات شالية طلبة تضي ارتباطها
بغيرها فلهذا العقل ان يحلها عليه فكل محمول على شئ فهو كلي واما قولنا هذا
زيد فعناء ان هذا مسمى زيدا ودلول لهذا اللفظ اذ ذات متصلة الى
غير ذلك من المفومات الكلية ولوارد بزيد منها ذات المخصوصة التي
اشبه بها هذا المكن شكل حل اللفظ كما يشهد به اتا على الصادق و
كذلك الى ان يعلو **قوله** لانه رادف لكل وذلك لان مفهوم الكلي بالايضاح
نفس تصور من وقوع الشكر فيه بين كثير من اوصافه لمجرد تصور
للحل عليها وهذا هو المراد من المقول على كثير ولا فرق بينها الا بالاجل

والاستفيل مع اتحاد المفهوم ومن ثم قيل سورسم للكل على حدله فاذا كان الكلي
جفيا للجنس بحسب الاسم كان ما سوسم منه في المفهوم وهو الذي اراد بالمراد
كذلك لا يخلو عن استدراك فان لفظ الكلي مستدرك لما تيسر فان قيل مفهوم
الكلي هو الصالح لان يقال على كثر من والمراد من المقول على كثر من في بعض
الجنس ما يقال عليها فلا يدل على مفهوم الكلي الا بالانتماء فلا استدراك منها لان
المعبر في الحدود هو المطابقة والضم وانما وجب حمل المقول في تعريفه على
ما هو بالفعل لان الجنسية انما هي بالنسبة الى انواع متعددة يقال عليها الجنس
بالفعل بخلاف النوعية او يمكن حملها بالنسبة الى شخص واحد وذلك لان
الحقيقة الجنسية حقيقة مشتركة غير متحققة فاذا وجدت في الخارج فلا بد ان
يوجد تحتها نوعان لكون مشترك بينهما متحققة فيها واما الحقيقة النوعية
فهي حقيقة كاملة متحققة فاكمن ان توجد في شخص واحد فقط اجاب انه اذا
اريد بالمقول على كثر من منها ما يقال عليها بالفعل فاما ان راو بتلك الامور
المكثرة الافراد الموجودة في الخارج حتى تم ذلك الفرق من الجنس والنوع
فلزم ح محذوران احدهما ان لا يتناول التعريف الاجناس المعدومة والثاني
ان لا يكون المقول المذكور في حد الجنس كالجنس للصفات الجنسية مع ان المقصود
زعم انه كذلك واما ان راو الافراد المتشعبة فلا فرق اذن بين النوع والجنس
اذا لا بد من كل منهما من تعدد الافراد كما يتوهم افراد يكون الشيء ما نوعا كذلك
توهم افراد يكون الشيء ما جنسا والحاصل ان الفرق الذي ذكره في مابني
على الوجود الخارجي الذي لا يمكن اعتباره اذ لا يقول احد بان النوع ينحصر
في شخص واحد بحسب التوهم فان قلت لا حاجة بنا الى الوجود الخارجي لا
يقول سكذا لا بد للجنس من افراد متوهم بالفعل يكون هو مقولا على ملك
الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ كفيه جواز توهم الافراد قلت سندا ايضا بط

لانه اذا كان شاك شي لم يتوهم افراده ولو توهمت لكانت محملة على احتيايق
حق الزمان الذي لم يتوهم ملك الافراد لم يكن ذلك الشيء نوعا بل جنسا لا يقال
الجنس النوع مقولا ان في جواب ما سوسم ما فان اراد انها يقال ان في جواب
سوا كان سوا لا بحسب الاسم والحقيقة لزم ان يكون شاك اجناس وانواع
بحسب الاسم كان لنا انواعا واجناسا بحسب الحقيقة وليس كذلك ان اراد
انها يقال ان في ذلك الجواب بحسب الحقيقة فقط وجب ان يكون ما موجود
في الخارج وان يكون تحت الجنس نوعان حتى يكون حقيقة مشتركة فيتم الفرق
الذي ذكرناه لان النوع كونه وجود فرد واحد لا مقول قواعد الفس
عنه للتحقيق الخارجية والمايات المعدومة الممكنة الوجود والمفومات
الاعتبارية التي يتبع وجودها فكان لنا حدودا بحسب الاسم وحدودا بحسب
الحقيقة كذلك لنا اجناس وفصول بحسبها وكذا الحال في مابار الكليات ولما
لم يكف وجود نوع واحد في كون الجنس مقولا في الجواب بحسب الحقيقة
وكان وجود شخص واحد كافيا في مقولة النوع بحسب توهم ان الجنس لا
يجوز ان يضار في الخارج في نوع واحد وليس يلزم فان جنسية الشيء كاجاز
محملة متسا الى انواع متوهمه الى انواع متحققة جاز محملتها تيسرا الى توهم
و يتمق معا فاذا اجبت عنها كان كالنوع الواقع جواما عن طيبة فردين
موجود ومقدر وان كان بينهما فرق دقيق وقد اختلف بالنوع كما
يخرج النوع يخرج ايضا فصلة القرب خاصة واما اسند ارجاها الى القيد
الاخير لانه يخرج الفضول الخواص مطلقا كالاغراض العامة قوله وان لم يكن
كان ما لما قال الفضل قد يكون مقولا على محليين احتيايق في جواب ما سوسم
كما كتبت من المقول على السمع والبصير وكذا الكافة والعرض العام قد يقال
كذلك كما شئ فانه خاصه للمحور وعرض عام للانسان ومقوله في جواب

ما هو على الماشي على قد جين والماشي على اربع فلا يكون قولنا في جواب ما هو
 من خواص الثلاثة الباقية فاجاب بان الكلمات الخمسة من الامور الاضافية التي
 تختلف النسبة الى الاشياء مع بحسب اعتبار قد احيث فيها فالمراد ان الجنس مقول
 في جواب ما هو على جنس محتمل من حيث انه مقول كذلك فاحسب الماشي
 اذا اعتبر فيها ما ذكره كونه ما جينين داخلين في الحد وان كانا خارجين عنه
 باعتبار كونهما فضلا وخاصة او عرضا عاما لانها بهذا الاعتبار لا تلتصقان
 في جواب ما هو اصلا وفي الشفاء ان يجب علينا ان نعلم في حدود الاشياء
 الداخلة في المضاف ان يزد بها لكونها شي من حيث هي لما يعني الحد وكما انما
 قلنا من الحد للجنس تشعرا في انفسنا زيادة دل عليها قولنا من حيث هو كذلك
 لو صرنا بان قيل المخرج للثلاثة الناتجة من احيث المرادة لا التسديد بجواب
 ما هو قلنا اخرج احيث ما اعتبارا شاملا على ذلك التقييد كما يظهر من السائل
 في احوال الفصول البعده والاعراض العامة وخواص الاجناس **قوله**
 وهذا السؤال غير موجه على كلام المصنف فان كون المقول كالجنس للحد وان
 استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع لكنه لا يستلزم كونه
 اخص منه اذ لا يمكن ان يقال ما هو كالجنس للحد يكون اخص من مطلق الجنس
 ايا صحت ذلك فيما هو جنس لها وتحقيق ما ذكره من الجواب هو ان مفهوم
 المقول على كثير من اعم مطلقا من مفهوم الجنس لصدقه على كل واحد من الكلمات
 التي من جملها الجنس فصدق قولنا كل جنس مقول على كثير من بلا عكس
 كلي فليس مفهوم المقول اخص منه اصلا بل عارض وهو مفهوم الجنس للحد
 وذلك العارض اخص من مفهوم الجنس فان كل ما هو جنس للحد فهو
 قطعيا ولا يعكس كليا ومن الين ان الاتحالة في ان يكون الشيء اعم من غيره
 مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض للحيوان واخص

من الانسان فاداه المقول على كثير من ذلك العارض صار اخص من الجنس
 بهذا الاعتبار مع كونه اعم منه باعتبار مفهومه في نفسه ولا محذور فيه ايضا
 لان مرجعه الى كون المروض اعم منه والعارض اخص كالماحذور في كون
 حد الحد مساويا لمجته ذاته اي مفهومه واخص منه باعتبار عارضه الذي
 هو كونه حد الحد فلو قيل مفهوم المقول جنس للحد وجنس للحد اخص من
 مطلق الجنس مفهوم المقول اخص من مطلق الجنس فلما ان الكبري منسبة
 طبيعة لان الحكم فيها على مفهوم جنس للحد فلا استحاج وان اريد بها ان كل ما مد
 عليه هذا المفهوم فهو اخص من الجنس متقنا لا يقال اذا صدق على مفهوم
 المقول ان جنس للحد صدق عليه الجنس بالضرورة او ليس كل جنس مفهوم
 مفهوم المقول على كثير من فيكون اخص من الجنس لا يقول العموم والخصوص
 من مفهومين اما كونهان باعتبار ما صدقا عليه من الافراد واندراج مفهوم
 المقول تحت مفهوم الجنس لا يقتضي اندراج افراده في الجنس حتى يصدق قولنا
 كل ما هو مقول على كثير من هو جنس كان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا
 يستلزم دخول افرادها فيه الا ترى انه يصدق قولنا الحيوان جنس لا يصدق
 قولنا كل حيوان جنس وقس على حقيقة لك مفهوم المضاف الذي هو في نفسه
 اعم من مفهوم الكلي مع ان عارضه الذي هو مفهوم جنس من الاجناس العالية
 اخص من مفهوم الكلي مراتب كما ستقف عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان
 هو الحيوان من حيث هو لا من حيث انه جنس له والاصدق على الانسان
 انه حيوان هو جنس للانسان وذلك بطريقه ذلك جنس للحد هو مفهوم المقول
 من حيث هو لا من حيث انه جنس للحد والاصدق على كل واحد من الجنس
 انه مقول هو جنس للحد ولا شبهة في بطلانه فافهم ما يتجمل من ان الاعمى
 والافضيه من جهة واحدة فان قلت لو كان مفهوم المقول على كثير من

للكليات لكان مفهوم جنس الجنس عارضا لمفهوم المقول ولزم ان يكون
العارض تباه عارضا لان مفهوم جنس الجنس شمل على مفهوم الجنس المشمل
على مفهوم المقول الذي لا يتصور عروضا لنفسه قلت العارض بمعنى الناحية عن
الشيء قد لا يكون عارضا تباه فلا اشكال **قوله** فتقول اذ قلت اي ادا
الاجناس العالي والمتوسط الى الاجناس التي تحتها فلا شك انها اجناس
لما كانت اجناس ايضا للمتناهي النوعية المندرجة فيها والحد على ذلك التقدير
لا يتا ولا بالاعتبار الاول وان تا ولا بالاعتبار الثاني وكل ما يندرج
اي كل ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جوابات سوف نوافي حقيقة ذلك
لان اضافة الجنس على التقدير المذكور انما اعتبر بالقياس الى النوع الحقيقي
فان قيل للماز من ذلك الاعتبار ان يكون كل جنس مقولا على النوع
الحقيقي وسوحي وليس يلزم منه ان يقال عليه الجنس فهو نوع حقيقي
بل هو شبه باللفظ من باب التام العكس وما ذكرتموه من ان اضافة الجنس
انما اعتبر بالقياس اليه فليس مطلقا حتى يلزم كون الحقيقي عارضا
بل في التعريف فقط قلنا سياتيك ان تعرف احد المتضامين اذ كان
حداله وجان لو خدفة ذات المتضامين الآخر عروضا عن صفة الاضافة
لاستع تعقله الا بعد تعقل تلك الذات فاذ كان الماخوذ في حد جنس
النوع الحقيقي كان نوعه ذاتا ايضا فانه يكون كل نوع اضافي نوعا
حقيقا ثم اقام هذا الكلام متوقفا على ان ما عرفت الجنس حد لا كاستف
عليه قوله واما ما بان فلانه زيادة شك بزيادة في سائر الاضافات وذلك
لانه لا وجه ذكر كل من المتضامين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات
بما سطرنا على دوز طائر فادكره تيمم للشبهة لادفع لما اذ للمعترض ان
يقول زد حدود سائر المتضامينات على حدى الجنس والنوع وادفع الى

عنه قوله فلما يعرف احد المتضامين بالآخر يلزم كل منهما في تعريف الآخر
على ضرب من السلف والايان ذلك ان كل واحد من المتضامين كالـ
والاين مثله مفهوم وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الا مع تعقل
مفهوم الآخر ولا يمكن ايضا الا بعد تعقل ذاته فاذا اريد تعدد مفهوم احدهما
وجان بذكر فيه ذات الآخر محدودة عن الاضافة ما ذكرناه فلان تعقل ذلك
المحدود متوقف عليه واما ما تجده فلما يلزم تقدم احد المتضامين على الآخر
في التعقل وذكر ما على هذا الوجه هو ضرب من السلف ووجه ايضا ان
تذكره البسب الذي يقتضي تضامهما ليتحصلا منه معنى في العقل ومنه انما
وان يعبر عنه بحيث لا يحصى البيان بذلك المعرف من حيث اريد تعريفه فبال
في تحديد الاب مثلا حيوان تولد من نطفة حيوان آخر من نوعه من حيث
سواء ذلك فالحىوان الاول هو ذات الاب والحىوان الآخر ذات الابن
وقد اخذنا عارضا عن الاضافة لئلا يلزم تعريف الشيء بنسبه او بما سواه في الجلاء
وتولد من نطفة سبب تضامهما ومن حيث سواء ذلك تكرار ضروري يخص
البيان بالاب من حيث سواب ولولاه لصدق الحد عليه من حيث آخر
والمثال في تحديد الابوه منه حيوان تولد من نطفة حيوان آخر من نوعه
حيث سواء ذلك ولولا القيد الاخير لصدق التعريف على بيان الاب وسائر
صنفاة وما ذكرناه انما يجتمع حدود المتضامينات التي يقتضي تصور خصوصياتها
واما رسومها بعض اعتباراتها المتقدمة لتصورها بمقتضى وجودها و
خصوصياتها متداخلة فيما ذلك وان لم يفتح لنا طريق الى تلك الرسوم
قوله فالمرض من الجواب اي اذ بطل جواب المص عن الشبهة وبطل ايضا
الجواب الذي زعمه الشيخ في الشفاء فالمرض من الجواب ما احتاره فيه بعد
ذلك المرحفه صفان المراد بالنوع في تعريف الجنس هو المايته والحقيقة

والهلاق النوع على هذا المعنى شائع فيما بينهم وحيث تم التعرف بما خلل في معنى
كانه قيل هو المقول على كثر من مختلفين بالحقيقة سواء كانت حصة نوعيه
او جنسية ويندرج الاضافه الاخرى في هذا التعرف انما راجع الى الوجه الذي
لخصناه فالكامل اقلت مقول على المحلف بالحقيقة فقد ذكر في جواب المسأله
الاخرى عارضة عن الاضافه الاخرى واعتبرت بسبب التضاد بينهما والقول
بينهم ان المحلف بالحقيقة مقول عليه اي منهم ان هناك حقايق جزئيات
متخاله تنال على كل واحد منها وعلى غير ما ماسه اخرى في جواب ما سؤ
فقد تحصل تجديد الجنس مفهوم صريحا ومفهوم النوع الاضافي فيها كما هو
الحق في حدود المتصانيفات وكذلك اقلت في تعريف النوع على مقول
عليه وعلى غيره الجنس فقد جعلت الجنس مقولا على المحلف بالحقيقة اذ
لا يخفى ان المراد بالجنس هنا هو المعيار في الحقيقة في تعريف كل منها
اشاره الى المتصانيف الاخر **قوله** واذا لم يكن المعنى الجنس موجودا في الخارج
سواء كان موجودا في الذهن او لا اشع بالضرورة كونه مقولا للجزئيات
الموجودة في الخارج فلا يصلح لان تنال عليها في جواب ما سؤ فقلت
اذا كان الرد في مروض الجنس المنطقي كما ذكره فمن ان يلزم فساد قوله
قلت مومن حيث ان ذلك العارض اعني مفهوم الجنس المنطقي يجب ان
يعتبر على وجه يكون صادقا على مروضه حتى يحل وضعا عنوانا في احكام
تعلق الى مروضه **قوله** اختلفت مقاليته حاصل المقاله الاولى ان الطبيعة
على وحدتها موجودة في ضمن الجزئيات فكيف امر واحد انتم اليه فصل
او شخص فصار المجموع المركب منها نوعا او شخصا وكذلك هذا القول
بوجود الطبيعة العامه المقتضيه مع وحدتها بالاشراك الخارج المستلزم
لاتصاف الامر الواحد بصفات متضاده وممكنه في امكانه محال

حكم الجمهور باستحالة وحاصل المقاله الثانيه ان الطبيعة الموصوفه بالوحدة
في الذهن كثر بحسب الخارج فصارت حصصا متعددة كل حصه منها موجودة
في ضمن جزئ من هذه امور القول بوجود الطبيعة انما هي في ضمن الجزئيات وهذا ان
القولان يشيران في ان الطبيعة موجودة في الخارج منته الى مقول او شخصا
بما تارة عنها في الخارج بحسب الدات واما انها مله في موجوده معها وجود
واحد او بوجودات متعددة فذلك بحث آخر انا المقصود منها اثباتا
عنها بذاتها سواء امتاز عنها بوجودها **ولا قوله** فلان الكبرى اي لان قولكم
لا شيء من الشخص مقول على كثر من فان قلت يمكن ايضا على ذلك التقدير
ان يمنع الصوري اعني قوله كل موجود في الخارج شخص لان المجموع المركب
من الطبيعة والشخص موجود في الخارج وليس مروض للشخص فقلت
ان يدفع بان المعنى الجنس اذا وجد في الخارج فلا محال يكون مروض للشخص
وما ذكره الشارح من التسامح مندفع اذ ارد بالجنس المايه والحقيقة كما في
في الجواب المرفى عن الشك الثاني **قوله** والحق في الجواب انما قال والحق
لان الجوابين الاولين مبيان على المركب الخارج وقد عرفت ان بط
وايضا الجواب الاول يتلزم عروض الاشراك بحسب الخارج المستلزم
للمركب كما رأينا والجواب الثاني مستلزم ان لا يكون المعنى الجنس مقولا للجزئيات
في الخارج مع كونه مقولا عليها في جواب ما سؤ وهذا الجواب الحق ينبغي
على المذهب المختار عند المحققين كما سبق بخره **قوله** وشك رابع اي منها
شك رابع وان لم يذكر في الكتاب وانما قال وجعاه ان بعض الجوابين
اشاره الى ان الاجزاء الخارجيه المتعارضة الذات والوجودات
لا يمكن جعلها على تركيب منها كما لا يمكن حل بعضها على بعض بالضرورة على
على ان هناك علة بل المحول على المركب اجزائه العقلية التي تتحد مع في الخارج

واما وجودها ونفايرها فيها كجلب الدرس فقط ثم ان الاجزاء الدنية المتعارفة
 سنالك ليست محمولة على كلها من حيث هي اجزاء بل من حيث هي اخرى فان الحيوان
 مثلا اذا حصل في الدرس كان امرا محتملا لانيات متعددة لا ينطق
 على واحدة منها بكلاما الا اذا انضم اليها محتملة ويرى ابيها من فصول تلك
 النيات فاذا اخذ بشرط شي اى بشرط ان يدخل في مفهوم من حيث شئ معين
 متحصل له دخول فيه بذلك الاعتبار من تلك الفصول كان نوعا من الانواع
 التي كان يحتملها كالانسان فانه حيوان دخل في مائة الهيئة المتحصلة الفصل
 الذي هو انطق وان اخذ الحيوان بشرط لا شي اى بشرط ان يعتبره فصل
 من الفصول المنوعة من حيث انه خارج عن مفهوم منضم اليه ورايد عليه ويركب
 ان كان الحيوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب ضرورة ان الجزء
 يجب ان يضم اليه جزءا اخر ويكون خارجا عنه وان اخذ على وجه اعم من الحيوان
الساكن اي اخذ بحيث يكن ان يوضع تارة ان جزءا وتارة انه نوع كان
 بهذا الاعتبار جنسا ومحمولا فموضوع الجزئية والجنسية شي واحد ومن البين
 انه اذا اعتبر جزئية لم يصدق سوغا على المركب ومن غيره اذ لا يصدق على
 النوع انه حيوان خرج عن مفهوم الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهوم
 الفصل الا ان ذلك لا يوجب ان لا يصدق عليه الحيوان من حيث هو محمول
 الكلام ان الصورة العقلية تعتبر على وجه محتملة قارة بعين شرط لا شي
 اى بشرط انها واحدة في نفسها حيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا متساويتين
 في الوجود وقد بالف منها صورة بالثالثة فالصورة العقلية المتعبرة عن هذه
 الحقيقة مادة وجزءا كحيوان والناطق اذا اعتبر من حيث انها موجودة
 متعارفان في العقل واخرى تعتبر شرط شي اى بشرط ان يضم معها صورة
 اخرى ويكونان معا مطابقين لا مر واحد فلا يخطئ تعارفا بل اتحادا

كاحيوان والناطق المعبر عن من حيث انها مطابقان لما يه الانسان
 وهذا هو النوع وتارة اخرى تعتبر بشرط شي فكون محتملا لاعتبار النفاير
 والاتحاد بمطابقة وهذا هو الذي المحمول لان مرجع الحمل الى التعاريف
 في المفهوم والاتحاد في الذات وانما فسر الشارح كل واحد من قول بشرط شي
 وبشرط لا شي ما ذكره تيسرا على ان المراد بالاول منها اخض مامو المشهور
 في معناه وان المراد بالثاني ما يبين معناه المشهور اذ لابد في اعتبار الجزئية
 من انضمام شي آخر اليه قوله وقد عرفت ما سلف ان الجنس مقوم للنوع قوله
 ذلك من انه ذاتي للنوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ما سأل
 ومن التصريح بانه اذ لم يكن موجودا لم يكن مفهومه للموجود الخارج قوله
 فاجنس المنطقي لا يقوم شي من الانواع الستة فانه لا يقوم النوع الطبيعي
 اما الحقيقي فلا مكان تصور بالكنه مع الذمول عن مفهوم الجنس المنطقي
 فانما نعلم بالضرورة انه يمكن ان يتصور حقيقة الانسان بكنهها من غير ان
 يتصور كون الشيء مقولا على كثير من محتملين كما يتبين في جواب ما سأل
 الاظهر ان تعال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يندرج تحت جنس طبع لم يتبين ان
 الجنس المنطقي مقوم له وان اندرج تحت علم حال ما ذكر في النوع الطبيعي الاصل
 فذلك طبعي ذكره قوله كالسند العارض للتقدم بالاضافة الى المتأخر
 فانه متأخر عن المتقدم متقدم على المتأخر فمذه صورة نقص واجب عن
 المنع بان ما في النسبة عن ذات المتبين معلوم بالضرورة التي لا تقبل
 متساوية عن النقص بان ذات المتقدم لا يتصف بالتقدم الا بعد تحقق ذات
 المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربع كاسياتي من
 انواع حقيقة او اضافية متبينة الى الحقيقة وعلى التقديرين يكون الجنس
 المنطقي مقوما للنوعين الطبيعيين قلت ان سلم انه كذلك كان مفهومه

بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا عوض جنس منطقي وكلامنا ان الجنس المنطقي
من حيث هو كذلك لا يقوم شيئا من النوعين الطبيعيين **قوله** ولانها
متباينان تقض ذلك بالواحد واكثر فانهما متباينان لا استحالة ان يصدق
على شيء واحد واحد وكثير مع ان احدهما فيقوم بالآخر وفيه يحجب
في موضعه ومفهوم النوع الحقيقي المنطقي هو المقول على كثيرين متعينين
بالحقيقة في جوابات هو ولا اشتباه في امكان تصوره بدون تصور
مفهوم الجنس المنطقي ولا في امكان تصوره مع الفعلية عن الجنس الطبيعي
فلا يكون شيء منها مقوما لا تعال مفهوم المقول على كثيرين جنس طبيعي
من الاجناس الطبيعية الاعتبارية مع انه يقوم لا ما نقول هو بذلك الاعتبار
نوع طبيعي اضافي لمفهوم المقول **قوله** واما الاضافي فانه عارض للنوع
الطبيعي الاضافي اي بالقياس الى الجنس الطبيعي فذلك الطبيعي المقيس له لا يجوز
ان يكون مقوما له لانه مقوم لموضوعه فلو كان مقوما للعارض ايضا لم يكن
ذلك العارض المشتمل على مفهوم مروضه عارضا له بتمامه بل العارض بالحقيقة
هو الجزء الآخر المتغير لذلك المقوم فان قيل لا استحالة في ذلك كما رزق الله الاله
ايضا ان كلامنا في العارض للشيء بمعنى القام به لا بمعنى الخارج عنه ومن
التمثيل ان يكون القام شيء قايما به لا بتمامه ولتأويل ان يقول هذه الاحتمال
انما تم في الامور الحقيقية واما في المفومات الاعتبارية فلا كما يظهر من السطر
في كون مفهوم المقول على كثيرين جنسا للجنس وكون مفهوم الجنس جنسا
لاقسامه الاربعه الى غير ذلك من نظائرها **قوله** وسواء اذ كان في الجنس
المنطقي حيث قيل انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه خارجا عن جنسه
مع ان يقال منها العقلي الحقيقي ركن من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس
الطبيعي خارج عنها ولا يذهب عليك ان النوع الطبيعي الحقيقي لما جاز ان لا

يخرج تحت جنس سواء كان بسيطا او مركبا من امور متساوية ان يجوز ذلك
لم يتصور بالقياس اليه شيء من الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى اعتبار نسبتها
بالقوم وعده اليه ولا الى عارضه ولا الى المجموع المركب منها فسطح لسته
اقسام من الثمانية عشر اما محتاج الى ذلك في السبعة الاخرى التي في الاضافات
وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة المنطقي والطبيعي والعقلي
مع الانواع الستة فالفصل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفصل
الطبيعي فانه يقوم النوع الطبيعي الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم
شيئا من الاربعه الباقية والمراد ما بينا هذه الدلائل ابتداءا كما يظهر
بادق تأمل والمصنف جزم هذه الفروع التي هي النسب الحقيقية بتلك الدلائل
المثبتة على ان ما يتات الكليات ما ذكر في ترتيباتها التي هي حدودها وهو
شاك في الاصل حيث قال وسواء غير معلوم **قوله** اعلم ان الاجناس ما تريت
متصاعدة اشار بلفظها الى ان الترتيب ليس بواجب في شيء منها واعتبر
في الاجناس المتصاعدة لانهما اذا تريت كان شكل جنس وجنس جنس
وسكذا ولما كان جنسه الشيء مقبلة الى الحكة كان جنس الجنس فوق الجنس
فاذا تريت الاجناس كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شبهة واعتبر في
الانواع السازل لان ترتيبها بان يكون شكل نوع ونوع نوع وسكذا وحش
كانت نوعه الشيء بالقياس الى ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا
ترتب الانواع كانت متازلة بلا حرة واتساع تركيبها من اجزاء عقلي
لا تناسي ما يتم في ما يتات المعقولة كنهها والتي تكن معقولة كذلك وتكون
كل فصل على حدة من الجنس لا يتسلم النسب في العلل والمعلولات لان الفصول
على فقط والحاصل معلولات فقط ولا ترتب في شيء منها بل كل واحد من
الفصول التي لا تناسي على واحد من تلك الحاصل التي لا تناسي لها والنسب

انما يشترط اذ كان كل واحد لا يتناسى على ومعلولا معا باعتبارين
اذ لم تنف الا انواع في تنازلا الى نوع لا يكون تحت نوع لم يحقق تحت تلك
الانواع اشخاص اذ لو تحقق لا تمت تلك الانواع التنازلا الى نوع
تحت نوع بل اشخاص وسو خلاف المفروض واذا لم يحقق تحتها الاشخاص
لم يحقق تلك الانواع لان الانواع انما يتبع من المراتب الشخصية على ما
سلف مقدم انما في التنازل الى ذلك النوع يتسلم ارتقا عما بالكلية
فيكون بالاطلاق فيه بحث لان هذا انما يصح في المراتب الخارجية لوجوب
انتمائها الى الاشخاص دون المراتب الاعتبارية اذ يجوز ان يعتبر العقل
تحت كل نوع نوعا آخر ولا يعتبر تحت شخص ما فلا تنف في اعتبار الانواع
التنازلا على حد لا يتجاوز **قوله** بل قاس الجنس بالجنس واعتبارا قاسما
الترتيب و عدمه فالجنس المفرد ليس واقعا في سلسلة الترتيب الا ان
انما هو بلا حظ استواء الترتيب فلكل عدد من المراتب وتوابع من هذا
الاختلاف ما اختلفت من ان الناطق مثلا سلب تسمية الحيوان الى
قسم واحد او الى تعيين **قوله** لان ذلك منها وهي العالي والسافل والمفرد
مركبة من الوجود والعدم قيل الاولى ان يقال العالي والسافل مركبان
من وجود وعدم والمفرد مركب من عديمين لان مفهوم الجنس ليس جزءا
لشيء منها والا كان جنسا لما والحق ان مفهوم الجنس المفرد لا يتحصل بحد
ذلك العديم بل لا بد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضا وليس يلزم من كون
جزء الثلثة كونه جنسا لها اذ لا بد عند الامام في كون الشيء جنسا من ان
يكون مقولا على كثره محصلا مختلفة المراتب ولك ان تقول ما ذكره الامام
يدلنا في تصرفه على ان الجنس المطلق ليس عرضا عاما لا قسما ضرورة
ان موضوع الامر الشبوبي لا يكون الا امر متصلا وان الشيء بالنسبة الى

موضوع واحد لا يكون عرضا عاما فكل ما يجاب به هنا يجاب به **قوله**
فليس ملت التفرعات فاسدة ليس هذا كلاما على سند المنع كما يتوهم بل
تقرره ان المنع من دفع بان الاجناس المذكورة امور اعتبارية في مفهومها
المشورة وما اوردتموه على سبيل المعارضه لما من التفرعات التي احدثتموها
فليس مفهومات لتلك الاجناس لانها باطله فذلك الكلام على ما عورض لان
الحكم ومعارضات للحدود كما نه قيل ما ذكرتم وان دل على انها ليست
لكونها مركبة من الاعداد لكن عند ما يدل على كونها صاحبة للنوعية لانها
بهذه التفرعات فاجبت ان هذه التفرعات فاسدة وابطال تفرعي
العالي والسافل ما ذكرتموه واما تعريف المفرد فبطلان القول لا يتسلم
ان لا يكون تحت جنس فان الجسم ان في جنس قريب للشروع ان الحيوان تحت
وقد ابطال ايضا بان البسيط ما لا يجوز ان يكون عدما ودفع بان هذا اسم
للبسيط لان البسيط مائيات وجوده لنا واصاف عديمه في قوله لا
تأمل لانه اذا كان تحت جنس المفرد جنس آخر كان واقعا في سلسلة الترتيب
في الجملة فلا يكون مفردا الا اذا جوز كونه مفردا باعتبار مائة وغير مفردا
بماية اخرى فلا يكون الاقسام الاربعة للجنس متباينة في الصدق بل متباينة
في المفهوم فقط **قوله** سلمنا ان الشئ مركبة من الوجود والعدم
وانما عدمه لكن ذلك لا ينافي كونها انواعا اعتبارية لمفهوم اعتباري هو
مفهوم الجنس المطلق بل الضواب ذلك لانها مفهومات مختلفة كاحكام
الانواع الحقيقية متشابهة في مفهوم سوتام المشترك بينها بحيث يقع جوامعها
عنها اذا سئل عنها بما هي **قوله** ولئن سلمنا انها ليست انواعا اصلها
مازاد في خصم الجنس في نوع واحد كما اوضحه **قوله** وانت تعلم ان ذلك
المنع وسوق قوله لان الشئ لا يجوز ان يكون جنسا بالنسبة الى نوع واحد

لو اوردت لا يستعمل اي من غير ان تذكر المنهات السابقان او اوردت بعد
 النوع الاول لم يتم عليه الدليلان المذكوران لدفعه فلا يطل بها كلام المص
 اذا حمل نظره على هذا المنع واما اذا اريد به المنعين كما قرره الشارح كان
 منه فعا بها ومحموله ان من سلم ان الله لا يتصلح لنوعيه مفهوم الجنس
 مطلقا لا في الخارج ولا في الدن من بعض عليه الدليلان لا يتبع ان الجنس
 في نوع واحد خارجا وذا كما يتبع انحصار النوع في شخص واحد ذلك
 مع ان انحصار الجنس يتلزم مما لا آخره مساواة الجنس للفصل مطلقا
 فلا يكون احدهما اولى بالجنس من الآخر لكونهما ذاتين متساويين في الوجود
 والخارج مختلفا انحصار النوع فانه لا يتلزم عدم الاولوية في الانقسام
 بالنوع لان التعيين عرضي للنوع فلا يصلح للانقسام **بقوله** لان العارض
 للوجود كانه جوابا يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العوارض بالمادة
 لا آخر لا لاختلاف المروضات بما يتباها فاجابة لا اختلاف من
 بين تلك العوارض الا باعتبار العروض لتلك المروضات فاذا لم يكن
 ذلك الاختلاف موجبا لاختلافها في المايته كانت متوافقة فيها وقد
 اجبت ايضا ما يخالف ظاهر العبارة وسوان المراد ان كانت تلك العوارض
 مختلفة المحسنة كان جنس الاجناس نوعا متوسطا والا كان نوعا خيرا
 لكونه متوقفا على امور متشعبة الحقيقة **قوله** وفوق الكل اي الصالح لا
 يقال على كثر من سوا كان محتملين او متعينين وفوق الكل المضاف
 الشامل لمفهوم الكل وسائر المفردات الاضافة سوا كانت كلية
 او جزئية فتو اي المضاف جنس الاجناس في هذه السلسلة من المفردات
 الاعتبارية و**جنس الاجناس** اي مفهوم نوع الانواع قد صار مسمى
 من الانقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم جنس الاجناس اعلم بحسب

134
 من هذا المفهوم مراتب كثيرة وان كان ذلك القسم باعتبار عارضة المحصول
 الخاص من مفهومه كما نمنك على شانه فيما سبق وهذا البحث آت في
 الاجناس الباقية فان كل واحد من مفردات الجنس السافل والمتوسط
 والمفرد عارض بمقاييق مختلفة فان كان اختلافها موجبا لاختلافها
 كان مفهوم كل واحد منها متوقفا على مورد مختلفة المايته فلا يكون نوعا
 اخيرا بل متوسطا والا كان نوعا خيرا وعلى التقديرين يكون فوقه مطلق
 الجنس فوعه المقول على كثر من محتملين وفوقه الكل وفوقه المضاف الذي
 هو جنس الاجناس ويكون كل واحد من مفردات الاجناس الثلاثة اما
 نوع الانواع او نوعا متوسطا وكذا الحال في سائر الكلمات فان مفهوم
 النوع مثلا عارض لما يتباها فانه انما يضاف لاختلافها اختلافها
 مفهوم النوع نوعا متوسطا والا كان نوعا خيرا وفوقه المقول على كثر من
 متعينين وفوقه الكل وفوقه المضاف على الحقيقة **قوله** لفظ النوع اي اللفظ
 الذي استعملته الفلاسفة اليونانية في معنى النوع كان في لغة اليونانيين مؤلفا
 لمعنى الشئ وحقيقته وبهذا المعنى اللغوي استعمل في تعريف الجنس كما مر
 التعلل عنه الى المعنيين الاصطلاحيين جاز ان يكون ابتداء فيها وجاز
 ان يكون في ايجدهما توسط الآخر فالشيخ لم يستحق ان ايها اقدم في التعلل
 اذ لا يبعد ان يكون التعلل والى المعنى الحقيقي ثم لما عرض له ان كان عليه
 عام آخر منه مخصوصه سكونه مح ذلك العام تلك الصفة نوعه ولا يبعد ايضا
 ان يكون الاقدم المعنى الاضافي لكن لما انصف الحقيقي هذه النوعية عن
 بجنس كان اولى باسم النوعية فسمى من حيث هو لما سبق للاشخاص نوعا
 ايضا والمراد بالمقول على كثر من ما نتم الخارج والدنس اذ لو فرض الاول
 لم يخرج عن التعريف للانواع المخصوصة في شخص واحد كالشمس والمعدومة كالنفس

وبمع الفعل والقوة ايضا كانه عليه في حد الجنس وقولنا بالعدد فقط
 يخرج الجنس والوضع العام وفصول الاجناس وخواصها والقيود الاخر
 يخرج القصول والخواص السابقة الا انه استد اخرج ما عدا الجنس اليه وقد
 شهد قوله ولا اخرج الشخص انما يقع اذا لم يعتبر قد الاول فانه اذا قيل
 عن زيد وفرس معين ما هما احيى ما حيوان الا انه ليس مقولا عليهما قولا
 اوليا فلما حاجته في اخرج الى قيد الكللي وقوله يخرج الكلمات الغير المنه
 تحت جنس اي تحت جنس مطلقا كالامانيات البسطة التي لا يحل عليها
 اصل تحت جنس تلك الكلمات كما هو الظاهر فعلى الاول كان قولنا في
 جواب ما هو مخرج القصول الانواع وخواصها اذ الجنس يقال عليها لكن
 لا في جواب ما هو وعلى الثاني لم يكن مخرج الشئ لان ملك الامور خارجة بالنسبة
 السابق لكونها بسيطا او مركبة من اجزاء متساوية فلما جنسها يقال عليها
 واما قد الاولى فترجم الامام في شرح الاشارات للا حراز عن النوع مبين
 الى الجنس السعيد فانه ليس نوعا بل للقرين رد عليه صاحب الكشف بان
 يخالف الكلام القوم حيث حكموا بان نوع الانواع نوع جميع ما فوقه من
 الاجناس وادعى ان الاولى ان يكون احراز عن الصف او لا يحل عليه
 جنس من الاجناس بالذات بل بواسطة حل النوع عليه فمخالف النوع
 الى الجنس السعيد فانه يحل عليه بعض الاجناس اعني القريب بالذات واما
 كلام الحكم بانه يجب الاحتراز عن الصف بهذا القيد ولا يجوز الاحتراز
 عن النوع المذكور ومن ثم فسر قد الاولى على وجه يخرج الصف دون
 النوع المبيس الى الجنس السعيد واعتد من الشارح عليه بلزوم احراز من
 اما وجوب ترك الاحتراز به عن الصف فيطل حكم الاول واما وجوب
 الاحتراز به عن النوع بذلك الاعتبار فيطل حكم الثاني فاحد حكمه بط قطعاً

115
 وينال الدور ان النوعية نسبة عارضة لذات النوع الاضافي بالقياس
 الى الجنس فان اعتبر في هذه النوعية او معاً كون ذلك الجنس مقولا على ذلك
 النوع بلا واسطه لزم ان يعود هذا القيد ويحتمر به عن النوع بالقياس
 الى الجنس السعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من افراد النوع المحدود او الجنس
 ليس مقولا عليه لا بتوسط قول الجنس القريب كما ستعرف مما اخرج عن الحد
 وان لم يعتبر في النوع ذلك كما يكون جنس مقولا عليه بلا واسطه لم يحرازه
 في حده حتى يخرج به الصف عنه فان قيل يحراز الشق الاخر الا انما يحتاج الى
 اخراج الصف عن الحد لكونه خارجا عن الحدود فيورد هذا القيد على وجه
 يحوزه دون النوع بالنسبة الى اجناسه البعيدة كما اثير الله في الكشف حتى
 لا يتم عليه ان يقال كيف يخرج به احد هاتين الاخرين استواء نسبة الى
 اخرجها احيى يلمح ان يعتبر في النوع كون ذلك الجنس الذي نسب اليه
 بالنوع او جنس آخر غير مقولا عليه بلا واسطه فيؤدي الى ان يكون
 الشئ نوعا لغيره باعتبار كون اثر ثالث مقولا على ذلك الشئ بلا واسطه
 وهذا معني لا يلتفت اليه قطعاً والى ليل على ان حل العالي على الشئ
 بتوسط حل السافل عليه ما تعلمه الامام في المختص انهم قالوا من الخيال ان
 يحل الجسم على الانسان الا بعد ميورته حيوانا فان الجسم الذي ليس
 بحيوان مستلوب عن الانسان ولا كان كذلك كان حل الحيوان عليه
 اقدم من حل الجنس عليه فان قيل الجسم هو الحيوان فتعدم عليه فلا يكون
 معلوماً فلا نزاع في ذلك لكن لا استع في ان يكون المتأخر في الوجود
 على لبيوت المتقدم لشئ آخر فله على ان اعتبار القول الاول بزيادة
 لا يجوز اعتبار هذا القيد في تعريف النوع سواء قصد به اخراج الصف
 او اخراج النوع بقباسه الى جنس البعيد او اخرجها معا وذلك لان القول

المعتبر في الجنس اعم من ان يكون اوليا وبواسطة فوجب ان يكون المعنى في النوع
ايضا هو القول الاعم لكون مضافا له مفهوم ما لا الاخص المتد بكونه
اوليا لان الاخص في جانب لا ينعم مع الاعم في الجانب الآخر فمذا القيد يخرج النوع
من مضافه الجنس **قوله** وانما تونه سدايان فسادا اخرى تعرف النوع
الاضافي سوى السداد انما هي من ذكره الاولي **قوله** فكون اى الجنس
المنطقي متقدما في المعرفة على النوع الاضافي بمرتين للثبوت مراتب لان
الاضافي متأخر عن معرفة المتوقف على حوزة اعني مفهوم معروف الجنس المنطقي
المتأخر عن الجنس المنطقي لا يقال تسمية الجنس الطبيعي معروف الجنس المنطقي
انما هو على احتاره الشارح من ان الطبيعة المتقدمة بعروض الجنسة هو
الجنس الطبيعي فيتم الاشكال واما اذا فسر الطبيعة من حيث هي فلا اشكال
لانا نقول لما علة عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهوم الطبيعة التي هي
معروفة للجنسة ثم لو عر عنها بلفظ المايه او الحقيقة او الطبيعة لم توجه
ذلك المحذور **قوله** وانما يلزم اى اذا كان الجنس الماخوذ في التعريف هو
الجنس الطبيعي لمزم فسادا اخر هو مفهوم النوع الاضافي المنطقي وما عر
بطلان سابقا بالجنس الطبيعي والتفصيل عنه ان يقال المذكور في التعريف
مفهوم الجنس الطبيعي فكون هذا المفهوم مقوما للنوع الاضافي المنطقي
وما عر بطلان سابقا سواء ان ما صدق عليه الجنس الطبيعي الطامع
ليس مقوما له فلا فساد من هذا الوجه واذا بطل التعريف المذكور
فالاصواب في تحديده ما نقله الشيخ عن بعضهم واستحسنه وسواء اخص
كلين مقولن في جوابات سو واما كان هو الما لا يطبقه على المحذور
شمل افراده كلها ولم يفرقه عن كونه مضافا للجنس مع افراخ الصف
اذ لا تعالى في جوابات سو ولا شبه في ان المراد كونها مقولن في ذلك

المراد

الجواب على شئ واحد فلا يرد ما قيل من ان اخص الكلين المقولن في جواب
ما هو قد لا يكون نوعا لهما كما لضا حك الماشي فانها تالان في الجواب
على هذا الضاحك الماشي وذلك الضاحك الماشي وليس لضا حك نوعا
للماشي وكذا الانسان ليس نوعا للجنس المقولن في الجواب على السمع و
البصر مع كونه اخص منه والوجه في انما الجنس ان احد ما اريد الجنس
الذي هو الكلين في حد النوع الاضافي والثاني الصريح بما هو المراد فان العبارة
الاولى مع كونها مركبة في العرته تحمل ان يفهم منها ان الاخصية بالية الى
ذلك الكلين حتى يكون اخص من كل واحد منها وان يفهم منها تحلها
بالعدم والمخصوص واخصها النوع والعبارة الثانية صريحة في هذا المعنى
ان في الذي هو المراد لان لفظه من مضافا بتعريفه قطعا ولما قيل ان يقول
لا دالة في شئ من الباريين على كون ذلك الاخص تال عليه الاعم في جواب
ما هو فلا يكون التعريف بها حدا فان قيل قد مر انه اريد كونها مقولن على شئ
واحد وح لا يمكن ان يكون كل واحد منها تام المايه المحقة به لا متاع
التقدم فيها فاما ان يكون احدهما تام المايه المحقة والاخر تام المايه المشتركة
فيكون هذا الآخر تام المشترك بين تلك المايه المحقة وغيره من المايهات
ومقولا عليها في جوابات سو واما ان يكون كل منهما تام المايه المشتركة ولا
كان احدهما اعم من الآخر كان الآخر مشملا عليه مع زيادة لكون الاعم شاملا
بينه وبين مايه اخرى ومقولا عليها في الجواب وعلى التدرج يعلم كون
ذلك الاخص مقولا عليه الاعم في جواب ما هو فلا يرد ما قيل من ان
خفة فلا يمتد بها في الحدود فالاولى ان يوقف النوع الاضافي بانه كل مقول
في جواب ما هو تال عليه وعلى غيره كل في جوابه فخرج الشخص الكل
والصف بالمقول في الجواب والمايهات البسطة بقولنا يقال عليها

ولا بد ان يحاط على الكلي ما لا يتحصل مفهوم الجنس بطريق الازدراج من
 جد النوع كما يحصل مفهومه كذلك من حد الجنس فان قلت ما ذكرته في تحديده
 يستلزم ان لا يندرج مفهوم النوع تباه في تعريف الجنس بل المندرج فيه هو
 جزؤه الثاني اعني كونه مقولا عليه كالي آخر في جوابه قلت هو باعتبار هذا
 الجزء مضايقة للجنس لا باعتبار جزئه الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا
 احتلال **قوله** فما مشتركان في النسبة الى ما تحت فلا يكون فارقا لان المشتركين
 شين لا يميز احدهما عن الآخر فان قلت بنسبة الحقيقة الى ما تحت بانه مقول عليه
 في جوابه سواء باعتبار مفهوم الكلي في الاضافي لا يقتضي نسبة الى ما تحت
 بكونه مقولا عليه في الجواب بل محلا عليه مطلقا فلا يكون النسبة بالمقولة
 مشتركة بينهما قلت قد عرفت انه لا بد في الاضافي من اعتبار مقولتيه في
 الجواب لئلا يزعم الصف نعم النسبة بالمقولة بالقياس الى ما تحت **المعنى**
 في الحقيقة هي النسبة الى الاشخاص المتقدمة الحقيقة والمعتبر في الاضافي اعم
 من ان يكون الى الاشخاص مطلقا او الى الانواع والفرق الثالث من
 النوعين المسطتين ان مفهوم الاضافي يوجب ركع وضه من الجنس
 والفصل اذ قد اعتبر في مفهومه اندراج مروضه تحت جنس بخلاف مفهوم
 الحقيقي **قوله** وانما يكون كذلك لو كان كلي حقيقي مكنيا وسواء اذ تخور ان
 يكون واجبا فانه كاف في شد المنع وان لم يكن كافي في الاستدلال
 كما استعمله وايضا يجوز ان يكون الحقيقي مستعانا قلنا ان هذا الحكم سواء
 المايات المعدودة سواء كانت ممكنة او مستحيلة وان كان مستبعدا وقد
 ضحى المقوم بان الاجناس العالية للممكنات منحصرة في هذه المقولات فلا
 توجد لها جنس عالي غير ما وليس يلزم منه اندراج كل ممكن قبل بل اندراج
 كل ممكن لا جنس عال على انما نقول لا دليل على كونها اجناسا خارجا عن كونها

كلها او بعضها اعراضا عامة لا محتملا وقد نفاش في الوحدة والنقطة بانها من
 الاعتباريات وكلاهما في المايات المحققة الخارجية وايضا كونها عام
 باعتبار **قوله** استدلالا عام على ذلك اي على بطلان مذمت من قال ان النوع
 الاضافي اعم مطلقا ويعود فيه ما ذكرناه اي من ان كل واحد من تلك السياط
 نوع حقيقي وليس بمفاد والكان ركبا من الجنس والفصل واما ما قال فصل
 عن ان يكون حقيقيا بناء على ان البساطة اعم يستلزم النوعية باحد المعنيين
 مطلقا كان عدم استلزامها لاحد معانيه اولى وقوله او غير ما اراد ان يقول
 والاعراض العامة وشار بقوله لا يقال الى استدلال آخر على وجود الحقيقة
 بدون الاضافي واجاب عنه بان المحصل واداعتارته فانما اذا اخذت
 من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبر معها اقربا بنا بامور خارجية
 عنها كانت افرادها لا محجب نفس الاول بل يجب هذا الاعتبار فيكون هو
 لها بالاعتبار دون الحقيقة والمقصود بيان النسبة بين ما هو نوع في نفسه
 لا ما هو نوع باعتبار العقل والالم كمن اثبات وجود الاضافي بدون **الحق**
 بل يكون الحقيقي اعم من كل واحد من الكلمات الاربع الباقية لانها كلها انواع
 حقة بالقياس الى افرادها الاعتبارية التي هي حصصها **قوله** وايضا كان
 مقاييسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي كما ان مراتب الجنس كانت قياس
 الجنس الى الجنس كذلك ايات النوع اما يكون بقياس النوع الى النوع وفي
 قوله فرائد اربع على قياس في الجنس تبيينه على ان وجه التفسير المذكور
 شاك آت منها فيقال النوع اما ان يكون فوقه ومحت نوعه كما ان المذكور
 منها جارثه على ما اشرنا له **قوله** والكلام في جنس النوع المطلق لعله
 الاربعة والتميز عليها كما في الجنس من غير فرق فيقال في النوع ان مفهوم
 النوع المطلق اذا كان جنسا للمفومات الاربعة كان احد انواعه

مفهوم نوع الانواع في سوعارض لطابع محسنة كالاسان والفوس شلما فان
 اقتضى اختلاف الموضات محتايتها اختلاف العوارض كذلك كان نوع
 الانواع العارض للفوس نمانا في الحقيقة لما سوعارض للانسان فلما يكون
 نوع الانواع نوعا اخر الى متوسطا والكان نوعا اخر او على التدرين فوة
 مطلق النوع وفوقه الكل وفوقه المضاف فهو في سلسلة هذه المقومات
 الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع
 الانواع كونه وحق على ذلك الانواع الباقية **قوله** لانه يتسب ان يكون نوع
 نوع حقيقي وذلك لان النوع الاضافي اما جنس اما نوع حقيقي فلو كان فوة
 نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان يكون المايه مائتان محتصتان
 احدهما فوق الاخرى ومن سذائتين ان النوع الحقيقي يتسب ان يكون فوة
 او حصة نوع حقيقي واذا ليس مراتب الانواع الى مراتب الاجناس حصل
 سناك ست عشرة نيت ثامنا عشرة منها بالتيان واربع بالعموم من وجه كما
 نجحت في الشرح **قوله** بل المراد ان احدهما ليس كباقي ويان ذلك ان يكون نوع
 الانواع اما يتحقق بان لا يكون حصة نوع ويكون فوة نوع والتقدير الاول
 مستفاد من كونه حقيقيا والتالي يخل الى شين احدهما ان يكون فوة
 وهو مستفاد من كونه نوعا اضافيا والي ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا
 بجنس آخر وليس مستفادا لانه حقيقيا ولا من كونه اضافيا فلما لم
 اعتباره حتى يتم معنى كونه نوع الانواع **قوله** وما يند اشراكا كنوع
 يباين ان الكامة ايضا مشتركة من المطلقة والاضافة الا انه لا يشبه
 في ان احد الحصة هو المطلقة وان الفصل كان له معنى اول عند المطلقين
 كما نوايتعلوه فيتم تعلوه الى معنى آخر هو المعدود في الحصة **قوله** فانه اذا قيل
 الذي اى ليس بغير اما ان يكون مقولا بالماية اى مقولا في جواب

السؤال عن المايه او لا والثاني هو الفصل والاول اما ان يكون مقولا
 بالماية على محسنيين بالنوع او بالعدد فقد اخرج القسم الحصة النوع الحقيقي
 دون الاضافي فلو قسم المقول على المحسنيين بالنوع الى ما يقال عليه شلما والى
 ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس فوجه على هذا الوجه بحسب الاول
 اى عند كونهما محسنا بل حصة صادرة مستترة ولم يخرج ايضا بما به بل الخارج
 ح قسمه وهو ما يكون جنسا فوة جنس آخر ومن ما يكون نوعا حقيقيا
 فوة جنس **قوله** خرج النوع الحقيقي اى بما به على اخباره الشرح في الشما
 من ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لكن ليس فوجه بالقسمة
 الحصة واما كان الاول والا حلق ان يكون احد الحصة النوع الحقيقي
 لان القسم المحذور قسم للكل القياس الى موضوعاته التي هي جزائية نية
 اخراج جميع الاقسام والمخوف للاضافي قد اعتبر في اخراج بعض اقسامها
 شابه بعض الكميات بعضها في العموم والكفوض واولى الاقارار
 في قسم الكل ان يتسم بحالة التي له عند الجزاءات وذلك لانه اعتبر
 مفهوم الكل اشراكين جزائية فيقسمه بالقياس اليها يتسم باعتبار امر
 ذاتي للكل من حيث هو كلي بخلاف يتسم باعتبار رتبة بعضه الى بعض
 فانه يجب امر عارض فيكون الاول اولى وانما الوضع الطبيعي ان يحصل
 الاقسام اول ثم ينسب بعضها الى بعض فتفصيل الاقسام بهذه البنية خلا
 الطمع قوله غير مندرج تحت جنس وذلك ابا لبساطة او لركبه من امور
 متساوية وليس اى ذلك الكل جنسا اذ ليس مقولا على محسنيين بالحيايق
 ولا فصل لكونه مقولا في جواب ما هو ولا خاصة لكونه ذاتا ولا عارضا
 عاما لذلك لكونه مقولا على متعينين متعينين نوع وليس مضاف اذ لم
 يندرج تحت جنس فهو حقيقي فاذا جعل احد الحصة الحقيقي انحصرت القسمة

الحق ولو جعل احدا الاضافي لم يخصصه قال الساج وحي جوار مثل هذا الكلي
 ما احاط به علمك قد سبق ان لم يثبت ان البنية بين المعين بالعموم من وجه
 واد كان الاضافي اعم مطلقا لم يحتمل هذا الكلي وبفصله ان يقال ان اريد
 بجواز هذا الكلي جوارته في المائيات الاعتبارية والمفهومات الوصفية
 فلما راع فيه الا ان المقصود الاصل هو النظري المتعلق بالموجود في الخارج
 والممكن الوجود فيه وان اريد به اسكانه لا مني اعني محو احتماله للوجود فلا
 يكون مبدأ للجزم ولا مبطلا للقسيم المحس وان اريد به اسكان وجوده في
 بحسب نفس الامر فهو كذا كون الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي **قوله**
 كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف فانه قال ان الشرح مبدى الى ان
 احد الحق هو الحقيقي كلف قبه للكلي به خل فيها الحقيقي والاضافي بان
 قال لداق الذي لا يصلح ان يقال في جوابه ما هو افضل والذي يصلح
 لذلك قد حلف مراتبه في العموم والخصوص فالاعم جنس والافضل نوع
 ثم انه ان كان جنسا باعتبار آخر كان نوعا اضافيا والا كان حقيقيا ثم
 اعرض عليه باقتل عنه في الشرح وموسد في ما يخصه والمراد بقوله
لك التمس ما قسم آخر هو القيد الثاني المتوخى للنوع الاضافي فلا يكون
 حاضرا والجواب عنه بانه يبنى على احتاره الشرح في الشفاء من كون
 الاضافي اعم مطلقا انما يصح اذا كان ذلك المختار صوابا **قوله** لا ما تقول
 لانم انه لا شيء من الموضوع بالطبع بمجول الطبع فان قيل نحن نقول مكد
 المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شيء من الموضوع
 بالطبع من حيث هو موضوع بالطبع بمجول الطبع فلا شيء من المضاف
 من حيث هو مضاف بمجول الطبع فلا يكون من هذه الهيئة احد الحق
 فاجواب ان يقال كون النوع اضافة من حيث انه لا يثبت الى الجنس الذي

يباح الى ان يقال اذا لم يثبت العقل للزوم بين اللزوم واحد المتلازمين
 لم يتحقق اللزوم بينهما وحيث يمكن انعكاس اللزوم عن احدهما مطلقا واذا
 يمكن انعكاس اللزوم عن المتلازمين معا ووضعا وقوع هذا الممكن
 يمكن الانعكاس بين المتلازمين اذ لو امتنع الانعكاس بينهما لم يكن انعكاس
 اللزوم عنهما واقعا وقد فرضنا وقوعه واذا يمكن الانعكاس بينهما لم يكن اللزوم
 لازما ولا اللزوم ملزوما واما قوله ايضا نحن نعلم بالضرورة فهو تقرير ليدل
 بان على وجه عام تناول للمراتب كلها وقوله فليست اللزومات امورا
 اعتبارية بل حقيقة ينمى للدليلين واد كانت امورا حقيقة امتنع تسلسلها
 والجواب عن الدليل الاول انما لانم انه اذا لم يكن اللزوم الثاني امرا متحققا اي
 موجودا في نفس الامر يمكن الانعكاس من اللزوم الاول واحد المتلازمين
 واما يلزم ذلك لو لم يكن اللزوم الاول لازما في نفس الامر لاحد المتلازمين فهو
 فانه ليس يلزم من استبعاد المحول في نفس الامر استبعاد المحل في نفس الامر غاية
 ما في الباب ان سداد المحول في نفس الامر كذا لزوم مثلا اذا كان متبعا
 نفس الامر كان المحول كمنهوم اللزوم متبعا فيها لاستبعاد جزية ولا يلزم منه ان
 لا يصدق ذلك المحول لعدم على شيء في نفس الامر كجواب صدق المفهومات
 العينية في نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها انما يرى ان مفهوم الاعنى
 ليس موجودا خارجا مع صدق قولنا زيد اعنى في الخارج وكذلك الاربعة
 اذا جمعت في الدرس كانت متصفة بالروحة في نفس الامر وان لم يكن الزيد
 متصورة معها وتحقيق ذلك ان الموجود في الخارج او في نفس الامر ما كان
 الخارج او نفس الامر ظرفا للحقيقة ووجوده في نفسه لا صدقه على شيء و
 اتفاق ذلك الشيء كافي في المثالين المذكورين اذ بين الاول ان زيدا
 في الخارج بالعلم بان العلم يتحقق فيه وثابت لان الخارج وقع ظرفا للاتفاق

نفسه لا وجود له في مفهوم الاعلى او مفهوم الانصاف فلا يلزم وجود شي منها
 في الخارج نعم يجب صدق هذه القصة ان يكون رند موجودا في الخارج والا
 استع انصافه بشي منه ومعنى الثاني الاربعة متضمنة في نفس الامر بالزوجية
 فصدق هذه الحكم لا يقتضي ان يكون الزوجية او مفهوم الزوج او الانصاف
 موجودا من الموجودات بحسب نفس الامر اما في الخارج او في الدرس بل يقتضي
 وجود الاربعة بحسبها ولو في الدرس فان قلت الانصاف المتضمن بالخارج
 او نفس الامر ان انصاف وجود الموصوف فيه انصاف وجود الصفة فيه ايضا
 قلت لا يلزم ذلك فان بديهة العقل حاكما بان زيدا اذا لم يوجد في الخارج اصلا
 لم يتصف به بشي لا قطعاً سواء كان ذلك الشيء وجوداً او معدوماً
 وبان الشيء معدوم في الخارج مع انصافه في نفسه ومن ثم قالوا صدق القصة
 الموجبة للمعدوم لا الخارجية يتبع وجود موضوعها في الخارج دون
 وجود محمولها والحاصل ان ببادئ المحولات بحسب نفس الامر قد يكون
 امورا موجودة بحسبها كالياسين في الخارج فيذكر العقل
 ويعتبر مفهوم الياض ويحده على الجسم وقد لا يكون موجودة بحسبها كاللاد
 والزوجية والمغايرة ونظايرها من الامور الاعتبارية فان موضوعاتها
 متضمنة في نفس الامر فاذا اراد العقل ان يحكم بها عليها تصورا ولا حطها
 فصارت مع موجودات دنيوية ثم حكم بها على تلك الموضوعات احكاما مطابقة
 لما في نفس الامر مع اننا نعلم ما يشبه اننا متضمنة باقتل باعتبار العقل وطلبا
 اياها وما يتوهم من ان ثبوت شي الآخر فرع لثبوت ذلك الشيء في نفسه فاما
 يصح اذا كان ثبوته كثبوت الاعراض لما لها واما اذا كان بمعنى صدق عليه
 وانصاف ذلك الآخر فلا يصح صدق الاعداد على الموجودات كما
 تقتضيه لانقال الماسيات ايضا متضمنة بلوازمها في نفس الامر سواء وقد
 ملك الماسيات فيها ولا فان الاربعة زوج في حد نفسها وان لم يكن موجودة

اصلا لا يقول نحن نعلم بالضرورة ان ما لا ثبوت له بوجه من الوجوه لا
 بثبوت شي لا كالمزاد اما لا نعلم بالضرورة اننا متضمنة به سواء وجد
 باحد الوجودين او لا بل مغايرة انما اثبتا وجدت كانت متضمنة او ليس
 بخصوصية احد الوجودين مدخل في اقتضائه بل الماتية بغيره باعتبار
 مطلق وجودها والجواب عن الدليل الثاني ان المعلوم بالضرورة بشكل
 اي فيما اذا كان بين الارض لزم ليس هو ان اللزوم بينهما موجود من الموجودات
 في نفس الامر بل يكون احدهما لازما للآخر في نفس الامر وسواء استلزم كون
 اللزوم امرا متحمقا موجودا في نفس الامر كما ينه **قول** اما الاول فانه
 لا فرق بين اللزوم العدمي اي المعدوم في الخارج وبين عدم اللزوم لان حصول
 العوق بينهما يستلزم كون اللزوم المعدوم موجودا حال كونه معدوماً واما
 اذن من قولنا لزوما عديم وقولنا للزوم بينهما فلا يكون ح المادام لارما
 منف **اما الثاني فلما قرناه من ان اللزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلا**
اولا وقوله وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور رد عليه انه كلام على السند لان
 المصنوع استحالة التسلسل واشده بانه في الامور الاعتبارية فاشيت
 كونه تسلسلا في الامور الحقيقية ابطال للسند الاخص فلا يندفع المنع
 بجواز ان يقول سلمنا انه في الامور المحصلة لكنه اما يستحيل اذا كان من
 طرف الجبردار وسوء كما سيذكره الشارح والعوق من اللزوم العدمي عدم
 اللزوم لما مر لان الاول احباب مفهوم عديم والثاني سلبه فيقال بل ان كان
 في المهمومات الوجودية والاعلام تمايزه في نفس الامر فان عدم الشرط
 يستلزم مطلقا عدم المشروط به والعكس كطما وعدم المعلول يتلزم عدم
 العلة بخلاف العكس الا اذا كان مساويا لعلية وانصاف عدم الشرط بوجه
 عدم المشروط وعدم العلة بوجه عدم معلولها المساوي ولا يجاب في

ريز

بعكسها **اصلا قوله** لا يقال نحن نقول من الراس اي نقول ابتداء في ابطال
 القسم الاول وسواء ان يكون اللزوم معدوما في الخارج ان كان امتناع
 الامسكال بين اللازم والمزوم متحققا في الخارج فذلك اذا لم يمتنع للزوم
 سوى امتناع الامسكال فان لم يكن محققا انه كان يمتنع وهو جواز الامسكال
 بينهما متحققا والاربع السقيضان عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون
 اللازم لازما في الخارج ولا المزوم ملزوما فيه ومنفلا ما عرض الكلام في اللزوم
 الخارجية ونقول ايضا اللازم لا لزوم فلو لم يكن اللازم لزوم محتمل
 في الخارج لم يكن لازما في الخارج وسو بطلان الكلام مفروض فيما سئلنا
 في الخارج فبقوله لا ما نفرض متعلق بالدليلين معا والحواسب عن الاول
 ان ارتفاع التقضين بحسب الوجود الخارجي جاز كارتفاع التقضين بحسب
 فان الامور الاعتبارية وتمايزها كالاتباع والامتناع لا وجود لها
 في الخارج اما المتعاضد ارتفاع التقضين بحسب الصدق اي يستحيل ان يكون
 منهوم لا يصدق عليه انه متعاضد ولا انه ليس بمتعاضد وليس يلزم من الصانع
 ذلك المهوم باجدهما في نفس الامر او في الخارج ان يكون احدهما موجودا
 فيه ويحتره ان يقتض قولنا الامتناع موجودا وقولنا الامتناع ليس
 بوجوده لان الامتناع موجودا فليس يلزم من ارتفاع وجودهما
 في الخارج ارتفاع التقضين في الواقع كما يتبادر اليه او امام القاصرين
 والحواسب عن الثاني ما يحتمل من ان امتناع بطلان المحول في الخارج
 لا يستلزم امتناع المحل الخارجي فلا يلزم من امتناع اللزوم في الخارج ان يكون
 شيئا لازما في الخارج **قوله** وليس سلمنا ذلك اي وليس سلمنا عدم العرق
 بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم حتى ثبت كون اللزومات موجودة
 في الخارج فلام احتمال التساهل فيها على تقدير وجودها فيه وانما يستحيل

فو قد وليت جثا متحصرة في سده بل جثا اخرى بالقياس الى الحق
 من جزئية وليس يلزم من عدم محولة طبعا باعتبار الجثا الاولى عدم
 محولية طبعا باعتبار الجثا الاخرى لان تعال النوع المضاف من
 حيث مومضاف موضوع بالطبع مقيسا الى ما فوقه ومحول بالطبع مقيسا
 الى الحق لا شمله على النسبتين معا ولا احتمال في شل ذلك **قوله** فان
 المعنى الاول فيما كان للجمهور يعني اصل اللفظ ثم نقل عنه في الاصطلاح الى
 معنى آخر واحد متعدد كما ذكر في اول فصلي الجنس والنوع والمعنى الاول
 في لفظ الفصل كان للنسبتين يسجلونه فله وسوا يمتنع شي عن شي
 دانيا كان او عصبيا لاراما او معارفا شخصيا او كليا وهذا المعنى يتناول
 الفصل المشهور والخاصة والعين وقد يميز الشيء عن غيره في وقت
 وغيره فله في وقت آخر كما اذا اختلف حال زيد وعمره بالتسام والقيود
 في وقتين وقد يميز الشيء في وقت عن نفسه في وقت آخر بحسب اختلاف حاله
 فيما لم يتغير الى معنى ثان وسواء الكلي الذي يميز الشيء ذاته وقد اشار
 الى الفرق بين الميزة الدائمية والميزة العرضية بقوله **وهو الذي اذا اقرن الى**
 وهذا الاقران ان اعتبر بحسب الجنس كان بين الفصل والطبيعة الجنس
 وان اعتبر بحسب الخارج كان من مبداهما ان كان لهما مبداء وبيان ذلك
 الفرق ان الطبيعة الجسدية كاشيات ماسة به في العقل اي تصلح ان يكون
 اشيا كثيرة من عيس كل واحد منها في الوجود وغير متحصلة اي لا يطابق عام
 بامته شي من تلك الاشياء فاذا اقرن بها الفصل اقرن اي يميزها ويعينها
 اي زال بها ما وقومها نوعا اي حصلها وكلها وجعلها مطابقة لامة نوعه
 وبعد ذلك يلزم تلك الطبيعة المتحصلة المستقوية نوعا ما يلزمها من اللزوم
 الخارجية ونفرض لهما نوعها من العوارض الفارقة وكذا مبداء الجنس

وكان

اعني المادة صاحبه لان يكون انواعا مختلفة فاذا انضم اليه ببدء الفصل
تحتل نوعا مينا واستعد للرقوم ما يلزمه وحقوق ما يلزمه فان القوة المسماة
بالنفس الناطقة شاعرا او غير شاعرا بالامانة الحيوانية فصار الحيوان ناطقا
استعد لقبول آثار الانسانية وخواصها ولولا اقران هذه القوة بها
لما كان لها هذه الاستعدادات الجزئية المستوعبة عليها قوله وانما يحدث
الآخرة من القوة عطف على قوله وهو الذي اذا اقرن وشاره
الى فرق ثمان بين الميزان الداعي والرضى ومخضوض الآخرة بالاحكام
في الماسة بحسب اصطلاح اسل الصاعه في استعمال هذه اللفظة مكنون القوة
اعني انها الاختلاف مطلقا **قوله** فانما يطبق يصلح للجواب عنها اي عن
السوالين وودوا البعاد وودوا النفس والحساس عن الاول وذلك لان كل
اي يطلب لما الية المطلق اي في الجملة عن المشاركات في معنى ما يضاف
منه الكلمة اليه سواء كان معنى الشيئ او احقق منها فاذا قيل اي شي الانسان
ولكل غيره عن بعض شاركاته في الشيئ يصلح جوابا له حتى الحاصلة المعارة
واذا قيل اي شي سوفي ذاته او في جوهره فكل فضل للانسان قربا او
بعيدا يصلح للجواب اما اذا قيل اي حيوان سوفي جوهره فلا يصلح للجواب
الا انما يطبق لانه المميز اذا ساع عن مشاركاته في الحيوانه وقس على ذلك
مخوفون اي جوهر او اي جسم او اي جسم نام سوفي ذاته **قوله** وفيه اي شيء
العدد الاول بحث لانه ان اعتبر في جواب اي التميز عن جميع الاغيار خرج
عن التعريف للفصل البعيد ميقسا الى ما هو فصل بعيدا وان كان داخل
فيه بالنسبة الى ما هو فصل قريب له وقد تردد لك بطير وان التميز
عن البعض دخل في التعريف الجنب والنوع ايضا وكل واحد منهما مميز
الشيء عن البعض والجواب انما يحتمل الاكتفاء ونقول ان المراد من المقول

في جواب اي التميز الذي لا يصلح بجواب سموع مخرج الجنس النوع عن
التعريف لانه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي اذ يصلح للتمييز في الجملة
عن بعض المشاركات في الشيئ او في احص منها فاحد الارض لازم ما هو
الفصل البعيد عن التعريف واما اعتبار العرض العام في جواب اي وفصل
عنه الابان يقال العرض العام لا يميز شيئا عن شيئا اصلا من حيث انه عرض عام
بل من حيث انه عامه اضاف **قوله** كان الجواب المطلق او الجواب المطلق
جواب عن السوالين والحساس عن الثاني ومعنى انحصار جزء الماتية في
الجنس الفصل ان يكون بعضها جنبا وبعضها فصلا او يكون كلها فصولا
وتفسير الامام كاي سطر بالاحتمال المذكور سطر ايضا باحتمال ان يكون للماتية
التي لها جنس جران في مرتبة واحدة من التميز كاي سطر في الحساس والمتحرك
بالارادة اذ لا يصدق على شيء منها ان كمال الخرز المميز في تلك المرتبة **قوله**
لا يقال لو فرضت ماتة مركبة من امرين ساو ما نالو ثم ساء الكلام لان منع
السؤال عن تعريف الشما والفا عدة دون تعريف الامام بطلانه بالان
الآخر وانها واحدة الثلاثة في الفصل انما هو على سبيل منع الخلق ودفع
فيموزا جبا عما فيه باسرها ومعنى تفصيله وجودا غير محقق ان الماتية الجنبية
الجملة لا يمكن وجودها في الخارج الا بعد عينها وزوالها عنها باقران الفصل
او انما لا تنطبق على عام ماتية من الماتيات التي يحتملها الا بعد انضمامها اليها
كما **قوله** لا يقول المدعي احد الارض متقول في تعريف الشما واحد الارض
لازم اما بطلان الانحصار او بطلان هذا التعريف وكذا يقول في كل واحد
من تعريف الامام والفا عدة واذا غير المدعي على هذا الوجه اضطررنا
الجواب ولك مع ذلك ان تقول لما كانت تلك الماتية محتاجة في ذاته الى
كل واحد جزئها المقتضين بها كان استيثارا عن اعتبارها ايضا استفادا

ل
الساكن

منها ويكون الاشتراك حاصل باحد ما تغيرا للماضي بالآخر خصوصا
 انهما نوعا مختلفا لما في البسطة اذا لا حاجة بنا في دأبنا ولا في ضابطنا
 الى جزء وان يقول عدم الاول في غير احدى الماهيات بالآخر بذكرناه وايضا
 من الفصل للكل بواسطة الجزء المختص لا توقف على عقل اختصاص بل
 على اختصاص في نفسه وعلى قدر فوقه عليه ليس بعقل الاختصاص متوقفا
 على عقل تلك الماهية الاربعة ما وذلك لا يستلزم امتيازنا عن جميع ما عداها
 حتى يلزم ان يكون ميزا لجزءنا عن امتيازنا كذلك فلا يجوز وقوعه
 لاستدعاء الدور على انه يجوز ان يكون الاشتراك حاصل بالجزء متاخر
 لذلك الاشتراك حاصل قبل بمره فلا يلزم محذور اصلا واما قوله ولا يحسن
 فقد سلف بحقيقته والمراد بالقواعد المذكورة والتوريات وعدم
 تمام الدليل على الاختصار اذا فسر الفصل لما في الشفا **قوله** فاجوز شلا
 لو ركب من امرين كان كل منهما اجزاء او عضاوين اجزاء من الدليل
 في الحكم شلا ان يقال لو ركب من جزئين متساويين لكان كل منهما اما كما
 اوليس بكم لان الكلام في الاجزاء المحولة ولا الى الاول لانه اذا كان كما
 فاما ان يكون كما مطلقا فيلزم كون الشيء جزءا لنفسه او كما حاصلا فيلزم كونه
 جزءا لنفسه والجواب على قياس ما ذكر في الكتاب مرداد منها شيء آخر
 وسواء ان يقال تخار ان جزء ليس بكم ان يصدق عليه هذا المفهوم ولا
 استحالة في صدق هذا الجزء على الحكم اما المستحيل ان يصدق على الحكم مفهوم
 انه ليس بكم الا ترى ان جزء الانسان يصدق عليه انه ليس بشيء وان
 حوز ذلك ان سلب الحكم والانسان ليس جزءا لما يصدق عليه من الاجزاء
 بل هو عارض له فلا يلزم مركب الشيء من بيقينه ولا صدق بيقينه عليه
 بالمواطاة فان العارض للجزء فلا يصدق على الكل **قوله** وكل مقوم

للعالي من الانواع بمقوم للتاقل منها لان مقوم المقوم مقوم ولا يمكن
 كليلا بل فرقا فان بعض مقوم التاقل مقوم للعالي وسواء الذي كان
 مقوما للعالي بعينه وقوله كقياس الناطق الحيوان الى الانسان اشار به
 وبقوله لان معنى تقسيم التاقل كقياسه في النوع الى ان تقسيم الفضل
 هو كقياسه للجنس في نوع واحد لا في نوعين كما توهم الجمهور وذلك لان
 الفصل اذا اقرن بالجنس اقرره ويزه وحصله نوعا كما عرفت في صدر
 هذا الفصل فلو كان الناطق شلا مقوما للحيوان الى نوعين ومحصلا
 له فيما كان سوفا صلا في كل منها مقوما لهما لان المحصل يتلزم المحصل
 والمقسم يقوم ما قسم اليه قال الشيخ في الشفا ليس من الفضول المقومة
 بالانقسام ومن الفضول المقومة في ظاهر الامر لا يقوم وليس ذلك المقوم
 الا بالانقسام السليمة التي ليست بحقيقة فصولا فاما اذا قلنا ان الحيوان
 منه الناطق ومنه غير الناطق لم يثبت لغير الناطق نوعا محصلا باراد الناطق
 فقد جعل الناطق فصلا مقوما وجعل غير الناطق مقوما مقوما
 وجعلها مقسمة للحيوان الى قسمين فكون كل واحد منهما مقوما الى قسم
 واحد وهذا هو الكلام المجمع ومن قال ان الناطق يقسم الحيوان
 الى قسمين اراد انه اذا اعتبر انهما اليه وجودا وعدما انقسم به اليهما وقد
 سبق لذلك بطلان في مراتب الجنس واعلم ان التقسيم مطلقا هو كقياس
 الطبيعة الكلية في مورد لا في موردين لما عرفت سواء كان ذلك المورد
 نوعا او صنفا او غيرهما لكن تقسيم الفضل للجنس اما يكون الى النوع
 فذلك حصصا بالكره **قوله** فلا ينبغي التاقل ما قلنا العالي عاليا وذلك
 لان تقسيم الفضل للجنس العالي معناه كقياسه اياه في نوع فلو كان كل
 حصل العالي في نوع حصل التاقل في ذلك النوع ليعتق السافل حيث

يحقق العالي سف لكن قد قسم السافل ما ينقسم العالي وهو قسم السافل
بقوله لان الجنس انما يتخصص اي يصير حصة بمقارنة الفصل وذلك لان
الحصة عبارة عن الطبيعة من حيث انها متحدة بغيره خارج عنها ولا
شك ان لو لم تقارن الفصل لم تصور الطبيعة الجنسية تلك الحثية وان تقارنت
كما في ما يكون الفصل على ما في حصة النوع من حيث انها حصة المتخصص
قوله والدليل الذي اخرعه عما من الطرفين لا يدل الا على هذا المعنى ومقابل
فان الدليل الذي اخرعه للشح لو تم الدليل على ان الفصل على الطبيعة
الجنس الارى الى قولهم لو كان الجنس على للفصل لاستلزمه وانحصرت في
نوع واحد وسوينا فانه ينبغي على ان المتكلم هو الطبيعة الجنسية لا الحصة
فانما استلزمه ومنه وكذا الدليل الذي ذكره الامام على ان ذنبه فانه
يدل على تماثل هذا المعنى لان الصفة لا يجوز ان يكون على الذات الموصوف
وجوز ان يكون على من حيث انه مقيده بالصفة لانه باعتبار مده
تاف عن اقران الصفة به والجنس والعقل متحدان بحسب الخارج
الاجعل اي الابداد والوجود والا تسع على احد مما على الاخر فلا تصور
بينها على محبة ولو كان الفصل على لوجود الجنس في الذن لا تسع ان
يتصور الجنس بدون فصل من فضوله وسوينا قطعا متعين ان المراد
كون الفصل على لعود الجنس في الذن اعني انه على لم يحصله وزوال
ابا به كما قرره **قوله** وكما فصلنا من البحث في رساله بحقيق الكلمات
فانه قال هناك العقل في الصورة التي ذكرناها بالانها لا تقف على
حد من الماسة النوعية فاذا حصل فيه صورة مطابقة لما انتهت سلسله
تصوره والصورة الجنسية ما قصه يكملها صورة الفصل وليس في العلية
الاسد السكيل وازاله الامام ثم ان مراتب السكيل والاراله تختلف

مراتب الاجناس فان الجنس العالي فيه اقسام كثر وقصان عظيم فاذا
انضم اليه فصل قل اياه وضعف نقصانه وسكذا يتاقتض الايام وزداد
الكامل بضم فصل فصل الى النوع شيئا اذا حصل في ذنك صورته كونه
تردوت في انواعه النخبة فاذا انضم اليها ذوالا بعد الملة حصل صور
الجسم وزال ذلك الايام العظيم وتردوت في ايات والجماد والحيوان
فاذا اقرن به النامي اشتمل الايام وسكذا الى النوع لا تقال الايام
والتردد العقلي باقن في النوع فكيف يكون موما مة محصلة والجنس
ماية غير محصلة لا يقول الايام في الاجناس انما هو بالنظر الى ماية
والختناق المختلفة وفي الانواع الايام بحسب ماية اذ صارت كما مله
تتبع بل بحسب الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضة الخارج
مع الاتحاد في الماية **قوله** كما طن حاجه فانهم قالوا ان الساطق يشرك
اشرا كما معنوا بين الانسان والملك وسوينا المشرك منها فكون
جنسها والحيوان فضل من الانسان عنه وسوينا المشرك من انواع
الحيوانات والساطق فضل من عن سائر الانواع وقوله وسهلا
اما يتم لو كان العقل على للجنس ما يد لادكره او لا من ان المدعى
علته العقل الطبيعة الجنس فان هذا النوع اما يتم على هذا التقدير لا
على بقدر كون العقل على للصفة وسوينا **قوله** لا تسع ان يكون الماسة
واحدة جنسان في مرتبة واحدة اي جنسان لا يكون احدهما جوا الاخر
وجناله وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما فان تحصل نوعا اي
اي صار مطابقا لتمام الماية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس فلا مدخل
للجنس الاخر في حصول ذلك النوع فلا يكون جناله وان لم يحصل
بالبضاه نوعا كما مله بالنسب اليه بل احتاج في ذلك الجنس الاخر

لزم ان يكون الفصل وحده فصلا اذ لا معنى للفصل الا ما يحصل
لو يكتل بالمائة الناقصة الممتلئة بل يكون المجموع من الفصل والجنس
الآخر فصلا سلف فلما قرأ فصل واحد جنسين في مرتبة واحدة كان
ذلك في نوعين بتبيين فيلزم خلف المعلول عن علته ولا محذور
في اقرانه باجناس متعددة في مراتب مختلفة كالتالي المقتضى في نوع
الانسان مجموع اجناس العوتة والبصدة **قوله** وسو لا يدل على ذلك
مردان ما ثبت انما من ان الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الا جنسا
واحدا لا يدل على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة الانواع واحدا
يجوز ان يكون تلك المائة الواحدة المكونة من الجنس الواحد والفصل
المنقسم اليه نوعا اضافيا متقوما لانواع متعددة في مرتبة واحدة
ذلك الفصل ايضا متقوما لما كذلك كالحسن فانه لما اقرن بالجماع
وتحصل منها الحيوان المتقوم لانواعه كان سواها متقوما لما في مرتبة
واحدة واذا بطل هذا الواجب ان يقال الفصل القريب لا يقوم الا
نوعا واحدا في مرتبة واحدة او لو قوم نوعين كذلك خلف المعلول عن
علته لان الجنس القريب لكل منهما لا يوجد في الآخر ثم ان المقصود الحكم
الثاني والثالث معا وادفهما ذكر الخلف فوجه الشارح بانه دليل
شرك بينهما كما عرفت فلذلك عقيما به وزعم آخرون ان الثالث فرغ
لثاني فلذلك اوردية وبين دليله وتعدد الفصول البصدة لا
يستلزم توارر العلل على معلول واحد لان كل بعيد عن الجنس الذي
في مرتبة ولا شك ان طبيعة الجنس في مرتبة اقران الفصل بها امر واحد
بالذات فيمتنع ان يتوارد عليها علان كالواحد بالشمس للشارك
في استلزامه **المح قوله** لا يقال هذه المقارن اريد بها اعداد الاول

من الفروع فان الاخير منى على استماع التوارد والسابق عليه بنينا
على استماع الخلف وتقرر الجواب ان الجنس لا يترك عن الفصل اذ لا
يتصور الفصل خاليا عن الجنس فلو كان علة فاعله لكانت موجبة
اي مستقلة بالتأثير بحيث يتبع ان لا يوجد معها معلولها ومن لظ استماع
الخلف عن العلة الموجبة وكذا استماع التوارد على انما يقول لا يجوز
تعدد العلة الناقصة من جنس واحد كالفاعلة والمادة وغيرهما لانا
اذا تعددت لزم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما مع باقية
العلل كافية في المعلول فلما حاجة الى الاخرى وبالعكس متعدد العلل الباقية
من جنس واحد يستلزم تعدد العلل الباقية وادركت مائة من الحيوان
والايض كان كل منها جنسا وفصلا قريبا تقارن جنسين في مرتبة واحدة
فان الايض تقارن الحيوان والجماد والحيوان تقارن الايض والاسود
فقد ثبت الاحكام الثلاثة وبطل ما ادعوه من استعياها وقوله او يخرجوا
خروجها واشارة الى ان عبارة الكتاب يحتمل وجوبا اربعة مالم يمتنع
المعنى **واحد قوله** وان قال سدا يطل قاعدة العلية سدا
فيم لقوله فان قال قائل سدا اي الجواب المبطل لتفسير الامام سطل الحكم
الراجع ايضا فيكون اشكالا واردا على التالين بالعلية والمراد ان
قوله وللتالين بالعلية يحتمل تعميمين لكن الاول منهما انبى
الكشف واوجه لان قاعدة العلية ان الفصل عليه للجنس والحصة
ولا وجه بطلها وذلك لان ابطالها انما يطرأ اذا كان شك جنسا وحصة
ولا يكون الفصل علة له وفيما نحن فيه لم يوجد شي منها قال صاحب الكشف
شكك على الامام بان الحساس والمحرك بالارادة ان كان كل منها فصلا قريبا
للحيوان فقد احرمت تفسيره وان كان الفصل القريب مجموعا كان كل منها

فصل بعد ولا يكون فصلا بجنس الحيوان لما واته اياه بل فصلا لفصله
فاذن كل منها فصل لمجموعهما وعاا الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل
مجموعهما لا شاع كون الشيء كالجزء المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما
فقد بطل تغييره واما القائلون بالعلية فلم ان يخرجوا ذلك لان العلة
المرتبة للخصه الفصل القرب وذلك مجموعهما ان كان كل منها فصلا وقيا
للمجموع فلما اشاع فيه لانه ليس فيه طبيعة جنس حتى يلزم المحذور المذكور اي
توارد العليتين على معلول واحد ونحوه فاعده العلة بل كل ما يركب من
امر من ساوئ كل منها كان كل منها فصلا وقيا وكل ما يركب من طبيعة جنس
وامر من ساوئ كان الفصل القرب مجموعهما ويكون كل واحد منهما
فصلا بعيدا ولا يختم قاعدة العلة ولا التقسيم المحقق فيمكن ان لا يخل قوله
لا يقال معنى تقدم الفصل اي ما ذكرته انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع
في الخارج وليس كذلك بل هو جزء مقوم له في الدرس ومعنى تقويمه اياه ما
ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون فصل النوع المحصل وجود ما يشي من
المتعين يجوز حصول المطابقة بامر عدمي كما حفظ هذا السؤال مشعل على
شع وتقص اجاب عن المنع بقوله يب ان الفصل اي كمن يقول
ان الفصل مقوم للنوع في الخارج كاذيب اليه طائفه وسى كلاما عليه
واذا اختر ما ذيب اليه المحققون فلما من المستحيل ان يكون العددي
باجد المتعين يتحد في الجعل والوجود مع النوع المحصل في الخارج واما
الحوادث عن التقص فان يقال ان ادعيت ان ما است الخط ما ذكرتموه فلان
ان نوع محصل وان ادعيت انه لازم من لوازم ما يمتد فلما يكنم التقص
قوله حتى لا يروا باسافي ان يجعلوا الحيوان الغير الساطق نوعا محصلا من
الحيوان وجسا للحيوان العدم وعلى هذا يكون الحيوان قد انقسم قسمه

واحدة معتدله بالناطق وعده الى نوع اخير وجنس معا قوله فان السلك
لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لما اراد باللوازم الامور الخارجية
فان السلب قد لا يكون لازما كما اذا لم يكن السلب محتمس البشوت للسلك
منه وقد لا يكون لازما فنقول السلب ثابت للشيء بالقياس الى معنى ليس
سواء للشيء والفصل ثابت للشيء في نفسه فلما يكون السلب فصلا بغيره
للفصل اسم محصل فيصير الى استعمال السلب مقامه وسواء بحقيقة ليس
بفصل بل لازم عدل بالفصل عن وجهه الى ذلك اللازم كما اذا فرض ان ليس
غير الانسان من الحيوانات الا القناسل وكان القناسل في نفسه فصلا
لذلك الغير ولم يكن مستقيما مع قتييل غير الناطق واريد به معنى الصافي كان
غير الناطق حلالا لادلال الفصل قايما مقامه واد كان اعم من فصل كل
واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل دلالة شيء من تلك الفصول
قال الشارح وهذا الذي ذكره الشيخ من آفاه غير الفصل مقامه لا يخص
بالسلب بل يجري في اللوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يطلع على حقيقة
الفصل فما يصير عنها باقرب لوازمها المحققة اليها كما لاطق مثلا فان
اشبه تقدم احد اللازمين على الآخر عبر عنها بما فيقوم من ذلك تقدم الفصل
في رتبة واحدة كالحس والحركة اللازمين لفصل الحيوان المحصول حقيقة قوله
متنع ان يكون لكل فصل فصل قد سبق انه لا يجوز ان يكون للفصل
جنس فاشار منها الى انه يجوز ان يكون للفصل فصل مقوم الاله يجب
الاتهام الى فصل لاجزله والاركان لما يت من اجزاء غير متساوية وسوم
في المايسات المعقولة بكنها اياها بالفعل او بالامكان قوله والا كان اي
عدم دخول الجنس ذاتيا للنوع لان جزء الفصل جزء للنوع فيلزم ان يكون
الار السيلبي العدمي ذاتيا للنوع المحصل وسوم قوله ليس كل فرد جنسا

او فضلا قد ترك المايه من اجزاء غير محموله اما مشابه كالقشره من احاد طار او
متشابه كاليه من السقف والجدران فلما يكون شي من تلك الاجزاء جنبا
ولا فضلا لكونها محمولين وقد ترك المايه من اجزاء محموله فكون كل واحد
من هذه الاجزاء اما جنبا او فضلا لانه من المحصر الاجزاء المحموله فيها لكن
لا يجب ان يكون بعضها جنبا وبعضها فضلا بل ازان يكون كلها فضولا
كاعرفه من احتمال تركها من الامور المتساوية فليس كل ما ستركة يكون
تركها من الجنس والفصل ولا كل ما ستركة من اجزاء محموله يكون تركها منها
واجتمعوا عليه بان المايه اذا تركت من جرس محمولين فلما بدان يكون تركها
من جنس وفصل اما اذا كان احد الجرسين اعم من الآخر قط واما اذا تساوا
فلان تلك المايه شاركة لاحدما في طبيعة لان ذلك الجرس صادق عليها وعلى
نفسه وسواء المشرك بينهما كونهما محمولين بالحقيقة فكون جنبا لما والجزء
الآخر فصل للمايه المذكورة لانه جزء مساو لما يميزه في الجملة يميزه اذا تساوى
القدر كاف في اثبات كون كل من الجزئين جنبا باعتبار وفصل باعتبار
آخر وبتم المقصود فلا حاجة الى قوله والمايه المركة محال لانه الخ الا انه اراد
ان يثبت ما اشار اليه تعريف الشفاء من ان الفصل اما يكون فضلا اذا
كان يميزا عما شاركت المايه في الجنس ويجه عليه ان المايه ان الجزء الاخير يميز
المايه بالقياس الى ذلك الجزء كيف وسواء صادق على ذلك الجزء ايضا وان
كان صدق عارضا فان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يخص المايه ورد
ان وصف المايه امر اعتباري فلما يكون المايه مع فضلا للمايه المحموله
وقدر شله في بيان حصر الجزء في الجنس والفصل قوله وسواء النظر الذي
اشار اليه ليس بوارد مما لانه كلام على سبيل المنع بخلافه في اي في باب
الجنس لوروده من اكل على مقدمات الدليل والوض العام يخرج عن بعض

الحامه بالقد الاول والنوع وفصل العتب بالقد الثاني والجنس والفصل
البعد بكل واحد منها قال الشيخ في الشفاء الحامه المعبرة عند المنطقين
اعني احدى الخمسة من المقوله على اشخاص نوع واحد في جواب الاشياء سويلا
بالدات سواء كان نوعا اخر او لا ولا سعاد بين واحد بالخاصة كل عارض
خاص باني كلي كان ولو جنبا اعلى ويكون ذلك جنبا جدا لكن التعارض
جري في انراد الحامه على انها خاصة لنوع وتاليه للفصل قوله بالقد الاول
وسوقوله اكثر من طبيعة واحدة يخرج الحامه وكذا يخرج به النوع وفصله
وبالقد الاخير يخرج الجنس والفصل السعيد ولعل المسمى اصطلاح في محصل
الداتي يخرج المايه او غيره الى ما يتناول من المايه ايضا والاشقق من اسم المايه
بالنوع ولم يخرج النوع عن الرسمين بالقد الاخير كما ذكره بل يخرج عن تعريف
العام بالقد الاول كما ذكرناه وحق البارة ان يقال العرض العام لانه احد
قسمي العرض الداتي يتناول الداتي فلما ضعف بخلاف البارة المشددة صار اسم العرض
شركا بينه وبين ما سويتم للجوهر فصار منطوقه للاتحاد فاحتج الى الفرق بين
الوجوه التي افرقا منطوقه لانه ان اراد جنسه ذلك العرض ليس بالنسبة
الى موضوعه منطوق البطلان وان اراد جنسيته في الجملة فهذا العرض الذي
يكن فيه ايضا قد يكون جنبا كالحوان فانه عرض عام للناطق وجنس
للناسان وكما لاشي فانه جنس للاشي على قديمين والاشي على اربع قوائم
فلما يكون عرضا لجنسه فارقا بينهما قوله فلما اعتبار في ذلك التخصيص
بحجة العموم والمخصوص يعني ان من حصص اسم الحامه المطلقة بالشاء
الملائمة وادرج القسمين الباقيين في العرض العام لم يراع في التسمية معنى المخصوص
والعموم كما هو حق بل اعملها حيث جعل المنصف بمعنى المخصوص خارجا
عن الخاص ومندرجا في العام وفي وجوب مساواة الرسم للرسم كلام

سطلع عليه ولم يتوض للاتباع بالبروم قصد ابناء على ان الحاجة لا يكون منه
الابعد كونه لادته واما ان البروم بالبروم فلان اللازم اليين ما يلزم من
تصور المايته بصورة لا ما يلزم من تصور تصور ما لا يصح قوله لو لم يكن
الحاجة لادته بينه لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة فلا يصح للتعريف
بل الصحيح ان تعال لو لم يكن منه لم يلزم من معرفة المايته معرفة الحاجة و
ذلك لا يتضح في كون الحاجة معرفة كما لا ينبغي **قوله** فان قلت تتردد السؤال
ان يقال الموضع ان الحاجة متروكة للمادة فلا بد ان يكون تصور ما متساويا
لتصور المادة فكون تصور ما متساويا كافين في الجزم بالبروم منها فكون
الحاجة الموقوفة لادته بينة بالمعنى الاعم وهو المظوق قدسين من هذا النوع
ان قوله المادة لزوم **للمادة** متدرج في السؤال واما ذكره ليجعل به ان
البروم من جانب الحاجة لاسن جانب المادة كما هو اللازم من كونها معرفة
ولما كان هذا السجل مستبعدا اذ كون المادة لزوم للمادة اول المدعى
غير الشارح عبارة الكتاب في السؤال الى قوله فان قلت اذ كانت الحاجة
معرفة للمادة كان تصور ما متساويا لتصور المادة **الحق قوله** واما يكون
كذلك لو كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف البروم اي الجزم به على طرف
وسوع اذ من الحاز ان يلزم من تصور الحاجة تصور ما ولم يلاحظ العقل
في هذه الحالة النسبة بينهما ولو فرض انه لا خطبا بجاز ان يتوقف خرمه بنذا
البروم الذي منى على امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة على قياس البروم
وليس يمكن ان تعال منها المراد من تعريف الحاجة للمادة ان تصور ما
متساويا تصور ما مع التصديق بالبروم متساويا على قياس ما قيل في تعريف
اللازم اليين بالمعنى اللاحض من ان المراد به انه يلزم من تصور المايته بصورة
مع التصديق بالبروم ثم ان الاول الذي اشار اليه اما هو على طريقة القدم

دون ما هو المتعار عند ما سيذكره من ان ادنى مراتب التعريف هو التميز
عن بعض الاعبار وقد يحصل ذلك من العوض العام فصولا من الحاجة
غير التي تكون ادنى من الخواص المركبة ما ذكر في تعريف الجوز من ان هو
لا في موضوع فان الموجود اعم منه لصدة على العوض وكذا لا في موضوع
لصدة على المعدوم والمراد بالحاجة البسطة ما لا يكون خصوصها شيئا من
تركيبها فقل قولنا الفاضل الكاتب خاصة بسطة لكل واحد من جزئيه
وكذلك كان احد جزئيه خاصة والآخر اعم كالاشي الكاتب فانه لا بعدا
مركبة بل لا بد في تركبها من ان يكون اليها من كل واحد منها اعم مما هي
خاصة **قوله** كشاركة الجنس والفصل هما ان كما قرئين كما لا محذور
على النوع في طريق ما هو قطعيا وان كما ما بعدتين قد يجلان عليه كذلك
وقد دخلان في الجواب كافي العبارة المظنة والموجزة والشارح اعتبر
القرئين واما العبارة فلهذا حكم بانها يجلان على النوع في الطريق
وبان ما محل عليهما من الفصول والاجناس البعيدة اما كانت في طريق
ما هو او دخلتا في جواب ما سوفانه بالتقاس الى النوع يكون داخلتا
الجواب ومن المشاركات بين الجنس والفصل ان رفعها على لرفع
ما تقاس اليه من الانواع وهذه المشاركة كما ذكر في الشفا بابعه لشاركة
اخرى من الاصل اعني كون كل واحد منهما جزءا للمادة النوع متقوما لما ولقد
احسن صاحب الكشف حيث الى كمال جامع فقال شارك الجنس مع
الفصل في كونه جزءا للمادة النوع ويتبعه خواص الجوز وفي كونه جزءا لمجولا
ويتبعه خواص ذلك وهي انه وما محل عليه في جواب ما هو او يدخل في هذا
الجواب او في طريق ما هو فهو محمول على النوع المقوم به من طريق ما هو
او يدخل في جواب ما هو بالنسبة اليه وفي انه احد جزئيه الحد التام **قوله**

وهي اي المشاركات الثمانية بين الكلمات الخمس مضمرة في عشر مشاركات
حاصلة من انضمام واحد من الحصة الى كل واحد من الاربعة الباقية وانضمام
واحد من الاربعة الى كل واحد من الثلاثة الباقية وانضمام احد الباقين الى
الآخر **قوله** كشركتهما النوع في انها يتقدم باسمي له اي الجنس يتقدم باسمه
وكذا الفصل والنوع وفي انما داية بالمعنى الاعم وفي ان رفها بوجوب رفع
ما نسبت مي اليها وكشركتهما الخاصة في ان كل واحد منهما احد جزئي في الموصوف
العام فالجنس والفصل للحد العام والخاصة للحد الخاص وكشركتهما النوع العام
على راي في ان كل واحد منهما قد يكون اعم من النوع في الجملة ويخصه المشارك
الثلاثة ايضا في عشر محصل من انضمام واحد من الحصة الى كل واحد
المشاركات الستة الثمانية من الاربعة الباقية وانضمام واحد من الاربعة
الى كل واحد من المشاركات الثلاثة الثمانية من الثلاثة الباقية التي هي غير
الاقسام **قوله** كشركتهما الخاصة والعرض العام في انه يوجد فيها ما يكون
جنسا عاليا وسواء يما يخالف النوع مطلقا وفي ان كل واحد منهما
على كثر من محليين بحتايق اما وجودا كما في الجنس والعرض العام واما
اكتفاء كما في الخاصة والفصل بخلاف النوع الحقيقي والمشارك الرابعة
خمس حاصلة من استسا ط كل واحد من الحصة والمشارك الخامسة واحدة
كشرك الحصة في انها وما يحل عليها فلا كليا محمول على ما تحتها وانما تعطي
ما تحتها الاسم والحد وانها يوجد فيها ما يحل عليه لا الحصة وانما من باب
المضاف وقد طعن بعضهم من قولهم الكلمات مشاركة في اعطائها لهما
اسما واحدة وانما تحتهم عن الكلمات الطبيعية وقد عرفت انتم اخذوا
المفردات المنطقة التي هي من باب المضاف وجعلوها اوصافا عنوا
وحكموا عليها بايتعدى منها الى الطبيعية التي هي ذوات ملك الاوصاف

قوله مجموع المشاركات ست وعشرون اي انواعها كذلك ولكن ان يكون
في كل من تلك الانواع وجوه من المشاركات كما نسبت عليه في بعضها واذا
علم المشارك بين اثنين من الحصة في شيء علم ان كل واحد منهما من الثلاثة الباقية
في ذلك الشيء وعلى هذا القياس المشارك من ثلثة او اربعة واذا انقضت
منهومات الكلمات وقيس بعضها الى بعض وقف على المناسبات التي
بينها فذلك كل المعنى ذكر البيانات والمناسبات عيق المشاركات
التي اشار بمجملها اليها والى انها لا ينبغي على المحصل تماثيلها **قوله** الا انما نورد
منها اي من المذكورات التي هي البيانات والمناسبات بعض ما ورد
الشرح فانه نقل في الشفا عن صاحب كتاب المدخل الذي سواول
من صنف في الكلمات الحصة وجوها من البيانات وزيف بعضها
وتك الشارح ما ريد منها واما قال بحوى الفصل بالقوة اي بالامكان
ليتدرج فيه الجنس على تدرج اخصاره في نوع واحد فانه حاول لفضله
بالامكان وان لم يكن حاويا باللفظ ومعنى قوله بل متى لم يابلد متى
لمقابل ذلك الفصل فصل من الجنس كوزان تقاربه ذلك المقابل في قوله
قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وسواء ما يوجد للجنس نوع
حوازه والاولى الموافقة لبيان الشا ان يقال اذ قد يوجد للفصل
المعين وقد لا يوجد له ومنهم من شكك في بيان البيانات فقال ان
من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس فلا يكون حاويا له ولا احد
منه بحيث يرفع طسقة الفصل ما يتواءم وذلك مثل الانقسام ببناء
فانه فصل للزوج فيما يطين مع وجوده في خارج العدد الذي هو جبهه واجب
عنه بان فصل الزوج هو الانقسام بالفعل الى متساوين وليس في
خارج العدد اعني الخط والسطح والجمع الانقسام اليها بالفعل وقوله على

فانما
فانما
فانما

من مفهوم المقول في جواب ما سوا إشارة الى ما تقدم من ان المراد بالمقول
 في جواب اي سوا الميزة الذي لا يصلح كجواب ما سوي فكذا يجوز اجتماع تد
 الوضيتين في شيء واحد متبعا الى امر واحد باعتبار من محلين قال
 الشيخ هذه البياينة صحيحة على ذلك الوجه الذي ذمينا اليه في تفهيم المقول
 في جواب ما سوي والمقول في جواب اي شيء سوي لان احدهما في قوة سلب
 الآخر واما على اصول سوي لا فليس بينهما قوة هذا السلب لا يمنع ان يكون
 ما يقوم بامية الشيء مية عاليت له تلك الامية حتى يكون بالتباس الى ما
 شاركه مقولا في جواب ما سوي وبالتباس الى ما تشاركه به مقولا في
 جواب اي شيء سوي وهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء فصلا ايضا
 باعتبار من قوله وبان الجنس الوتر لا يكون الا واحدا للجنس في اي
 مرتبة كان فانه في تلك المرتبة جنس قريب ولا يكون الا واحدا لما عرفت
 استماع جنسين في مرتبة واحدة لانه واحدة بخلاف الفصل فانه يجوز
 في مرتبة واحدة اذ لم يشترط فيه ان يكون كالجزء المميز في مرتبة كالتباس
 والمحرك بالارادة فانها على طائفة الار ففصلان قريبان للحيوان والاجسام
 المتداخلة التي تحصل باخوة جنسا واحدا كالجوهر والجسم النامي فانه قد دخل
 بعضهما في بعض حتى صارت بافهام فصل الحيوان اليها جنسا واحدا سوي
 الحيوان والفصول الكثرة التي لا تدخل كالبابل للاباء والناس في الحمار
 والمحرك بالارادة والناطق اذ لا تدخل في شيء منها اصلا والجنس كالمادة
 اي بالتباس الى النوع والفصل كالمصوطة بالتباس اليه ايضا ولا يتم
 بياينة اي لا يظهر ما ذكرنا بينهما الا بان يقال والذي كالمادة شيء محال
 الذي كالمصوطة كاي بياينة لا يستحال ان يكون الشيء الواحد كالمادة وكالمصوطة
 معا بالتباس الى امر واحد وذلك كونهما كالمادة والمصوطة للنوع وان

الظنية

الظنية المحبسة عند الذين فابله للفصل وادائها الفصل صار اي
 الجنس نوعا مستقوما متحصلا بالفعل كالمادة والقصور مقيست الى
 ما تتركب منها وقد ظهر من هذا البيان ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذي
 سوي كالمصوطة له واما انها ليسا بمادة وصورة للنوع فانها لا يحملان الموطا
 على الحركة منها ولا يحمل احدهما على الاخرى بخلاف الجنس والفصل فانها يحملان
 على النوع وحمل احدهما على الآخر لان المادة الواحدة لا تجتمع فيها صورتان
 متباينتان بخلاف الجنس اذ يلحقه فصول متباينة في زمان واحد قوله
 والجنس ساين النوع بانه محو بالجنس الذي ذكرته وبين الفصل والنوع
 لا محو الجنس وليس هذه البياينة من البياينات بالسلب والاباينة
 اول الامر لان المسلوب ليس هو الموجب اما يكون كذلك لو قيل
 محو النوع والنوع لا محو نفسه لكن صورة هذه البياينة ان النوع
 لا يكون في الجنس نيا للجنس عند النوع وهذا لا يتأتى الا بين محليين وقيل
 عليها ما سوي من نظائر ما وكل واحد من النوع والجنس بفصل على الآخر
 بوجه لا يفضل به الآخر عليه فالجنس يفضل بالعدم اذ يتناول موضوعات
 خارجة عن موضوعات النوع وسوي يفضل على الجنس بالجنس فان الانسان
 مثلا يتضمن معنى الحيوان ومعنى خارجا عنها وسوي الطوق والنوع
 في جواب ما سوي والفصل واقع في طريق ما سوي في جواب اي شيء سوي بدون
 النوع فان الانسان وان صلح جوابا عن قولنا اي حيوان سوي لكنه ليس
 ذلك ولا بذاته بل بسبب الطوق والفصل اقدم من النوع لانه علم له
 اليه نية الصورة الى الحركة والذاتات البينة بين العرضين فانها
 متقدمها لانها انما يلحقان بعد النوع على احد الاى والمذكورة وبان
 الذاتات لا تقبل الزيادة والنقصان والشدة والضعف كاسو المشهور

الظنية

بمثابة العرصة فانما قد تملأها وقامه النوع متى ان يكون شريك من
بعض الموجودات بخلاف العرض العام فانه قد يكون كذلك فبعضه عشر سائيات
يختص بالانتماء لان المعية فيها ما يكون بين اشئ من الجنس مع قطع النظر
عن كونها مشتركة او غير مشتركة فاعتبر ما بين واحدتها وبين الاربعة التي
وسكذ الى ان يستوفي اقتسامها **قوله** حتى ربما جمع الحصة في شئ واحد
الى امور متعددة كالحساس فانه كالنوع من المدرك وجنس السامع والمبصر
وفصل الحيوان وخاصة للبحر كالارادة وعرض عام للناطق وليس الجنس
جنسا للفصل ولا الفصل نوعا والاحتياج الى فصل آخر يكون للفصل
وذلك لان الفصل كالمحصل للجنس ومعين ومميز فلو كان الجنس
داخله لم يكن محصلا ومميزا الا القيد الاخير ضرورة ان الشئ لا يصيل
بنفسه ولا يميز بما وقد نه على عدم دخوله فيه بالمثل فقال لودخل الحيوان
في مفهوم الناطق لكان قولنا الحيوان مطلقا لمراد قولنا حيوان مطلق
ذو نطق وسوط قطعا وهذا يعني جاز في سائر الامثلة **قوله** وبالحقيقة
قول كل واحد من الاربعة عند التخصيص اما هو على النوع يعني ان الكليات
الاربعة ما قصه في انسابها اما نقصان العرصة فقط واما نقصان الجنس
والفصل لانها لا يوجدان استملا لا فالامية الكاملة المستند الى النوع
واحدة فلهذا اذا حل بعض الكليات على بعضها علما متعارفا كان ذلك
المحل راجعا الى النوع وافراجه المتصلة في الوجود فادخلنا كل حيوان
ماش كان منها كل ما صدق عليه الحيوان من الانواع وافراجه ماش
وادخلنا كل مطلق كانت بالاسكان كان مرجعه الى الانسان وافراجه
وقس على ما ذكرنا نظاره فباط الاحكام المتعارفة اما هو النوع وافراجه
فاذكر من ان قول الجنس على الفصل قول العرض العام اما يكون كذلك

٥٤

الى مفهوم

الى مفهوم الفصل فاذا جعل الفصل وصفا عنوانيا وحل الجنس عليه كان
حال الجنس معتبرا بالنسبة الى ذلك الوصف العنوان لا بالقياس الى ما عليه الحكم
بالحقيقة اعني النوع وافراجه وكذا الحال فيما عداه ومن ثم ترى المحققين
في المحصورات محصورون الحكم في الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا
او مائسا وية من القصول والخواص وفي الافراد الشخصية والنوع
ان كان جنسا او نحوه من الاعراض العامة **قوله** والعرض العام بالقياس
الى الجنس قد يكون خاصة كالمستعمل في الارادة فانه عرض عام للانسان خاصة
للحيوان وقد لا يكون خاصة لشئ من الاجناس اذ كان قد يعرض لغير
ملك المقولة كاستماع قول الشدة والضعف فانه عرض عام للانسان
وليس خاصة لشئ من اجناسه واعلم ان هذه الحصة قد تترك بعضها مع بعض
بطريق الاضافة فالجنس ركب مع الفصل فتقول جنس الفصل ليس ركب
ان يكون جنسا بل قد يكون فصل جنس فان المدرك كجنس السامع كذا
ذو النفس مع ان كل واحد منهما فصل لبعض اجناس الانسان ومنها
بحسب مساو جنس الفصل غير معتقوله قطعا كما سلف بحقيقة وايضا
قوله ليس ركب ان يكون جنسا بل هو ان جنس الفصل يجوز ان يكون
جنسا للنوع ومضافا لما من قول الجنس عرض عام للفصل اذ يلزم
ح ان يكون جنس النوع عرضا عاما للفصل ومتوالة ايضا لا يقال امر
اما هو في الجنس القريب لا ما تقول جنس الفصل لو كان جنسا للنوع
فاما ان يكون جنسا قريبا او بعيدا والاولى لما ذكره وكذا الثاني لان
الجنس البعيد جنس للجنس القريب الذي هو عرض عام للفصل فيكون سائيا
لما ذكره من ان جنس العرض العام لا بد ان يكون عرضا عاما كاللواط
جنس للانسان الذي هو عرض عام للانسان وذلك لانه لو لم يكن عرضا

للتنوع لزم ان لا يكون العارض تمامه عارضا ضرورة ان مقوم النوع لا يكون
عارضه بل العارض هو القيد الآخر فان قيل ليس المجموع المركب من العارض
العام والجنس عارضا عاما للنوع قلنا ان الكلام في الاعراض الحقيقية التي لها
سبب فاية بالنوع يكون الاعراض ما حوذه منها كالاشياء والايض ذلك
المجموع وان كان خارجا عن النوع الا انه امر اعتبره العقل واحدا عارضا
له وجنس العارض العام بالقياس الى جنس النوع قد لا يكون عارضا عاما بل
خاصة فان اللون خاصه لبعض اجناس الانسان وجنس الخاصة قد يكون
خاصه كاللون فانه جنس للابيض الذي هو خاصه للجسم وقد لا يكون كالنكتة
الذي هو جنس للمتيقن المخصوص بالانسان وخاصه الجنس قد يكون خاصه
للتنوع وقد يكون عارضا عاما وسوط وكثيرا ما يكون خاصه الفصل خاصه
للتنوع فان الفصل اذا كان له خاصه خارجة عن النوع كانت خاصه ايضا
لان افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصه الفصل قد يكون داخله في
النوع كما اذا تركت مائة من ارض متساوية او كان مائة واحدة
فصلان في مرتبة واحدة كالحساس والحوك بالارادة لكل واحد منهما
خاصه للآخر ومقوم للتنوع وعرض الجنس عرض للنوع بلا شبهة من غير
عكس كلي لان من الاعراض العامة للتنوع ما هو خاصه للجنس كعرض
النوع بالنسبة الى الفصل عرض ولا ينكس كلنا فان الجنس عرض للفصل
ومقوم للنوع هذا ما تحصل من كلام الشيخ في البيانات والمناسبات
وعلى اختيار والاشكال ليطرأ كصحة عن فساد والاعتبار بما تقدم
من تماثيل احوال الكليات مثل تطايرها او لا فله فاصلا لكل
والقياس الى الجنس انما هو بالنسبة الى البرنات الحقيقية لا الاعتبارية لم
يرد بالحقيقة ما يكون موجوده في الخارج وبالا اعتبارية ما يتأهلها بالارادة

ما يكون فردية بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمه كأفراد
الافتتاح شلا خلاف حصص الكليات فانما نفس لها بها وكونها افرادا
لها انما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبره بقيد ما يخصها من الامور
الخارجية عنها المقارنة اياها واما قد الخارجية في عبارة المقصود فاما ان يؤول
بما ذكرناه او يحل على ان المقصود الاصل من معرفة احوال المتأخرات الخارجية
مقيد الى افرادها الحقيقية **قوله** في غاية الصعوبة فان اجناس تلك
المتأخرات تشبه باعراضها وفصولها بخواصها والتمه منها بما ذكر من حواس
الذاتيات شكل جدا كيف اكثر ما يشرك فيها وبين الاعراض اللازمة
ومذاموراد الشيخ من صعوبته مرقها فلما في ما ذهب اليه ابو البركات
من سهولة مرقها بالنسبة الى المعاني المقولة من حيث هي بمقوله لنا
وسماة بالفاظ بحسب معناها وكذا الحال في معرفة الحدود وبالا اعتبار من
قال صاحب الكشف ومن الطرق المروية الى مرقها القسمة كالمشاكل
فصل البرهان الذي هو المقصد الاقصى من قسم القصورات فان ما
من بباحث الكلمات كانت مقصوده من حيث يتوقف عليها العلم
الشارح وما ذكره من ان الافكار بعدات قيل توجيه السؤال ان
يقال التعرف فكل والفكر معد والمعد ليس بسبب فلا يصح جعل التعرف
سببا ويرد عليه ان التعرف بالمعنى المصدري فكل لا بمعنى المعروف الذي
جعل تصور سببا وتور ما ذكره من الجواب ان الافكار حركات النفس
واستلالاتها في معلوماتها هذه الحركات هي المعدات لفيض الطالب
من المبدأ اليها من على النفوس الناطقة كما ذكره لا العلوم المكملة
فانما ليست معدات لما ضرورة كونها مجامع للمطالب والمعد للشيء لا بما
قال الشارح هذا الجواب نظور فيه لان العلوم المرتبة ليست مساوية

مع جبهه للعلم بالخط والاوجب حصوله مادام العلم بالخط حاصل وليس
 كذلك لانه اذا علم الخط منها كثيرا ما يلا خطه لنفسه ولا يلا خطها ملك الامور
 الحرة الا يرى ان المهندس يحكم يكون زوايا المثلث مساوية لعالمين
 مع غلبة عن المقدمات التي اكتبه فيها فكذلك الحال في التصورات المكتوبة
 قال فكذلك العلوم معدة محدث العلم بالخط ولا استماع في كون المعدم
 محدث الشيء مما يحال مع انه لا يحصوله مع حال تباينه فلذلك عدنا
 عن هذا الجواب الى جواب آخر نقول على انهم وهذا سودا بسبب الكسب
 ثم انه زاد في توضيح المقام بان علل الشيء اما ان يتوقف عليها وجوده
 في علل الوجود التي قسمت الى الاربع المشهورة ومن لوازمها ان يجب
 استتار الشيء بابتدائها واما ان يتوقف عليها حدوثه لا وجوده
 وهي العلل المعدة ومن لوازمها ان لا يجب ان يتبع الشيء بابتدائها لانه
 يجب استتاره وما عند وجود المعلول نعم اذ كان المعدم معدا وجب ان يتبع
 حتى يوجد المعد القريب فيحدث المعلول واما المعد القريب فيجوز ان
 يجمع المعلول وان لم يجب فليس من ضرورة المعدان لا يجمع بل من
 ضرورة انه لا يلزم من استتاره استتاره اذ لا شك ان الينا من علل البناء
 لتوقفه عليه وليس من علل وجوده والا استغنى بابتدائه بل من علل حدوثه
 التي هي من المعدات مع انه يجمع وينبغي مع تباينها على حاله وتباينها
 ان نقول المعلول اذ كان حادثا فالمستند منه الى الفاعل هو وجوده
 واما حدوثه اعني كونه وجوده مسبوقا بعده او كونه خارجا عن العدم
 الى الوجود فنحنه لازمه لوجوده اوله اذا وجد بعد عدمه ولا يتصور
 ان يكون لوجوده مدخل فيها اصلا كما قرره في موضعه ولا شك ان المعد
 المعدة انما يتوقف عليها ما هو مستند الى الفاعل وما ودر عنه فالمعدات

ايضا علل للوجود فالتحقيق ما اورده في بعض كتبه من ان وجود
 الشيء اما ان يتوقف على وجود شيء آخر كالماعل او على عدمه مطلقا
 كما مانع او على عدمه الطاري على وجوده فان العقل لا ينعقب عن شيء
 من هذه الاقسام والاخير منها هو المعدم حتى استتاره عند وجود المعلول
 وان كان قريبا وكفلا وهو الموجب للاستعداد التام الذي هو القوة
 القوية اعني ان يتباين القابل للمقبول تباينا كافيا لقبول متنازله
 حتى اذا وجد منه بالعقل لم يوصف باستعداده اياه بل كان لا يوصف
 به فانه لازم لا يفارقه واذا عرفت هذا فنقول الينا باعتبار حركات
 المخصوصة المقتضية لحركات الآلات على وجه مخصوص بعد الاوضاع
 متعينة فمابين تلك الآلات التي هي اجزاء للبناء وسوما فمابين هذه
 الاعتبار ليس موجودا حال وجود تلك الاوضاع اذ لابد من اعتبار
 وحركات الآلات حتى يوجد تلك الاوضاع كخطوة الاخير حصول
 الماشي في المكان الذي قصده فهو من حيث هو معد ليس بمباين لوجود
 البناء بل من حيث ذاته الذي هو جزء للمعد وكذا احتمال في اجتماع جزر
 المعد مع المعلول كالا احتمال في استتاره مع وكذا الحال في العلوم التي
 تقع فيها الاستتال فانما يند الاعتبار معد للعلم بالخط فلا استماع في
 اجتماعها واستتارها مع فان قيل ليس جزر الشرط شرط فكذا جزر المعد
 معد فكذا ذلك لان جزر الشرط هنا يتوقف عليه وجود الشرط وليس
 جزر المعد موجبا للاستعداد حتى يلزم من استتار الاستعداد عند الوجود
 بالفعل استتاره فكذلك ينبغي ان يحقق الكلام ليتوصل الى ذروة المرام
 قوله كالسقف للجدار والدخان للمنازل ان المثالان من قبيل التباين
 الا ان يا ولان الجدار وذو النار وشارب السم العكس الى ما عرفت

من قولهم ترتيب موراج ونشاد اشال هذا السؤال عدم ايمان النظر
في كلام الموعم والتحقق فيما قصده منه وذلك انهم قسموا العلم الى التصور
والصدق وينبوا ان كل واحد منهما ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن
اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى التصور
النظري يسمى قولنا شارحا ومرفقا والى التصديق النظري حجة ودليلا
من تأملنا في مقالتهم هذه علم ان مرادهم ما ذكره من ان موقوف الشيء
ما يكون تصوره سببا بطريق النظر للتصور الكلي للشيء وعلى هذا
بما لا اشال هذه التوهمات الناشئة من طوامة العبارات **قوله** وكان
طرق حصول التصديق مختلفة كذلك تختلف طرق حصول التصور وقد
في صدر الكتاب ان المجموعات مطلقا قد تحصل معلومة على وجه مختلف
الا ان جوامعها لا كان طامرا في الصدقات شبه التصورات بامتها
في اختلاف الطرق وذلك حصولها طامرا لثمة سد التصور فيها الى سائر
معلومة ليحقق ان ليس كل موقع للتصور مرفقا وقولنا شارحا كما ذكره
ونظير غاية الظهور ان مرادهم ما ذكره في قوله ما قرره اولاً ثم الى التصور
قد يحصل بحدود توجه العقل وبالا حواس ايضا كما في التصديقات
الا ان حصوله من المبدأ يخضع في الطرق المثلثة التي ذكرناها لا حصوله
منه اما ان يكون بحسب تحصيله منه او لا فالثاني بطريق الحدس وعلى
الاول ما ان يكون المبدأ الذي يستد اليه تحصيله واحدا او مستعدا
قوله الا ان نصير النظر على راي المتدبين بالحوكمة الاولى بحيث
يتاوه ولم بشرط على راي المساحون الترتيب فيه بل كمن يابعد الاورث
قوله ولم نصير النظر بالحوكمة الاولى وان كان الاشكال فيه من المبدأ الى
مناجيا اي للاختيار وقواعد صناعة الاكتساب في مدخل لعلته

والمعروف ان العلم لا يتصور الا بالحوكمة الاولى

الاشكال في قوله بالحوكمة الاولى

الى الله

اي لعله ذلك الاشكال وعدم وقوعه تحت الضبط بخلاف الطريق الثالث
فانه كثير من ضبط وللصناعة والاختيار فيه من يدخل في التعرف بالمعز
ان ارد به ان التصور المفرد قد يقع تصورا آخر بطريق اختيار في الجملة
فذلك مما لا شك في امكانه وان ارد به انه قد يقع بطريق معينة عند
ارباب الصناعة كان الرابع فيه لطيفا لا يتناه على تعريف النظر فان اعتبر
ذلك العليل وفسر النظر بحيث يتاوه ولا يمكن التعرف الصناعي
بالمعزات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتاوه ولا يمكن التعرف الصناعي
بالمعز الا ان الجمهور لم يعتبره وفسروا النظر بمجموع الحركات او بالمرتبة المذكور
مع جواز اعتباره وتفسيره بحيث يتاوه كما اقدم عليه بعضهم **قوله** وانما
فان قيل استحالته ممنوعة اذ جاز ان يكون الشيء معلوما باعتبار قيل كونه
معلوما باعتبار آخر فلا موجد الاعتبار من مفايله بالا اعتبار الآخر
فلا اتحاد وكلامنا فيه قوله والا تقدم على نفسه برتبة او مراتب الظاهر
ان يقال برتبتين او مراتب فان التعرف للضرورة برتبة يستلزم تقدم
الشيء على نفسه برتبتين نعم تعريف الشيء بنفسه يستلزم تقدمه على نفسه برتبة واحدة
قوله وبالشأن ان يكون مساو له قد عرفت ان المساواة راجعة الى جو
كليتين فاحدهما منها قولنا متى صدق المرفع كبر الراعي على الشيء صدق
عليه المرفع هذا معنى الاطراد الذي هو استلزام وجود الاول لوجود
الثاني ومما رتب المنع اي سولانه ولفظه فان هذه الموجبة الكلية
ينعكس بعكس التقيض الى قولنا متى لم يصدق المرفع نفع الراعي على شيء
لم يصدق عليه المرفع فلا يتناول المرفع شيئا مما ليس من افراد المرفع
وسمى معنى كونه مانعا ولما انعكس هذا العكس الى اصله كما استلزم من
لما رتبنا مساو وثانيتها قولنا متى صدق المرفع بالرفع صدق المرفع

وسواء حاله في العلم

مطلب معنى الطرد والعكس

مطلب معنى الطرد والعكس

وينعكس الى قولنا متى لم يصدق المبروف بالكسر لم يصدق الموقف وسمي
 الانعكاس الذي تقابل الاطراف اعني استلزام استواء الاول استواء الثاني
 ولما انعكس هذا انعكس الى اصله كان مستلزما له فقد ظهر ان الانعكاس
 ملازم للموجة الثانية كما ذكره واما الجمع وهو شمول الاول لافراد الثانية
 فالقنوايت عين هذه الموجبة كما ان الاطراف عين الموجبة الاولى والا
 فكان اما اعم او اخص او بيانيا من ادليل على اشتراط المساواة في العموم
 وانه يعلم على تقدير كونه ماما ان شرط المساواة ليس متوقفا على وجوب
 تقدم موقف المبروف كما يتبادر من كلام الشرح على محاذاة طارة العبارة من
 الكتاب بل هو متوقع على كون موقفه على معرفة الشيء فان هذه الامور
 الثلاثة ليس موقفا سببا لموقف الشيء كما فصله ولكن ان يقول ان قوله ولما
 لذلك اشارة الى ما ذكر ليتناول وجوب التقدم الذي يلزم له من تلك
 الاوصاف الثلاثة والعلة المستلزمة لاشتراط المساواة على نزع جاعه منهم
 كالعلة والمعلول فانها امران متباينان بينهما نسبة خاصة باعتبار ما يصح
 ان يكون احدهما عين على الآخر لا لغيره ودون العكس فلو شغل ذلك في
 الترتيبات واثار بقوله لعدم اعتبار القوة المحصورة الى امر في حيث
 النظر من اعتبار القوة العقلية المحصورة مع الفصل والخاصة بتارة على
 ان مفهوم كل منهما اعم من المايته المعرفة بهما فلما بد من تلك القوة لينتقل
 منها اليها يعني المركب يعني ان ما ذكرنا من انك لا تأتي منها لان كلامنا
 في الداخل ولا يتصور دخول القوة العقلية في تلك المايته قوله وسمو
 قسمته هذا وان كان طارة الا انه قد معتد عنه بانه اراد بالخراج
 ما لا يكون سو ولا شيء من اجزائه داخلات في اول المركب من الداخل
 والخراج كان احصاء لقسام والى الصواب اقرب اذ يندفع

انما هو ان
 انما هو ان
 انما هو ان

السؤال الاول والثالث ولو قال اما خارج او غير خارج او غير خارج اما عام
 الخ لاندفع السؤال الثاني ايضا مع انه قد يدعى بانه اراد بالداخل ما يكون سو
 او كل جزئ منه داخلان قيل نعم لم يعتبر واسمه الاقسام اراد به دفع السؤال
 الثالث والرابع الذي هو كالتالي يرد على ذلك لا خصة الاقرب ايضا اي انها
 او جيا في الخارج ان يكون خاصة لان المركب من العوض العام والخاصة غير
 معتبر عندهم وكذا المركبان الاخيران غير معتبرين فلما اعتدوا ما ذكرنا فيها
 يميزه الرسم ان قصصا واجد قسيمه عن تمام الخ من ان التوقف على تمام الشيء
 منه تصور بوجه ما لا يرى ان المثلث اذا شابه بالدارة مثلا واريد
 يميزه عنها ففيل انه شكل مضلع افادنا تصوره بوجه متماز به عنها فان لم
 يجعلوه موقفا قد تعرف المبروف لان هذا العام داخل في تعريفه مع ان
 من افاده وان جعلوه موقفا لم امر ان احدهما بطلان اشتراط المساواة
 والثاني بعدم انحصار المبروف في تلك الاقسام الاربعه فوجه عنها على ذلك
 الوجه الذي اعتبروه فيها **قوله** كما ذكره هذا الناضل المتصلف اراد به ما
 القسطاس فانه ذكر في مطلع كتابه في الرد على اقطاره الا انام في التصديق
 وما يلزمه في هذا الاحتمال ان الاصطلاحات لا تافس فيها لكن ترك الاول
 الذي يلقبه العقول بالقبول بلا ضرورة مستبعد بل في قوة الخطا عند
 المحققين فساد الاصطلاح وخطاوه اما يكون ترك الاول بلا ضرورة
 داعية اليه كما سبها اي كاسب التصورات التي يكون بوجه عام ذاتي او عرضي
 ومعنى القيمة ما ذكره او هو متوقع عليه بحيث لا يوجد منه وعلى التعديين
 لا يتصور كون البايين مية فلما يجوز التوقف اصلا **قوله** وقال كان
 التصور المكتسب لا يخفى على ذي فطنة ان الشيء الواحد قد يحصل منه في العقل
 صور مختلفة فيها صور عرضية اما عام على مراتب متفاوتة واما خاصة

وهو ان
 وهو ان
 وهو ان

السؤال

صور ذاتة كذلك الصور الذاتية الخاصة قد يكون منطبقه على كمال حقيقة
الشيء وقد لا يتطبق ثم ان هذه الصور الكثرة تحصل بآلة واحدة كما اذا
بالاحساس او بالثبات العقل وتحصل اخرى بالكتاب فكري وح لا بد ان
تختلف كوايها ومزاجها وان اشركت في كونها مميزة لذلك الشيء في الجملة
وليس ما ذكرناه محتملا بالتصور بل التصديق ايضا على مراتب منه يعني
ومنه تشبه بالنفس سواء كان مطابقا او غير مطابق ومنه انما على طين ولكن
المراتب قد يكون ضرورية وقد يكون نظرية مكتسبة من طرق مختلفة وان كانت
مشاركة في الاصل الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان الجنس رتبة
فلا منافاة بين كون التميز عن الكل بالعرضيات وبين ترتيب الجنس فيه
اذ ذلك التميز مستند من ذلك العرض دون الجنس **فوجه** ولقد نتج من فصل
سوم صاحب اساس الاقياس فان قلت لا شبهة في ان مراده بالذاتيات
الاجناس والفصول وبالعرضيات سوا الخواص والاعراض العامة فاذا
اراد بالعلل الخارجية وكيف يكون المركب منها حدا ما كما صرح به فيما بعد
مع ان الحديث تركب من الجنس والفصل قلت راد بها الاجراء الخارجية
فان الماتة اذا ركت من اجراء تمايزه الوجود في الخارج كانت على
خارجية لتلك الماتة ويكون تحديدها بالذات المقصود بالتحديد ان يدل
على الماتة بحيث يحصل في العقل صورة مطابقة لها وذلك اما يحصل
باراد تلك الاجزاء فلا عليك بعد ان تتعلل من ان لا تورد الجنس والفصل
سالك لا تمايزها وما ذكر من ان الحد انما مركب منهما فقط فذلك في تحديد المركب
العقلية التي يجب كونها بسيطة بحسب الخارج وقد تعلل الامام عن الحكم المسمى
تكونه بالتحديد باجاء غير محمول وذكر بعضهم ان الماتة اذا احدثت شيئا
من لم يذكر في حد ما سوى اجزاها واما اذا اخذت على ما هي عليه في الوجود

ان يذكر اضافي حدا عليها كالفاعل والفاعلية فانها داخل في الماتة من هذه
الحيثية من انا المعلولات الخارجية فهو خد الماتة بالقياس اليها محمولا
تصرف من ما يكون راجعا الى العرضيات كالشيء والمقابل واما قد العلل
بالذاتية لان العلل الاتفاقة لا تدخلها في الحد وكان الاعراض الفرعية
لا تدخلها في الرسوم واعتبر في تمام الرسم التميز عن جميع الاعراض وفي تمام
شمول الذاتات مطابقا لما من كلام الشيخ قال وبعضهم سمي الرسم المركب
نما والمفرد ما قصا وكان الشيء يعرف شيئا سوجزى له او شيئا به كذلك
تصرفا يتبادر فان الذهن كما يتقبل من المشابهة يتقبل من المقابل واصل
الاشبه ما شمل على وجهي المشابهة والمخالفة كما يقال ارادة النفس التلك
كما ارادة النفس الحيوانية في الشعور بالفعل واشاره وتمايزها في ان التلك
تتعلق بافعال على نوع واحد كالافعال الطبيعية دون الحيوانية وكان وجه
المشابهة يكون ارباعا كذلك وجه المخالفة والحد الاسمي يكون دالا على
تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا فيفسد تصور لم يكن حاصل ا واما تعرف الشيء
بما مراد من هو حد لفظي تصدبه حصول التصديق بان هذا اللفظ موضوع
لكذا و اراد يكونه نرا على قولنا انه راجع الى اللفظ دون المعنى لان مرجعه
الى ان اللفظ سئل وضع له المعنى الذي فضل او لغيره قد وقع سئل عن
طائفة او وجه استعمال منهم و ارادة من اللفظ ادلكل احد ان يقول ان ربه
بهذا اللفظ ذلك المعنى فلما يكلم به الا بذلك التفسير وهذا البسب استحسن الا
عن الالفاظ المبهمة والمشكوك والراجح في الحد وبجسب الحيثية ان يقال سئل الحد
ليس مطابقا للحدود اذ ليس فيه ما ذكره جنس له ولا فضلا والتقصي عنه
مشكل دونه فخطا القاد كما مر وذكر بعضهم ان الحد الحقيقي لا يمنع و اراد به
انه اذا قيل الانسان حيوان بالحق مثلا و اراد به تحديده لم يخان قال الام

تفسير

ان الانسان كذلك والسرفه ان الحاد باذكرة لم يقصد به الحكم بثبوت الحيوان
 الناطق لا حتى يصح منه بل اراد ان يبين في ذم السامع صورة الانسان
 وبصورته فهو غير الكائن بنبش تشا ومن الين ان المنع لا
 معنى له منها واما المناقشة في ان هذا احد الناسان تشمل على شراطة ولا
 فانه مركب من جنس وفصله او لا فلكلام في حوارنا وكذلك الرسوم اي
 هي ايضا اما بحسب الاسم فنم الموجودات والمعدومات واما بحسب الحقيقة
 فمختص بالموجودات وانقلاب الحسب الاسم حد الحسب الحقيقة فاما تصور
 اذ كان الاسم موضوعا لنفسه لامية الحركة لا العوارضها فاذا فصلت اجزاها
 قبل العلم بوجودها كان حد المناجب اسمها واذا علم بعد ذلك وجودها قبل
 ذلك يعني حد حقيقيا كما اذا حد المثلث بتعريف اخره ثم اقم البرهان على
 وجوده ومثابه النار الصرفة لنفسه باعتبار اللطافة وعدم الروتة ولزوم
 الحركة الا ان كونه النار تحرك على الاستدارة مشايبه الملك النفس يحرك
 واما بحركات تحيله والتعرف بالنفس قد يكون لما وحده كما في المثال
 الاول اذا اريد بالجوهر ما يتبادر منها اعني الحركة الاينية وقد يكون بها منفرد
 الى غير ما كان في المثال الثاني وقوله على ذكره اشارة الى ما من تحوز
 التعرف بالاعم كاعرفت فلما يكون رديا كوازان تفسير اي الاضطرار
 في بعض من الاومات لبعض من الاشخاص والدورى المصريح اراد
 لاشمال على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى ريادة هي تقدم الشيء على
 برته واحدة والفتاوب ما قد عرفته من انه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتب
 وتعرفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتب واحدة والالفاظ المشتركة اراد
 من المجازة ومنى من الوتة الوحشية والكرار الصوري بانشاء منس
 المفهوم فان مفهوم الاب مفهوم واحد لا بد في تحديده من قد الجيد التي

هي تكرار ما تقدم عليها كما سبق بحقيقة والكرار الحامي من تشا من سوال
 الناييل وجمعه بين مفهومين فان الالف مفهوم على حدة والافطس
 مفهوم آخر توقف تصوره على تصور الالف لان الفطوسه يعبر
 مختص بالالف ولا سبيل الى اذكر كما الانسان هذه الجهة ولا تكرار في حد
 شئ منها فاذا جعلا وقع الالف اي ذاتية في تحديد الالف ووجت تكراره
 في تحديد الالفطس وسكدا الحال في كل عرض ذاتي توقف تصوره على
 تصور موضوعه اذا قرن به واريد تحديده بما ساعا وشار بقوله وسو القيد
 المستدرك الى بطلان ما اشهر من ان كل قد في الحد لا بد ان يحتره بحسب شئ
 والا كان مستدركا فانه بطر قطعاً لانهم يوردون في السورفات فضولاً استاء
 وخواص كذلك بل المستدرك ككرار لما فائدة على نحو ما سميت التعريف
بالعلل في بباحث النظم ان علل الشئ يؤخذ منها محمولات يعرف سواها
 فليس قلت ان اريد بالعلوم المعلوم اي ان اريد بالعلوم ما هو المعلوم
 من كل وجه وبغير المعلوم باليس معلوما اصلها كان المحضر طاهر البطلان
 اذ يجوز ان يكون معلوما بوجه مجهول بوجه آخر وحل الشبهة كما سهره اما
 سو على هذا القسم سواء جعل قسما على حدة او ادرج في احد القسمين وله
 ولا يترتب في ان الشك ارد على المطالب التصديقه ايضا فلما وجب تحقيق
 بالتعرف قد اورد هذا الشك على التصديق في الكتب الكلامية باذني تغيير
 وسواء اذا لم يعلم المطا اصله فلي تقدر حصوله كيف يتم عن غيره
 وكيف يعرف انه المطا ومن لم يورده عليه نظر الى ظهوره فاعه عكث
 لابقى سناك ربه فان المطا التصديق معلوم باعتبار التصور الذي
 يتم به بعاذه وبمجهول باعتبار التصديق الذي هو مطحبه واما في
 التصور فالحاصل والمستقل من قيل واحد فتقع فيه الاشتباه ولا

مادة على ذلك الوجه كما لا يخفى على ذي فطنة **قوله** واعترض الامام شرف الدين
المرغني سوا المشهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اوردت
الى القواعد المنطقية كانت قياسا متسا من منفصلة ذات جزم و
جملتين يشترك كل منهما احد جزئي الانفصال سكذا المطالب بالتعرف اما معلوم
واما ليس بمعلوم وكل معلوم يتبع طلبه وكل ليس بمعلوم يتبع طلبه فالمط
بالتعرف يتبع طلبه ولا شك ان هذا الاستدلال انما يصح اذا اجتمع
بما ان الحليتين في الصدق لكن ذلك الاجتماع محال بوجوهين احدهما
ان عكس يقين كل منهما ينكس بالاستتاء الى ما في الاخرى وقد فصل
ذلك في الشرح في القصة الاولى واما القصة الثانية فانها اذا صدقت
صدق كل لا يتبع طلبه فهو معلوم فبعض ما هو معلوم لا يتبع طلبه وهو
سالف للقيمة الاولى وثانيهما ان عكس يقين كل واحدة منهما ينظم
مع الاخرى قياسا متسا للمحال يقال كل لا يتبع طلبه لا يكون معلوما
وكل لا لا يكون معلوما يتبع طلبه يتبع كل لا يتبع طلبه طلبه وكذا اذا
قل كل لا يتبع طلبه فهو معلوم وكل معلوم يتبع طلبه فلان كل واحدة منهما
يتبع اجتماعه مع الاخرى فكذا مدونه واما قال لكن دفعه الى سبيل بحقيقة
من ان الموجبة الكلمة تنكس كسبتها سالبه الطرف من وج كان عكس بعض
القصة الاولى قولنا كل ليس يتبع طلبه فهو ليس بمعلوم وتنكس بالاستتاء
الى قولنا بعض ليس بمعلوم ليس يتبع طلبه لكنه لا ينافي القصة الثانية
انما كل ليس بمعلوم يتبع طلبه لان موضوع الثانية لا يجوز ان يكون
ساليا مطلقا لان الابواب الكلية السالبة الموضوع اذا كان محققا
المحمول او معدولا لا يصدق في شيء من المواد اصلا كما ستوفى في باب
ان يكون معدولا او ساليا مختصا بحيث يخرج عنه المستعانت فيكون

احض من موضوع ذلك العكس ولا منافاه بين اثبات شيء لكل افراد
الاحض واثبات سلبه لبعض افراد الاعم وكان عكس يقين القصة
الثانية قولنا كل ليس يتبع طلبه فهو ليس بمعلوم وينكس بالاستتاء
الى قولنا بعض ليس بمعلوم ليس يتبع طلبه وموضوع هذا العكس
من موضوع القصة الاولى فلانها وكذا عكس يقين كل واحدة منهما
لا يفتح مع الاخرى لعدم اتحاد الوسط بينهما وسبب بحث وسواء ادا كان موضوع
الحكمة الثانية ما خذوا على ذلك الوجه وجب ان يكون احد جزئي المنفصلة
كذلك ايضا وجب لا يتم المحصر من حرجها لان المطالب انما يجتنب الحفارة في العلوم
وما سوسيله مطلقا فلانها الشبهة وهو مقصود المقرض وغيره تصور
المعلوم اعم من تصور العلة المعلوم لانه مع تباينه اياه يتباين ولا لا يكون
تصور اصلا قال صاحب الكشف هذا الاشكال الذي اورد على هذه
الشبهة عام الورود على كل قياس يتم حل فيه محمول واحد على المتقابلين
والجواب المنى على تخصيص المعلوم وغير المعلوم بالتصور مختص ببعض
الصور فلا يكون قاعلا لاشكال ثم الجواب في دفعه بالحكمة الى ما فصلناه
لك من ان موضوع القصة الثانية معدول او سالب مخصوص وقد عرفت
ما فيه من البحث ولا مخلص عنه الا بان يكون ما وضع في المنفصلة المتقابلة
منحصرا فيما مع احدهما في الحليتين على ذلك الوجه الخاص محتاج في ضرورة
المذكورة الى بعيد المطبقه سمحصره في موضوع الحليتين حتى يتم ثبوتها
وتوضعه النظر ان الصفتين المتقابلتين لابد ان يكون لهما موضوع واحد
في المنفصلة الواقعة في التماس المقترن فذلك الموضوع وهو القدر المشترك
بينهما فاذا قيدت به في المنفصلة وفي الحليتين اندفع الاشكال بحداقته
كما اذا طلبت فيه الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه كونه مخلوقا

سواء يا دتلا للوحى على الرسل بل قد يطلب مسمى لفظ معين وان لم يشو
بشي من اجواله الا يكونه مسمى لذلك للفظ وليس من المتع تعرف الكل
بدون تعرف اجزائه اى لانهم ان تعرف الكل بدون تعرف اجزائه
ربما كان الحرج غنيا عن التعرف والكل مفتوق اليه وربما كان الحرج
ايضا مفتوق اليه لكن يكون تعريفه بغير ما عرف به الكل فلما تمتع معرف
الكل بدون تعرف اجزائه اما المتع معرف الكل كنه دون معرفها مبطل
ما قيل من ان ذلك الحجز لا يكون وحده معرفا لما يمتدح بل موع غير
تجلا **فوله** لا ما تقول من الابتداء قال صاحب الكشف وما يقال من
ان موجد الكل موجد للجزء غير لازم لانه ان اريد بموجد الكل ما يوقف
عليه وجوده كان فسادا ظاهرا او يلزم من استعار كل جزا الى نفسه وان
اريد به الموجد التام المستعمل بالاياد لزم تراخي الاثر عن السبب التام
او تقدم السبب على السبب فيما اذا تركب الشيء من جزئين سبق احدهما
بالاخر فالزمان كالسر **فوله** لا يقال حكم فيما سلف من تقرير الشبهة بان
معرفة لما يمتدح المكنه اذا لم يكن معرفا لشي من اجزائها استيعان يكون
معرفا لما و اشار الى جوابه ثم اعاده منها مقروبا بدعوى الضرورة
مؤيدا بما نقله من كلام الشيخ الرئيس بديلا ما يمكن بقوته به وبين البعض
عن جميع ذلك حتى يكشف بطلانه الذي هو اعمى من بطلان الشق
الآخر وسوان يكون معرف الكل معرفا لبعض اجزائه فقط **فوله** وهذا
القدر الذي ذكره الشيخ كاف في بيان استيعان كون بعض الاجزاء معرفا
لما يمتدح كما هو كاف في بيان استيعان ان لا يكون معرف الكل معرفا لشي
من اجزائه وقوله والافيا الخارج مبنى على ما هو المتبادر الى الادماني
من ان كل واحد من الاجزاء خارج عن الآخر مع ان الدخول محتمل والعل

النا عليه لوجود الموت في الذن سوا المبداء الناف من لا المعروف كيف
وقد يكون التعرف بالاجزاء وجزا الشيء لا يكون موجد **فوله** بلوح
ذلك لمن ينظر في كتابه فانه قسمه على الشيء الى علل باقية التي هي الاجزاء
المادية والصورة والى علل وجوده التي هي العلل النافعية والعاية
ثم اشار الى بيان حال الناف على بقوله العلة الموحدة للشيء اعم والى بيان
حال العلة النافعة بقوله والعلة النافعية التي لا جلها لشي على بايتها ومنها
لعلة العلة النافعة وسلوله لما في وجود **فوله** لا ما تقول بل اللانم
لمنصفه ان علة وجود الكل اذا لم يكن علة لشي من اجزائه كان جميع اجزائه
اى كل واحد منها حاصلا بدون علية تلك العلة لم يكون الكل حاصلا
بدون علية تلك العلة لشي من اجزائه لا بدون علية له والثاني سوا الخ
لانه خلاف المقدور دون الاول فان المنة الاجتماعية اعني الجزاء الصوري
للمركبات علة لما وليت علة لشي من اجزائها وقوله ولش نزلنا اشاره
الى معنى كل ثم في عبارة المص والمراة بهذا المقام جواز التعرف بمقتضى الاثر
وقوله على تصور لما يمتدح بالجملة المطلقة من التعرف الى من ان يقال
على تصور ما من حيث هي والابن لسياق كلامه ان بدل كل او في
قوله او على تصور ما عدا ما مفصلا بالواو وينسب قوله واما لم يرد ذلك
بمرفم احد الامر من المذكورين اعني الدور والاحاطة بالايامى على ترو
مستحله فان قلت او كان جميع اجزاء الشيء نفسه كان تعريفه بها تعريفها
لشي بنفسه قطعاً فكيف سلم الاول ومنع الثاني قلت لا شك ان جميع
اجزائه عينه الذات فان اعتبر من حيث هو جميع محل كان عينه
الاعتبار ايضا وكان تصور به هذا الاعتبار بقصور واحد او نفس
تصور الشيء فلا يتصور كون احدهما سببا للآخر وان اعتبر من حيث

لفصل الى امور متعددة كان الاحاكي المتعلق بها تصورات متعددة
 بعضها هذه التصورات المتعددة بسبب ذلك التصور الواحد
 معنى ذلك انما اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمع تصوراتها
 معارته حصل لنا تصور آخر لذلك المجموع المرتب متعلق بمجموع الاجزاء
 هو تصور المايته لان الوجودان كونه بل معنى به ان الاجزاء اذا استحصرت
 في الدرس مرتبه حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كان ذلك المجموع تصورا
 واحدا هو عين تصور المايته فكان كل واحد من تصورات الاجزاء
 مرآة على حدة شاسد بها جزء واحدتها فاذا انضم تصور الى تصور
 وقد احدهما بالآخر سار مجموعهما مرآة واحدة شاسد بها مجموع الجزئين
 مجلدا وسكذا الحال في سائر الاجزاء ومن الين انه ليس يلزم ما ذكرنا بنقدم
 تصور على نفسه وان الحد التام الذي هو مجموع الاجزاء والحدود الذي هو
 المايته شيء واحد بالذات والتغاير بينهما بحسب التفصيل والاحمال وان
 الحال في تصورات اكد وتصور الحدود كذلك ومن ثم فقل حدست
 تصورات بمجموع تصورات محدود ومعنى يعرف المايته باجزاءها
 ان كل واحد منها له مدخل في تعريفه وتخصيله في الدرس على قياس كون
 الاجزاء على لوجود المايته في الخارج فان مجموعها عين المايته فيه وكل
 واحد منها على ما **قوله** وقيل الحد التام هذا وقع لما من انه بقى على المص
 قسم الحد التام وتوهم ان الحد التام ايضا تعرف ببعض اجزاء المايته
 الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص بعضها فاجواب يجوز تعريف
 المايته ببعض اجزائها دفع للاشكال عنهما معا **قوله** وانت تقول ان المص
 يصح بواحد واحدتها في موضع موضع فانه صرح في تقسيم الكل بالحد
 التام بالنسبة الى الحدود تمام المايته ومقول في جواب ما سئلت

الخصوصية المحضة وفي تقسيم المصروف بانها في المصروف وسيصرح
 عن قربان الحد التام لا يتقبل الزيادة والنقصان بحسب المعنى ولولم
 يحصل منه الوقوف على الكثرة لكان قابلا لما كان ناقصا **قوله** وكل مركب
 محدود اي اذا لم يكن به من التصور بخلاف البسيط فانه لا شيء منه محدود
 اصلا وما ان تركيب منها غير مما يحد بها اي اذا لم يكن ذلك الغير بدسيا
 والا فلما يحد بها قطعا وقوله فلما سمعت غير مرة اشارة الى ما مرار من
 ان المستفاد في التعريفات الرسمية هو الحاشية الشاملة اللازمة اليه **قوله**
 والملازمة الاولى منظور فيها يجوز رسم ملك المايته اي التي ليس لها حاشية
 بالمعنى العام مع الفصل وقد مر من الشارح كلام في ان شله هل يكون
 تفرنا حديا او رسميا الا انه يصلح الرأيا **قوله** والاعرف واجب التعديل
 في نظر التعديل ليكون ترتيبا من الاسهل الاقرب الى الاصعب لا العكس ومن
 هنا يعلم ان تقديم الفصل على الجنس اذا كانا قريسين لا يجعل الحد ناقصا
 كما توهمه كثرون بل يخرج عما هو الاليق الذي تحت عناية الموجه للتعديل
 في التحصيل وبه بقوله وفيه ما عرفت على ما ذكره من ان العالم انما يكون
 اعرف واكثر وجودا في العقل اذ كان ذاتيا للمص المصور بالكلية ومن
 ليس ذاتيا للفصل كما وقد يقال العام اكثر افرادا فيكون الاجناس
 بها اوفر وفيضانه المرتب على الاستعداد الحاصل من الاصاصات
 المتعلقة بجنساته اقرب فيكون اعرف وهذا جار في الذاتي والعمري
 اذ كان افراده محسوسه وانه المعقود للصواب اليه المرجع والما

والحمد لله اولادنا واخا والصلوة والسلام على رسول الله
 وآله وصحبه بالحق والظاهر وقبح الخراف من تشويد
 هذه النسخة الشريفة في سلخ الصفر سنة
 على يد العبد الحقير عابد بن منظر الهشائي

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. H. H. H.
Yeni Kayıt	
Eski Kayıt No	1247

2. طبع
للسيد

11. H. 17

17